



وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمحافظة جدة
معهد الإمام الشاطبي

مجلة

معهد الإمام الشاطبي لِلدِّرَاسَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والأعمال العلمية لخدمة القرآن وعلمه
تصدر مرتين سنوياً

موضوعات العدد

العرضة الأخيرة: دلالتها وأثرها

د. ناصر بن سعود القشامي

الأوجه المقدمة في الأداء للثلاثة القراء

د. حاتم بن عبد الرحيم التميمي و د. تقي الدين بن مصطفى التميمي

الاختيارات العلمية لشيخ الإسلام ابن تيمية في النسخ والمنسوخ من الآيات القرآنية

د. علي بن جريد العززي

تعبئات الألوسي على توجيهات الرازي للمتشابه اللفظي في آيات الأمر بدخول القرية: عرض ومناقشة

د. محمد بن عبد العزيز نصيف

همزة الاستفهام: أحكامها ودخولها على أداة الشرط في القرآن الكريم

د. مصطفى فؤاد أحمد

فتح الكبير المتعال بشرح مذهبه الإشكال عن بعض كلامه ذي الجلال " للبقري (ت ١١١١هـ): دراسة وتحقيق

د. عبد الحميد بن سالم الصاعدي

تصدر عن مركز الدراسات والمطبوعات لقرآنية بمعهد الإمام الشاطبي

مجلة

معهد الأمل الشاطبي

لِلدِّرَاسَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ



مجلة علمية محكمة تعنى بشؤون الأبحاث والأعمال العلمية لمصلحة القرآن وعلومه

تصدُر مرتين سنويًا

العدد الخامس عشر - السنة الثامنة (جمادى الآخرة ١٤٢٤هـ - الموافق مايو (أيار) ٢٠١٣م)

رئيس التحرير

أ. د. سليمان بن إبراهيم العايد

الأستاذ بجامعة أم القرى ورئيس المجلس العلمي بالمعهد

نائب رئيس التحرير

سالم بن صالح العماري

مدير مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بالمعهد

مدير التحرير

د. خالد بن يوسف الواصل

مسؤول وحدة البحث العلمي بالمركز

معهد الإمام الشاطبي

وحدة مجلة المعهد المحكمة ، وحدة المعلومات، وحدة البحث العلمي، وحدة النشر العلمي.

ثالثاً: مركز التدريب:

يعنى المركز بتأهيل وتدريب منسوبي الجمعية من معلمين ومشرفين على مختلف تخصصاتهم لرفع مستوى الأداء وتحسين الجودة في الجمعية : إدارياً وتربوياً ومهارياً، وتقديم بعض خدماته لجمعيات تحفيظ القرآن الكريم الأخرى .

رابعاً: قسم المقارئ القرآنية :

يشرف القسم على مراكز إلقاء تهدف إلى تخريج الحفاظ المتقنين للقرآن الكريم وإجازتهم بالسند المتصل إلى رسول الله ﷺ ، ويتولى الشيخ المجاز إلقاء طالبي الإجازة سواء على قراءة أو عدة قراءات جمعاً أو أفراداً.

خامساً: قسم التعليم الإلكتروني :

ويهدف إلى تطوير التقنية الحديثة لتعليم القرآن الكريم وإتاحة الفرصة للراغبين في الاستفادة من برامج المعهد التعليمية من شتى بقاع العالم ، وذلك من خلال تنظيم برامج الإلقاء والدروس والدورات القرآنية المباشرة والمسجلة عبر شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت).

سادساً: قسم الدورات القرآنية :

ويسعى القسم إلى رفع مستوى الأداء وتمكين علم التجويد لدى معلمي القرآن الكريم من خلال دورات التجويد والقراءات وطرق التدريس ، كما يهدف إلى تعليم كافة فئات المجتمع أحكام التجويد وقواعد التلاوة .

سابعاً: القسم النسائي:

ويعنى بإيصال رسالة المعهد إلى المجتمع النسائي عبر أقسامه التالية: دبلوم إعداد معلمات القرآن الكريم، ودبلوم إعداد معلمات رياض الأطفال، وقسم المقارئ والإجازات، قسم الدورات والتدريب، وقسم التعليم الإلكتروني .

رؤيتنا : تحقيق الجودة التعليمية من خلال عمل مؤسسي وبرامج معتمدة.

رسالتنا : مؤسسة غير ربحية تعنى بالتعليم والتدريب والنشر العلمي في مجال القرآن الكريم وعلومه من خلال برامج نوعية وتقنيات حديثة.

الأهداف الاستراتيجية للمعهد :

- ١- إعداد وتأهيل العاملين في مجال القرآن الكريم.
- ٢- التعريف ببرامج المعهد وإبراز دوره في خدمة المجتمع.
- ٣- إحياء سنة الإلقاء وتخريج المجازين في القراءات المختلفة.
- ٤- استثمار التقنية والأساليب الحديثة في تعليم القرآن الكريم.
- ٥- نشر البحوث والدراسات القرآنية وتيسير الوصول إليها.
- ٦- تحقيق الاستقرار الإداري والمالي للمعهد.
- ٧- الحصول على الاعتماد الأكاديمي لبرامج المعهد.

• أقسام المعهد :

أولاً : قسم البرامج التعليمية :

وهو قسم متخصص في تقديم البرامج التعليمية (الأكاديمية) التي تسهم في إعداد وتأهيل الكوادر العلمية المتميزة في مجال تعليم القرآن الكريم .

ويضم القسم البرامج التعليمية الآتية :

- ١-برنامج دبلوم إعداد معلمي القرآن الكريم.
- ٢-برنامج دبلوم القراءات .
- ٣-البرنامج التأهيلي الشامل لمعلمي القرآن .
- ٤-البرنامج التأهيلي الشامل لمشرفي المراكز القرآنية.
- ٥-دبلوم الإدارة التعليمية .

ثانياً: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية :

وهو مركز متخصص يعني بنشر الدراسات القرآنية وتسهيل الوصول للمعلومات المتعلقة بالقرآن وعلومه، ويتكون من عدة وحدات :

مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية



مجلة علمية دورية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والأعمال العلمية المتصلة بالقرآن وعلومه، تصدر مرتين في العام.

أهداف المجلة:

- ١- تشجيع البحث العلمي المتصل بالقرآن بنشر البحوث والدراسات التي تتحقق فيها شروط البحث العلمي.
- ٢- إحياء النصوص التراثية المتصلة بعلوم القرآن.
- ٣- تحقيق التواصل بين المعنيين بالدراسات القرآنية من خلال التقويم، وتبادل الخبرات، وفتح قنوات للحوار العلمي الهادف، عبر شبكة الإنترنت، ووسائل الاتصال الأخرى .

المواد التي يمكن نشرها في المجلة:

- ١- البحوث والدراسات العلمية المتصلة بالقرآن الكريم وعلومه، المتسمة بالأصالة والجدة والإضافة العلمية وسلامة المنهج، والتي لم يسبق نشرها، ولم تقدم إلى جهة أخرى للنشر، ولم تكن مستتلة من بحث نال به الباحث درجة علمية.
- ٢- دراسة وتحقيق مخطوطات التراث المتصلة بالقرآن وعلومه ذات الإضافة العلمية.
- ٣- ترجمات البحوث العلمية الجادة المتعلقة بالقرآن وعلومه.
- ٤- مراجعات وعروض الكتب.
- ٥- التقارير النهائية عن البحوث العلمية، التي تمولها الجمعية أو غيرها .
- ٦- تقارير المؤتمرات والمنتديات، والنشاطات العلمية الأخرى المتصلة بموضوعات المجلة.
- ٧- ملخصات الرسائل الجامعية المتميزة في الموضوعات ذات العلاقة .
- ٨- ما تطرحه هيئة التحرير من قضايا تستكتب فيها أهل العلم وأصحاب الخبرة والرأي.

ضوابط النشر:

- ١- إذا كان العمل مماً ذكر في (٣٠٢١) فيستحسن أن لا يزيد عن خمسين صفحة. وإذا كان مماً ذكر في (٧٠٥٤) فيستحسن أن لا يتجاوز عشر صفحات. وأما الثامن فلا يخضع للتحديد، ويمكن أن يجزأ على غير عدد.

- ٢- ترتيب الموضوعات يخضع لاعتبارات فنية.
- ٣- تخضع المواد العلمية المنشورة للتحكيم العلمي، المتعارف عليه في المجلات المحكمة، خاصة ما جاء في (٣٠٢١)، وللهيئة أن تضع لذلك القواعد التنفيذية.

التزامات الباحث وحقوقه:

- ١- أن يراعي قواعد البحث العلمي الأصيل ومنهجيته وأصول تحقيق التراث.
- ٢- يقدم الباحث عمله منسوخاً على قرص، مع أربع نسخ ورقية منه، وفق النظام التالي: المسافة الطباعية (١٢×١٩سم)، نوع الخط (Traditional Arabic) ومقاس خط المتن (١٧)، والهوامش والمراجع (١٣) والعناوين (١٨-٢٠) مسودة، ويمكن الاستعاضة عن ذلك بإرسال نسختين إلكترونيتين من البحث عبر بريد المجلة الإلكتروني إحداهما (word) والأخرى (pdf).
- ٣- التزام الإشارة إلى مصادر البحث (حسب عناوينها) في حاشية الصفحة نفسها، مع إفراد كل صفحة بترقيم مستقل للحواشي.
- ٤- توضع المراجع والمصادر في نهاية البحث، مرتبة ترتيباً هجائياً بحسب عناوين الكتب.
- ٥- أن يشمل العمل على أصل البحث، وحواشيه، ومصادره، والصور والرسوم، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وملخص لا يزيد على صفحة باللغة العربية وترجمته بالإنجليزية مضمناً أهم محاور البحث ونتائجه، وملخص السيرة العلمية للباحث مستقل .
- ٦- يطلع الباحث على خلاصة تقارير المحكمين، ليصلح بحثه وفقها، ويبين رأيه فيما لا يأخذ به من أقوالهم، وتحسم الهيئة الخلاف بينهما.
- ٧- يتحمل الباحث مسئولية تصحيح بحثه، وسلامته من الأخطاء الطباعية، والإملائية، والنحوية، واللغوية، ومن أخطاء الترقيم.
- ٨- يمنح مقدم العمل سواء كان واحداً أو غيره عشر نسخ مستتلة من عمله، ونسختين من العدد الذي نشر فيه.
- ٩- يصرف للباحث مكافأة في حال استكتابته.
- ١٠- للباحث بعد نشر عمله في المجلة أن ينشره مرة أخرى بعد مضي ستة أشهر من صدورها، على أن يشير إلى نشره في المجلة.
- ١١- لا تلتزم المجلة ردّ البحوث التي لا تقبل للنشر ولا إبداء أسباب ذلك.
- ١٢- لا يحق للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بالمجلة بعد إرساله للتحكيم .

جميع المراسلات وطلبات الاشتراك باسم رئيس التحرير، على العنوان التالي :
المملكة العربية السعودية - جدة
ص.ب : ١٤٨١١ جدة ٢١٤٣٤
هاتف ٦٧٦٠٢٠٢ / ٦٧٦٠٣٠٣ تحويلة ١٠٥ - ١١٠ (فاكس) ٦٧٦٠٥٠٥
الموقع الإلكتروني: www.majlah.shatiby.edu.sa
البريد الإلكتروني : majlah@shatiby.edu.sa

سعر النسخة : (٢٠) ريالاً سعودياً أو ما يعادلها في المملكة العربية السعودية والبلاد العربية ،
أو (٥) دولارات أمريكية أو ما يعادلها في خارج البلاد العربية .
الاشتراك : للأفراد : (٥٠) ريالاً في الداخل، أو (٢٥) دولاراً أمريكياً في الخارج.
للمؤسسات : (١٠٠) ريالاً في الداخل، أو (٦٠) دولاراً أمريكياً في الخارج.
حساب المجلة : مصرف الراجحي رقم ٥ / ١١٠٨٨ فرع ١٦١ .

المواد العلمية المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها

رقم الإيداع : ٢٨٧٤ / ١٤٢٦

ردم : ٢٥١٩ - ١٦٥٨

الهيئة الاستشارية

- ١- أ.د. إبراهيم بن سعيد الدوسري
الأستاذ بكلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.
أستاذ كرسي الملك عبدالله بن عبدالعزيز للقرآن الكريم
- ٢- أ.د. إبراهيم بن سليمان الهويمل
وكيل الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأستاذ الدراسات العليا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.
- ٣- أ.د. أحمد عيسى المعصراوي
شيخ عموم المقارئ المصرية، ورئيس لجنة مراجعة المصحف بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، وأستاذ الحديث النبوي وعلومه.
- ٤- أ.د. أحمد خالد شكري
الأستاذ بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية.
- ٥- أ.د. حكمت بن بشير بن ياسين
أستاذ كرسي المعلم محمد عوض بن لادن للدراسات القرآنية في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة.
- ٦- أ.د. سليمان بن صالح القرعاوي
الأستاذ بقسم الدراسات الإسلامية في جامعة الملك فيصل بالأحساء.
- ٧- أ.د. الشاهد البوشيخي
الأمين العام لمؤسسة البحوث والدراسات العلمية (مبدع) بالمملكة المغربية.
- ٨- أ.د. عبد العزيز بن عبد الفتاح قارئ
عميد كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية سابقاً.
- ٩- أ.د. عبد الهادي حميتو
أستاذ التعليم العالي بالمملكة المغربية، ورئيس لجنة مراجعة المصحف بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- ١٠- أ.د. علي بن إبراهيم الزهراني
أستاذ الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ورئيس قسم التربية.
- ١١- أ.د. علي بن سليمان العبيد
وكيل الرئيس العام لشؤون المسجد النبوي، والأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سابقاً.
- ١٢- أ.د. غانم قدوري الحمد
الأستاذ بكلية التربية في جامعة تكريت بالعراق.
- ١٣- أ.د. فهد بن عبد الرحمن الرومي
الأستاذ بكلية التربية في جامعة الملك سعود بالرياض.
- ١٤- أ.د. محمد بن سيدي بن محمد الأمين
الأستاذ بكلية القرآن الكريم في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية .
- ١٥- أ.د. محمد محمد أبو موسى
الأستاذ بكلية اللغة العربية في جامعتي الأزهر وأم القرى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتوى

أولاً: البحوث والدراسات

- العرضة الأخيرة : دلالتها وأثرها
د. ناصر بن سعود بن حمود القمامي ٦٩ - ١٣
- الأوجه المقدمة في الأداء للثلاثة القراء
د. حاتم بن عبد الرحيم التميمي و د. تقي الدين بن مصطفى التميمي ١٣٠ - ٧٣
- الاختيارات العلمية لشيخ الإسلام ابن تيمية في الناسخ والمنسوخ من الآيات القرآنية
د. علي بن جريد بن هلال العنزي ١٨٢ - ١٣٣
- تعقبات الألويسي على توجيهات الرازي للمتشابه اللفظي في آيات الأمر بدخول القرية: عرض ومناقشة
د. محمد بن عبد العزيز نصيف ٢٢١ - ١٨٥
- همزة الاستفهام: أحكامها ودخولها على أداة الشرط في القرآن الكريم
د. مصطفى فؤاد أحمد ٢٦٥ - ٢٢٥

ثانياً: النصوص المحققة

- "فتح الكبير المتعال بشرح مذهبه الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال" للعلامة محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري (ت ١١١١هـ): دراسة وتحقيق
د. عبد الحميد بن سالم الصاعدي ٣٦١ - ٢٧١

ثالثاً: التقارير

- المؤتمر الدولي الأول حول الإعجاز في القراءات والمصطلحات القرآنية ٣٦٧ - ٣٦٥
- المؤتمر العلمي الدولي الأول في موضوع: مركزية القرآن الكريم في نظرية المنهاج النبوي عند الأستاذ عبد السلام ياسين ٣٧٧ - ٣٦٨
- ندوة المصطلح القرآني وأثره في تاصيل المعرفة وضبط الفهم ٣٨١ - ٣٧٨
- المؤتمر الدولي لتطوير الدراسات القرآنية ٣٩١ - ٣٨٢

رابعاً: الملخصات باللغة الإنجليزية

٤٠٥ - ٤٠٠



أولاً: البحوث والدراسات

العرضة الأخيرة

دلالتها وأثرها



د. ناصر بن سعود بن حمود القشامي

الأستاذ المشارك بقسم القراءات - كلية الشريعة - جامعة الطائف

- من مواليد عام ١٣٩٥ هـ بمدينة الطائف.
- تخرج في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى عام ١٤١٨ هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى عام ١٤٢٤ هـ بأطروحته: "تحقيق ودراسة جزء من كتاب: "العقد النضيد في شرح القصيد" لأحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ). كما نال شهادة الدكتوراه منه عام ١٤٢٨ هـ بأطروحته: "تحقيق ودراسة كتاب: لوايح الغرر شرح فراند الدرر" لأحمد بن إسماعيل الكوراني (ت ٨٩٣هـ) (مطبوعة).
- من أعماله المنشورة: "القراءة المدرجة: مفهومها وأثرها".
- البريد الشبكي : asem888@hotmail.com

الملخص

يتناول البحث مفهوم العرضة الأخيرة وأهميتها وبيان دلالتها ومن حضرها من الصحابة الكرام، وبعض المسائل المتعلقة بذلك، وعلاقتها بالأحرف السبعة، وهل كانت على حرف أم على سبعة أحرف، وأثرها في جمع القرآن، وفي القراءات، والمصاحف العثمانية.

وقد جعلت البحث على الخطة التالية :

المقدمة: وتشتمل على أهمية البحث، وأهدافه، وخطته، والدراسات السابقة.
التمهيد: وتحدثت فيه عن معارضة جبريل للنبي ﷺ في كل عام، ومدارسته له، واتباع النبي ﷺ لطريقة المعارضة في تعليمه وإقائه للقرآن الكريم.

الفصل الأول: تحدثت فيه عن مفهوم العرضة الأخيرة، وأهميتها، بثبوت النسخ فيها لما كان مأذوناً في القراءة به، وإقرارها للمتعبد به، وإطلاقها لمرحلة من مراحل الشذوذ للقراءات، ثم أوردت أدلة ثبوتها، ودلالتها، وتحدثت عن الذين حضروها وما ترتب على ذلك الحضور، ثم أوضحت العلاقة بين العرضة الأخيرة والأحرف السبعة، وهل كانت على حرف واحد أم على سبعة أحرف؟.

الفصل الثاني: تحدثت فيه عن آثار العرضة الأخيرة في جمع القرآن الكريم، وفي القراءات، والمصاحف العثمانية.

ثم الخاتمة وخلصت فيها إلى نتائج من أهمها:

١- أن العرضة الأخيرة اعتمدت المقروء المتعبد به، والذي لن يطرأ عليه نسخ أو تبديل.

٢- أن العرضة الأخيرة كانت أساساً وقاعدة بارزة ومحوراً رئيساً في آلية جمع القرآن، وأن الذي جمع عليه عثمان رضي الله عنه الناس هو ما يوافق العرضة الأخيرة، وان المصاحف العثمانية كتبت على المستقر من ذلك.

والحمد لله رب العالمين.

المقدمة

الحمد لله المنفرد بالخلق والتدبير، الواحد في الحكم والتقدير، الملك الذي ليس كمثل شئ وهو السميع البصير، المتقدّس في كمال وصفه عن الشبيه والنظير. وأشهد أن لا إله إلا الله قيوم السموات والأرضين، الذي لا فوز إلا في طاعته، ولا عزّ إلا في التذلل لعظمته، ولا غنى إلا في الافتقار إلى رحمته، ولا حياة إلا في رضاه، ولا أنس إلا في قربه.

وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين، وحجة على العباد أجمعين، بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده، حتى أتاه اليقين، فصلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وأزواجه أمهات المؤمنين، ومن سار على نهجهم، واقتفى أثرهم إلى يوم الدين. أما بعد:

فإن كتاب الله هو خير ما عمّرت به الأوقات، وأفضل ما صُرفت في تعلّمه وتعلّمه الهِمَم العوالي، والمُهَج الغوالي.

فهو الحبل المتين، والصراط المستقيم، فيه حياة القلوب، وسعادة النفوس، وتهذيب الأخلاق، فهو كتاب الهداية والصلاح، والتوفيق والفلاح، قال سبحانه: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٩].

وإنّ من المعلوم أن العلوم ليعلو شأنها، ويسمو قدرها، كلما كانت من كتاب الله أقرب، وبالصلة به أعلق، ومن تلك العلوم التي نالت شرف التعلق بكتاب الله علم القراءات.

فعلم القراءات من العلوم العظيمة والأصيلة، فهو من أجل العلوم قدرا، وأعلاها منزلة، ولا يكاد يوجد علم من العلوم الشرعية ولا العربية إلا ويعتبر هذا العلم رافداً من روافده، وينبوعاً من ينباعه.

وإن من المسائل المتصلة بهذا العلم، ولها أثر فيه ما يتعلق بالعرضة الأخيرة. فأحببت أن أشارك بهذا البحث بعنوان: «العرضة الأخيرة دلالتها وأثرها». ويتناول البحث مفهوم المعارضة والعرضة الأخيرة وأهميتها، وأدلة ثبوتها، ودلالاتها، ومسائلها المتعلقة بها، وعلاقتها بالأحرف السبعة، وأثرها في جمع القرآن بمرحلتيه البكري والعثماني، والقراءات، والمصاحف العثمانية.

أهمية البحث:

- ١ - أنه متعلق بكتاب الله دستور الأمة وسبيل هدايتها وسفينة نجاتها.
- ٢ - أنه متعلق بعلم القراءات أجل العلوم قدرا وأرفعها منزلة.
- ٣ - لم أر أحداً ممن كتب في القراءات أفرد هذا الموضوع ببحث مستقل تناول فيه جميع مسائله وآثاره.

هدف البحث:

- ١ - تحرير مفهوم المعارضة والمدارسة.
- ٢ - إبراز أثر المعارضة في إقراء القرآن الكريم وتلقيه.
- ٣ - إبراز أهمية العرضة الأخيرة، ومنزلتها، والذين حضروها ومسائل تتعلق بذلك.
- ٤ - إظهار أثر العرضة الأخيرة في الأحرف السبعة، وهل كانت على حرف واحد أم على سبعة أحرف؟.

- ٥ - إظهار أثر العرضة الأخيرة في جمع القرآن الكريم، بمرحلتيه: (البكري والعثماني).
 - ٦ - إظهار أثر العرضة الأخيرة في القراءات.
 - ٧ - إظهار أثر العرضة الأخيرة في المصاحف العثمانية.
- خطة البحث : سوف تكون على النحو التالي:

- المقدمة : وتشتمل على أهمية البحث، وأهدافه، وخطته، والدراسات السابقة.
- التمهيد : المعارضة مفهومها وأثرها في تلقي القرآن.

وفيه ثلاث مسائل :

أولاً : مفهوم المعارضة والمدارسة.

ثانياً : إقراء القرآن الكريم بطريقة المعارضة.

ثالثاً : معارضة جبريل عليه السلام النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن الكريم في رمضان.

الفصل الأول: العرضة الأخيرة مفهومها، وأهميتها، وأدلة ثبوتها، ودلالاتها

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم العرضة الأخيرة وأهميتها.

(ثبوت النسخ فيها، تأكيدها للمحفوظ المتعبد به، مرحلة من مراحل الشذوذ)

المبحث الثاني: أدلة ثبوتها، ودلالاتها.

المبحث الثالث: الذين حضروها، ومسائل متعلقة بذلك.

المبحث الرابع: العرضة الأخيرة والأحرف السبعة، وهل كانت على حرف

واحد أم على سبعة أحرف؟.

الفصل الثاني: العرضة الأخيرة وآثارها

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: العرضة الأخيرة وأثرها في جمع القرآن، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العرضة الأخيرة والجمع البكري.

المطلب الثاني: العرضة الأخيرة والجمع العثماني.

المبحث الثاني: العرضة الأخيرة وأثرها في القراءات.

المبحث الثالث: العرضة الأخيرة وأثرها في المصاحف العثمانية.

الخاتمة وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

ثم الفهارس والمراجع.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث والتتبع لم أر أحداً خصّ العرضة الأخيرة ببحثٍ مستقلٍ

ناقش فيه أهميتها وأثرها والمسائل المتعلقة بها.

إلا ما كان من تطرق لها بحديث مبثوث في كتب علوم القرآن، وكتب علوم القراءات، أو ما كان من تعرض لها بحديث مختصر شمل تعريفاً موجزاً، وكلاماً محصوراً في ورقات معدودة، وممن فعل ذلك من يلي:

١- كتاب (الأحرف السبعة ومنزلتها من القراءات): للدكتور: حسن ضياء الدين عتر، خصها بعنوان: «هل تأثر جمع القرآن بالعرضة الأخيرة» تحدث حديثاً موجزاً بنقل بعض الآثار.

٢- كتاب (القراءات القرآنية وما يتعلق بها)، لفضل حسن عباس، خصها بعنوان: «العرضة الأخيرة وما قيل فيها» تحدث فيها حديثاً عاماً تطرق فيه إلى وجود النسخ في العرضة الأخيرة، وعن جمع القرآن، وعن اختيار السبعة.

٣- (جمع القرآن الكريم من العصر النبوي إلى العصر الحديث)، رسالة ماجستير في كلية الشريعة، جامعة الكويت، للدكتور: محمد شرعي أبو زيد، خصها ببحث بعنوان: «العرضة الأخيرة»، وهو أفضل من كتب على اختصاره، تطرق فيه لبعض مباحثها، وأورد بعض الآثار المتعلقة بها، وتحدث عنها بإيجاز واختصار.

وإن كنت في بحثي هذا ألتقي معه في بعض مسميات مباحث بحثه إلا أن هناك اختلاف في المضمون، والناظر بإنصاف يدرك ذلك عند المقارنة.

وتميز البحث هنا وزاد بعض المباحث الأخرى المتعلقة بالعرضة الأخيرة.



التمهيد

أولاً : مفهوم المعارضة والمدارسة :

المعَارضة لغة: من المفاعلة، عارض الشيء بالشيء معارضةً: قَابَلَهُ، يقال: «فلان يعارضني أي: يباريني»^(١).

والمدارسة: من المفاعلة، ودارستُ الكُتُبَ وتدارستها، أي دَرَسْتُهَا، وأصل الدِّرَاسَةِ الرياضة والتَّعَهُدُ للشيء^(٢).

والمُدَارَسَةُ والدِّرَاسَةُ: القِرَاءَةُ، والمَقَارَاةُ^(٣)، ومنه قوله تعالى ﴿وَلْيَقُولُوا دَارَسْتُ﴾^(٤) في قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وفسره ابن عباس رضي الله عنه بقوله: «قَرَأَتَ عَلَى الْيَهُودِ، وَقَرَأُوا عَلَيْكَ»^(٥).

والعَرَضُ في اصطلاح القراء: «هو تلاوة القرآن على شيخ، وهو أحد أنواع التحمّل والأخذ على المشايخ»^(٦).

ومنه قول مجاهد: «عرضتُ القرآنَ على ابنِ عباس ثلاثَ عَرَضَاتٍ»^(٧).

ومنه قول خلف بن تميم يقول: «حدثني حمزة الزيات أن سفيان الثوري عرض عليه القرآن أربع عرضات»^(٨).

(١) انظر: لسان العرب، مادة: (عرض): ١٠٠/١٠.

(٢) انظر: لسان العرب، مادة: (درس): ٥/٢٤٤.

(٣) انظر: تاج العروس للزبيدي: ٦٩/١٦.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ١٠٥.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء: ٣٤٩/١، وتفسير الرازي، مفاتيح الغيب: ١١١/١٣.

(٦) انظر: معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات: ص ٧٥، ومعجم علوم القرآن للجرمي: ص ١٩٢.

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: فضائل القرآن، باب: (في درس القرآن وعرضه): ١٠/٥٥٩،

والحاكم في المستدرک وصححه ووافقه الذهبي: ٣٠٧/٢، والقاسم بن سلام في فضائل القرآن: ص ٣٥٩.

(٨) أخرجه ابن مجاهد في كتاب السبعة من طريق ابن أبي الدنيا: ص ٧٥، وخلف بن تميم بن أبي عتاب، أبو

عبد الرحمن، الكوفي، صدوق، عابد، مات سنة ست ومائتين. تقريب التهذيب ١/ ٢٢٥.

والمعارضة اصطلاحاً : هي مدارس جبريل عليه السلام القرآن الكريم للنبي صلى الله عليه وسلم كل عام في رمضان^(١).

يقول ابن حجر: «والمعارضة مفاعلة من الجانبين كأن كلاً منهما كان تارة يقرأ والآخر يستمع قوله»^(٢).

ويقول ابن الأثير عن قوله: «كَانَ يُعَارِضُهُ الْقُرْآنَ»: «أَي: كَانَ يُدَارِسُهُ جَمِيعَ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ مِنَ الْمُعَارِضَةِ: الْمُقَابَلَةِ، وَمِنْهُ: «عَارَضْتُ الْكِتَابَ بِالْكِتَابِ، أَي: قَابَلْتُهُ بِهِ»^(٣).

ويقول ابن كثير: «والمراد من معارضته له بالقرآن كل سنة: مقابلته على ما أوحاه إليه عن الله تعالى، ليبقى ما بقي، ويذهب ما نسخ توكيداً، أو استنباطاً وحفظاً»^(٤).

ثانياً : إلقاء القرآن الكريم بطريقة المعارضة:

كان المعول عليه في حفظ القرآن وتعلم قراءته هو التلقي والمشافهة من أفواه المشايخ والمقرئين، ومدارس القرآن الكريم عن طريق السماع والعرض.

والسماع والعرض في تلقي القرآن وإقراءه ومدارسته هي المنهجية التي جرت عليها عادة القراء ، بل هي طريقة ربانية أشار إليها قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَانصتْ لَهُ، وَذَكِّرْهُ بِأَيَّامَ الْوَعْدِ﴾ [الأنعام: ١٠٨] ، فأمروا بالانصات له، وتكفيل الله له أن يجمعه في صدره.

وقد كان من حرصه صلى الله عليه وسلم أنه كان يحرك به شفثيه خشية أن ينسى أوله قبل أن يفرغ من آخره، فجاء التوجيه الإلهي بقوله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَتَّعَبَلَ بِهِ﴾^(١٦) إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْءَانُهُ^(١٧) [القيامة: ١٦-١٧].

(١) انظر: المرشد الوجيز لأبي شامة: ص ٣٥، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري: ١/٤٥.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٩/٤٤.

(٣) النهاية في غريب الحديث: ٣/٤٣٩.

(٤) تفسير ابن كثير: ١/٥١.

يقول ابن عباس رضي الله عنهما: «كان رسول الله يعالج من التنزيل شدة، وكان يحرك به لسانه وشفتيه مخافة أن يتفلت منه يريد أن يحفظه، فأنزل الله: ﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ. ﴿١٧﴾»، قال: يقول: إن علينا أن نجتمع في صدرك، ثم تقرأه: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ﴾ يقول: فإذا أنزلناه عليك، ﴿فَأَنْبِئْ قُرْآنَهُ﴾: فاستمع له وأنصت» (١).

والنبي صلى الله عليه وسلم تلقى القرآن سماعاً وعرضاً، ولذلك حرص على إقراء صحابته وتلقيهم القرآن بالطريقة التي تلقاها من جبريل عليه السلام، وأن يتلقوه وقرآته كما تلقاه. فعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن» (٢).

وثبت أنه قرأ على بعض أصحابه واستمع لبعضهم، وحث على العرض على بعضهم، فعرض القرآن على أبي بن كعب رضي الله عنه كما في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال: النبي صلى الله عليه وسلم لأبي: «إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن، قال أبي: الله سماني لك؟ قال: «الله سمائك لي»، فجعل أبي يبكي» (٣).

قال أبو عبيد القاسم بن سلام: «معنى هذا الحديث عندنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أراد بذلك العرض على أبي أن يتعلم منه القراءة ويتثبت فيها، وليكون عرض القرآن سنة، وليس هذا على أن يستذكر النبي صلى الله عليه وسلم منه شيئاً بذلك العرض» (٤). يقول السخاوي: «كان القراء في الأمر الأول يقرأ المعلم على المتعلم اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنه كان يتلو كتاب الله عز وجل على الناس كما أمره الله عز وجل، فعلمهم صلى الله عليه وسلم القرآن مرتلاً مجوداً كما نزل» (٥).

(١) أخرجه البخاري، بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي: ٤ / ١.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب: التشهد في الصلاة: ١٣ / ٢.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب: قوله تعالى: ﴿لَا يَنْ لِرَبَّنَا نَسْفَةً يَأْتِيهَا﴾: ٢١٧ / ٦.

(٤) فضائل القرآن لأبي عبيد: ص ٣٥٩.

(٥) جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي: ٤٤٦ / ٢.

ويقول النووي : «قرأ عليه ليسنّ عرض القرآن على حفاظه البارعين فيه، المجيدين لأدائه، وليسنّ التواضع في أخذ الإنسان القرآن وغيره من العلوم الشرعية من أهلها، وإن كانوا دونه في النسب والدين والفضيلة والمرتبة والشهرة وغير ذلك»^(١).

قال أبو عمرو الداني - مبيناً الحكمة من قراءة رسول الله ﷺ على أبي -: «في هذا الحديث أيضاً أصل كبير في وجوب معرفة تجويد الألفاظ، وكيفية النطق بالحروف على هيئتها وصيغتها، وأن ذلك لازم لكل قراء القرآن أن يطلوه ويتعلموه، وواجب على جميع المتصدرين أن يأخذوه ويعلموه اقتداء برسول الله ﷺ فيما أمر به واتباعاً له على ما أكده بفعله ليكون سنة يتبعها القراء ويقتدي بها العلماء»^(٢).

واستمع النبي ﷺ لقراءة أصحابه، فقد استمع لقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حين أمره أن يقرأ عليه، قال له: «اقرأ عليّ»، قلت: يا رسول الله أقرأ عليك وعليك أنزل؟ قال: نعم، فقرأت سورة النساء حتى أتيت إلى هذه الآية: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾، قال: حسبك الآن، فالتفت إليه فإذا عيناه تذرفان»^(٣).

وفي قصة هشام بن حكيم مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه، جاءت الإشارة في قول عمر إلى استماعه للقراءات وطريقة أدائها من النبي ﷺ حيث قال: «فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ».

وجاء فيه استماع النبي ﷺ لهما وعرضهما عليه حيث قال: «اقرأها يا هشام» فقرأها، فقال: «هكذا أنزلت»^(٤).

(١) شرح النووي على مسلم: ٢١/١٦.

(٢) التحديد في معرفة الإتيان والتجويد للداني: ص ٨١، ونقله: السخاوي في جمال القراء: ١/١١٥، ود. محمد سيدي في كتابه الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز: ص ٤٠.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب: قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾: ٥٧/٦.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الخصومات، باب: (كلام الخصوم بعضهم في بعض): ٣/١٦٠.

ورغب النبي ﷺ في العرض والسماع على المقرئين المتقين، حيث وجّه صحابته للأخذ من بعضهم ممن أتقن القراءة، وعُرِفَ بحسن الأداء، ومن أخذ القراءة منه مشافهة، فيقول مشجعاً على القراءة على عبد الله بن مسعود ﷺ لما عُرف منه إتقان التلاوة فيقول: «من سرّه أن يقرأ القرآن رطباً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد»^(١).

وذلك أن ابن مسعود ممن تلقى القراءات عرضاً وسماعاً مشافهة من النبي ﷺ، يدل على ذلك رواية شقيق بن سلمة إذ يقول: «خطبنا عبد الله بن مسعود فقال: «والله لقد أخذت من في رسول الله ﷺ بضعاً وسبعين سورة، والله لقد علّم أصحاب النبي ﷺ أي من أعلمهم بكتاب الله، وما أنا بخيرهم»^(٢).

وأرشد إلى أخذ القرآن من أربعة من الصحابة لأنهم الأكثر أخذاً وعرضاً وسماعاً من النبي ﷺ، فقال: «خذوا القرآن من أربعة من عبد الله بن مسعود - فبدأ به - وسالم مولى أبي حذيفة ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب»^(٣).

يقول النووي: «قال العلماء سببه أن هؤلاء أكثر ضبطاً لألفاظه، وأتقن لأدائه، وإن كان غيرهم أفضه في معانيه منهم، أو لأن هؤلاء الأربعة تفرغوا لأخذه منه ﷺ مشافهة، وغيرهم اقتصروا على أخذ بعضهم من بعض، أو لأن هؤلاء تفرغوا لئلا يؤخذ عنهم، أو أنه ﷺ أراد الإعلام بما يكون بعد وفاته ﷺ من تقدم هؤلاء الأربعة وتمكنهم، وأنهم أقعد من غيرهم في ذلك فليؤخذ عنهم»^(٤).

إن طريقة العرض والسماع والتلقي والمشافهة أضحت قاعدة من القواعد التي يحتكم إليها في قبول القراءة وردها، فقد نقل أبو عمرو الداني: عن أنس بن مالك

(١) أخرجه أحمد في المسند، عن عمر بن الخطاب ﷺ: ٢٥/١، وابن خزيمة في صحيحه: ١٨٦/٢، وأخرجه ابن ماجه في سننه، عن ابن مسعود ﷺ: ٩٧/١، بلفظ: «من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل...» والحاكم في المستدرک: ٣٥٩/٣، وقال: «هذا حيث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: جمع القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ: ٢٢٩/٦.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب: فضائل الصحابة، باب مناقب الأنصار: ٤٥/٥.

(٤) شرح النووي على مسلم: ١٨/١٦.

التشيري أنه قال: «كانوا يختلفون في الآية، فيقولون أقرأها رسول الله ﷺ فلان ابن فلان، فعسى أن يكون على رأس ثلاث ليالٍ من المدينة، فيُرسل إليه فيجاء به، فيقال له: كيف أقرأك رسول الله ﷺ؟، فيقول: كذا وكذا، فيكتب كما يقول»^(١).
فهذه الطريقة النبوية في التلقي سنة متبعة في تعليم كتاب الله في الصدر الأول، وجرت عليها عادة القراء من بعدهم.

ثالثاً: معارضة جبريل ﷺ النبي ﷺ بالقرآن الكريم:

إن سنة الإقراء والمدارسة والمعارضة للقرآن الكريم سنة شرعها اللقاء المبارك الذي كان يجمع نبينا محمداً ﷺ وأمير الوحي جبريل ﷺ، فقد كان أمين الوحي جبريل المعلم - ﷺ - يدارسه القرآن، فكان يعارضه كل سنة في شهر رمضان بما نزل عليه حتى وقت المدارسة، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه مرتين.

فعن ابن عباس رضي الله عنه، قال: «كان رسول الله ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن، فلرسول الله ﷺ أجود بالخير من الريح المرسلة»^(٢).

وفي رواية أخرى لابن عباس: «وكان جبريل ﷺ يلقاه كل ليلة في رمضان حتى ينسلخ يعرض عليه النبي ﷺ القرآن، فإذا لقيه جبريل ﷺ كان أجود بالخير من الريح المرسلة»^(٣).

يقول ابن حجر في الفتح: عن لفظ: (فيدارسه القرآن): «يحمل على أن كلاً منهما كان يعرض على الآخر»^(٤).

(١) أخرجه الداني بسنده من طريق أبي قلابة في المنع في رسم مصاحف الأمصار: ص ١٥٢، وأبو جعفر الطحاوي في مشكل الآثار من طريق أبي عمر الحوضي عن حماد بن زيد، وساقه ابن بطال في شرحه على صحيح البخاري عن عبد الرحمن الفرائضي: ١٠ / ٢٢٤، وقال محقق المنع: «إسناده صحيح».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول ﷺ ١ / ٥.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب: من صام رمضان إيماناً واحتساباً: ٣ / ٣٣.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٩ / ٤٤.

فهذه المعارضة جمعت بين السماع والعرض، فيقرأ جبريل على النبي ﷺ، ويقرأ عليه النبي ﷺ، وتؤكد ذلك روايات المفاعلة، والمدارسة، إذ المفاعلة لا تكون إلا من طرفين غالباً.

يقول ابن حجر: «وإنه عارضني - في رواية السرخسي - وإني عارضني»^(١).
وقد بوب البخاري: (باب كان جبريل ﷺ يعرض القرآن على النبي ﷺ).
قال ابن حجر في الفتح: والمراد يستعرضه ما أقرأه إياه^(٢).
وفي ذلك يقول الإمام أبو عمرو الداني:

وَكَانَ يَعْرِضُ عَلَى جَبْرِيلَ فِي كُلِّ عَامٍ جُمْلَةَ التَّنْزِيلِ
فَكَانَ يُقْرِئُهُ فِي كُلِّ عَرَضِهِ بِوَاحِدٍ مِنَ الْحُرُوفِ السَّبْعَةِ
حَتَّى إِذَا كَانَ بِقُرْبِ الْحَيْنِ عَرَضَهُ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ^(٣)

وكان هذا اللقاء المبارك في شهر رمضان في كل عام مرة، فلما كان العام الذي قبض فيه ﷺ عارضه مرتين، فقد روي عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «كان يعرض على النبي ﷺ القرآن كل عام مرة، فعرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه..»^(٤).
وكان يلقاه في كل رمضان منذ أنزل عليه القرآن، ولا يختص ذلك برمضانات الهجرة، وإن كان صيام شهر رمضان إنما فرض بعد الهجرة لأنه كان يسمى رمضان قبل أن يفرض صيامه، قاله ابن حجر في الفتح^(٥).

وكان يعارضه في كل ليلة من رمضان فيما نزل حتى وقت المعارضة، فكان يقسم ما نزل من القرآن في كل سنة على ليالي رمضان أجزاء فيقرأ كل ليلة جزءاً في جزء من الليلة.

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٤٤/٩، وانظر: تفسير ابن كثير: ٥١/١.

(٢) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر: ٤٣/٩.

(٣) انظر: الأرزوزة المنبهة لأبي عمرو الداني: ص ٨٧.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ: ٢٢٩/٦.

(٥) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر: ٤٤/٩.

وكان يعيد ذلك الجزء مراراً بحسب تعدد الحروف المأذون في قراءتها، ولتستوعب بركة القرآن جميع الشهر^(١).

يقول: ابن حجر: «وفي الحديث إطلاق القرآن على بعضه وعلى معظمه؛ لأن أول رمضان من بعد البعثة لم يكن نزل من القرآن إلا بعضه، ثم كذلك كل رمضان بعده إلى رمضان الأخير فكان قد نزل كله إلا ما تأخر نزوله بعد رمضان المذكور»^(٢).

وإن تخصيص شهر رمضان وهو شهر القرآن بالمعارضة ملائم له.

يقول ابن حجر: «وفيه إشارة إلى أن ابتداء نزول القرآن كان في شهر رمضان؛ لأن نزوله إلى السماء الدنيا جملة واحدة كان في رمضان... ومعارضته ما نزل منه في رمضان يلزم من ذلك كثرة نزول جبريل فيه، وفي كثرة نزوله من توارد الخيرات والبركات ما لا يحصى... وفيه أن ليل رمضان أفضل من نهاره...»^(٣).

وقال ابن كثير: «وخصّ بذلك رمضان من بين الشهور؛ لأن ابتداء الإيحاء كان فيه؛ ولهذا يستحب دراسة القرآن وتكراره فيه، ومن ثم اجتهاد الأئمة فيه في تلاوة القرآن»^(٤).



(١) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر: ٤٥/٩.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر: ٤٩/١.

(٣) المصدر السابق ٤٥/٩.

(٤) تفسير ابن كثير: ٥١/١.

الفصل الأول

مفهوم العرضة الأخيرة وأهميتها وأدلة ثبوتها، ودلالاتها

المبحث الأول: مفهوم العرضة الأخيرة وأهميتها

مفهوم العرضة الأخيرة:

العرضة الأخيرة: هي ما عرضه النبي ﷺ قبل وفاته من القرآن الكريم على جبريل عليه السلام^(١).

وسُمّيت بذلك لأنها كانت آخر معارضة بالقرآن بين جبريل عليه السلام والرسول ﷺ.

والعرضة الأخيرة هي التي تكررت مرتين في السنة التي توفي فيها رسول الله ﷺ^(٢).

يقول ابن كثير: «معارضته له بالقرآن كل سنة: مقابلته على ما أوحاه إليه عن الله تعالى، ليبقى ما بقي، ويذهب ما نسخ توكيداً، أو استثنائاً وحفظاً...».

ثم قال: «وعرضه في السنة الأخيرة من عمره عليه السلام على جبريل مرتين، وعارضه به جبريل كذلك؛ ولهذا فهم عليه السلام اقتراب أجله»^(٣).

وقد عرض جبريل ﷺ في هذه العرضة غالب القرآن الكريم إلا قليلاً مما نزل بعد رمضان الأخير، والذي كان في سنة عشرٍ من الهجرة إلى أن مات النبي ﷺ في ربيع الأول سنة إحدى عشرة.

يقول ابن حجر: «فكان قد نزل كله - في رمضان الأخير - إلا ما تأخر نزوله بعد رمضان المذكور... وكان الذي نزل في تلك الأيام لما كان قليلاً بالنسبة لما تقدم اغتفر أمر معارضته»^(٤).

(١) انظر: معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات. أد إبراهيم الدوسري: ص ٧٥.

(٢) انظر: معجم مصطلحات علم القراءات لعبد العلي المسؤول: ص ٢٥٤.

(٣) تفسير ابن كثير: ١ / ٥١.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٩ / ٤٤.

أهمية العرضة الأخيرة:

١ - ثبوت النسخ فيها لما كان مأذوناً في القراءة به.

من المعلوم عند العلماء ثبوت النسخ في العرضة الأخيرة لبعض المقرء به مما كان مأذوناً فيه توسعة من أوجه الأحرف السبعة، فأثبت الله فيها ما شاء أن يثبت من أحرف هذا الكتاب.

فعن ابن عباس رضي الله عنه قال: « كان يُعرض القرآن على رسول ﷺ في كل عام مرة، فلما كان العام الذي قبض فيه عرض عليه مرتين، فشهد عبد الله فعلم ما نُسخ منه وما بدل ^(١) ».

وعنه كذلك رضي الله عنه، أنه قال له شداد بن معقل: « أترك النبي ﷺ من شيء؟ قال: « ما ترك إلا ما بين الدفتين ^(٢) ».

قال ابن حجر: «إنها أراد من القرآن الذي يتلى ... ويؤيد ذلك ما ثبت عن جماعة من الصحابة من ذكر أشياء نزلت من القرآن فنسخت تلاوتها وبقي حكمها، أو لم يبق مثل حديث عمر: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة، وحديث أنس: في قصة القراء الذين قتلوا في بئر معونة قال: فأنزل الله فيهم قرآنا: بلغوا عنا قومنا أنا لقد لقينا ربنا، وحديث أبي بن كعب: كانت الأحزاب قدر البقرة، وحديث حذيفة ما يقرؤون ربعها يعني براءة، وكلها أحاديث صحيحة ^(٣) ».

ويقول ابن كثير: «معارضته له بالقرآن كل سنة.. ليبقى ما بقي، ويذهب ما نُسخ توكيداً، أو استثباتاً وحفظاً ^(٤) ».

(١) أخرجه أحمد في المسند: ١/ ٣٦٢، من طرق عن الأعمش، عن أبي ظبيان، وقال محققه شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح على شرط الشيخين»، والنسائي في السنن الكبرى: ٧/ ٢٤٨، وقال ابن حجر في الفتح: ٩/ ٤٥: «وإسناده صحيح، وأخرجه ابن الجزري في النشر: ١/ ٢٤، من طريق زر بن حبيش، وقال: وروينا بإسناد صحيح».

(٢) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: (من قال لم يترك ﷺ إلا ما بين الدفتين): ٦/ ١٩٠.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٩/ ١٠٣.

(٤) تفسير ابن كثير: ١/ ٥١.

ويقول ابن حجر: «كان جبريل يعارض النبي ﷺ في رمضان ما أنزل الله فيحكم الله ما يشاء ويثبت ما يشاء، ففي هذا إشارة إلى الحكمة في التقسيط»^(١).

ويقول ابن الجزري: «ولا شك أن القرآن نسخ منه وغير فيه في العرضة الأخيرة، فقد صح النص بذلك عن غير واحد من الصحابة ... قال فإن النبي ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل عليه السلام في كل عام مرة، فعرض عليه القرآن في العام الذي قبض فيه النبي ﷺ مرتين فشهد عبد الله يعني ابن مسعود ما نسخ منه وما بدل»^(٢).

قال البغوي: «يقال إن زيد بن ثابت شهد العرضة الأخيرة التي بين فيها ما نسخ وما بقي»^(٣).

٢- ثبت في العرضة الأخيرة القرآن الذي نتعبد الله به، فهي بمثابة تأكيد المحفوظ، واعتماد الثابت المقروء.

يقول مكّي: «يقول ابن مسعود: .. كان عام قبض عُرض عليه القرآن مرتين، فكان إذا فرغ أقرأ عليه فيجيزني أي محسن، فمن قرأ .. على شيء من هذه الحروف فلا يدعنه رغبة عنه، فإنه من جحد آية جحد به كله»^(٤).

يقول البغوي: «فجمع الله سبحانه وتعالى الأمة بحسن اختيار الصحابة على مصحف واحد هو آخر العروضات من رسول الله ﷺ»^(٥).

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٤٥/٩.

(٢) النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ٤٤/١.

(٣) شرح السنة للبغوي: ٥٢٥/٤، وانظر: الإتيان في علوم القرآن: ١٤٠/١.

(٤) الإبانة لمكي - باختصار - ص: ١١٢، والأثر: أخرجه سعيد بن منصور في سننه، باب: فضائل القرآن: ٦١/١، وأبو عبيد القاسم بن سلام بسنده عن ابن سيرين في فضائل القرآن: ص ١٠٢، وفيه قوله: «لو أعلم أن أحداً تبليغيه الإبل أحدث عهداً بالعرضة الأخيرة مني لأتيته، أو لتكلفت أن آتيه»، وسيأتي قريباً.

(٥) شرح السنة للبغوي: ٥١١/٤، وانظر: الإتيان في علوم القرآن: ١٤٠/١.

ويقول أبو شامة: «وصار الأصل ما استقرت عليه القراءة في السنة التي توفي فيها رسول الله ﷺ بعد ما عارضه به جبريل عليه السلام في تلك السنة مرتين، ثم اجتمعت الصحابة على إثباته بين الدفتين»^(١).

ويقول ابن كثير: «فلما كان في السنة التي توفي فيها عارضه به مرتين تأكيداً وثبوتاً»^(٢). ونقل الزركشي عن أبي عبد الرحمن السلمي قوله: «كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة، كانوا يقرءون القراءة العامة، وهي القراءة التي قرأها رسول الله ﷺ على جبريل مرتين في العام الذي قبض فيه»^(٣). وقال السيوطي عند شرحه لقول عائشة رضي الله عنها: «كان فيها أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهنَّ فيما يقرأ من القرآن»^(٤).

قال: «أي: يقرؤها بعض الناس لكونهم لم يبلغهم النسخ الواقع في العرضة الأخيرة لقرب عهدهم فلما بلغهم رجعوا وأجمعوا على أنه لا يتلى»^(٥).

٣- تعتبر العرضة الأخيرة مرحلة من مراحل بدء شذوذ القراءات، فالمنسوخ من القرآن بالعرضة الأخيرة يعتبر شاذاً، ويدخل فيه ما نُقل في مصحف أبي، وابن مسعود، من حروف على اعتبار أنها كانت من الحروف المأذون في قراءتها ثم نسخت بالعرضة الأخيرة.

يقول ابن الجزري: «وأجمعت الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمنته هذه المصاحف - مصاحف عثمان رضي الله عنه - وترك ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال كلمة

(١) المرشد الوجيز لأبي شامة - باختصار - ص ٨٩.

(٢) تفسير ابن كثير: ٨١ / ١.

(٣) البرهان في علوم القرآن للزركشي: ٢٣٧ / ١.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الرضاع، باب: التحريم بخمس رضعات: ٤ / ١٦٧، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب: القدر الذي يحرم من الرضاع: ٥ / ١٩٦.

(٥) الديباج على صحيح مسلم للسيوطي: ٤ / ٦٠.

بأخرى مما كان مأذوناً فيه توسعة عليهم، ولم يثبت عندهم ثبوتاً مستفيضاً أنه من القرآن... وكتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة عن رسول الله ﷺ، كما صرح به غير واحد من أئمة السلف كمحمد بن سيرين، وعبيده السلماني، وعامر الشعبي^(١).

وقال: «قراءة عبد الله بن مسعود وأبي الدرداء: (وَالذِّكْرِ وَالْأُنثَى)، وقراءة ابن عباس: (وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا* وأما الغلام فكان كافراً)، ونحو ذلك مما ثبت بروايات الثقات... أكثر العلماء على عدم جواز القراءة بها لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي ﷺ، وإن ثبتت بالنقل فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة^(٢).

ويقول أبو شامة - أثناء حديثه عن القراءات الشاذة كالمسوبة لابن مسعود ﷺ مثل: (وما أصابك من سيئة إنا كتبناها عليك) - قال: «فجمعهم عثمان على رسم فأسقطوا ما فهموا نسخه بالعرضة الأخيرة ورسوموا ما سوى ذلك من القراءات التي لم تنسخ^(٣).



(١) النشر في القراءات العشر: ٧/١.

(٢) النشر في القراءات العشر: بتصرف يسير: ٢٥/١.

(٣) المرشد الوجيز لأبي شامة: باختصار ص ١١٣.

المبحث الثاني: أدلة ثبوت العرضة الأخيرة وبعض دلالاتها

وردت أحاديث وروايات مرفوعة وموقوفة أثبتت المعارضة الأخيرة، وبأنها تكررت مرتين في العام الذي توفي فيه النبي ﷺ، وهي كما يلي:

١- عن عائشة عن فاطمة رضي الله عنهما: قالت « أسرَّ إليَّ النبي ﷺ أن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة مرة، وإنه عارضني العام مرتين، ولا أراه إلا حضر أجلي »^(١).

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: « كان يُعرض على النبي ﷺ القرآن كل عام مرة، فعرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه.. »^(٢)

٣- عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: « أي القراءتين كانت أخيراً: قراءة عبد الله، أو قراءة زيد؟ قال: قلنا: قراءة زيد، قال: لا إن رسول الله ﷺ، كان يعرض القرآن على جبريل كل عام مرة، فلما كان في العام الذي قبض فيه عرضه عليه مرتين، وكانت آخر القراءة قراءة عبد الله »^(٣).

٤- وفي رواية أخرى عن أبي ظبيان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: « أي القراءتين تعدون أول، قالوا: قراءة عبد الله، قال: لا بل هي الآخرة، كان يُعرض القرآن على رسول ﷺ في كل عام مرة، فلما كان العام الذي قبض فيه عرضه عليه مرتين، فشهد عبد الله فعلم ما نُسخ منه وما بدل »^(٤).

(١) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ: ٢٢٩/٦.
(٢) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ: ٢٢٩/٦.
(٣) أخرجه أحمد في المسند: ١/٢٧٥، من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد، والحاكم في المستدرک: ٢/٢٥٠، وفيه: «فكانت قراءة ابن مسعود آخرهن»، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، وقال الهيثمي رجاله رجال الصحيح: مجمع الزوائد: ٩/٢٤٩، وقال محقق المسند: شعيب الأرنؤوط: «صحيح».

(٤) أخرجه أحمد في المسند: ١/٣٦٢، من طرق عن الأعمش، عن أبي ظبيان، وقال محققه شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح على شرط الشيخين»، والنسائي في السنن الكبرى: ٧/٢٤٨، وقال ابن حجر في الفتح: ٩/٤٥: «وإسناده صحيح، وأخرجه ابن الجزري في النشر: ١/٢٤، من طريق زر بن حبيش، وقال: =

بعض الدلالات المأخوذة من أحاديث العرضة الأخيرة :

إن الناظر في هذه المدارس والمعارضة المباركة واللقاء الذي جمع بين نبينا ﷺ وجبريل ﷺ، وتكراره كل عام، وفي العام الذي توفي فيه عارضه مرتين يشير ذلك إلى دلالات وفوائد جمة يستلهم منها أهل القرآن ودارسوه العبر والوقفات الكثيرة، ومما يمكن أن نضعه هنا ما يلي:

١- إن طريقة الإقراء والتعلم لهذا الكتاب مبنية على المنهجية النبوية، وهي العرض على مجيد للقراءة، ماهر بالأحكام، إذ بها يتعلم الأحكام، ويزداد وثوقاً للحفظ، وتزداد الحاجة للمعارضة بحسب حاجة الطالب، ولذلك من معاني تكرار المعارضة في العام الذي توفي فيه ﷺ التأكيد والاستثبات من المحفوظ. يقول العيني: «لا بد أن يكون لحفظ القرآن معارضة سنوية على مشايخهم، ويزداد عدد المعارضة بحسب حال الطالب واحتياجه لذلك»^(١).

وبوّب البيهقي لحديث المعارضة بقوله: «فصل في استحبابنا للقارئ عرض القرآن في كل سنة على من هو أعلم منه»^(٢).

ويقول الرازي - في فضائل القرآن -: «من شدة تمسكه بحفظه كان يعرض على جبريل - عليهما السلام - في كل سنة مرة واحدة، وفي السنة التي قبض فيها عرض عليه - عليهما السلام - مرتين»^(٣).

٢- إن في آخر العمر يحسن بالمسلم الانقطاع للعبادة والإكثار من الحسنات، ولذلك لما وقعت المعارضة مرتين وتكررت شعُر النبي ﷺ بقرب أجله .

= وروينا بإسناد صحيح».

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني: ٧٦/١.

(٢) انظر: شعب الإيمان للبيهقي: ٥١٩/٣.

(٣) فضائل القرآن للرازي: ص ٤.

يقول القرطبي: «ولما عارضه جبريل بالقرآن في آخر سنة مرتين استدل ﷺ بذلك على قرب أجله من حيث مخالفة العادة المتقدمة»^(١).

ويقول ابن حجر مشيراً إلى فائدة تكرير المعارضة مرتين: «وفيه استحباب تكثير العبادة في آخر العمر»^(٢).

ويقول ابن بطال: «وما كانت مدارسته للقرآن إلا لتزيده رغبة في الآخرة، وتزهداً في الدنيا»^(٣).

٣- إن مبدأ زيارة الصالحين لبعضهم، ومدارسة أهل القرآن بعضهم مع بعض وتكرار ذلك من وسائل حفظه، وفيها تعزيز للأخوة الإسلامية.

يقول ابن حجر: «وفيها - تكرار المعارضة - الحث على زيارة الصالحاء، وأهل الخير، وتكرار ذلك إذا كان المزور لا يكرهه»^(٤).

ويقول ابن بطال: «وفيه دليل أن الجليس الصالح يُنتفع بمجالسته»^(٥).

٤- إن رمضان شهر القرآن وتخصيصه بالمدارسة والمعارضة وتكرار ذلك فيه ملائم له، إذ قراءة القرآن فيه أفضل من سائر الأذكار.

يقول ابن كثير: «وخصّ بذلك رمضان من بين الشهور؛ لأن ابتداء الإيحاء كان فيه؛ ولهذا يستحب دراسة القرآن وتكراره فيه، ومن ثم اجتهاد الأئمة فيه في تلاوة القرآن»^(٦).



(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ٩٤/٧.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٤٥/٩.

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال: ١٣/١.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٣١/٩.

(٥) شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٤٠/١.

(٦) تفسير ابن كثير: ٥١/١.

المبحث الثالث: الذين حضروا العرضة الأخيرة، ومسائل متعلقة بذلك

أشارت روايات العرضة الأخيرة بأن كلاً من الصحابين الكريمين عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وزيد بن ثابت رضي الله عنه قد حضرا وشهدا العرضة الأخيرة.

ولم تبين تلك الروايات ماهية ذلك الحضور، هل هو بالجسد وسماع ما يُتلى على صلى الله عليه وسلم وما يتلوه، أو هو حضور بمعنى أنهما المتلقيان لقراءة العرضة الأخيرة من النبي صلى الله عليه وسلم بعد المعارضة مباشرة واعتماد قراءتها قراءة نهائية لهما؟.

ويظهر لي أن الأخير هو الأقرب؛ لدلالة الروايات السابقة على ذلك، وبعض النقول المنسوبة لهما كمثلي ما يلي:

يقول ابن مسعود رضي الله عنه: «.. كان عام قبض عرض عليه القرآن مرتين، فكان إذا فرغ أقرأ عليه فيجيزني أي محسن»^(١).

ويقول كذلك رضي الله عنه: « وأنه عارضه بالقرآن في آخر سنة مرتين، فأخذته من النبي صلى الله عليه وسلم ذلك العام »^(٢).

وفي رواية مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنه قوله: « فلما كان في العام الذي قبض فيه عرضه عليه مرتين، وكانت آخر القراءة قراءة عبد الله »^(٣)، وفي لفظ: « فكانت قراءة ابن مسعود آخرهن »^(٤).

وسوف أسوق الروايات التي جاءت فيها الإشارة إلى حضورهما:

أولاً: الروايات التي أشارت إلى حضور عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فهي ما يلي:

١- عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: « أي القراءتين كانت أخيراً: قراءة عبد الله، أو قراءة زيد؟ قال: قلنا: قراءة زيد، قال: لا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان يعرض القرآن

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) نقله السيوطي عن ابن الأباري في الدر المنثور: ٢٥٢/١.

(٣) سبق تخريجه قريباً.

(٤) عند الحاكم في المستدرک: ٢٥٠/٢.

على جبريل كل عام مرة، فلما كان في العام الذي قبض فيه عرضه عليه مرتين، وكانت آخر القراءة قراءة عبد الله ﷺ»^(١).

٢- عن أبي ظبيان عن ابن عباس ﷺ قال: «أي القراءتين تعدون أول، قالوا: قراءة عبد الله، قال: لا بل هي الآخرة، كان يُعرض القرآن على رسول ﷺ في كل عام مرة، فلما كان العام الذي قبض فيه عرض عليه مرتين، فشهد عبد الله فعلم ما نُسخ منه وما بدل ﷺ»^(٢).

٣- عن ابن مسعود ﷺ أنه قال: «لو أعلم أحداً أحدث بالعرضة الأخيرة مني لرحلت إليه ﷺ»^(٣).

٤- عن ابن مسعود ﷺ: «لو أعلم أن أحداً تُبلّغنيه الإبل أحدث عهداً بالعرضة الأخيرة مني لأتيته، أو لتكلفت أن آتيه ﷺ»^(٤).

ثانياً: الروايات التي جاءت فيها الإشارة إلى حضور زيد بن ثابت ﷺ، أو مصرحة بأن الذي جمع عليه عثمان الناس هي قراءة زيد وهي الموافقة للعرضة الأخيرة لشهوده لها.

١- عن سمرة ﷺ قال: «عُرض القرآن على رسول الله ﷺ عرضات، فيقولون: إن قراءتنا هذه هي العرضة الأخيرة ﷺ»^(٥)، أي التي جمع عثمان ﷺ عليها الناس توافق العرضة الأخيرة، وهي قراءة زيد.

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) نقله السيوطي عن ابن الأثير في الدر المنثور: ٢٥٢/١.

(٤) سبق تخريجه، وعلق ابن حجر على هذه الرواية بقوله: «كأنه احترز بقوله: تبلّغنيه الإبل، عمن لا يصل إليه على الرواحل، إما لكونه كان لا يركب البحر فقيّد بالبر، أو لأنه كان جازماً بأنه لا أحد يفوقه في ذلك من البشر فاحترز عن سكان السماء». الفتح: ٥١/٩.

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرک: ٢/٢٣٠، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري بعضه، وبعضه على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وقال الحافظ ابن حجر: «إسناده حسن». الفتح: ٤٤/٩.

٢- وعن ابن سيرين: « فيرون أو فيرجون أن تكون قراءتنا هذه أحدث القراءتين عهداً بالعرضة الأخيرة»^(١). يقصد: قراءة زيد، والتي جمع عثمان الناس عليها.

٣- وعن عبيدة السلماني أنه قال: « القراءة التي عُرِضت على رسول الله في العام الذي قبض فيه هذه القراءة التي يقرأها الناس»^(٢).

يقول ابن تيمية: « والعرضة الآخرة هي قراءة زيد بن ثابت وغيره، وهي التي أمر الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي بكتابتها في المصحف»^(٣).

٤- وروى البغوي عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه قال: «قرأ زيد بن ثابت على رسول الله ﷺ في العام الذي توفاه الله فيه مرتين، وإنما سميت هذه القراءة قراءة زيد بن ثابت، لأنه كتبها لرسول الله ﷺ، وقرأها عليه، وشهد العرضة الأخيرة، وكان يقرئ الناس بها حتى مات، ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر في جمعه، وولاه عثمان كتبه المصحف رضي الله عنهم أجمعين»^(٤).

قال ابن حجر في الفتح - جامعاً بين هذه الأقوال -: « ويمكن الجمع بين القولين بأن تكون العرضتان الأخيرتان وقعتا بالحرفين المذكورين، فيصح إطلاق الآخرة على كل منهم»^(٥).

وقلت: ومن خلال النظر في الأقوال السابقة يتبين أن كلاً منهما حضر العرضة الأخيرة، والروايات كلاً منها يخبر بواقع حضور من أشارت إليه، ولا تضاد بين

(١) أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن: ص ٣٥٧، من طريق أيوب السخيتاني، وابن شبة في تاريخ المدينة النبوية: ٣/ ٩٩٤.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب فضائل القرآن، باب: في درس القرآن وعرضه: ١٠/ ٥٦٠، والبيهقي في دلائل النبوة: ٧/ ١٥٥.

(٣) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: ١٣/ ٣٩٥.

(٤) شرح السنة للبغوي: ٤/ ٥٢٥، وانظر: الإتقان في علوم القرآن: ١/ ١٤٠.

(٥) فتح الباري لابن حجر: ٩/ ٤٥.

الحرفين من حيث الرواية، وخاصة وأني سأثبت في المسألة التالية أنه لا فرق بين قراءة الصحابين الكريمين من حيث الرواية بالأسانيد المتواترة المتصلة^(١).

مسائل متعلقة

المسألة الأولى :

من خلال النظر في الأدلة السابقة والتي أثبتت حضور الصحابين الكريمين ابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهما للعرضة الأخيرة.

فلماذا قُدِّم زيد بن ثابت رضي الله عنه في جمع القرآن في العهد البكري والعثماني وتولى المهمة دون ابن مسعود رضي الله عنه ؟ .

من المعلوم أنه لا يخفى قدر ابن مسعود رضي الله عنه ومكانته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومنزلته من الصحابة، ومكانته في القرآن الكريم خاصة.

فقد أرشد النبي صلى الله عليه وسلم إلى أخذ قراءة القرآن منه بقوله: « من سرّه أن يقرأ القرآن رطباً كما أنزل، فليقرأه على قراءة ابن أمّ عبد »^(٢).

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول:

« خذوا القرآن من أربعة: من ابن أمّ عبد، ومعاذ بن جبل، وأبيّ بن كعب، وسالم مولى أبي حذيفة »^(٣).

(١) لقد ذكر أحد الباحثين المعاصرين - عبد الله الجديع في كتابه: المقدمات الأساسية في علوم القرآن عند تعرضه لأسباب اختيار زيد - وجهاً للجمع بقوله: « ووجه الجمع بين الأخبار أن نقول: « حيث إنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم عرض عليه القرآن في عامه الذي توفي فيه مرتين باعتبار وقوع ذلك منه مع جبريل عليه السلام، أو مرّات باعتبار وقوع العرض من الطرفين النبيّ صلى الله عليه وسلم وجبريل عليه السلام، فيكون زيد حضر إحداها وابن مسعود الأخرى ». المقدمات الأساسية: ص ١٠٥، وقد خطّاه الباحث: محمد الطاسان في كتابه: المصاحف المنسوبة للصحابة، مثبتاً ومقرراً أن الذي حضر العرضة الأخيرة هو زيد بن ثابت فقط، ونافاً حضور ابن مسعود بتوجيه أدلة حضوره بتوجيهات متعددة، ولكن في الواقع ما ذكره يضعف أما صحة الآثار التي أوردتها والمثبتة حضور ابن مسعود، كما هو مقرر في هذا البحث. انظر: المصاحف المنسوبة للصحابة: ص ٣٦١.

(٢) سبق تحريجه.

(٣) سبق تحريجه.

ولذلك كان يرى ﷺ أنه أحق بأن يتولى جمع القرآن، وشق عليه عدم اختياره لنسخ المصاحف - وتقدير زيد عليه - لما له من المكانة في القراءة والتلقي. حتى قال ﷺ: « على قراءة مَنْ تأمروني أقرأ؟ لقد قرأتُ على رسول الله ﷺ بضعاً وسبعين سورة وإنَّ زيدا لصاحب ذؤابتين يلعب مع الصبيان»^(١).

وقال ﷺ: « يا معشر المسلمين أُعزّل عن نسخ المصحف، ويتولّاها رجل، والله لقد أسلمت وإنه لفي صُلب رجل كافر - يريد زيد بن ثابت- يا أهل العراق اكتبوا المصاحف التي عندكم وغلّوها، فإن الله يقول: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١] فالقوا الله بالمصاحف»^(٢).

وإذا كان كذلك وقد ثبت اشتراكهما في حضور العرضة الأخيرة فما هي المبررات التي جعلت لزيد أولوية في تولي مهمة الجمع؟.

١ - إن لزيد من الخصائص الشخصية ما أهلتة ورجحت أحقيته بتولي المهمة، فقد قال أبو بكر ﷺ: « إنك شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ»^(٣).

يقول ابن حجر: « ذكر له أربع صفات مقتضية خصوصيته بذلك: كونه شاباً فيكون أنشط لما يطلب منه، وكونه عاقلاً فيكون أوعى له، وكونه لا يُتهم فتركن النفس إليه، وكونه كان يكتب الوحي فيكون أكثر ممارسة له، وهذه الصفات التي اجتمعت له قد توجد في غيره لكن مفرقة»^(٤).

(١) أخرجه أحمد في المسند: ٤١١/١، والنسائي في السنن الكبرى: ٣٢١/٨، من طريق هبيرة بن يريم، وقال محقق المسند شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح على شرط الشيخين، وأصله في الصحيحين البخاري ومسلم بلفظ: «على قراءة من تأمروني أن أقرأ فلقد قرأت على رسول الله ﷺ بضعاً وسبعين سورة، ولقد علم أصحاب رسول الله ﷺ أنني أعلمهم بكتاب الله ..».

(٢) أخرجه الترمذي في سننه: ٢٨٤/٥، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وقال الألباني: صحيح، وابن أبي داود في المصاحف: ص ٦٦، من طريق الزهري.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب: فضائل القرآن، باب: جمع القرآن: ٦/٢٢٩.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ١٣/٩.

٢- إقرار عامة الصحابة لزيد بن ثابت رضي الله عنه أنه أكتب الصحابة، وهو كاتب وحي رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى إنه لكثرة توليه ذلك أطلق عليه الصحابة: (الكاتب). فعن مصعب بن سعد رضي الله عنه قال: قام عثمان فخطب الناس فقال: «...من أكتب النَّاس؟ قالوا: كاتبُ رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت، قال: فأي الناس أعرب؟ قالوا: سعيد بن العاص؛ قال عثمان رضي الله عنه: فليمل سعيد، وليكتب زيد»^(١).

يقول ابن حجر: «وأما بالمدينة فأكثر ما كان يكتب زيد ولكثرة تعاطيه ذلك أطلق عليه: (الكاتب) بلام العهد»^(٢).

ويقول الذهبي: «لأن زيدا كان يكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فهو إمام في الرسم، وابن مسعود فإمام في الأداء»^(٣).

٣- متابعة عثمان رضي الله عنه في اختياره لزيد للخليفين الراشدين أبي بكر وعمر في اختيارهما له.

يقول السخاوي: «اختاره أبو بكر وعمر رضي الله عنهما لذلك واقتدى عثمان رضي الله عنه بهما»^(٤). ويقول الذهبي: «ثم إن زيدا هو الذي ندبه الصديق لكتابة المصحف وجمع القرآن، فهلا عتب على أبي بكر؟»^(٥).

٤- لقد جمع عثمان رضي الله عنه القرآن بالمدينة وابن مسعود كان بالكوفة، ولم يؤخر ما عزم عليه.

يقول الذهبي: «وإنما عدل عنه عثمان لغيبته عنه بالكوفة»^(٦).

(١) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف: ص ٨١، وابن كثير في فضائل القرآن: ص ٨٤، وقال: «إسناده صحيح».

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٢٢/٩.

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي: ٤٨٨/١.

(٤) الوسيلة إلى كشف العقيلة: ص ٦٠.

(٥) سير أعلام النبلاء للذهبي: ٤٨٨/١.

(٦) المصدر السابق.

يقول ابن حجر: «والعذر لعثمان في ذلك أنه فعله بالمدينة وعبد الله بالكوفة، ولم يؤخر ما عزم عليه من ذلك إلى أن يرسل إليه ويحضر، وأيضاً فإن عثمان إنما أراد نسخ الصحف التي كانت جمعت في عهد أبي بكر وأن يجعلها مصحفاً واحداً، وكان الذي نسخ ذلك في عهد أبي بكر هو زيد بن ثابت»^(١).

٥ - قراءة زيد بن ثابت على رسول الله ﷺ في العام الذي توفي فيه مرتين. روى البغوي عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه قال: «قرأ زيد بن ثابت على رسول الله ﷺ في العام الذي توفاه الله فيه مرتين»^(٢).

وقد حرج العلماء اعتراض ابن مسعود ﷺ على اختيار زيد أنه إنما كان ذلك شيء نتيجة غضب زال بزواله، يقول القرطبي: «قال أبو بكر الأنباري: وما بدا من عبد الله بن مسعود من نكير ذلك فشيء نتيجة الغضب، ولا يعمل به ولا يؤخذ به، ولا يشك في أنه ﷺ قد عرف بعد زوال الغضب عنه حسن اختيار عثمان»^(٣).

وكان ابن مسعود ﷺ يريد أن تكون قراءته هي المعول عليها دون غيرها لما له من مزية في ذلك، وهذه طبيعة جبلية بشرية لا يكاد أحدٌ يسلم منها وخاصة بين الأقران. يقول ابن حجر: «بل كان يريد أن تكون قراءته هي التي يعول عليها دون غيرها؛ لما له من المزية في ذلك مما ليس لغيره، كما يؤخذ ذلك من ظاهر كلامه، فلما فاته ذلك ورأى أن الاقتصار على قراءة زيد ترجيح بغير مرجح عنده اختار استمرار القراءة على ما كانت عليه»^(٤).

وقد رجع ابن مسعود ﷺ بعد أن زال عنه الغضب إلى الجماعة، قال ابن كثير: «وإنما روي عن عبد الله بن مسعود شيء من الغضب؛ بسبب أنه لم يكن ممن كتب المصاحف... ثم رجع ابن مسعود إلى الوفاق»^(٥).

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ١٩/٩.

(٢) شرح السنة للبغوي: ٤/٥٢٥، وانظر: الإتقان في علوم القرآن: ١/١٤٠.

(٣) تفسير القرطبي: ١/٥٣.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٩/٤٩.

(٥) فضائل القرآن لابن كثير: ص ٦٨.

يقول أبو جعفر النحاس - مجيباً على سبب تقديم زيد على ابن مسعود مع أن ابن مسعود حضر العرضة - فيقول: «والجواب: عن هذا أن زيد بن ثابت قُدّم لأشياء لم تجتمع لغيره، منها: أنه كان يكتب الوحي لرسول الله ﷺ، ومنها: أنه كان يحفظ القرآن في عهد رسول الله ﷺ، ومنها: أن قراءته كانت على آخر عرضة عرضها النبي ﷺ على جبريل عليه السلام، وقول النبي ﷺ في عبد الله بن مسعود - يقصد: «من أراد أن يقرأ القرآن غضاً - التأويل عند أهل العلم منهم الحسين بن علي الجعفي: أن عبد الله بن مسعود كان يرتل القرآن فحُضَّ النبي ﷺ على ترتيل مثل ترتيله لا غير... فإن قيل: فقد حضر ابن مسعود العرضة الآخرة، قيل: قد ذكرنا ما لزيد بن ثابت سوى هذا، على أن حرف عبد الله الصحيح أنه موافق لمصحفنا، يدل ذلك على ذلك أن أبا بكر بن عياش قال: قرأت على عاصم، وقرأ عاصم على زر، وقرأ زر على عبد الله»^(١).

المسألة الثانية:

رُويت عن ابن مسعود رضي الله عنه قراءات شاذة مع أنه حضر العرضة الأخيرة فما وجه ذلك؟ ولماذا اختلفت قراءة زيد عن قراءة ابن مسعود مع أنهما حضرا العرضة الأخيرة؟
أولاً: من المعلوم أن الصحابة رضوان الله عليهم قد اتخذوا مصاحف خاصة نسبت إليهم بدأت مع نزول القرآن وانتهت بالاجتماع على المصحف العثماني. وقد كانوا يدونون فيها ما تلقوه من القرآن بأحرفه السبعة إبان نزوله، وهذه المصاحف كتبت قبل العرضة الأخيرة^(٢).

وثبت أن الصحابة كانوا يدخلون فيها زيادات تفسيرية، لأنهم من اللبس يقول ابن الجزري: «كانوا ربما يدخلون التفسير في القراءة إيضاحاً وبياناً؛ لأنهم

(١) الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس: ص ٤٨٤.

(٢) انظر: الإتيان في علوم القرآن: ٢٠٩/١، ومناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني: ٢٧١/١.

محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآناً، فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه»^(١).

ثانياً: ثبت نسخ بعض الوجوه التي لم يثبت تواترها فيما بعد مما كان مدوناً في مصاحفهم في العرضة الأخيرة، مما كان مأذوناً في القراءة به قبل العرضة، ومما يدل على ذلك ما روي عن أبي يونس مولى عائشة أم المؤمنين، أنه قال: «أمرتني عائشة رضي الله عنها أن أكتب لها مصحفاً، ثم قالت: «إذا بلغت هذه الآية: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨] فأذني، فلما بلغت أذنتها، فأملت عليّ: ﴿حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين﴾، ثم قالت: سمعتها من رسول الله ﷺ»، قال البراء بن عازب رضي الله عنه، نزلت هذه الآية: ﴿حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلاة العصر﴾، فقرأناها ما شاء الله، ثم نسخها الله، فنزلت: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾^(٢).

ثالثاً: بعد الإجماع على المصحف العثماني، أصبحت كل قراءة تخالف رسمه مما هو موجود في مصاحف الصحابة شاذة لا يقرأ بها، وإن صحت روايتها. يقول مكّي: «ووافق اللفظ بها خط مصحف عثمان الذي أجمع الصحابة فمن بعدهم عليه، واطرح ما سواه مما يخالف خطه... وصارت القراءة عند جميع العلماء بما يخالفه بدعة وخطأ، وإن صحت ورويت»^(٣).

رابعاً: استمر بعض النقلة في القراءة ببعض الأحرف المنسوبة للصحابة - حتى بعد الإجماع على المصحف العثماني - ومنهم الناقلين عن ابن مسعود رضي الله عنه ممن لم يعلموا بنسخها، أو ممن توهموا قرآنتها وهي من الزيادات التفسيرية وهي لست كذلك، وسقطت بعد ذلك في زمن التحرير والتحقيق وتمييز الصحيح من الشاذ.

(١) النشر في القراءات العشر: ٤٤ / ١.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب المساجد، باب: (الدليل لمن قال الصلاة الوسطى صلاة العصر): ١٢٢ / ٢.

(٣) الإبانة لمكي: ص ٣٢.

بل إن بعض هذه القراءات الشاذة المنسوبة لبعض الصحابة كابن مسعود رضي الله عنه والمخالفة لخط المصحف كانت قراءة صحيحة يقرءون بها، بل تمسكوا بها لأنهم سمعوها من النبي صلى الله عليه وسلم، مع شذوذها بعد الجمع العثماني، يقول مكّي: «وسقط العمل بالقراءات التي تخالف الخط فكأنها منسوخة بالإجماع على خط المصحف.. وتمادى بعض الناس في القراءة بما يخالف خط المصحف مما ثبت نقله»^(١).

قال أبو شامة معلقاً على كلام مكّي: «قلت: مثال هذا ما ثبت في الصحيحين من قراءة عبد الله بن مسعود وأبي الدرداء: (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى * وَالذِّكْرِ وَالْأُنثَى)، وقراءة الجماعة على وفق خط المصحف: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [الليل: ٣]»^(٢).

ويقول ابن الجزري: «ونحن نقطع بأن كثيراً من الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يقرءون بما خالف رسم المصحف العثماني قبل الإجماع عليه من زيادة كلمة أو أكثر، وإبدال أخرى بأخرى»^(٣).

وعند تقسيم ابن الجزري لأنواع القراءات الشاذة ذكر القراءة التي صح سندها، ووافقت العربية وخالفت الرسم، ومثل لها بقراءة لابن مسعود حيث قال: «ومثالها قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء: (وَالذِّكْرِ وَالْأُنثَى)، وقراءة ابن عباس: (وكان أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَضْبًا * وأما الغلامُ فكان كافرًا)، ونحو ذلك مما ثبت بنقل الثقات ...»^(٤).

وقال في منجد المقرئين: «القسم الثاني من القراءة الصحيحة: ما وافق العربية وصح سنده وخالف الرسم كما ورد في الصحيح من زيادة ونقص وإبدال كلمة

(١) المصدر السابق: ص ٤٥.

(٢) المرشد الوجيز لأبي شامة: ص ١٥٤.

(٣) تقريب النشر لابن الجزري: ٢٩/١.

(٤) النشر في القراءات العشر: ١٤/١.

بأخرى، ونحو ذلك مما جاء عن أبي الدرداء، وعمر، وابن مسعود، وغيرهم، فهذه القراءات تسمى اليوم شاذةً لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه»^(١).

قال ابن عطية في المحرر: «واستمر الناس على هذا المصحف المتخير وترك ما خرج عنه مما كان كتب سداً للذريعة وتغليباً لمصلحة الألفة، وهي المصاحف التي أمر عثمان بن عفان رضي الله عنه أن تحرق أو تحرق، فأما ابن مسعود فأبى أن يزال مصحفه فترك، ولكن أبى العلماء قراءته سداً للذريعة، ولأنه روي أنه كتب فيه أشياء على وجهة التفسير فظنها قوم من التلاوة فتخلط الأمر فيه، ولم يسقط فيما ترك معنى من معاني القرآن لأن المعنى جزء من الشريعة، وإنما تركت ألفاظ معانيها موجودة في الذي أثبت»^(٢).

ويقول النووي: «وأما ابن مسعود فرويت عنه روايات كثيرة منها ما ليس بثابت عند أهل النقل، وما ثبت منها مخالفاً لما قلناه فهو محمول على أنه كان يكتب في مصحفه بعض الأحكام والتفاسير مما يعتقد أنه ليس بقرآن، وكان لا يعتقد تحريم ذلك، وكان يراه كصحيفة يثبت فيها ما يشاء»^(٣).

ويقول ابن حجر الهيتمي: «القراءة الشاذة الخارجة عن رسم المصحف مثل قراءة ابن مسعود .. لا تجوز القراءة بها في الصلاة .. فإنها إن ثبتت فهي منسوخة بالعرضة الآخرة»^(٤).

قلت: والقراءة المتواترة التي نقلت عن ابن مسعود وزيد رضي الله عنهما ووصلت عن طريق الأسانيد الصحيحة، والمتلقاة بالسند المتصل ليس بينها اختلاف إلا ما كان من أوجه ثابتة في العرضة الأخيرة، فقراءة عاصم وحزمة والكسائي وخلف البزار

(١) منجد المقرئين لابن الجزري: ص ٨٢.

(٢) المحرر الوجيز لابن عطية: ٣٢ / ١.

(٣) شرح النووي على مسلم: ١٨١ / ٣.

(٤) الفتاوى الكبرى - باختصار - ٤ / ١٨.

قراءة الكوفيين المتواترة وغيرهم من العشرة ترجع في أسانيدھا لابن مسعود وزید بن ثابت وهذا يدل على الاتفاق.

يقول القرطبي: قال أبو بكر الأنباري: «إن حمزة وعاصمًا يرويان عن عبد الله بن مسعود ما عليه جماعة المسلمين»^(١).

ويقول أبو جعفر النحاس: «فإن قيل: فقد حضر ابن مسعود العرضة الآخرة، قيل: قد ذكرنا ما لزيد بن ثابت سوى هذا، على أن حرف عبد الله الصحيح أنه موافق لمصحفنا، يدلك على ذلك أن أبا بكر بن عياش قال: قرأت على عاصم، وقرأ عاصم على زر، وقرأ زر على عبد الله»^(٢).

المبحث الرابع: العرضة الأخيرة والأحرف السبعة

نزل القرآن الكريم على سبعة أحرف كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة، إرادةً للتيسير والتهوين على الأمة، وتوسعةً ورحمةً من الله، تلقاها رسول الله ﷺ عن طريق الوحي، وهي نعمة من الله على عباده حيث تختلف لهجاتهم فأعطوا فسحة بالقراءة على ما اعتادت عليه ألسنتهم، وهذه الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي، بل المرعي في ذلك السماع من النبي ﷺ قاله السيوطي^(٣).

جاء في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قصته مع هشام بن حكيم رضي الله عنه قوله ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه»^(٤).

وقد تعددت الأقوال في معنى هذه الأحرف السبعة حتى بلغت أربعين قولاً، كما حكى ذلك القرطبي والسيوطي^(٥).

وقيل في معناها أنها سبعة أنواع من الوجوه التي يحصل بها التغير والاختلاف في الكلمات القرآنية، قاله الرازي وابن قتيبة^(٦)، واختلفوا في تعيين تلك الأنواع.

(١) تفسير القرطبي: ٢٠ / ٨١.

(٢) الناسخ والمسنوخ لأبي جعفر النحاس: ص ٤٨٤.

(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن: ١ / ١٣٠.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف: ٦ / ٢٢٨.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١ / ٣١، والإتقان في علوم القرآن: ١ / ١٣٠.

(٦) انظر: مشكل تأويل القرآن: ص ٣٦، ومعاني الأحرف السبعة للرازي ت: حسن ضياء عتر: ص ٣٠٢.

وأقرب ما قيل فيها: «أن الأحرف السبعة وجوه متعددة متغايرة منزلة من وجوه القراءة، يمكنك أن تقرأ بأيّ منها، فتكون قد قرأت قرآناً منزلاً، وأقصى حد يمكن أن تبلغه الوجوه القرآنية المنزلة هو سبعة أوجه، وذلك في الكلمة القرآنية الواحدة...»^(١).

والعرضة الأخيرة ثبت فيها النسخ لبعض هذه الأحرف السبعة، وما بقي من جملتها هو ما نتعبد الله به من أوجه القراءات القرآنية الثابتة، وهو ما جمع عثمان رضي الله عنه الناس عليه.

يقول أبو شامة: «فالصحابة قاموا بنسخ القرآن على اللفظ المنزل، وصار الأصل ما استقرت عليه القراءة في السنة التي توفي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما عارضه به جبريل عليه السلام في تلك السنة مرتين، ثم اجتمعت الصحابة على إثباته بين الدفتين، وبقي من الأحرف السبعة التي كان أبيع قراءة القرآن عليها ما لا يخالف المرسوم»^(٢).
ويقول ابن تيمية: «إن الله نسخ بعض تلك الحروف لما كان جبريل يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقران في كل رمضان»^(٣).

والقراءات العشرة المتواترة تعتبر جزءاً من الأحرف السبعة المتبقية بعد العرضة الأخيرة. يقول مكّي: «إن هذه القراءات التي يقرأ بها الناس اليوم وصحت روايتها عن الأئمة هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووافق اللفظ بها خط المصحف»^(٤).

مسألة:

هل العرضة الأخيرة كانت بجميع الأحرف السبعة أم بحرف واحد؟

(١) ذهب إليه د. عبد العزيز بن عبد الفتاح قاري في كتابه: حديث الأحرف السبعة: ص ٨٨.

(٢) المرشد الوجيز لأبي شامة - باختصار - ص ٨٩.

(٣) الصارم المسلول على شاتم الرسول لابن تيمية: ٣ / ١٢١.

(٤) الإبانة لمكي: ص ٣٢.

من الثابت أن عرض النبي ﷺ للقرآن كان عرضاً بحروفه ووجوهه التي نزل عليها، والمأذون بقراءتها، وطريقة أدائها.

يقول أبو عمرو الداني: «... فلما كان في العام الذي توفي فيه عرضه عليه عرضتين، فكان جبريل عليه السلام يأخذ عليه في كل عرضة بوجه، وقراءة وجه من هذه الأوجه والقراءات المختلفة»^(١).

قال ابن عطية: «أباح الله تعالى لنبية ﷺ هذه الحروف السبعة، وعارضه بها جبريل عليه السلام في عرضاته... فأقرأ مرة لأبي بها عارضه به جبريل، ومرة لابن مسعود بها عارضه به أيضاً»^(٢).

ويقول الزركشي: «كان جبريل يأتي في كل عرضة بحرف إلى أن تمر سبعة»^(٣).
ويقول ابن حجر: «وكان يعيد ذلك الجزء مراراً بحسب تعدد الحروف المأذون في قراءتها»^(٤).

ونقل ابن حجر خلافاً في العرضة الأخيرة خاصة هل كانت بالأحرف السبعة، أم بحرف منها؟ بقوله: «واختلف في العرضة الأخيرة هل كانت بجميع الأحرف المأذون في قراءتها، أو بحرف واحد منها، وعلى الثاني: فهل هو الحرف الذي جمع عليه عثمان جميع الناس أو غيره»^(٥).

قلت: وهذا الخلاف المذكور في العرضة الأخيرة ينشطر من خلاف مشهور في مسألة الجمع العثماني ورسم المصاحف هل كان على حرف واحد أم على ما يتمله الرسم مما بقي من الأحرف السبعة.

(١) جامع البيان في القراءات السبع للداني: ١/١١٩.

(٢) نقله القرطبي عنه في تفسيره: ١/٤٧، ولم أجده في المحرر الوجيز لابن عطية.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ١/٢٢٠.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ١/٤٩.

(٥) المصدر السابق: ٩/٤٤.

فالقائلون بأن عثمان رضي الله عنه جمع الناس على حرف واحد وهم: ابن جرير الطبري، وأبو جعفر الطحاوي، والحارث المحاسبي، وابن عبد البر ذهبوا مختلفين إلى رأيين:

الأول: منهم من يقول إن العرضة الأخيرة كانت بجميع الأحرف السبعة مع إسقاط ما نسخت تلاوته منها، وأن الأحرف لم تنسخ في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وأن عثمان رضي الله عنه هو من قصر الناس على حرف واحد وهو حرف قريش، لمسوغات منها: إنهاء الخلاف والفرقة الحاصلة بوجود الأوجه المختلفة والتي مردها إلى وجود رخصة الأحرف السبعة، ومنها: أن الأحرف السبعة كانت رخصة يجوز للأمة القراءة بها شاءت منها وترك ما شاءت.

الثاني: منهم من يقول إن العرضة الأخيرة كانت على حرف واحد وهو حرف زيد بن ثابت، وأن الأحرف نسخت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وعثمان رضي الله عنه إنما جمع الناس على هذا الحرف الثابت في العرضة الأخيرة^(١).

أشار لهذا الخلاف الزركشي في البرهان نقلاً عن القرطبي:

يقول: «ثم اختلفوا هل هي (الأحرف السبعة -) باقية إلى الآن نقرؤها؟، أم كان ذلك أولاً ثم استقر الحال بعده على قولين:

إن القائلين بالثاني - وهو أن الأمر كان كذلك ثم استقر على ما هو الآن - هم أكثر العلماء منهم: سفيان بن عيينة، وابن وهب، والطبري، والطحاوي، ثم اختلفوا: هل استقر في حياته صلى الله عليه وسلم (- أي: في العرضة الأخيرة -) أم بعد وفاته (-أي: بصنع عثمان-)؟، والأكثر على الأول، واختاره القاضي أبو بكر بن الطيب، وابن عبد البر، وابن العربي، وغيرهم، ورأوا أن ضرورة اختلاف لغات العرب ومشقة نطقهم بغير لغتهم اقتضت التوسعة عليهم في أول الأمر فأذن لكل منهم أن يقرأ على حرفه، أي: على طريقته في اللغة إلى أن انضبط الأمر في آخر

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن: ١/ ٢١٣، ومناهل العرفان في علوم القرآن: ١/ ١٦٨، والكلمات الحسان في الأحرف السبعة وجمع القرآن للمطيعي: ص ١٤٦.

العهد، وتدربت الألسن وتمكن الناس من الاقتصار على الطريقة الواحدة، فعارض جبريل النبي ﷺ القرآن مرتين في السنة الآخرة واستقر على ما هو عليه الآن، فنسخ الله سبحانه تلك القراءة المأذون فيها بما أوجبه من الاقتصار على هذه القراءة التي تلقاها الناس»^(١).

وأشار إلى هذا الخلاف كذلك ابن تيمية بقوله:

«فكذلك الأحرف السبعة لما رأى الصحابة أن الأمة تفرق وتختلف وتتقاتل إذا لم يجتمعوا على حرف واحد، اجتمعوا على ذلك اجتماعاً سائغاً، وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة، ولم يكن في ذلك ترك لواجب ولا فعل لمحذور.

ومن هؤلاء من يقول بأن الترخيص في الأحرف السبعة كان في أول الإسلام لما في المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم أولاً، فلما تذلت ألسنتهم بالقراءة كان اتفاقهم على حرف واحد يسيراً عليهم وهو أوفق لهم، أجمعوا على الحرف الذي كان في العرضة الآخرة، ويقولون إنه نسخ ما سوى ذلك»^(٢).

والذي اتفق عليه الجمهور أن العرضة الأخيرة كانت على ما أذن الله ببقائه من الأحرف السبعة، وهو ما جمعت مصاحف عثمان واستقرت على ما تواتر منه، لم تترك منه حرفاً، وأن رسمها يحتمل ما بقي ثابتاً منها بعد العرضة الأخيرة^(٣).

ويدل على ذلك ما أشار إليه أبو شامة من وجود الاختلاف في القراءات بعد العرضة الأخيرة إلى أن كتبت المصاحف.

حيث يقول: «عن عبيد السلماني قال: القراءة التي عرضت على رسول الله ﷺ في العام الذي قبض فيه، هي التي يقرؤها الناس اليوم».

(١) البرهان في علوم القرآن: ١/ ٢١٣.

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: ١٣/ ٣٩٧.

(٣) انظر: معاني الأحرف السبعة للرازي: ص ٣١٩، والمرشد الوجيز لأبي شامة: ص ١٤٠، والنشر في

القراءات العشر: ١/ ٣١.

قال: قلت: وهذه السنة التي أشار إليها هي ما ثبت عن رسول الله ﷺ نصاً أنه قرأه وأذن فيه على ما صح عنه .. فلأجل ذلك كثر الاختلاف في القراءة في زمانه ﷺ وبعده إلى أن كتبت المصاحف، باتفاق من الصحابة بالمدينة على ذلك»^(١).

يقول مكّي: «فالمصحف كتب على حرف واحد، وخطه محتمل لأكثر من حرف، إذ لم يكن منقوطةً، ولا مضبوطةً، فذلك الاحتمال الذي احتمل الخط هو من الستة الأحرف الباقية»^(٢).

القول الثالث: ما يفهم منه التوقف، وقد ذهب إليه أبو عمرو والداني، وغيره.

يقول أبو عمرو والداني: «وإنّا لا ندرى حقيقة أيّ هذه السبعة الأحرف كان آخر العرض، أو آخر العرض كان ببعضها دون جميعها، وأن جميع هذه السبعة أحرف قد كانت ظهرت واستفاضت عن رسول الله ﷺ وضبطتها الأمة على اختلافها عنه، وتلقّيتها منه، ولم يكن شيء منها مشكوكاً فيه ولا مرتاباً به»^(٣).

ويقول القاضي عياض: «ولا يمكن القراءة بهذه السبعة في ختمة واحدة، ... ولا يُدرى أيّ هذه السبعة أحرف .. كان آخر العرض على النبي ﷺ، وكلها مستفيضة عن النبي ﷺ»^(٤).



(١) المرشد الوجيز لأبي شامة: ص ١٧١.

(٢) الإبانة لمكّي: ص ٣٤.

(٣) جامع البيان في القراءات السبع للداني: ١٢٩/١.

(٤) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم: ١٠٦/٣.

الفصل الثاني

آثار العرضة الأخيرة

المبحث الأول : أثر العرضة الأخيرة في جمع القرآن الكريم

من المعلوم أن القرآن الكريم جمع في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ثم في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكان لكل جمع بواعثه وميزاته، فالباعث لجمع القرآن في عهد أبي بكر رضي الله عنه خشية أن يذهب شيء من القرآن بذهاب حفظته، وذلك حين استحرَّ القتل بالقراء في حروب الردّة، وأمّا جمعه في عهد عثمان رضي الله عنه فلكثرته الاختلاف في وجوه القراءة^(١).

أولاً: الجمع البكري والعرضة الأخيرة:

ومن الثابت المعلوم عند العلماء أن مصحف أبي بكر رضي الله عنه مشتمل على الأحرف السبعة التي نزل القرآن الكريم عليها، وأنه تم فيه تحري الدقة، بحيث لم يجمع في تلك الصحف إلا ما تأكد من صحته وعدم نسخ تلاوته..

يقول أبو عمرو الداني في أرجوزته^(٢) عن جمع أبي بكر رضي الله عنه:

وجمع القرآن في الصحائف ولم يميز أحرف التخالف

بل رسم السبع من اللغات وكل ما صح من القرات

ويقو أبو شامة: «وكان غرضهم أن لا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم، لا من مجرد الحفظ»^(٣).

يقول الزركشي: «كانت المصاحف - زمن الصديق - بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي أنزل بها القرآن... ولم يحتج الصحابة في أيام أبي بكر وعمر إلى جمعه على وجه ما جمعه عثمان لأنه لم يحدث في أيامهما من الخلاف فيه ما حدث في زمن عثمان»^(٤).

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن: ١/٢٣٣، الإتيقان في علوم القرآن: ١/١٦٣.

(٢) الأرجوزة المنبهة لأبي عمرو الداني: ص ١١٠.

(٣) المرشد الوجيز لأبي شامة: ص ٥٧.

(٤) البرهان في علوم القرآن: ١/٢٣٩.

وأما بخصوص اعتماد العرضة الأخيرة في الجمع البكري فهناك رأيان:

فأولاً: يرى بعضهم أن الجمع البكري اقتصر على ما ثبتت قرآنيته من الأحرف السبعة بثبوت عرضه في العرضة الأخيرة، فكان شاملاً لما بقي من الأحرف السبعة، ولم يكن فيه شيء مما نُسخَت تلاوته^(١).

يقول البغوي: «جمع الله تعالى الأمة بحسن اختيار الصحابة على مصحف واحد، وهو آخر العروضات على رسول الله ﷺ، كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه أمر بكتبته، جمعاً بعد ما كان مفزقاً في الرقاع؛ ليكون أصلاً للمسلمين، يرجعون إليه ويعتمدون عليه، وأمر عثمان بنسخه في المصاحف، وجمع القوم عليه، وأمر بتحريق ما سواه قطعاً لمادة الخلاف»^(٢).

ويقول الألويسي: «نعم أسقط زمن الصديق ما لم يتواتر، وما نسخت تلاوته وكان يقرؤه من لم يبلغه النسخ، وما لم يكن في العرضة الأخيرة، ولم يأل جهداً ﷺ في تحقيق ذلك»^(٣).

ثانياً: وهناك من يرى أن اعتماد العرضة الأخيرة والاقتصار على ما ثبت فيها لم يكن سوى في الجمع العثماني.

يُفهم هذا من قول مكّي بن أبي طالب، وأبو شامة، وابن الجزري حيث يقول ابن الجزري: «والحق ما تحرر من كلام الإمام محمد بن جرير الطبري، وأبي عمر بن عبد البر، وأبي العباس المهدي، ومكّي بن أبي طالب القيسي، وأبي القاسم الشاطبي، وابن تيمية، وغيرهم، وذلك أن المصاحف التي كتبت في زمن أبي بكر رضي الله عنه كانت محتوية على جميع الأحرف السبعة، فلما كثر الاختلاف، وكاد المسلمون يكفروا

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن: ١/٢٣٦، الإتيقان في علوم القرآن: ١/١٦٤.

(٢) شرح السنة للبغوي: ٤/٥١١.

(٣) روح المعاني للألويسي: ١/٢٦.

بعضهم بعضاً أجمع الصحابة على كتابة القرآن العظيم على العرضة الأخيرة التي قرأها النبي ﷺ على جبريل عليه السلام عام قبض^(١).

ويقول الباقلاني: «لم يقصد عثمان قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحين، وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي ﷺ، وإلغاء ما ليس كذلك، وأخذهم بمصحف لا تقديم فيه ولا تأخير، ولا تأويل أثبت مع تنزيل، ولا منسوخ تلاوته كُتِبَ مع مثبت رسمه ومفروض قراءته وحفظه»^(٢).

قلت: ومن خلال التأمل فإن جمع أبي بكر الصديق رضي الله عنه وهو جمع ما تفرق قد اقتصر على ما لم تنسخ تلاوته، وتجرد مما ليس بقرآن بثبوت عرضه في العرضة الأخيرة^(٣).

يقول البيهقي: «ولم يُعرف أنه أثبت في المصحف الأول (مصحف أبي بكر) ولا فيما نُسخ عنه شيء سوى القرآن، فبذلك ينبغي أن يعمل في كتابة كل مصحف»^(٤).

وكان من بلوغ الغاية في الدقة والتحري أن لا يُكتب شيء إلا بشاهدين، وقد قيل: المقصود بالشاهدين أن يشهدا أنه مما عرض في العرضة الأخيرة.

فقد أخرج ابن أبي داود من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: «قدم عمر فقال: من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن فليأتنا به، وكانوا كتبوا ذلك في الصحف والألواح، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شاهدان»^(٥).

قال السيوطي: «المراد أنّهما يشهدان على أن ذلك مما عرض على النبي ﷺ عام وفاته»^(٦). وقد تولى جمع القرآن في عهد أبي بكر رضي الله عنه زيد بن ثابت رضي الله عنه وكان لاختياره

مؤهلات تحققت فيه ومنها حضوره للعرضة الأخيرة.

(١) منجد المقرئين لابن الجزري: ص ٨٨.

(٢) نقله الزركشي في البرهان في علوم القرآن: ١/٢٣٦، والسيوطي في الإتيان في علوم القرآن: ١/١٦٤.

(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن: ١/٢٣٦، والإتيان في علوم القرآن: ١/١٦٤، وجمع القرآن الكريم حفظاً وكتابة، د. علي العبيد: ١/٥٠.

(٤) شعب الإيذان للبيهقي: ٤/٢١٧.

(٥) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص: ٦٢، وقال ابن حجر في الفتح: «رجاله ثقات مع انقطاعه» ٩/١٤.

(٦) الإتيان في علوم القرآن: ١/١٦٣.

قال البغوي: «يقال إن زيد بن ثابت شهد العرضة الأخيرة التي بين فيها ما نسخ وما بقي، وكتبها لرسول الله وقرأها عليه، وكان يقرئ الناس بها حتى مات، ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر في جمعه وولاه عثمان كتب المصاحف»^(١).

وقال أبو عبد الرحمن السلمي: «كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة كانوا يقرءون القراءة العامة وهي القراءة التي قرأها رسول الله ﷺ على جبريل مرتين في العام الذي قبض فيه، وكان زيد قد شهد العرضة الأخيرة، وكان يقرئ الناس بها حتى مات ولذلك اعتمده الصديق في جمعه وولاه عثمان كتبه المصحف»^(٢).

ثانياً: الجمع العثماني والعرضة الأخيرة:

وأما الجمع العثماني فكان من أولى أهدافه وأبرز سماته هو رد الاختلاف في القراءات، وجمع الناس على ما كان ثابتاً منها في العرضة الأخيرة. فكانت العرضة الأخيرة أساساً، وقاعدة بارزة، ومحوراً رئيساً في آلية الجمع العثماني. قال السيوطي: «ولا شك أن القرآن نُسخ منه في العرضة الأخيرة وغيره، فاتفق الصحابة على أن كتبوا ما تحققوا أنه قرآن مستقر في العرضة الأخيرة، وتركوا ما سوى ذلك»^(٣).

وقد اعتبر عثمان رضي الله عنه الصحف التي جمعها زيد بن ثابت رضي الله عنه في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه أساساً في نسخ المصاحف، حيث أمر عثمان بن عفان رضي الله عنه بإحضارها من حفصة بنت عمر أم المؤمنين - رضي الله عنها وعن أبيها - حيث قال لها: «أرسلني إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك»^(٤).

(١) شرح السنة للبغوي: ٤/٥٢٥، وانظر: الإتيان في علوم القرآن: ١/١٤٠.

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي: ١/٢٣٧.

(٣) الإتيان في علوم القرآن: ١/١٤٠.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن: ٦/٢٢٦.

وقد كون لجنة لذلك ومنهم زيد بن ثابت رضي الله عنه، وأمرهم بنسخ المصاحف، وقد تمت الكتابة برسم يحتمل ما ثبت من الأحرف السبعة في العرصة الأخيرة. ومُنِع من كتابة ما نُسخت تلاوته، وما لم يكن في العرصة الأخيرة، وما كانت روايته آحادًا، وما لم تُعلم قرآنيته، أو ما ليس بقرآن، كالذي كان يكتبه بعض الصحابة في مصاحفهم الخاصة، شرًا لمعنى، أو بيانًا لناسخ أو منسوخ، أو نحو ذلك^(١).

ومَّا يدل لذلك ما ورد عن محمد بن سيرين عن كثير بن أفلح قال: «فكانوا إذا تدارؤوا في شيء آخره، قال محمد: فقلت لكثير - وكان فيهم (فيمن يكتب): هل تدرون لم كانوا يُؤخرونه؟ قال: لا. قال محمد: فظننت أنهم إنَّما كانوا يُؤخرونه لينظروا أحدثهم عهدًا بالعرصة الآخرة، فيكتبونها على قوله»^(٢).

يقول ابن كثير: «وعثمان رضي الله عنه جمع قراءات الناس على مصحف واحد ووضعها على العرصة الأخيرة التي عارض بها جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر رمضان»^(٣).

ويقول ابن حجر: «وقد روى أحمد، وابن أبي داود، والطبري من طريق عبدة بن عمرو السلماني أن الذي جمع عليه عثمان الناس يوافق العرصة الأخيرة»^(٤).

وعن سمرة رضي الله عنه قال: «عرض القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضات فيقولون: إن قراءتنا هذه هي العرصة الأخيرة»^(٥)، أي: التي جمع عليها عثمان رضي الله عنه الناس توافق العرصة الأخيرة.

العرصة الأخيرة وترتيب السور:

وأما ترتيب السور الذي عليه في المعارضة فقد اختلف فيه، فذكر الكرمانى أن ترتيب المعارضة كان على ترتيب السور الموجود في المصحف الآن فيقول:

- (١) انظر: البرهان في علوم القرآن: ١/ ٢٣٥-٢٣٦، ومناهل العرفان في علوم القرآن: ١/ ٢٦٠.
- (٢) أخرجه بن أبي داود في المصاحف: ص ١٠٤، وابن كثير في فضائل القرآن: ص ٨٥، وقال: «صحيح».
- (٣) فضائل القرآن لابن كثير: ص ٨٦.
- (٤) فتح الباري لابن حجر: ٩/ ٤٤.
- (٥) سبق تحريجه.

«أول القرآن سورة الفاتحة، ثم البقرة، ثم آل عمران، على هذا الترتيب إلى سورة الناس، وهكذا هو عند الله في اللوح المحفوظ، وهو على هذا الترتيب كان يعرضه عليه الصلاة والسلام على جبريل عليه السلام كل سنة»^(١).

ووافقه في ذلك أبو بكر الباقلاني، وجزم به ابن الأنباري، نقل ذلك ابن حجر بقوله: قال القاضي أبو بكر الباقلاني: «... كان النبي ﷺ يعارض به جبريل في كل سنة، فالذي يظهر أنه عارضه به هكذا على هذا الترتيب - ترتيب المصحف الآن - وبه جزم ابن الأنباري»^(٢).

ثم قال ابن حجر معقّباً على ذلك: «وفيه نظر بل الذي يظهر أنه كان يعارضه به على ترتيب النزول»^(٣).

المبحث الثاني: أثر العرضة الأخيرة في القراءات

إن من المعلوم بل من المقطوع به أن كثيراً من أوجه القراءات والتي جاء الإذن بالقراءة بها بنص أحاديث الأحرف السبعة قد نُسخت في العرضة الأخيرة. والصحابة رضوان الله عليهم لم يقرءوا من أوجه القراءات إلا ما ثبت في العرضة الأخيرة.

يقول ابن الجزري: «والصحابة كتبوا في هذه المصاحف ما تحققوا أنه قرآن وما علموه استقر في العرضة الأخيرة وما تحققوا صحته عن النبي ﷺ مما لم ينسخ»^(٤).
ومما يدل على ذلك أنه قد صحّت قراءات عن صحابة النبي ﷺ ولا نرى لها وجوداً، بل أصبحت أوجهاً يحكم بشذوذها بعد العرضة الأخيرة، فهي محمولة على ما كان مأذوناً به من أحرف قبل العرضة ومن ذلك:

(١) البرهان في توجيه متشابه القرآن للكرماني: ٢٢/١.

(٢) فتح الباري لابن حجر: ٤٢/٩.

(٣) المصدر السابق: ٤٢/٩.

(٤) النشر في القراءات العشر: ٤٥/١.

ما ثبت في الصحيحين عن أبي الدرداء وابن مسعود رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ: (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ * وَالذَّكْرِ وَالْأُنثَىٰ) (١).

وكذلك ما ثبت في الصحيحين وغيرهما عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «كان مما أنزل الله آية الرجم فقرأناها وعقلناها ووعيناها» (٢).

وعن عبد الرحمن بن عوف أن عمر بن الخطاب خطب الناس فسمعه يقول: «ألا وإن أناساً يقولون: ما بال رجم؟ في كتاب الله الجلد، وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده، ولولا أن يقول قائلون -أو يتكلم متكلمون- أن عمر زاد في كتاب الله ما ليس منه لأثبتها كما نزلت» (٣).

وقال في البرهان - معلقاً على قول عمر -: «لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتها يعني آية الرجم» .. قد يقال لو كانت التلاوة باقية لبادر عمر ولم يعرج على مقالة الناس، لأن مقالة الناس لا تصلح مانعاً» (٤).

ومما يعدّ من ذلك ما روي من أحرفٍ عن ابن مسعود وأبي وغيرهم مما خالف خط المصحف وشذت القراءة بها.

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: قال: «إنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة فأنسيتها، غير أني أحفظ منها: «لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب»» (٥).

(١) سورة الليل، الآية: [١-٣]، والحديث أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب: (والنهار إذا تجلّى):

٢٠٦/٢، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب ما يتعلق بالقراءات: ٢٠٦/٢.

(٢) الحديث: أخرجه البخاري، كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة، باب: رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت ٢٠٨/٨.

(٣) الحديث: أخرجه النسائي في السنن الكبرى: ٤١٠/٦، وأحمد في المسند: ٢٩/١، وقال محققه شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٤) البرهان في علوم القرآن: ٣٦/٢.

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب: (لو أن لابن آدم واديين لابتغى الثالث): ١٠٠/٣.

وهذا يدل على أن ما ثبت في العرضة الأخيرة من أوجه هو ما استوعبته المصاحف العثمانية ولم تترك منه شيئاً، بل هو ما رواه الأئمة العشرة، وما عداه فهو الشاذ المنطرح بالعرضة الأخيرة.

يقول ابن الجزري: «وقول من قال إن القراءات المتواترة لا حد لها إن أراد في زماننا فغير صحيح لأنه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر، وإن أراد في الصدر الأول فيحتمل إن شاء الله»^(١).

وبهذا يتبين أن العرضة الأخيرة مرحلة من مراحل التحول في القراءات، بل هي ميزان من موازين القبول والرد، ومرحلة من مراحل شذوذ كثير من القراءات التي لم تثبت فيها، فما لم يثبت فيها يعتبر شاذاً، وهو كثير جداً مقارنة بالثابت، ومن هنا تتجلى قيمة العمل الجليل الذي قام به عثمان رضي الله عنه حيث جمع الناس على هذا الثابت.

يقول ابن الجزري: «فإن القراءات المشهورة اليوم عن السبعة والعشرة والثلاثة عشرة بالنسبة إلى ما كان مشهوراً في الأعصار الأول قل من كثر، ونزر من بحر، فإن من له اطلاع على ذلك يعرف علمه العلم اليقين، وذلك أن القراء الذين أخذوا عن أولئك الأئمة المتقدمين من السبعة وغيرهم كانوا أمماً لا تحصى، وطوائف لا تستقصى، والذين أخذوا عنهم أيضاً أكثر وهلم جرا»^(٢).

وهذا يدل على أن الأحرف السبعة نسخ منها ما نسخ في العرضة الأخيرة، ولا يمكن القول للمتحقق بأن المنسوخ هو المميز بكذا، أو المعدود بكذا والمتبقي هو ما عليه لسان كذا، بل نستطيع أن نقول بأنه نُسخ من الأحرف السبعة ما نسخ في العرضة الأخيرة وبقي منها ما بقي بعد العرضة، وهو ما جمع عثمان رضي الله عنه الناس عليه.

المبحث الثالث: أثر العرضة الأخيرة في المصاحف العثمانية

من المعلوم عند علماء القراءات أن المصاحف العثمانية اعتمدت العرضة الأخيرة أساساً في عملها، وقاعدة انطلقت منها فما ثبت في العرضة الأخيرة هو ما يحتمله

(١) منجد المقرئين لابن الجزري: ص ١٨.

(٢) النشر في القراءات العشر: ٤٦/١.

رسم هذه المصاحف، ومالم يثبت خالف رسم تلك المصاحف في غالبه، ولذلك أصبحت موافقة الرسم العثماني ركناً من أركان قبول القراءة .

وقد اختلف علماء القراءات في كون المصاحف العثمانية تشمل الأحرف السبعة كلها، أم بعضاً منها، وقد علمنا سابقاً أن العرضة الأخيرة كانت مكاناً للنسخ والتغيير في الأحرف السبعة، ولذلك ذهب جمهور العلماء إلى أن المصاحف العثمانية اشتملت على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة التي ثبتت في العرضة الأخيرة جامعة لها .

يقول السيوطي: «ذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أنها مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل، متضمنة لها لم تترك حرفاً منها ... ولا شك أن القرآن نسخ منه في العرضة الأخيرة وغير فاتفق الصحابة على أن كتبوا ما تحققوا أنه قرآن مستقر في العرضة الأخيرة وتركوا ما سوى ذلك»^(١).

قال ابن الجزري: «وهذا القول هو الذي يظهر صوابه، لأن الأحاديث الصحيحة والآثار المشهورة المستفيضة تدل عليه وتشهد له...».

ثم قال: «فكتب الصحابة المصاحف على لفظ لغة قريش والعرضة الأخيرة، وجرّدوا المصاحف عن النقط والشكل لتحتمله صورة ما بقي من الأحرف السبعة»^(٢).

فكتابة المصاحف العثمانية تمت بشكل يجمع ما ثبت من الأحرف السبعة في العرضة الأخيرة، وعلى رسم الكلمات - التي بها عدة أوجه - بطريقة يجعلها محتملة لأن تقرأ بكل تلك الأوجه، وقد ساعد على ذلك عدم التشكيل، وعدم التنقيط.

يقول الزرقاني: «كتابتها بطريقة كانت تجمع وجوه القراءات المختلفة، والأحرف التي نزل عليها القرآن بعدم إعجامها وشكلها ومن توزيع وجوه القراءات على المصاحف إذا لم يحتملها الرسم الواحد.

(١) الاتقان في علوم القرآن: ١/ ١٣٩.

(٢) النشر في القراءات العشر: ١/ ٤٤.

وتجريدها من كل ما ليس قرآناً، كالذي كان يكتبه بعض الصحابة في مصاحفهم الخاصة شراً لمعنى أو بياناً لناسخ ومنسوخ، أو نحو ذلك.

ثم قال: «وقد استجاب الصحابة لعثمان فحرقوا مصاحفهم، واجتمعوا جميعاً على المصاحف العثمانية، حتى عبد الله بن مسعود الذي نقل عنه أنه أنكر أولاً مصاحف عثمان وأنه أبى أن يحرق مصحفه رجع وعاد إلى حظيرة الجماعة حين ظهر له مزايا تلك المصاحف العثمانية واجتماع الأمة عليها وتوحيد الكلمة بها»^(١).

ورد في صحيح البخاري من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قوله: «حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردّ عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق»^(٢).

وقد صرح أكثر من واحد من أئمة السلف بأن المصاحف العثمانية قد كتبت على ما استقر في العرضة الأخيرة، يقول ابن الجزري: «فكتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما صرح به غير واحد من أئمة السلف كمحمد بن سيرين، وعبيدة السلماني، وعامر الشعبي، قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: لو وليت في المصاحف ما ولي عثمان لفعلت كما فعل»^(٣).

وقد أجمعت الأمة على هذه المصاحف العثمانية، وقرأت بمضمونها، وتركت ما خالفها. يقول في ذلك ابن الجزري: «وأجمعت الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمنته هذه المصاحف، وترك ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى مما كان مأذوناً فيه توسعة عليهم، ولم يثبت عندهم ثبوتاً مستفيضاً أنه من القرآن، وجردت هذه المصاحف جميعها من النقط والشكل ليحتملها ما صح نقله، وثبت تلاوته عن النبي صلى الله عليه وسلم»^(٤).

(١) مناهل العرفان للزقاني: ١/ ٢٦١.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: فضائل القرآن، باب: جمع القرآن: ٦/ ٢٢٥.

(٣) النشر في القراءات العشر: ١/ ١٦.

(٤) النشر في القراءات العشر: ١/ ٩.

زيادات في المصاحف العثمانية خارجة عن العرضة الأخيرة :

علّل ابن الجزري الاختلاف الحاصل بين المصاحف العثمانية بأنهم أدخلوا في المصاحف ما ثبت أنه قرآن وإن لم يكن داخلياً في العرضة الأخيرة.

قال: «ولذلك اختلفت المصاحف بعض اختلاف، إذ لو كانت العرضة الأخيرة فقط لم تختلف المصاحف بزيادة ونقص، وغير ذلك، وتركوا ما سوى ذلك».

وقال: «ثم إن الصحابة رضي الله عنهم لما كتبوا تلك المصاحف جرّدها من النقط والشكل ليحتمله ما لم يكن في العرضة الأخيرة مما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم»^(١).

قلت: ولعل هذا القول من ابن الجزري مرده إلى القول بأن الحرف الذي كانت عليه العرضة الأخيرة هو حرف واحد من الأحرف السبعة وهو حرف زيد، وقد قررت سابقاً أن هذا القول مرجوح، وأن ما عليه التحقيق أن العرضة الأخيرة كانت على ما تبقى من الأحرف السبعة، وما تواتر منها، وما عليه المصاحف العثمانية من اختلاف بزيادة أو نقص داخل فيما بقي من الأحرف السبعة، ولو كانت العرضة الأخيرة على حرف واحد لما اختلفت المصاحف؟، ثم إن ابن الجزري قبل قليل يقرر أن المصاحف العثمانية كتبت على اللفظ الذي استقر في العرضة الأخيرة، واستوعبتها ولم تترك منها حرفاً؟.



(١) المصدر السابق: ١ / ٤٥.

الخاتمة

وبعد فإنني أحمد الله عز وجل على ما منَّ به عليّ ووفَّقني به من إتمام تحرير هذا البحث: (العرضة الأخيرة دلالتها وأثرها).

ومن خلال معاشتي لهذا البحث، ثم وقوفي على فصوله وجزئياته ومحاولتي للاستناد إلى كثير مما أستطيع الاعتماد عليه من أقوال ونقولات لأهل العلم موثقة فأني أسجّل للقارئ الكريم أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها فأقول: -
مستعيناً بالله -

١- إن المعول عليه في حفظ القرآن وتعلم قراءاته هو التلقي والمشافهة من أفواه المشايخ والمقرئين، ومدارسة القرآن الكريم عن طريق السماع والعرض.

٢- إن المعارضة وهي مدارسة جبريل عليه السلام القرآن الكريم للنبي ﷺ كل عام في رمضان هي مقابلته على ما أوحاه إليه عن الله تعالى، ليقى ما بقي، ويذهب ما نسخ.

٣- إن رمضان شهر القرآن وتخصيصه بالمدارسة والمعارضة ملائم له، وقراءة القرآن فيه أفضل من سائر الأذكار.

٤- إن القرآن نسخ منه وغير فيه في العرضة الأخيرة فقد صح النص بذلك عن غير واحد من الصحابة، وشهد من شهد ما نسخ منه وما بدل.

٥- إن العرضة الأخيرة هي بمثابة تأكيد المحفوظ، والاعتماد النهائي للمقروء والذي لن يطرأ عليه نسخ أو تبديل، ولذلك استشعر منها النبي ﷺ قرب الأجل.

٦- إن العرضة الأخيرة كانت أساساً وقاعدة بارزة ومحوراً رئيساً في آية الجمع البكري والعثماني، واختيار زيد بن ثابت في كلا الجمعين يدل على ذلك إذ من ميزات اختياره شهوده العرضة.

٧- إن الذي جمع عليه عثمان ؓ الناس هو ما يوافق العرضة الأخيرة.

- ٨- إن المصاحف العثمانية كتبوا فيها ما تحققوا أنه قرآن وما علموه استقر في العرضة الأخيرة، وما تحققوا صحته عن النبي ﷺ مما لم ينسخ.
- ٩- إن ما ثبت في العرضة الأخيرة من أوجه هو ما استوعبته المصاحف العثمانية ولم تترك منه شيئاً، بل هو ما رواه الأئمة العشرة، وما عداه هو الشاذ المنطرح.
- ١٠- أوصي قراء القرآن ومقرئيه بالأخذ بحكم المعارضة والمدارسة النبوية واعتمادها منهجية علمية في إقراءهم وتدريسهم.
- وأسأل الله أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني به وعموم المسلمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.
- وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.
- الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب القيسي، (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح إساعيل شلبي، ط. الثالثة، ١٤٠٥هـ، المكتبة الفيصلية: مكة المكرمة.
- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ)، تحقيق: سعيد المندوه، دار الفكر، بيروت ط. الأولى ١٤١٦ هـ.
- الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، د. حسن ضياء الدين عتر، (رحمه الله) دار البشائر الإسلامية، ط. الأولى ١٤٠٩هـ.
- الأرجوزة المنبهة، لعثمان بن سعيد - أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤)، تحقيق: محمد بن محقان الجزائري، دار المغني، الرياض ط. الأولى ١٤٢٠هـ.
- إكمال المعلم شرح صحيح مسلم - للقاضي عياض، أبي الفضل عياض اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق: يحيى إساعيل، دار الوفاء. ط. الأولى ١٤١٩هـ.
- البرهان في توجيه متشابه القرآن، محمود بن حمزة بن نصر برهان الدين الكرمانى، (ت: نحو ٥٠٥هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار النشر: دار الفضيلة الطبعة الثانية، ١٣٩٦هـ.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، (٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ط: الثانية.
- تأويل مشكل القرآن، للإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، (٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد الزبيدي، (ت ١٢٠٥هـ) ت: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
- تاريخ المدينة لابن شبة، زيد بن عمر بن شبة النميري، (ت ٢٦٢هـ)، تحقيق: فهمي محمد شلتوت، دار الفكر، ط. الأولى ١٣٩٩ هـ.
- التحديد في الإتقان والتجويد، لعثمان بن سعيد - أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، ت: د. غانم قدوري الحمد، الناشر: مكتبة دار الأنبار، بغداد الطبعة: الأولى ١٤٠٧ هـ.
- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن (حرف الجيم).
- تفسير الرازي = مفاتيح الغيب (حرف الميم).
- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إساعيل بن كثير، (٧٧٤هـ)، دار الفكر، ومراجعة نخبة من العلماء بدار الكتب المصرية.
- تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، بيروت، ط: الثانية ١٣٩٥هـ.

- جامع البيان في القراءات السبع، لعثمان بن سعيد - أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: مجموعة محققين طبع جامعة الشارقة، ط: الأولى ١٤٢٨هـ.
- الجامع الصحيح = سنن الترمذي (حرف السين).
- الجامع الصحيح للبخاري = صحيح البخاري (حرف الصاد).
- الجامع الصحيح لمسلم = صحيح مسلم (حرف الصاد).
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، (ت ٦٧١هـ)، دار الحديث، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.
- جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي، (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، مطبعة المدني القاهرة، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.
- جمع القرآن الكريم حفظاً وكتابةً، أ. د. علي بن سليمان العبيد، الناشر: مجمع الملك لطباعة المصحف الشريف. بإشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالسعودية.
- جمع القرآن الكريم من العصر النبوي إلى العصر الحديث د. محمد شرعي أبو زيد، رسالة ماجستير، جامعة الكويت ١٤٢٤هـ.
- حديث الأحرف السبعة. د عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، دار النشر الدولي، الرياض ط. الأولى ١٤١٢هـ.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، ط: الأولى ١٩٩٣م.
- دلائل النبوة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٠هـ.
- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، لجلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أبو إسحاق الجويني، دار ابن عفان، الخبر.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، والسبع المثاني، لأبي الفضل محمود الألوسي، (ت ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث، بيروت.
- السبعة في القراءات، للإمام أبي بكر بن مجاهد، البغدادي، (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد، (ت ٣٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، (٢٧٩هـ)، ومعه شرحه: تحفة الأحوذى للمباركفوري، مطبعة المدني، القاهرة، ط. القاهرة، ط: الثانية ١٣٨٤هـ.
- سنن سعيد بن منصور، أبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (ت ٢٢٧هـ)، تحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: الدار السلفية الهند، ط الأولى، ١٤٠٣هـ.

- سنن النسائي الكبرى، أحمد بن علي، (ت ٣٠٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١١هـ.
- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد الذهبي، (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وزملائه، مؤسسة الرسالة، ط: الحادية عشرة ١٤١٩هـ.
- شرح النووي على صحيح مسلم، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.
- شرح صحيح البخاري لابن بطال أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ.
- شرح السنة للبغوي، لمحيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، (ت ٣٢١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ط. الأولى ١٤٠٨هـ.
- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٠هـ.
- الصارم المسلول على شاتم الرسول، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل، (ت ٢٥٦هـ)، مع فتح الباري، تصحيح وتحقيق: محبّ الدين الخطيب، وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الشعب، القاهرة، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.
- صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثانية ١٤١٤هـ.
- صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت ٣١١هـ)، ت: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت.
- صحيح مسلم، لأبي الحسين بن مسلم بن الحجاج النيسابوري، (ت ٢٦١هـ)، مع شرحه: المنهاج شرح مسلم للنووي، دار إحياء التراث العرب، بيروت، ط: الثانية ١٣٩٢هـ.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني الحنفي، (ت ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت.
- الفتاوى الكبرى لابن تيمية، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.
- فضائل القرآن، للقاسم بن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي، (ت ٢٢٤هـ) ت: مروان العطية ومحسن خرابة ووفاء تقي الدينار، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، ١٤٢٠هـ.
- فضائل القرآن، لابن كثير، أبي الفداء إسماعيل بن كثير، (٧٧٤هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الطبعة الأولى - ١٤١٦هـ.
- فضائل القرآن وتلاوته للرازي، أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن (ت ٤٥٤هـ)، ت: عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
- القراءات القرآنية وما يتعلق بها، د. فضل حسن عباس، دار النفائس، عمان، الأردن، ط. الأولى ١٤٢٨هـ.
- الكلمات الحسان في الأحرف السبعة وجمع القرآن، محمد بن خيت المطيعي (ت ١٣٣٨هـ)، نشر دار الصحابة بطنطا، ط. الأولى: ١٤٣٠هـ.
- لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط: الأولى ٢٠٠٠ م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، (ت ٥٤٦هـ)، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، مطابع فضالة بالمحمدية، المغرب، ط: الثالثة ١٤٠٣هـ.
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لشهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة، (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق: طيار آنتي قولاج، دار وقف الديانة التركي، أنقرة، ط: الثانية ١٤٠٦هـ.
- المستدرک علی الصحیحین، لمحمد بن عبد الله الحاكم، (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١٤١١هـ.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، (ت ٢٤١هـ)، إشراف: د. عبد الله عبد المحسن التركي، والشيخ: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية ١٤٢٠هـ.
- المصاحف، لأبي بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان السجستاني (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: محمد بن عبده، الناشر: الفاروق الحديثة - مصر، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.
- المصاحف المنسوبة للصحابة والرد على الشبهات المثارة حولها، محمد بن عبد الرحمن الطاسان، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ.
- مصنف ابن أبي شيبة، أبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

- مفاتيح الغيب ، للإمام فخر الدين الرازي، محمد بن عمر، (ت ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت. ط. الثالثة ١٤٢٠هـ.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد ابن الشيخ أبي حفص عمر بن إبراهيم الحافظ، الأنصاري القرطبي، (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: محي الدين مستو، دار ابن كثير.
- المقدمات الأساسية في علوم القرآن، عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة: الخامسة ١٤٣٢هـ.
- المنقع في رسم مصاحف الأمصار، لعثمان بن سعيد - أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ) تحقيق: نورة بنت حسن الحميد، الناشر: دار التدمرية، الرياض، ط. الأولى ١٤٣١هـ.
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ت ٢٠٧هـ)، بتحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور.
- معاني الأحرف السبعة، للرازي، أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن (ت ٤٥٤هـ)، ت: د. حسن ضياء الدين عتر (رحمه الله)، الناشر: دار النوادر سورية الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ.
- معجم مصطلحات علمي التجويد والقراءات، أ د إبراهيم بن سعيد الدوسري الناشر: دار الحضارة للنشر - الرياض - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ.
- معجم مصطلحات علم القراءات، لعبد العلي المسؤول، دار السلام، مصر، الطبعة الثانية ١٤٣٢هـ.
- معجم علوم القرآن، إبراهيم محمد الجرمي الناشر: دار القلم-دمشق الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- مناهل العرفان في علون القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ)، الناشر مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لأبي الخير محمد ابن الجزري، (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، ط: الأولى ١٤١٩هـ.
- النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد ابن الجزري، (ت ٨٣٣هـ)، تصحيح: الشيخ علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، ت: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ.
- الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز، د. محمد بن سيدي محمد محمد الأمين، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- الوسيلة إلى كشف العقيلة، للشيخ علم الدين أبي الحسن السخاوي (٦٤٣هـ)، مكتبة الرشد، ط. الأولى: ١٤٢٣هـ.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٤	المقدمة.....
١٨	التمهيد.....
١٨	أولاً: مفهوم المعارضة.....
١٩	ثانياً: إقراء القرآن الكريم بطريقة المعارضة.....
٢٣	ثالثاً: معارضة جبريل النبي ﷺ القرآن الكريم.....
٢٦	الفصل الأول: العرضة الأخيرة مفهومها أهميتها وأدلة ثبوتها
٢٦	المبحث الأول: مفهوم العرضة الأخيرة وأهميتها.....
٣١	المبحث الثاني: أحاديث العرضة الأخيرة ودلالاتها.....
٣٤	المبحث الثالث: الذين حضروا العرضة الأخيرة والمسائل المتعلقة ذلك...
٤٥	المبحث الرابع: العرضة الأخيرة والأحرف السبعة.....
٥١	الفصل الثاني: العرضة الأخيرة وآثرها
٥١	المبحث الأول: العرضة الأخيرة وآثرها في جمع القرآن.....
٥١	(الجمع البكري - الجمع العثماني).....
٥٦	المبحث الثاني: العرضة الأخيرة وآثرها في القراءات.....
٥٨	المبحث الثالث: العرضة الأخيرة وآثرها في المصاحف العثمانية.....
٦٢	الخاتمة وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.....
٦٤	الفهارس والمراجع.....

الأوجه المقدمة في الأداء لثلاثة القراء



د. تقي الدين بن مصطفى بن محمد
آل عبد الباسط التميمي

د. حاتم بن عبد الرحيم بن عبد الكريم
آل جلال التميمي

الأستاذ المساعد في كلية فلسطين التقنية
العروب - فلسطين

- من مواليد عام ١٣٨٨هـ بمدينة الخليل بفلسطين.
- نال شهادة الماجستير من قسم اللغة العربية كلية الآداب بجامعة الخليل بفلسطين عام ١٤٢١هـ بأطروحته: "مفردة الحسن البصري للحسن بن علي الأهوازي: تحقيق ودراسة"، كما نال شهادة الدكتوراه من قسم اللغة العربية، كلية الدراسات العليا، بجامعة السودان، عام ١٤٣٢هـ بأطروحته: "الأوجه المقدمة أداء في القراءات السبع وتوجيهاتها الصوتية".
- من أعماله المنشورة: "القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الفقهاء".
- البريد الشبكي:

taqitammi@yahoo.com

الأستاذ المشارك بكلية القرآن والدراسات
الإسلامية - جامعة القدس

- من مواليد عام ١٣٨٧هـ بمدينة الخليل بفلسطين.
- نال شهادة الماجستير من قسم أصول الدين، كلية الشريعة، بالجامعة الأردنية، عام ١٤١٧هـ. كما نال شهادة الدكتوراه من قسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب، بجامعة عين شمس/ القاهرة، عام ١٤٢٣هـ بأطروحته: "التوجيهات القرآنية في العلاقات الزوجية".
- من أعماله المنشورة: "الأصل والعارض في أحكام التجويد والقراءات"، "حساب الجمل في كتب التفسير"، "الختم على النظائر في الرسم العثماني ودوره في الترجيح"، وغيرها.
- البريد الشبكي:

hatem_tamimi@yahoo.com

المخلص

تتضمن هذه الدراسة على بيان ما هو مقدم أداءً في القراءات الثلاث المتممة للعشرة، ويتوافق مع ذلك بياناً لبعض المسائل والأوجه المقدمة في الأداء للقراءات بشكل عام مما لم تنص عليه الكتب المؤلفة في هذا المجال. وقد امتازت هذه الدراسة بالتوجيه والتدليل لكون الوجه مقدماً على غيره، وبينت أن بعض أوجه الخلاف تكون أحياناً قوية ومأخوذاً بها أحياناً، وأحياناً أخرى تكون ضعيفة لا تعتبر.



المقدمة

الحمد لله الذي اصطفى من خلقه حملةً لكتابه العزيز المنزّل بلسان عربي مبين على سبعة أحرف هدى ورحمة للعالمين، وصلى الله على سيدنا محمد عبده ورسوله القائل: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»^(١)، وعلى آله وصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن أشرف العلوم وأعلاها منزلة العلوم المتصلة بالقرآن الكريم، ومن تلك العلوم علم القراءات؛ لما اشتمل عليه من الأهمية البالغة، التي بها تُعرف كيفية أداء الكلمات القرآنية، وضبطها بالشكل الصحيح، وتمييز ما يُقرأ به مما لا يُقرأ به.

ومما اشتمل عليه علم القراءات جانبٌ على درجةٍ من الأهمية؛ وهو: (الأوجه المقدمة في الأداء)؛ إذ به يتعرف القارئ على الوجه الذي يُقرأ به أولاً، ويقدمه في قراءاته، وقد تكون بعض الأوجه ضعيفةً أو أن الصواب خلافها، فعلى القارئ أن يكون على بينة من أمره، ويعلم ما الذي يُقدمه وما الذي يُؤخره.

وموضوع الأوجه المقدمة في الأداء بالنسبة للقراء السبعة قد كَتَبَ فيه غير واحدٍ، كما هو مفصّل في (الدراسات السابقة)، وأما بالنسبة للقراءات الثلاث المتممة للعشرة فلم يكتب فيها أحدٌ بشكلٍ مستقلٍّ بحسب علم الباحثين، ومن هنا وقع الاختيار على هذا الموضوع للكتابة فيه.

أسباب اختيار الموضوع

١. عدم وجود دراسةٍ مستقلةٍ في الموضوع.
٢. عدم وجود نصٍّ في الكتب المؤلفة في الأوجه المقدمة في الأداء بشكلٍ عامٍّ على بعض القضايا.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب فضائل القرآن، باب: خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ، الحديث رقم: (٥٠٢٧)، من حديث عثمان رضي الله عنه.

٣. أن بعض الكتب المؤلفة في الأوجه المقدمة في الأداء لم تكن تُعنى بتعليل كون الوجه مقدماً.

أهداف الدراسة

١. الوقوف على الأوجه المقدمة في الأداء للقراء الثلاثة.
٢. النصُّ على ما لم تنصَّ عليه الكتبُ المؤلفةُ في الأوجهِ المقدمةِ في الأداء للقراءات بشكلٍ عامٍّ.
٣. التأكيدُ على صحةِ القراءاتِ الثلاثِ، وأنها متواترةٌ مقروءٌ بها، كما هو الحال بالنسبة للسبعة.
٤. الربطُ بين الأوجهِ المختلفِ فيها للقراء الثلاثة بتوجيهاتها اللغوية؛ مما يساعدُ في رسوخها عند القراءة بها.

أهمية الدراسة

١. أنها الأولى - بحسب علم الباحثين - التي تناولت هذا الموضوع.
٢. تستمد أهميتها من أهمية موضوعها، وهو من أشرف العلوم.
٣. أنها تذكر العلة والدليل على الوجوه المقدمة في الأداء.
٤. أنها تكمل الدراسات السابقة التي اشتملت على الوجه المقدمة في الأداء للقراء السبعة.

حدود الدراسة:

هذه الدراسةُ محدودةٌ بالأوجهِ المختلفِ فيها عن القراءِ الثلاثة؛ أبي جعفر، ويعقوبَ الحضرميِّ، وخلفِ البزارِ، من طريقِ الدرَّةِ المضيئةِ، وأصلها كتاب (تجسير التيسير).

الدراسات السابقة:

كَتَبَ غيرُ واحدٍ في الأوجهِ المقدمةِ في الأداء للقراء السبعة، ومن ذلك:

١ - رسالة الشيخ علي النحاس، الموسومة ب(الرسالة الغراء في الأوجه المقدمة في الأداء).

٢ - رسالة الشيخ السابق ذكره، وعنوانها: (فيض الآلاء في الأوجه المقدمة لورش في الأداء)، ولم يذكر النحاس الأوجه المقدمة في كثير من المواضع، وكان يكتفي بالقول: «والوجهان صحيحان وبهما نأخذ»^(١). وهو ما عبر عنه صراحة بقوله في مقدمة الرسالة الغراء:

وَمَا كَانَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ ذَكَرْتُهُ إِذَا لَمْ أَجِدْ بِالْأَصْلِ وَجْهًا مُفَضَّلًا^(٢)
ومما يؤخذ على (الرسالة الغراء) أنها لم تُشر إلى مواضع وُجد فيها خلف للقارئ نفسه من طريق الشاطبية، وأنها تضمنت أوجهاً خرجت عن طريق الشاطبية، وغير ذلك مما هو مبثوث في شبكة المعلومات في المواقع المختصة بالقراءات القرآنية. وأما (فيض الآلاء) فقد اكتفى النحاس فيه بذكر ما ورد عن ورشٍ بخلف، دون تعليلٍ للتقديم، وكانت رسالته هذه قصيرةً موجهةً للطلاب الذين يقرأون برواية ورش.

٣ - رسالة ابن يالوشة في الأوجه المقدمة، وهي مطبوعة بأخر كتاب (النجوم الطوالع) للهارغني، ولم يستوعب المؤلف جميع الأوجه المقدمة في الأداء، وعلل ذلك بقوله: «ولكن سيدي علي النوري في كتابه المسمى: (غيث النفع) لم ينص على الوجه المقدم في الأداء في كثير من المواضع، ولهذا سألني بعض الإخوان أن أجمع لهم مسائل خلاف الرواية، وأنص على المقدم في الأداء، تاركاً لما نص عليه الشيخ في كتابه المذكور»^(٣).

٤ - (الأوجه المقدمة أداءً في القراءات السبع وتوجيهاتها الصوتية)، للباحث تقي الدين عبد الباسط التميمي، وهي أطروحته التي نال بها درجة الدكتوراة.

(١) ينظر على سبيل المثال: الرسالة الغراء ص: ٦١.

(٢) الرسالة الغراء ص ٨١.

(٣) رسالة ابن يالوشة ص: ٢١١.

وهي مقصورةٌ أيضاً على القراءات السبع دون العشر، مع التوجيهات الصوتية دون مستويات اللغة الأخرى، كالنحو، والدلالة، وغيرها.

منهجية البحث:

اتَّبَعْنَا فِي الْبَحْثِ الْمَنْهَجَ الْاسْتِقْرَائِيَّ؛ حَيْثُ قَمْنَا بِاسْتِقْصَاءِ جَمِيعِ الْأُمُورِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا فِي الْقِرَاءَاتِ الثَّلَاثِ الْمَتَمِّمَةِ لِلْعَشْرَةِ، مِنْ طَرِيقِ الدَّرَجَةِ الْمَضِيَّةِ وَأَصْلُهَا كِتَابُ (تَحْيِيرِ التَّيْسِيرِ). وَاعْتَمَدْنَا كَذَلِكَ عَلَى مَنْهَجِ تَحْلِيلِ الْمَضْمُونِ، وَهُوَ أَحَدُ أَشْكَالِ الْمَنْهَجِ الْوَصْفِيِّ؛ وَذَلِكَ بِذِكْرِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْخِلَافِ الْمَنْقُولِ عَنْ كُلِّ قِرَاءَةٍ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الثَّلَاثِ، وَصَوْلًا إِلَى الْمَقْدَمِ مِنْهَا فِي الْأَدَاءِ، مَعَ ذِكْرِ تَوْجِيهِهِ.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة، وخمسة عشر مبحثاً، وخاتمة، على النحو الآتي:

المبحث الأول: الاستعاذة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: وصل التعوذ بالبسملة بأول السورة

قد تقرر في علوم التجويد والقراءات أن للقارئ عند بداية القراءة من أول السورة أربعة أوجه، تأتي لكلِّ القراء^(١):

الأول: فصل الاستعاذة عن البسملة عن أول السورة، بالوقف على كلِّ منها.

الثاني: الوقف على الاستعاذة ووصل البسملة بأول السورة.

الثالث: وصل الاستعاذة بالبسملة والوقف عليها، ثم البدء بأول السورة.

الرابع: وصله الاستعاذة بالبسملة بأول السورة.

وقد اختلف العلماء في الوجه المقدم في الأداء في هذه المسألة؛ فظاهر كلام الدائي أن الأولى وصل الاستعاذة بالبسملة أولى؛ قال في المكتفى: «الوقف على آخر التعوذ

(١) غيث النفع ص: ٣٢-٣٣. غاية المرید ص: ٤٨.

تام، وعلى آخر التسمية أتم»^(١). وذكر ابن الباذش أن القارئ خيّر بين وصل الاستعاذة بالبسملة والوقف عليها، ورجّح الوقف لمن مذهبه الترتيل فقال: «ولك أن تصلها بالتسمية في نفس واحد، وهو أتم؛ لأنك تكمل الاستفتاح، ولك أن تسكت عليها ولا تصلها بالتسمية، وذلك أشبه بمذهب أهل الترتيل»^(٢). ونصّ الصفاقسي على أن أحسنها هو الوقف على كل من الاستعاذة والبسملة^(٣).

والذي يميل إليه الباحثان أن المقدم في الأداء هو الوقف على كل من الاستعاذة والبسملة؛ لما يأتي:

١ - حديث أم سلمة رضي الله عنها حينما سئلت عن قراءة رسول الله ﷺ، فقالت: «كَانَ يَقَطُّعُ قِرَاءَتَهُ آيَةَ آيَةً: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ﴿أَحْمَدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾»^(٤). ويقاس فصل الاستعاذة عن البسملة على ذلك.

٢ - نصّ علماء الوقف والابتداء - ومنهم الداني نفسه - على أن الوقف على كل منهما تام، وما كان كذلك فالوقف عليه أولى، ولا يضّر في ذلك كون الوقف على البسملة أتم من الوقف على الاستعاذة.

٣ - يردّ على قول الداني أن الأولى هو الفصل بين ما هو قرآن وما ليس بقرآن، والتعوذ ليس من القرآن باتفاق، بل إن الأشمونيّ أوجب قطع الاستعاذة عن البسملة؛ لأنها ليست من القرآن^(٥).

(١) المكتفى ص: ١٧. ويُنظر: النشر ١/ ٢٥٧.

(٢) الإقناع ص: ٥١.

(٣) غيث النفع ص: ٣٢.

(٤) أخرجه: أبو داود في السنن: كتاب الحروف والقراءات، الحديث رقم: (٤٠٠١). والترمذي في السنن: كتاب أبواب القراءات، باب في فاتحة الكتاب، الحديث رقم: (٢٩٢٧). وأحمد في المسند ٦/ ٣٠٢، الحديث رقم: (٢٦٦٢٥). وإسناده صحيح.

(٥) منار الهدى ص: ٦٧.

المطلب الثاني: وصل التعوذ بأول سورة براءة

إذا افتتح القارئ سورة براءة فله وجهان فقط:

الأول: قطع الاستعاذة عن أول السورة.

الثاني: وصل الاستعاذة بأول السورة.

والمقدم أداءً هو الأول؛ لما تقدم في المسألة السابقة.

المطلب الثالث: إخفاء التعوذ أو الجهر به.

اختلف العلماء في المواطن التي يُجهر فيها بالتعوذ، والمواطن التي يسرُّ فيها به^(١). والمختار الذي يطمئنُّ إليه الباحثان في ذلك أن لجميع القراء العشرة التفصيل؛ فيستحب الإسراعُ بها في مواطن، والجهرُ بها في مواطن أخرى، فأما مواطن الإخفاء فهي:

١. إذا كان القارئ يقرأ سرّاً، سواءً أكان منفرداً أم في مجلس.

٢. إذا كان خالياً، سواءً أقرأ سرّاً أم جهراً.

٣. إذا كان في الصلاة، سواءً أكانت الصلاة سريةً أم جهريةً.

٤. إذا كان يقرأ وسط جماعة يتدارسون القرآن؛ كأن يكون في مقراً ولم يكن

هو المبتدئ بالقراءة.

وما عدا هذه المواطن يستحب الجهر بها^(٢).

المطلب الرابع: المختار في صيغتها

ذكر علماء القراءات صيغاً عدةً للتعوذ. وذكروا أن المختار منها هو لفظ «أعوذ

بالله من الشيطان الرجيم»؛ لموافته لما جاء في سورة النحل في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ

الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]^(٣).

(١) يُنظَر: جامع البيان ص: ٣٩١. الكامل ص: ٤٧٣. النشر ١/٢٥٢. شرح النووي ١/٢٨٢.

(٢) البدور الزاهرة ص: ١٢. الوافي ص: ٤٤. غاية المريد ص: ٤٥. الإضاءة ص: ٧-٨.

(٣) يُنظَر: النشر ١/٢٤٣. شرح ابن الناظم ص: ٤٤. الهادي ١/١١٧. غيث النفع ص: ٣١. هداية القاري

٢/٥٥٥. البدور الزاهرة ص: ١٢.

المبحث الثاني : البسمة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المقدم ليعقوب من الأوجه الثلاثة بين السورتين

ليعقوب بين السورتين ثلاثة أوجه: البسمة، ثم السكت والوصل بلا بسمة^(١).

والوجه المقدم في الأداء هو السكت، يليه الوصل، يليه البسمة؛ وذلك تبعاً لأصله؛ أبي عمرو البصري^(٢).

المطلب الثاني: وصل السورتين على وجه البسمة

قرأ أبو جعفر، ويعقوب في أحد أوجه الثلاثة، بإثبات البسمة بين السورتين، فيكون لهما ثلاثة أوجه^(٣):

الأول: قطع آخر السورة عن البسمة، وقطع البسمة عن أول السورة.

الثاني: قطع آخر السورة عن البسمة، ووصل البسمة بأول السورة.

الثالث: وصل آخر السورة بالبسمة بأول السورة.

وقد نصَّ الجعبري على أن أفضل الأوجه الثلاثة هو الوجه الثاني؛ لإشعاره

بتبرك الابتداء، أو لكونها من أول السورة^(٤). ويضعف قوله - رحمه الله - أمور:

الأول: لا يُسَلَّمُ كَوْنُ البسمة بين السورتين للتبرك، ولو سَلِّمَ أنها للتبرك فإنها

يأتي لمن لهم الأوجه الثلاثة بين السورتين وهم: ورش، أبو عمرو، وابن عامر،

(١) يُنظَر: شرح السمنودي ص: ٣٩. شرح الزبيدي ص: ١٢١ للمحقق.

(٢) يُنظَر: النشر ١/ ٢٦٠. سراج القارئ المبتدي ص: ٢٩.

(٣) يُنظَر: النشر ١/ ٢٥٩، ٢٦٧. شرح النويري ١/ ٢٩٠. شرح السمنودي ص: ٣٨. شرح الزبيدي ص:

١٢٠-١٢١. الهادي ١/ ١٢٤.

(٤) كتر المعاني ٢/ ١٩٤-١٩٥. ويُنظَر: النشر ٢/ ٤٣٧.

ويعقوب^(١). وأما الذين يبسمون وجهاً واحداً؛ وهم: قالون، وابن كثير، وعاصم، والكسائي، وأبو جعفر، فالبسمة عندهم واجبة.
الثاني: لو سُلمَ أيضاً أنها للتبرك فالتبرك حاصلٌ سواءٌ وُصِلَتِ البسمةُ بالسورة أو وُفِّفَ عليها.

الثالث: تعليقه الثاني بأن البسمة من أول السورة هو قولٌ فقهيٌّ محضٌ^(٢)، ولا مستند له، ولا قائل به من أهل علمِ عدِّ الآي؛ لأنهم أجمعوا على أن البسمة ليست آيةً ولا جزءاً من آية في غير الفاتحة والنمل^(٣).

الرابع: علل الجعبريُّ نفسه وجهَ الوقفِ على البسمةِ بأن الوقفَ عليها وقفٌ تامٌّ^(٤)، وهذا يرجح الوقف عليها؛ لما تقرر في علم الوقف والابتداء من أن الوقوف على ما كان تاماً أفضل من الوصل^(٥).

وبناءً عليه فالذي يُقدِّم في الأداء هو الوجهُ الأوَّل من الأوجهِ الثلاثة المذكورة آنفاً، يليه الثاني، ثم الثالث، والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: الأربع الزهر

اختار بعضُ أهلِ الأداءِ لمن يصلون السورة بالسورة - ومنهم خلفٌ، ويعقوب في أحد أوجهه الثلاثة - السكتَ بين المدثر والقيامة، وبين الانفطار والمطففين، وبين الفجر والبلد، وبين العصر والهمزة، وهي المعروفة بالأربع الزهر، وكذا اختاروا لمن يقرأون بالسكت بين السورتين البسمة في الأربع الزهر أيضاً^(٦).

(١) يُنظَر: النشر ١/ ٢٥٩. تحبير التيسير ص: ١٨٤. إتحاف فضلاء البشر ص: ١٦٠.
(٢) ذهب الشافعية في قول لهم إلى أن البسمة جزءٌ من الآية الأولى من كلِّ سورة، وفي قول آخر إلى أنها آية كاملة من أول كل سورة. [يُنظَر: نهاية المطلب ٢/ ١٣٧. فتح العزيز ٣/ ٣١٦. المجموع ٣/ ٣٣٣].
(٣) يُنظَر: البيان في عد آي القرآن ص: ٣٧-٦٦.
(٤) كتر المعاني ٢/ ١٩٤.
(٥) يُنظَر: الإضاءة ص: ٤٢. معلم التجويد ص: ١٢٥.
(٦) جامع البيان ص: ٤٠١. النشر ١/ ٢٦١. شرح النويري ١/ ٢٩٣. شرح الزبيدي ص: ١٢١ للمحقق. الهادي ١/ ١٢٥.

والمقدم في الأداء هو عدم التفرقة بين الأربع الزهر وغيرها، وهو مذهب المحققين من علماء القراءات^(١).

المطلب الرابع: الوجه المقدم في الأداء بين الأنفال وبراءة

يجوز بين الأنفال وبراءة لجميع القراء ثلاثة أوجه: القطع، والسكت، والوصل^(٢).

والوجه المقدم في الأداء هو: القطع؛ لأنه يأتي لكل القراء من جميع الطرق، بخلاف السكت والوصل؛ فإنها يمتنعان من بعض الطرق^(٣).



(١) النشر ١/٢٦٢. شرح النويري ١/٢٩٣. إتحاف فضلاء البشر ص: ١٦١. البدور الزاهرة ص: ١٤.

إرشاد المرید ص: ٢٧.

(٢) النشر ١/٢٦٩. شرح النويري ١/٢٩٨. هداية القاري ٢/٥٦٩. البدور الزاهرة ص: ١٥.

(٣) يُنظَر: الروض النضير ص: ٤١٥.

المبحث الثالث: الإدغام الكبير

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المواضع المختلف فيها عن رويس

جمع ابن الجَزَرِيِّ المواضع التي فيها خلفٌ في الإدغام الكبير عن رويس في قوله:

..... جَعَلَ خُلْفٌ دَا وَلَا

بِنَحْلِ قَبْلَ مَعَ أَنَّهُ النَّجْمُ مَعَ ذَهَبٍ كِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ وَبِالْحَقِّ أَوْلَا^(١)

وتفصيل ذلك أنه اختلف عن رويس في إدغام ما يأتي:

- ١ - اللام في اللام، وذلك في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ في سورة النحل، في مواضعها الثمانية^(٢). كما ورد الخلف عنه في قوله تعالى: ﴿لَا قِيلَ لَهُمْ بِهَا﴾ [النمل: ٣٧].
- ٢ - الهاء في الهاء، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ﴾، في سورة النجم، في مواضعها الأربعة^(٣).

- ٣ - الباء في الباء، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩]، و﴿الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ١٧٦]^(٤).

وهذه المواضع المذكورة لرويس هي من باب الإدغام الكبير.

وتوجيه الإدغام أن اللسان يرتفع بالمدغم دفعة واحدة، وفي ذلك تخفيف من العبء بحركة اللسان عن حركتين في حرفين اثنين^(٥)، يقول ابنُ الجَزَرِيِّ: «ووجهه

(١) الدُّرَّةُ المضيئة ص: ١٤، البيتان: (١٤، ١٥).

(٢) في الآيات: [٧٢] موضعان، [٧٨]، [٨٠] موضعان، [٨١] ثلاثة مواضع. ويُظَنَّرُ: البدور الزاهرة: ١٨١، ١٨٢، ٢٣٧، ٣٠٨، ٢٧، و٣٧، ٤٤.

(٣) في الآيات: [٤٣]، [٤٤]، [٤٨]، [٤٩].

(٤) ويترتب على هذا الحرف الإدغام مع المد اللازم، إذ ليس له إلا الإشباق فقط، مثل: دابة، وليس له الأوجه الثلاثة التي تجوز للوسوي، وهي القصر والتوسط والمد، ولا يجوز الإشارة إلى حركة الباء لرويس، بل لا بد عنده من الإدغام. [يُنظَرُ: التيسير ص: ١٥٠. البدور الزاهرة ص: ٣٦٨. فريدة الدهر ٤/ ٢٣٥].

(٥) يُنظَرُ: جهد المقل ص: ٦٩. ضاد العربية ص: ٢٤. علم التجويد ص: ٩١.

طلب التخفيف، قال أبو عمرو بن العلاء: الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها، ولا يحسنون غيره»^(١).

والمقدّم في الأداء هو الإظهار؛ لأنه هو الأصل؛ لعدم احتياجه إلى سبب، والإدغام فرعه؛ لاحتياجه إلى سبب^(٢). ولأن الأصل العام عند رويس هو الإظهار.

المطلب الثاني: الروم أو الإشمام في تأمناً ليعقوب وخلف

يجوز ليعقوب وخلف في كلمة «تأمنا» في قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١١] وجهان: الروم والإشمام، كما هو الأمر بالنسبة للقراء السبعة^(٣).

والوجه المقدم في الأداء هو الروم، قال الدائي: «وحقيقة الإشمام أن يشار إلى النون بالحركة لا بالعضو، فيكون ذلك إخفاءً لا إدغاماً صحيحاً؛ لأن الحركة لا تسكن رأساً؛ بل يضعف الصوت بها، فيفصل بين المدغم والمدغم فيه لذلك، وهذا قول عامة أئمتنا، وهو الصواب؛ لتأكيد دلالته، وصحته في القياس»^(٤).

ومما يدل على تقديمه أيضاً قياسه على الإدغام الكبير للسوسي، قال الشاطبي:

وإِدْغَامُ حَرْفِ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ وَبِالإِخْفَاءِ طَبَقَ مَفْصِلاً^(٥)

ويدل عليه أيضاً أن الروم يقدم على الإشمام عند الوقف كما سيأتي تفصيله.

وأما أبو جعفر فليس له في ﴿تَأْمَنَّا﴾ سوى الإدغام المحض^(٦).

(١) النشر ٢/ ٢٧٥.

(٢) يُنظَرُ: الإضاءة ص: ١١. هداية القاري ١/ ٢٣١.

(٣) يُنظَرُ: إبراز المعاني ص: ١٠٠. تحبير التيسير ص: ٤١٢. إتحاف فضلاء البشر ص: ٣٧.

(٤) التيسير ص: ١٢٧-١٢٨.

(٥) الشاطبية ص: ١٣، البيت رقم: (١٥٦).

(٦) ينظر: تحبير التيسير ص: ٤١٢. إتحاف فضلاء البشر ص: ٣٧.

المبحث الرابع: المد والقصر

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مقدار المد المتصل لأبي جعفر ويعقوب.

قال ابن الجزري في الدرّة:

وَمَدَّهُمْ وَسَطٌ (١)

وقال في الطيبة:

إِنْ حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ طَوَّلًا جُدُ فِدٌ وَمِزٌ خُلْفًا وَعَنْ بَاقِي الْمَلَأِ
وَسَطٌ، وَقِيلَ ذُوهُمْ نَلٌّ ثُمَّ كُلٌّ رَوَى فَبَاقِيهِمْ (٢)

ويتحصل مما ذكر أن لُحْلَفٍ في المتصل وجهاً واحداً؛ هو التوسط (أي: أربع حركات). وأما أبو جعفر ويعقوب فقد اختلف عنها بين التوسط، وفوق القصر (أي: ثلاث حركات).

والذي استقر عليه العمل الأخذ لجميع القراء في المتصل بمرتبتين؛ طولى (أي: ست حركات) لورش وحمة، ووسطى (أي: أربع حركات) لغيرهم^(٣). قال المارغني: «وذهب أكثر المحققين إلى أنه مرتبتان: إشباع لورش وحمة مقدار ثلاث ألفات، وتوسط للباقيين مقدار ألفين، وذلك للمتصل»^(٤).

فقياساً على ما ترجحت القراءة به للرواة الذين لهم التوسط وفوق القصر من السبعة يترجح تقديم التوسط على فوق القصر لأبي جعفر ويعقوب. والله تعالى أعلم.

(١) الدرّة المضية ص: ١٥، البيت رقم: (٢٢).

(٢) طيبة النشر ص: ٤٢، البيتان: (١٦٢، ١٦٣).

(٣) يُنظَرُ: إبراز المعاني ص: ١١٤. سراج القارئ المبتدي ص: ٥٠. غيث النفع ص: ٤٩. مختصر بلوغ الأمانة ص: ٢٣. الوافي ص: ٧٣. البدور الزاهرة ص: ١٧.

(٤) النجوم الطوالع ص: ٤٤.

المطلب الثاني: «عين» في: ﴿كَهَيْعَصَ﴾ و﴿حَمَّ عَسَقَ﴾

يجوز لجميع القراء في «عين» في قوله تعالى: ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مريم: ١]، وقوله تعالى: ﴿حَمَّ عَسَقَ﴾ [الشورى: ١، ٢] وجهان^(١):

الأول: الإشباع؛ أي مدّها بمقدار ستّ حركاتٍ.

الثاني: التوسط؛ أي مدّها بمقدار أربع حركاتٍ.

قال الشاطبي رحمه الله:

وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّوْلُ فَضْلاً^(٢)

وسبب الخلاف هو انفتاح ما قبل الياء؛ فلم يَقَوِ المدُّ قُوَّتَهُ في الياء؛ لانكسار ما قبلها، والطول لاجتماع الساكنين مع أن الثاني ليس بعارض، بخلاف سكون الوقف^(٣). قال عبد الوهاب القرطبي: «وقال قوم العين تمد للفصل بين الساكنين، وليس حكمها عندي ذلك؛ لأن الياء وإن سكنت فيها ليست حرف مد؛ لأن قبلها فتحة، ولكن الياء ساكنة، والنون وإن كانت ساكنة فهي خفيفة خارجة من الخيشوم؛ لأن بعدها صاداً، فالسكون يخفى بخفائها، فيحدث بسبب السكون أدنى مدٍّ لا يساوي المد في: (طاها)، ولا المد في (ميم)، وفي (كاف)، وفي (صاد)؛ وإنما هو كالصَوِيَّتِ الواصل بين العين والميم المشددة، في قوله تعالى: ﴿نِعْمًا يُعْطِكُم بِهِنَّ﴾ في النساء [٥٨] في قراءة من أسكن العين، ولكن هاهنا بسبب لين الياء والغنة في النون الساكنة يصير المد شبيهاً بالمد الحادث بسبب الغنة في ﴿مَنْ يَهْدِ﴾ في الأعراف [١٧٨]، وما أشبهه، وكذلك ﴿حَمَّ عَسَقَ﴾^(٤).

(١) يُنظَر: سراج القارئ المبتدي ص: ٦٠. إرشاد المريد ص: ٥٠. الوافي ص: ٨١.

(٢) الشاطبية ص: ١٥، البيت رقم: (١٧٧).

(٣) يُنظَر: إبراز المعاني ص: ١٢٢. رسالة ابن يالوشة، ص: ٢١٧. علم التجويد ص: ١٥٢.

(٤) الموضح ص: ٩٨.

وقد وجه الدانيُّ المد والقصر بقوله: «ومنهم من يباليغ في إشباع العين... لانفتاح ما قبلها، ومنهم من لا يباليغ إشباع مداها لأجل الساكنين، والمذهبان جيدان صحيحان»^(١).

والوجه المقدم أداء هو الإشباع^(٢)، وعليه جل أهل الأداء كما يشير الضباع؛ لأنه قياس مذهب القراء في الفصل بين الساكنين، ولأن فيه مجانسةً لما جاوره من المدود^(٣)، وفي ذلك يقول الجمزوريُّ: «الإشباع أفضل من التوسط؛ لأجل الساكنين. ووجه التوسط لفتح ما قبل الحرف، فَحَصَلَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا وَلِيَّتْهُ حَرَكَتُهُ الْمَجَانِسَةُ لَهُ، وَمَا لَمْ تَلِهِ، بجعل المزية للأول؛ لأنه قياس مذهبه في الفصل بين الساكنين؛ لما فيه من المجانسة لما جاوره من المدود»^(٤).

المطلب الثالث: الكلمات التي فيها مدُّ تغير سببه

وقبل ذكر الأمور التي اختلف فيها لا بد من تقرير قاعدةٍ؛ وهي أن علماء القراءات اتفقوا على أنه إذا تغير سبب المد؛ وهو إما الهمز وإما السكون، جاز فيه المد؛ لعدم الاعتداد بالعارض ومراعاة الأصل، والقصر؛ اعتداداً بما عرض من التغير^(٥).

قال الدانيُّ: «وإن شئت مكّنت الألف قبلها وإن شئت قصرتها، والتمكين أقيس، وذلك نحو ﴿نَسَاؤُكُمْ﴾»^(٦).

(١) التحديد ص: ١٢٥.

(٢) يُنظَر: غيث النفع ص: ٣٨٠. النجوم الطوالع ص: ٥٥ و ٢١٧.

(٣) يُنظَر: إرشاد المريد ص: ٥١. مختصر بلوغ الأمانة ص: ٣٧.

(٤) الفتح الرحماني ص: ٥٨.

(٥) يُنظَر: إبراز المعاني ص: ١٤٣ / ١. النشر ٣٥٤ / ١. شرح النويري ٤١٠ / ١. الوافي ص: ٧٧. هداية القاري

٥٧٠ / ٢.

(٦) التيسير ص: ٤٠.

وقال الشاطبيُّ:

وَإِنْ حَرْفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُعَيَّرٍ يَجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا^(١)

وقال أبو شامة: «والأقيس عندهم المدُّ، وترك الاعتدادِ بالعارضِ»^(٢).

وقال المارغنيُّ: «ويقدم الطويل في ذلك، وبهما قرأت على شيخنا، مع تقديم الطويل، وكذلك أقرئ»^(٣).

والتحقيق عند ابنِ الجَزَرِيِّ التفصيلُ في ذلك بين ما تعيَّر سببه وزال أثره فالقصر هو الأرجح، وبين ما تعيَّر سببه، وبقي أثرٌ يدلُّ عليه، فالمد هو الأرجح؛ ترجيحاً للموجود على المعدوم، وهو ما نص عليه في الطيبة بقوله:

وَالْمَدُّ أَوْلَى إِنْ تَعَيَّرَ السَّبَبُ وَبَقِيَ الْأَثَرُ، أَوْ فَاقَصَرَ أَحَبُّ^(٤)

وهذا الذي حققه ابنُ الجَزَرِيِّ هو المعتمد عند الباحثين، وعليه التفرع فيما سيأتي من الأمور المندرجة تحت هذه القاعدة؛ وهي:

أولاً: ﴿آلَ اللَّهِ﴾ في آل عمران ليعقوب وخلف

الأصل أن تمد حروف الهجاء التي لفظها ثلاثة أحرف أو سطرها حرف مدّ ولين مدّاً مشبعاً (أي: ست حركات)، قال الشاطبيُّ:

وَمُدُّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعاً^(٥)

وإذا عرض للساكن تحريك، نحو: ﴿آلَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١، ٢] فإن الميم تفتح، وتحذف همزة الوصل للجمع ما عدا أبا جعفر؛ لأنه يسكت على الحروف المقطعة في فواتح السور. ومثلها: ﴿آلَ أَحْسَبَ﴾ [العنكبوت: ١، ٢] في رواية ورش؛ لكونه

(١) الشاطبية ص: ١٧، البيت رقم: (٢٠٨).

(٢) يُنظَر: إبراز المعاني ص: ١٢٢.

(٣) النجوم الطوالع ص: ٥٥.

(٤) طيبة النشر ص: ٤٣، البيت رقم: (١٧٤).

(٥) الشاطبية ص: ١٥، البيت رقم: (١٧٧).

ينقل فتحه همزة الاستفهام إلى الميم، ومثله حمزة إن وقف، فيجوز المد؛ نظراً إلى الساكن الأصلي، وعدم الاعتداد بالعارض؛ لأن هذه الحركة حدثت لالتقاء الساكنين، والحركة الحادثة لالتقاء الساكنين غير معتدّ بها، فيكون وجودها كعدمه، ويجوز القصر؛ نظراً إلى الحركة العارضة؛ وهي هنا الفتحة، ومعاملتها معاملة الحركة الأصلية^(١). قال الداني: «ومن أهل الأداء من يشبع مد الميم... على تقدير سكونها، ومنهم من لا يشبع مداها؛ اعتداداً بالعارض»^(٢).

وقد اختلف في المقدم من الوجهين هنا؛ فرجح جماعة من الأئمة؛ كأبي عمرو الداني، وابن شريح، المد على القصر، وحجتهم أن مَنْ مَدَّ عَامِلَ الْأَصْلِ، وَمَنْ قَصَرَ عَامِلَ اللَّفْظِ. وَمُعَامَلَةُ الْأَصْلِ أَوْجَهُ وَأَقْبَسُ^(٣).

ورجح ابن غلبون القصر على المد بقوله: «وكلا القولين حسن، غير أنني بغير مدّ قرأتُ فيها»^(٤). وتبعه في ذلك الصفاقسي فقال: «وإنما قدمنا القصر لأن ابن غلبون في التذكرة رجّحه، ولم يقرأ بسواه؛ من أجل أن الساكن ذهب معها بالحركة»^(٥).

والذي يميل إليه الباحثان أن المقدم في الأداء هو القصر؛ عملاً بالقاعدة المتقدمة.

ثانياً: ﴿إِسْرَيْلَ﴾ و﴿كَائِنَ﴾ لأبي جعفر

قرأ أبو جعفر بتسهيل الهمز من لفظ ﴿إِسْرَيْلَ﴾ حيث ورد^(٦)، ويتفرع عن هذا هذا أنه يجوز له حينئذ المد والقصر؛ غير أن المقدم له في هذه الحالة هو المد؛ لبقاء أثر

(١) يُنْظَرُ: الإقناع ص: ٢٣٦. الموضح ١/ ١٠٠. شرح النويري ١/ ٤١٤. إرشاد المريد ص: ٥٠. مختصر

بلوغ الأمانة ص: ٣٧. الوافي ص: ٨٠.

(٢) التحديد ص: ١٢٥.

(٣) يُنْظَرُ: جامع البيان ص: ٥٠٥. الكافي ص: ٤٢. النشر ١/ ٣٥٤.

(٤) التذكرة ١/ ٧٠-٧١.

(٥) غيث النفع ص: ١٣١.

(٦) ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم في (٤٣) موضعاً، أولها: ﴿يَسِيْرَ إِسْرَيْلَ أَذْكَرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾

[البقرة: ٤٠].

سبب المد؛ وهو هنا الهمزة، وكذا قرأ أبو جعفر بتسهيل الهمزة من لفظ ﴿كَأَنَّ﴾ في مواضعها السبعة^(١)، والمقدم فيها المد أيضاً؛ لما تقدم.

ثالثاً: المقدم في ﴿الَّتِي﴾ لأبي جعفر

وردت كلمة ﴿الَّتِي﴾ في القرآن الكريم في أربعة مواضع^(٢)، وقد قرأها أبو جعفر وصلاً تسهيل الهمزة بين المد والقصر^(٣)، والمقدم له المد كما تقدم.

وأما وفقاً لثلاثة أوجه: تسهيل الهمزة بالروم مع المد والقصر، وإبدالها ياء ساكنة مع المد المشبع للساكنين^(٤)، وعلى هذا الوجه يجتمع حرفان متماثلان في كلمتين: الأول ساكن، والثاني متحرك. والقاعدة تقتضي وجوب إدغام الأول في الثاني. كما أن (اللاي) لغة في (اللاء)، وهي لغة قريش، فعلى هذا يجب الإدغام، وهو من باب الإدغام الصغير^(٥). وللإدغام توجية آخر؛ وهو أنه جاء طرداً للباب^(٦). وأما ترك الإدغام فلعدم توالي الإعلال على الكلمة^(٧)؛ وذلك أن أصل أصل «اللائي» بياء ساكنة بعد الهمزة، والإبدال والتسكين عارضان، فلم يعتد بهما، فعوملت الهمزة وهي مبدلة معاملتها وهي محققة ظاهرة؛ لأنها في النية والمراد والتقدير، وإذا كانت كذلك لم تدغم^(٨).

والوجه المقدم في الأداء وفقاً - فيما يرى الباحثان - هو إبدال الهمزة ياء؛ لأن الإِسْكَانَ أصل الوقف، كما قال الشاطبي:

(١) [آل عمران: ١٤٦]، [يوسف: ١٠٥]، [الحج: ٤٥، ٤٨]، [العنكبوت: ٦٠]، [محمد: ١٣]، [الطلاق: ٨].

(٢) [الأحزاب: ٤]، [المجادلة: ٢]، [الطلاق: ٤] مواضعان.

(٣) يُنْظَرُ: النشر ١/ ٤٠٤. إتحاف فضلاء البشر ص: ٤٥١.

(٤) يُنْظَرُ: جامع البيان ص: ١٤٨٧. شرح الزبيدي ص: ١٦٣، للمحقق.

(٥) يُنْظَرُ: الكشف ٢/ ٢٩٧. النشر ١/ ٢٨٥. مختصر بلوغ الأمانة ص: ٢٠.

(٦) الحجة للفارسي ٦/ ٣١٣. الموضح ٣/ ١٠٢٣. غيث النفع ص: ٥٩٠. الفتح الرحمان ص: ٤٩.

(٧) يُنْظَرُ: إتحاف فضلاء البشر ص: ٣٣.

(٨) يُنْظَرُ: مختصر بلوغ الأمانة ص: ٢٠.

وَالْإِسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ وَهُوَ اشْتِقَاقُهُ
مِنَ الْوَقْفِ عَنِ تَحْرِيكِ حَرْفٍ تَعَزُّلاً^(١)
ولا يتأتى الوقف بالإسكان على الهمزة المسهلة، ولذا فإنها تقلب عند الوقف ياءً
ساكنة^(٢)، ويليه التسهيل مع المد؛ تفريعاً على القاعدة المذكورة، يليه التسهيل مع
القصر.

رابعاً: ﴿ءَأَلَّكْنَ﴾ لابن وردان

قرأ ابن وردان ﴿ءَأَلَّكْنَ﴾ في مواضعها الستة^(٣) بنقل حركة الهمزة إلى اللام قبلها،
قبلها، وحذف الهمزة^(٤)، فتصير اللام متحركة بحركة عارضة، فيجوز حينئذ
الإشباع؛ عملاً بالأصل، ويجوز القصر اعتداداً بعارض التحريك، والمقدم منها
على ما سبق تقريره هو القصر؛ لتغير سبب المد وزوال الأثر.



(١) الشاطبية ص: ٣٠، البيت رقم: (٣٦٥).

(٢) النشر ١/٤٠٨.

(٣) [البقرة: ٧١]، [البقرة: ١٨٧]، [النساء: ١٨]، [الأنفال: ٦٦]، [يوسف: ٥١]، [الجن: ٩].

(٤) يُنظَرُ: النشر ١/٤١٠. إتحاف فضلاء البشر ص: ٨٤.

المبحث الخامس: هاء الكناية

من المعلوم أن أحكام هاء الضمير تتردد بين الإشباع والقصر والإسكان^(١)، وتوجيه هذه الأمور الثلاثة عند علماء العربية أن الإشباع لكونها بعد حركة، والاختلاس على الأصل؛ لأنها بعد ساكن للجزم، والإسكان بالنظر إلى حلول الهاء محل المحذوف وحقه الإسكان حتى لو لم يكن معتلاً، أو إجراء الوصل مجرى الوقف^(٢).

غير أن الدرس الصوتي الحديث يعتبر تغيير البنى المقطعية؛ فقد يكون المقطع القصير مفتوحاً ليغدو مقطعاً طويلاً مفتوحاً في عملية الوصل، فقصر هاء الكناية أو مدها يؤثر دون شك في نوع المقطع الذي تنتهي به الكلمة، ففي القصر يكون المقطع قصيراً مفتوحاً، وعند مدها يكون المقطع الأخير من الكلمة طويلاً مفتوحاً، والصيغتان واردتان في العربية^(٣).

والذي يتعلق بموضوع هذا البحث أنه قد اختلف عن ابن جَمَّازٍ في قوله تعالى: ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ [النور: ٥٢] بين الإشباع وبين القصر. ونصَّ على ذلك العلامة المتولي في قوله: «وسكن هاء (وَيَتَّقَهُ) ابن وردان، وكسرها يعقوب من غير صلة، وكذا ابن جَمَّازٍ على ما في بعض نسخ الدُّرَّة، ومع الصلة على ما في بعضها، والوجهان صحيحان»^(٤).

في حين نصَّ الشيخ عبد الفتاح القاضي على أن المقروء به لابن جَمَّازٍ من طريق الدُّرَّة وأصلها هو الإشباع فقط، وأما القصر فليس من طريقها^(٥). وبني القاضي

(١) يُنْظَرُ: الوافي ص: ٦٩.

(٢) يُنْظَرُ: نفسه ص: ٤٦.

(٣) يُنْظَرُ: القراءات القرآنية ص: ٨٤، و١٨٧، و٢٦٩.

(٤) الوجوه المسفرة ص: ١١٩. ويُنْظَرُ: شرح السمودي ص: ٤٨.

(٥) البدور الزاهرة ص: ٢٢٤. ويُنْظَرُ: شرح الزبيدي ص: ١٣٧.

كلامه على أن ما النسخ الصحيحة من الدرّة هو:

كَيْتَقَهُ وَأَمْدُدْ جُدْ (١)

وأما تصحيح المتولي للقصر فبناءً على نسخ أخرى من الدرّة جاء النص فيها:

وَيَتَّقَهُ جُدْ حَزْ (٢)

فإذا اعتمد الخلاف عن ابن جهمز في هذا الموضوع فالذي ينبغي أن يكون مقدماً في الأداء هو الإشباع؛ لكونه أقوى في النقل، وجرياً على القاعدة العامة بوصل كلِّ هاءٍ متحركةٍ واقعةٍ بين متحركين^(٣).



(١) الدرّة المضية ص: ١٥، البيت رقم: (١٩).

(٢) الوجوه المسفرة ص: ١١٩. البدور الزاهرة ص: ٢٢٤.

(٣) إتخاف فضلاء البشر ص: ٤٩. الوافي ص: ٦٨.

المبحث السادس: الهمزتين من كلمة ومن كلمتين

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ﴿ءَالَّذَكَرَيْنَ﴾ وأخواتها

إذا وقعت همزة الوصل بين لام ساكنة وهمزة استفهام؛ وذلك في ستة مواضع في القرآن الكريم لسائر القراء، وهي: ﴿ءَالَّذَكَرَيْنَ﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤]، و﴿ءَالْفَنَ﴾ [يونس: ٥١، ٩١]، و﴿ءَاللَّهُ﴾ [يونس: ٥٩]، [النمل: ٥٩]، وموضع سابع لأبي عمرو وأبي جعفر ﴿بِالسَّحْرِ﴾ [يونس: ٨١]، كان في همزة الوصل وجهان:

- ١ - الإبدال حرف مد مشبعاً لكل القراء؛ للفصل بين الساكنين، إلا إذا عرض تحرك اللام في: ﴿ءَالْفَنَ﴾ لنافع وابن وردان، وقد ذكر ذلك في باب المد والقصر.
- ٢ - تسهيل همزة الوصل مع قصرها؛ بناءً على أن الهمزة المسهلة كالمحققة، فلا تحتاج إلى المد.

والوجه المقدم أداءً هو الأول^(١)، قال الشاطبي:

وإن همز وصل بين لام مسكن
فلكل ذا أولى، ويفضره الذي
وهمزة الإستفهام فأمده مبدلاً
يسهل عن كل كالألف مثلاً^(٢)

أي: أن وجه البدل أولى من وجه تسهيله بين الهمزة والألف؛ لأن التسهيل تحريك همزة الوصل، ولا وجه لتحريكها درجاً، ومن سهل همزة الوصل حذراً من التقاء الساكنين لم يمد عن كل القراء؛ بناءً على أن الهمزة المسهلة كالمحققة فلا تحتاج إلى المد^(٣).

(١) يُنظر: النجوم الطوالع ص: ٦٧، ورسالة ابن بالوشة، ٢١٦.

(٢) الشاطبية ص: ١٦، البيتان: (١٩٢، ١٩٣).

(٣) يُنظر: إرشاد المريد ص: ٥٥.

المطلب الثاني: التسهيل أو الإبدال في ﴿أئمة﴾

اختلف عن نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ورويس^(١) في كيفية تسهيل الهمزة الثانية من كلمة «أئمة» حيث وقعت في القرآن الكريم^(٢)؛ بين جعلها بين بين، وإبدالها ياءً خالصة^(٣). وقد اتفق على صحة الوجهين من طريق النشر والطيبة^(٤). أما من طريق الشاطبية والدرة فقد اتفق على تصحيح التسهيل بين بين، وأما الإبدال ياءً فوق وقع فيه نزاعٌ طويلٌ بين مجوّزٍ ومانعٍ؛ وممن أجازوه وصحّحه المتولي، والحسيني، والضباع^(٥)، وممن منعه عبد الفتاح القاضي^(٦). وقد قيل: إن إبدالها ياءً هو مذهب النحاة؛ استناداً إلى قول الشاطبي:

وَأئِمَّةٌ بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحَدَّهُ وَسَهَّلَ سَمًا وَصَفَاءً، وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلَا^(٧)

و(أئمة) جمع (إمام) وأصلها: (أئمة)، على وزن (أفعللة)، التقى ميان فأريد إدغامهما، فنقلت حركة الميم الأولى للساكن قبلها وهو الهمزة الثانية، فأدى ذلك إلى اجتماع همزتين ثانيتهما مكسورة^(٨).

فإذا أخذ بالوجهين فالذي ينبغي أن يكون مقدماً في الأداء هو التسهيل بين بين؛ لحصول الاتفاق عليه، بخلاف الوجه الآخر.

(١) التيسير ص: ١١٧. النشر ١/٣٧٨. شرح النويري ١/٤١٨.

(٢) وقعت في خمس مواضع: [التوبة: ١٢]، [الأنبياء: ٧٣]، [القصص: ٥]، [القصص: ٤١]، [السجدة: ٢٤].

(٣) التيسير ص: ١١٧. تحبير التيسير ص: ٣٨٨. النشر ١/٣٧٨. شرح النويري ١/٤٣٦. إتحاف فضلاء البشر ص: ٧١. البدور الزاهرة ص: ١٣٤.

(٤) يُنظَر: النشر ١/٣٧٨. شرح النويري ١/٤٣٦. شرح ابن الناظم ص: ٨٥. إتحاف فضلاء البشر ص: ٧١. الهادي ١/٢٠٣.

(٥) يُنظَر: فتح المعطي ص: ٢٢. إرشاد المرید ص: ٥٦.

(٦) يُنظَر: البدور الزاهرة ص: ١٣٣-١٣٤. الوافي ص: ٨٩.

(٧) الشاطبية ص: ١٦، البيت رقم: (١٩٩).

(٨) الحجة للفارسي ٤/١٦٧. الحجة لابن خالويه ص: ١٧٣. حجة القراءات لابن زنجلة ص: ٣١٥.

المطلب الثالث: الهمزة الثانية من نحو ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾

إذا التقت همزتان من كلمتين: مضمومة فمكسورة: نحو: ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ [البقرة: ١٤٢] ، ﴿السُّوءُ إِنَّ﴾ [الأعراف: ١٨٨] ، ﴿الْفُقَرَاءُ إِلَى﴾ [فاطر: ١٥] ، ففيها وصلاً لأبي جعفر ورويس وجهان^(١):

١ - تسهيل الهمزة الثانية بينها وبين الياء؛ لمناسبة حركتها فقط.

٢ - إبدال الهمزة الثانية واواً خالصة مكسورة، تناسب حركتها وحركة ما

قبلها.

والمقدم في الأداء هو الإبدال^(٢)، يقول الداني: «الأول مذهب القراء، والثاني مذهب النحويين، وهو أقيس»^(٣)، وأشار إلى ذلك الشاطبي بقوله:

وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ تُبَدَّلُ وَأَوْهَا^(٤)

والتفسير الصوتي الحديث لتحول الهمزة إلى واو خالصة هو كونها سُبِقَتْ بضممة؛ فالهمزة صامتة حنجريَّة وقيَّة تحوَّل إلى صوتٍ انزلاقيٍّ خلفيٍّ^(٥).



(١) التيسير ص: ٣٤. إبراز المعاني ص: ١٤٥. إتحاف فضلاء البشر ص: ٧٤.

(٢) يُنظَر: رسالة ابن يالوشة، ص: ٢١٣. فيض الألاص: ١١. الرسالة الغراء ص: ٣٥.

(٣) التيسير ص: ٣٧.

(٤) الشاطبية ص: ١٧، البيت رقم: (٢١٢).

(٥) يُنظَر: القراءات القرآنية ص: ٧١، و٢٥٤-٢٥٥.

المبحث السابع: الهمز المفرد

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: كلمة ﴿مَوَظَّئًا﴾ لأبي جعفر

اختلف عن أبي جعفر في كلمة ﴿مَوَظَّئًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَطَّئُونَ مَوَظَّئًا﴾ [التوبة: ١٢٠] بين تحقيق الهمزة، وإبدالها ياءً^(١). والوجه المقدم هو التَّحْقِيقُ؛ لأنه الأصل في الهمز^(٢).

المطلب الثاني: كلمة ﴿الْمُنْشُوتُ﴾ لابن وردان

اختلف عن ابن وردان في كلمة ﴿الْمُنْشُوتُ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَمْ نَحْنُ الْمُنْشُوتُ﴾ [الواقعة: ٧٢] بين حذف الهمزة مع ضم الشين (مُنْشُونُ)؛ كأحد أوجه حمزة وقفاً، وبين الهمزة المحققة مع كسر الشين (منشئون)^(٣). والوجه المقدم أداءً هو حذف الهمزة؛ طرداً لبابها؛ حيث قرأ أبو جعفر كل الكلمات التي فيها همزة مضمومة بعد كسر بحذف الهمزة وضم ما قبلها؛ كأحد أوجه حمزة وقفاً^(٤).



(١) يُنْظَرُ: شرح الزبيدي ص: ١٥٩. شرح السمنودي ص: ٦١. البدور الزاهرة ص: ١٤١.

(٢) الإضاءة ص: ٢٣.

(٣) يُنْظَرُ: شرح الزبيدي ص: ١٦١. شرح السمنودي ص: ٦٢. البدور الزاهرة ص: ٣١٣.

(٤) يُنْظَرُ: البدور الزاهرة ص: ٣١٣.

المبحث الثامن : نقل حركة الهمز إلى الساكن قبله

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: النقل في ﴿عَادَاَ الْأُولَى﴾ عند البدء بها لأبي جعفر ويعقوب قرأ أبو جعفر ويعقوب في قوله تعالى: ﴿عَادَاَ الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠] بنقل حركة همزة (الأولى) إلى اللام قبلها وحذف الهمزة، مع إدغام تنوين (عاداً) في اللام^(١)، ولهما عند البدء بـ(الأولى) ثلاثة أوجه^(٢):

١. باللام المضمومة مع النقل (لولى).
 ٢. بهمزة الوصل والنقل فاللام المضمومة (الولى).
 ٣. برد الكلمة إلى أصلها؛ أي: بهمزة الوصل، وإسكان اللام، وتحقيق الهمزة (الأولى). والوجه الثالث هو المقدم في الأداء لكل من قرأ بالنقل والإدغام؛ قال الداني: «وَهُوَ عِنْدِي أَحْسَنُ الْوُجُوهِ وَأَقْسَمُهَا»^(٣). وقال الشاطبي:
- وَأَدْغَمَ بَاقِيَهُمْ وَبِالنَّقْلِ وَصَلُّهُمْ
وَبَدَأَهُمْ، وَالْبَدْءُ بِالْأَصْلِ فَضْلاً^(٤)
- المطلب الثاني: كلمة ﴿الْإِسْمُ﴾

وهذه المسألة ليست من صميم باب النقل؛ بل تلحق به للمشابهة.

فيجوز لجميع القراء عند البدء بكلمة (الاسم) في قول الحق سبحانه: ﴿يُنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُنْزَلًا مُرْسَلًا فَيُصْبِغُ بِهِ الْإِنْسَانَ فَهُوَ بِذَلِكَ نَجِيًّا﴾ [الأنعام: ١١٠] فنقول: (الْإِسْمُ)، ويجوز الابتداء بلام مكسورة من غير همزة وصل قبلها، فنقول: (لِسْمُ)^(٥).

(١) يُنْظَرُ: شرح الزبيدي ص: ١٦٦، للمحقق.

(٢) يُنْظَرُ: التيسير ص: ٢٠٤-٢٠٥. الإقناع ص: ١٨٨. سراج القارئ المبتدي ص: ٨٣. تجميع التيسير ص: ٥٦٨. غيث النفع ص: ٥٦٢. الوافي ١٠٧-١٠٨.

(٣) التيسير ص: ٢٠٥.

(٤) الشاطبية ص: ١٩، البيت قم (٢٣١).

(٥) يُنْظَرُ: كنز المعاني ٢/٤٩٣. إرشاد المريد ص: ٦٦. مختصر بلوغ الأمانة ص: ٥٤. النجوم الطوالع ص:

وقد وقع خلاف بين العلماء في المقدم من هذين الوجهين؛ فذهب الجعبريُّ إلى ترجيح الوجه الثاني؛ لرجحان العارض الدائم على العارض المفارق^(١). وخالفه ابنُ الجَزَرِيِّ؛ فرجح البدء بالهمزة؛ لأنه الأصح في النقل والرواية، واتباعاً لرسمها في المصحف الشريف^(٢).



٨١. الوافي ص: ١٠٩.

(١) كتنز المعاني ٢/٤٩٣.

(٢) النشر ١/٤١٦.

المبحث التاسع: السكت على الهمز وغيره

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: السكت على الساكن قبل الهمز لإدريس

اختلف عن إدريس في مسألة السكت على الساكن قبل الهمز؛ فروى القطيعي عنه عدم السكت، وروى المطوعي عنه السكت على الساكن الموصول، نحو: ﴿مَنْ ءَامَنْ﴾ [البقرة: ٦٢]، والساكن الموصول، نحو: ﴿الْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، و﴿الظَّمَانُ﴾ [النور: ٣٩]، ونحو: (أل)، و(شيء)^(١).

ووجه السكت وإن لم يذكره ابنُ الجُزريِّ صراحةً في الدرّة حيث قال:

..... وحقق همز الوقف والسكت أهملًا^(٢)

إلا أنه نصّ عليه في النشر بقوله: «وَرَوَى عَنْهُ الْمُطَوِّعِيُّ السَّكْتَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ كَلِمَةٍ وَكَلِمَتَيْنِ عُمُومًا، نَصَّ عَلَيْهِ فِي (المُبْهَجِ)^(٣)»^(٤). والمبهج هو أحد طريقتين لإدريس في الدرّة وأصلها (تخبير التيسير)^(٥).

وقال المتولي بعد نقله الكلام السابق عن ابنِ الجُزريِّ: «فظهر من هذا أن عدم ذكره السكت في الدرّة والتخبير لا وجه له»^(٦). وتابعه الضبّاع في ذلك قائلاً: «وهذا اقتصارٌ من الناظم رحمه الله على إحدى طريقي إدريس عن خلفٍ؛ وهو القطيعي عنه فعنه، وهو لا يمنع من الأخذ بطريقه الثانية؛ وهي طريق المطوعي عنه فعنه، ومذهبه السكت ... وعلى الأخذ بالوجهين جرى عملنا»^(٧).

(١) يُنظر: شرح الزبيدي ص: ١٦٨-١٦٩ للمحقق. شرح السنودي ص: ٦٥.

(٢) الدرّة المضية ص: ١٧، البيت رقم: (٣٧).

(٣) المبهج ١/ ٤١٠.

(٤) النشر ١/ ٤٢٤.

(٥) تخبير التيسير ص: ١٨١.

(٦) الروض النضير ص: ٤٩٤.

(٧) البهجة المرضية ص: ١٩.

وتفريعاً على الأخذ بالوجهين فالمقدم أداءً هو ترك السكت؛ لأنه الأقوى في النقل، ولأن الأصل في الهمز التحقيق بدون سكت. وهو ما قرأ به الباحثان. وتوجيه السكت على الهمز في الدرس الصوتي الحديث أنه لتحقيق النبر للمقطعين المتواليين^(١).

المطلب الثاني: السكت على ﴿مَالِيَةَ هَلَك﴾ وصلماً لأبي جعفر وخلفٍ

قرأ أبو جعفر وخلفٌ بإثبات هاء «ماليه» من قوله تعالى: ﴿مَالِيَةَ هَلَك﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩] وصلماً ووقفاً، وقد ورد الخلف في هذا الموضع عن كل من أثبت الهاء وصلماً^(٢)؛ فيجوز فيه إظهار الهاء الأولى، ولا يتأتى ذلك إلا بالسكت سكتةً يسيرةً، ويجوز أيضاً إدغام الهاء الأولى في الثانية إدغام متمثلين صغيراً^(٣). قال أبو شامة: «يعني بالإظهار أن يقف على ماليه وقفة لطيفة، يعني وقفة لطيفة حال الوصل دون تنفس؛ لكون الهاء للسكت، فلا حظ لها في الإدغام، وأما إن وصل فلا يمكن إلا الإدغام أو التحريك»^(٤).

والوجه المقدم أداءً الإظهار^(٥)، يقول القيسي: «الاختيار ألا تدغم الهاء الأولى الساكنة، وأن تنوي عليها الوقف، فقد أخذ قوم بالإدغام والتشديد، وليس بمختار؛ لأنه يصير قد أثبت هاء السكت في الوصل، وذلك قبيح»^(٦). وأما يعقوبٌ فلا يأتي له الحكم المذكور؛ لأنه يقرأ بحذف الهاء وصلماً.

(١) يُنظَر: القراءات القرآنية ص: ١٣٤.

(٢) وهم جميع العشرة ما عدا: حمزة، ويعقوب؛ فقد قرأ بحذف الهاء الأولى وصلماً وإثباتها وقفاً. [يُنظَر: النشر ١٤٢/٢. إنحاف فضلاء البشر ص: ١٤٠].

(٣) يُنظَر: إرشاد المرید ص: ٨٦. الوافي ص: ١٣٥.

(٤) إبراز المعاني ص: ١٨٥. ويُنظَر: إرشاد المرید ص: ٦٧. الوافي ص: ١١٠. النجوم الطوالع ص: ٨٨.

(٥) يُنظَر: إرشاد المرید ص: ٨٦. هداية القاري ١/ ٢٣٧. الرسالة الغراء ص: ٤٥.

(٦) الرعاية ص: ١٥٨.

المبحث العاشر: الإدغام الصغير وأحكام الميم الساكنة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الإدغام الكامل أو الناقص في ﴿تَخْلُقُكُمْ﴾ بالمرسلات

نص ابن الجَزَرِيِّ في قوله:

وَبَيَّنَ الإِطْبَاقَ مِنْ أَحَطَّتْ مَعَ بَسَطَتْ وَالْخُلْفُ بِتَخْلُقُكُمْ وَقَعَ^(١)

على أنه يجوز في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠] وجهان:

الأول: الإدغام الكامل؛ بحيث تسقط القاف ذاتاً وصفةً، وهو قول الدائِي

وغيره^(٢).

الثاني: الإدغام الناقص؛ بحيث تبقى القاف ساكنةً مستعليةً غير مقلقلة، وإليه

ذهب مكِّيُّ بنُ أبي طالبٍ وغيره^(٣). وخير ابن الباذش بينهما^(٤).

وفي توجيه الإدغام الناقص يقول عبد الوهاب القرطبي: «فإن الإدغام يجب

لقرب المخرج، إلا أنك تُبقي شائبةً من جهر القاف وقوتها واستعلائها وقلقلتها»^(٥).

وقد نصَّ ابنُ الجَزَرِيِّ الإدغامَ الكاملَ بقوله: «بل وينبغي ألا يجوز ألبتة غيره

للاخذ بالإدغام الكبير؛ لأنه يدغم المتحرك في ذلك محضاً؛ فالساكن أولى وأحرى.

وما وقع في عبارة بعضهم من إظهار القاف فذلك خطأ محض، إلا أن يُحمل على

إظهار صفة استعلائها لا على إظهار الحرف ذاته»^(٦). وهو ما أشار إليه الضباع

(١) المقدمة الجزرية ص: ٥٠، البيت رقم (٤٦).

(٢) يُنظَر: التحديد ص: ١٢٩. إرشاد المريد ص: ٣٨.

(٣) يُنظَر: الرعاية ص: ٢٥٥.

(٤) الإقناع ص: ١٨٣.

(٥) الموضح ص: ١١٣. ويُنظَر: الإقناع ص: ٦٨. النشر ١٨/٢. وقول القرطبي «وقلقلتها» مشكل؛ إذ من

المتفق عليه أنه في حال القراءة بالإدغام الناقص في مثل هذه الحالة فلا تتأني القلقلته.

(٦) النشر ١٩/٢.

بقوله: «وهو الذي ينبغي الأخذ به؛ لصحته قياساً، ولكون الأول [أي: الإدغام الناقص] ليس من طريقنا»^(١).

مما تقدم يتضح أن الإدغام الكامل هو المقدم في الأداء للقراء العشرة كلهم^(٢)، ويكون من قبيل الإدغام التام المحض، لا أثر فيه للقاف، ويصير النطق: «نخلكم» بكاف مشددة؛ إذ القاف والكاف من مخرجين، غير أن التنادي في المخرج يسر ارتفاع اللسان بهما ارتفاعاً واحدة من غير فصل بينهما، فيحمل الاحتباس للنفس صفة الاستعلاء المقترن بالقاف، بينما يتميز إطلاق النفس بالاستفال المتصف به صوت القاف»^(٣).

ومن وجهة صوتية حديثة فالإدغام هنا هو إدغام بين صوتين متقاربين في المخرج، مع كونها مختلفين في ملمح أو أكثر^(٤).

المطلب الثاني: إخفاء الميم الساكنة عند الباء أو إظهارها

قال ابنُ الجَزَرِيِّ رحمه الله:

وَأَظْهَرَ الْغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدِّدَا، وَأَخْفَيْنِ
الْمِيمَ إِنْ تَسَكَّنَ بَعْدَ الْبَاءِ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ^(٥)

فقوله: «على المختار من أهل الأداء» يفيد أن للقراء وجهين في الإخفاء الشفوي نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْتَصِمِ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]: الأول: إخفاء الباء عند الميم بغنة، وهو مذهب المحققين، وأخذ به ابنُ مجاهدٍ والدائِيُّ وغيرُهُمَا، قال

(١) إرشاد المريد ص: ٣٨. ويُظَنَّرُ: الفتح الرحماني ص: ٥٣، وفيه: «والأول أصح رواية، وأوجه قياساً».

(٢) يُظَنَّرُ: النجوم الطوالع ص: ٢٢٤. هداية القاري ١/ ٢٥٤-٢٥٦.

(٣) الدراسات الصوتية ص: ٣٦٠.

(٤) يُظَنَّرُ: القراءات القرآنية ص: ٢٦٠.

(٥) المقدمة الجزرية ص: ٥٢، البيتان: (٦٢-٦٣).

الداني: «فإن التقت الميم بالباء، نحو: ﴿ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ١٣٧] وما أشبهه، فعلمناؤنا مختلفون في العبارة عنها معها. فقال بعضهم: هي مخفاة؛ لانطباق الشفتين عليهما، كانطباقهما على إحداهما. وهذا مذهب ابن مجاهد، فيما حدثنا به الحسين بن علي، عن أحمد بن نصر، عنه، قال: والميم لا تدغم في الباء لكنها تخفى؛ لأن لها صوتاً في الخياشيم تواخي به النون الخفيفة»^(١). وهو الذي لا يقرأ بغيره في أيامنا هذه في جميع الأقطار^(٢).

والثاني: إظهارها إظهاراً تاماً لا غنة معه^(٣).

وقد ذكر ابنُ الجَزَرِيِّ^(٤) أن هذا هو مذهب ابن المنادي، ومذهب أهل الأداء بالعراق والبلاد الشرقية، واختاره مكِّي القيسي؛ حيث يقول: «إذا سكنت الميم وجب أن يتحفظ بإظهارها ساكنة عند لقائها بباء أو فاء أو واو؛ نحو: ﴿وَهُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٢٥]. ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٤]، وشبه ذلك كثيرٌ في القرآن لا بدَّ من بيان الميم الساكنة في هذا كله ساكنةً من غير أن يحدِّثَ فيها شيءٌ من حركة؛ وإنما ذلك خوف الإخفاء والإدغام؛ لقرب مخرج الميم من مخرجهن، لأنهن كلهن يخرجن مما بين الشفتين. غير أن الفاء تخرج من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، ولولا اختلاف صفات الباء والميم والواو على ما قدمنا من الشرح لم يختلف السمع بهن، ولكنَّ في السمع صنفاً واحداً»^(٥).

وصحَّح ابنُ الجَزَرِيِّ المذهبيين، ورجَّح الإخفاء، لسبيين^(٦):

(١) التحديد ص: ٦٥. ويُظَنَّر: الموضح ص: ١٢٩.

(٢) يُنْظَر: أبحاث في علم التجويد ص: ١٤٤.

(٣) يُنْظَر: الوافي ص: ٦٤. الأصول ص: ٥٨.

(٤) النشر ١/٢٢٢. ويُظَنَّر: غيث النفع ص: ٥٥.

(٥) الرعاية ص: ٨٤. الكشف ١/٢٢٣.

(٦) النشر ١/٢٢٢.

الأول: قياساً على الإقلاب في نحو ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]؛ حيث أجمع القراء على الإخفاء في هذه الحالة.

الثاني: إجماع أهل الأداء على إخفائها في الإدغام الكبير في نحو: ﴿يَأْتَعَلِّمَ بِالشِّكْرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣].

وقد ميز المرعشي بين إظهار الميم الساكنة قبل الباء وإخفائها، فيقول: «ولو تلفظت بإظهار الميم هنا لكان زمان انطباقها فيه كزمان انطباقها في الباء؛ لإخفاء الغنة حينئذ، وتقوى انطباقها في إظهار الميم فوق انطباقها في إخفائه لكن دون قوة انطباقها في الباء؛ إذ لا غنة في الباء أصلاً، بخلاف الميم الظاهرة؛ فإنها لا تخلو عن أصل الغنة، وإن كانت خفية. والغنة تورث للاعتقاد ضعفاً»^(١)، وعليه فالظاهر أن معنى إخفاء الميم ليس إعدام ذاتها، بل إضعافها بالكلية، وستر ذاتها في الجملة بتقليل الاعتماد على مخرجها، وهو الشفتان؛ لأن قوة الحرف أو ظهور ذاته إنما هو بقوة الاعتماد على مخرجها^(٢).



(١) جهد المقل ص: ٨٤.

(٢) المرجع نفسه ص: ٨٤.

المبحث الحادي عشر: الإمالة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إمالة «كلتا»

اختلف في إمالة كلمة «كلتا» في قوله تعالى: ﴿كَلِمَاتُ الْجَنَانِ آتَتْ أَكْهَبًا وَلَمْ تُظَلِّمْ مَنَّهُ شَيْئًا﴾ [الكهف: ٣٣] في حال الوقف عليها^(١).

وسبب اختلافهم في إمالتها أو عدم إمالتها هو اختلافهم في تحديد نوع الألف فيها؛ فذهب الكوفيون إلى أن ألفها للتثنية، ومفردها «كلت»، وعليه فليس لهم فيها إلا الفتح؛ لأن ألف التثنية لا إمالة فيها. وذهب البصريون على أن ألفها للتأنيث، ووزنها (فِعْلَى) بكسر الفاء، وعليه فإنها تمال لأصحاب الإمالة، وتقلل لأصحاب التقليل^(٢).

والمقدم في الأداء هو الفتح؛ لتظاهر عبارات أئمة الفنّ عليه؛ قال الداني: «والقرء وأهل الأداء على الأول»^(٣) يعني الفتح. وقال ابن الجُرَيْرِي: «والوجهان جيدان، ولكنى إلى الفتح أجنح»^(٤). بل إنه حكي الإجماع على الفتح^(٥).

المطلب الثاني: إمالة «يحيى»

نقل مكِّي والداني وغيرهما خلافاً في إمالة «يحيى» اسم النبي عليه السلام حيثما ورد في القرآن الكريم^(٦).

(١) جامع البيان ص: ٧٦١. النشر ٧٩/٢. شرح النويري ١/٦٣٥. إتحاف فضلاء البشر ص: ٣٦٦. إبراز المعاني ص: ٢٢١. غيث النفع ص: ٣٧٢.

(٢) المراجع نفسها.

(٣) جامع البيان ص: ٧٦١.

(٤) النشر ١/٤١٤. ويُنظَر: حل المشكلات ص: ٧٤. البدور الزاهرة ص: ١٩٣.

(٥) غيث النفع ص: ٣٧٢.

(٦) الكشف ١/١٨٥. التبصرة ص: ٣٨٧. جامع البيان ص: ٦٨٨.

وسبب اختلافهم في إمالتها أو عدم إمالتها هو اختلافهم في وزنها؛ فمن ذهب إلى أن وزنها (فَعَلَى) يفتح العين فهي عنده مماله، ومن ذهب إلى أن وزنها (يُفَعَلُ) فهي عنده غير مماله^(١).

والمقدم في الأداء، بل الصواب الذي لا يُقرأ إلا به إمالتها إمالة كبرى أو صغرى بحسب مذاهب القراء، وهذا ما نصَّ إليه ابنُ الجَزَرِيِّ وغيره^(٢).

المطلب الثالث: إمالة ﴿مُسَمَّى﴾ ونحوه

ذكر الشاطبي رحمه الله خلافاً في إمالة الأسماء المرسومة بالياء؛ نحو: ﴿مُسَمَّى﴾

[البقرة: ٢٨٢]، و﴿مَوْلَى﴾ [الدخان: ٤١]، وذلك في قوله:

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفًا وَرَقَّقُوا وَتَفَخَّيْمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا
مُسَمَّى وَمَوْلَى رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ وَمَنْصُوبُهُ غَزَى وَتَتَرَّى تَزَيْلًا^(٣)

ويتضمن كلامه الإشارة إلى ثلاثة مذاهب^(٤):

الأول: فتح جميع ما جاء في ذلك سواء كان في موضع النصب أو الجر أو الضم.

الثاني: الإمالة في الأنواع الثلاثة.

الثالث: إمالة المجرور والمرفوع فقط دون المنصوب.

والصواب أن هذا الخلاف نحويٌّ لا أدائيٌّ في القراءات، ولم يصح عن علماء القراءة؛ إذ لم يذكر الدائيُّ وغيره من أئمة هذا الفنِّ في باب الإمالة سوى الإمالة في هذا الضرب. وقد أشار علماء الصرف إلى الوقف على المقصور المنون، فما كانت ألفه ألف قصر مطلقاً فإنه يبال، مثل: ﴿مُصَلَّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، وما كانت ألفه مبدلةً

(١) الكشف ١/ ١٨٥. التبصرة ص: ٣٨٧. جامع البيان ص: ٦٨٨. الإقناع ص: ١٣٢. إبراز المعاني ص:

٢٢٩. النشر ٢/ ٥٣. شرح النووي ١/ ٥٧٠.

(٢) النشر ٢/ ٥٣. ويُنظر: إبراز المعاني ص: ٢٢٩. شرح النووي ١/ ٥٧٠.

(٣) الشاطبية ص: ١٦، البيتان: (٣٣٧-٣٣٨).

(٤) يُنظر: سراج القارئ المبتدي ص: ١١٧. البدور الزاهرة ص: ٢٥. الفتح الرحمان ص: ٩٠.

من التنوين فإنه لا يبال، مثل: ﴿عَوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧]. وما كانت ألفه مبدلة من النصب، وألف قصر في الرفع والجر فإنه لا يبال في النصب، ويبال في الجر والرفع^(١).

قال مكِّي: «فالوقف على الألف التي هي عوض من التنوين في حال النصب، فلا إمالة فيه على هذا القول، وذلك نحو: ﴿عُزِّي﴾ [آل عمران: ١٥٦]، و﴿مُصَلَّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، فكله في موضع نصب، والذي قرأنا به هو الإمالة في الوقف في هذا كله؛ على حكم الوقف على الألف الأصلية»^(٢).

والمقدم في الأداء، بل الصواب الذي لا يقرأ بغيره هو إمالة تلك الأسماء وقفاً لمن لهم الإمالة كل حسب أصله. وأن الخلاف المذكور في إمالتها إنما هو مذهب نحوي لا أدائي. ولذا فقد نص أئمة الفن على ترك ذكر الخلاف في ذلك؛ قال ابن الجزري: «ولم أعلم أحدا من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية»^(٣).

وقال في الطيبة:

وَمَا بِيذِي التَّنْوِينِ خُلْفٌ يُعْتَلَى^(٤)

.....



(١) إبراز المعاني ص: ٢٤٠. النشر ٧٥/٢. سراج القارئ المبتدي ص: ١١٧. الوافي ص: ١٥٧. الفتح

الرحماني ص: ٩٠-٩١.

(٢) الكشف ٢٥٨/١.

(٣) النشر ٧٥/٢. ويُظن: شرح النويري ١/٦٣٢. إتخاف فضلاء البشر ص: ١٢٢. غيث النفع ص: ٦٠.

البدور الزاهرة ص: ٢٥.

(٤) طيبة النشر ص: ٥٤، البيت رقم: (٣٢٤).

المبحث الثاني عشر: الراءات

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: راء ﴿فَرَّقِ﴾

للقراء العشرة في راء كلمة «فَرَّقِ» في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ كُلُّ فَرَقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ [الشعراء: ٦٣] حال الوصل وجهان: التفخيم والترقيق، ويتضح ذلك في قول الشاطبي:

..... وَخَلْفُهُمْ بِـ(فَرَّقِ) جَرَى بَيْنَ الْمَشَايخِ سَلْسَلًا^(١)

وقال ابنُ الجَزَرِيِّ:

وَالْخَلْفُ فِي (فَرَّقِ) لِكَسْرِ يُوَجَدُ^(٢)

ووجه الترقيق أن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته؛ لتحركه بالكسر، ولوقوع الراء بين حرفين مكسورين، ولكراهية الخروج من تسفل الكسرة إلى تصعد التفخيم^(٣). ووجه التفخيم اطراد قاعدة تفخيم الراء إذا ورد بعدها حرف استعلاء، من غير نظرٍ إلى حركته^(٤).

وأما عند الوقف بالسكون المحض فيختلف حكم الراء في كلمة (فرق)؛ حيث إن من الأمور التي بُنيَ عليها القول بالترقيق كونها مكسورة، وقد أصبحت في الوقف ساكنة، ومن المعلوم في التجويد أن حرف الاستعلاء الساكن أقوى من المكسور^(٥).

(١) الشاطبية ص: ٢٩، البيت رقم: (٣٥١).

(٢) المقدمة الجزرية ص: ٥٠، البيت رقم: (٤٣).

(٣) يُنظَر: جامع البيان ص: ٧٨٤. إبراز المعاني ص: ٢٥٦. النشر ١٠٣/٢. سراج القارئ المبتدي ص: ١٢١. النجوم الطوالع ص: ١٢٣. إرشاد المريد ص: ١٠٨. الوافي ص: ١٦٦. هداية القاري ١/١٢٤.

(٤) يُنظَر: إبراز المعاني ص: ٢٥٦، شرح ابن الناظم ص: ١٣٨. سراج القارئ المبتدي ص: ١٢١. النجوم الطوالع ص: ١٢٣. إرشاد المريد ص: ١٠٨. الوافي ص: ١٦٦. هداية القاري ١/١٢٤.

(٥) يُنظَر: هداية القاري ١/١٠٥. غاية المريد ص: ١٥٨.

وأحسن الآراء في هذه المسألة وأقربها من الصواب - فيما يرى الباحثان - أن من كان يقرأ وصلاً بتفخيم الراء فليس له وقفاً إلا التفخيم؛ لأن الراء إذا فحمت مع كون القاف مكسورة، فلأن تفخم عند كونها ساكنة أولى؛ لما تقرر من أن حرف الاستعلاء الساكن أقوى من المكسور. وأما من كان يقرأ وصلاً بترقيق الراء فله في الوقف الوجهان؛ أما الترقيق فعملاً بالأصل، ولعدم الاعتداد بعارض الوقف، وأما التفخيم فاعتداداً بعارض التسكين؛ حيث إن حرف الاستعلاء قد قوي عند انتقاله من الكسر إلى التسكين.

والمقدم أداءً في هذه الراء وصلاً هو الترقيق؛ لتكاثر نصوص أئمة علم القراءات على ذلك، وحكى غير واحد عليه الإجماع^(١)، ولقوة الأدلة التي اعتمدوا عليها. وأما المقدم وقفاً فهو التفخيم، لزوال العلة التي من أجلها قدم الترقيق؛ وهي كون القاف مكسورة. والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: الوقف على الراء المتطرفة المكسورة وقبلها ساكن قبله كسر
ذهب بعض أهل الأداء إلى أن كل راءٍ متطرفةٍ مكسورةٍ، تسكن للوقف، وقبلها ساكن - غير حرف استعلاء - وقبل الساكن كسرةً متصلةً في الكلمة نفسها؛ نحو: ﴿وَالْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١]، ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ٢]، ﴿لَيْلَى حُسْرَى﴾ [العصر: ٢]، ﴿الْعُسْرِ﴾ [الشرح: ٥]، فإنه يجوز في تلك الراء وقفاً الوجهان: التفخيم والترقيق. ووجه التفخيم هو زوال كسرة الراء الموجبة لترقيقها، فتفخم حينئذٍ؛ اعتداداً بالأصل. ووجه الترقيق أن السكون عارضٌ، والعارض لا عبرة به^(٢).
والمقدم في الأداء؛ بل الراجح الصحيح أن حكم الراء في هذه الحالة التفخيم^(٣)، وهو قول أئمة القراءات؛ قال الشاطبي:

(١) إبراز المعاني ص: ٢٥٦. النشر ١٠٣/٢. شرح النويري ٢٧/٢. إتخاف فضلاء البشر ص: ١٣١.

(٢) النشر ١٠٩/٢.

(٣) النشر ١١١/٢. إتخاف فضلاء البشر ص: ١٣١، ٥٨٣. هداية القاري ١/١٣٢.

وَتَرْقِيئُهَا مَكْسُورَةً عِنْدَ وَصْلِهِمْ وَقَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ:

وَرَقَّيْتُ الرَّاءَ إِنْ تَمَلُّ أَوْ تُكْسِرُ وَفِي سُكُونِ الْوَقْفِ فَخَمٌّ وَأَنْصُرٌ (٢)
 وقال في النشر: «القول بالتفخيم حالة السكون هو المقبول المنصور، وهو الذي عليه عمل أهل الأداء» (٣).

لكن يستثنى مما سبق الكلمات التي تنتهي أصلاً بياء، وقبلها راء، ثم حذفت هذه الياء للجازم أو للتخفيف، فإن الكلمة ستنتهي في هذه الحالة براء مكسورة. والذي ورد من ذلك في القرآن الكريم:

١. ﴿فَأَسِرْ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ﴾ [هود: ٨١]، [الحجر: ٦٥].

٢. ﴿أَنْ أَسِرَّ بِعِبَادِي﴾ [طه: ٧٧]، [الشعراء: ٥٢].

٣. ﴿فَأَسِرَّ بِعِبَادِي لَيْلًا إِنَّكُمْ مُّتَّبِعُونَ﴾ [الدخان: ٢٣].

٤. ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرَّ﴾ [الفجر: ٤].

ففي حال الوقف على هذه الكلمات يجوز في الراء وجهان:

١- التفخيم؛ أخذاً بالعارض كما تقدم.

٢- الترقيق؛ فرقاً بين كسرة الإعراب وكسرة البناء؛ لأن الأصل: (فأسري)، (أسري)، (يسري)، فيبقى الترقيق دلالة على الأصل، وفرقاً بين ما أصله الترقيق وما عرض له (٤).

والراجح الذي نص علماء الفن على تقديمه في الأداء هو الترقيق؛ للعلة

(١) الشاطبية ص ٢٩، البيت رقم: (٣٥٥).

(٢) طيبة النشر ص ٥٥، البيت رقم: (٣٤٤).

(٣) النشر ١١٠/٢.

(٤) النشر ١١١/٢. شرح النويري ٣٤/٢.

المذكورة فيه^(١).

هذا على قراءة من قرأ ﴿أَنْ أَسْرٍ﴾ بهمزة قطع^(٢)، أما على قراءة من قرأ ﴿أَنْ أَسْرٍ﴾ بهمزة الوصل^(٣) فترقيق الراء متعينٌ وفقاً^(٤)؛ لأن في اللفظ كسرتين: كسرة نون (أَنْ)، وكسرة الراء. والكسرة الثانية وإن زالت وفقاً فإن الكسرة قبلها توجب الترقيق. وكسرة النون من (أَنْ) وإن كانت عارضة فإن سكون الراء في الوقف كذلك عارض، وليس أحدهما أولى بالاعتبار من الآخر، فيلغيان جميعاً، ويرجع إلى كونها في الأصل مكسورة، فترقق على أصلها^(٥).

وَأَلْحَقَ المتولي بالكلمات الأربع المذكورة كلمةً خامسةً؛ وهي: ﴿وَنُذِرٌ﴾ في مواضعها الستة في سورة القمر^(٦). وجعل الترقيق فيها أولى من التفخيم؛ بجامع أن أصلها: «ونذري»، وحذفت الياء، وبقيت الراء مكسورة^(٧). وتابعه الضبُّ على ذلك؛ فجعل الترقيق وجهاً مقدماً^(٨). وخالفها عبد الرزاق علي إبراهيم بأن كسرة الراء في «ونذر» ليست للبناء ولا للإعراب؛ بل هي حركة عارضة؛ لاشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء؛ فأصلها: نُذِرُ اللهُ^(٩). وبناءً عليه ففيها التفخيم وجهاً واحداً. وهو ما قرأ به الباحثان. والله أعلم.

(١) النشر ١١١/٢. التيسير ص: ٦٥. الكشف ٢/٢٦٩. إتحاف فضلاء البشر ص: ١٣١. جهد المقل ص:

٦٦. النجوم الطوالع ص: ١٢٣. هداية القاري ١/٢٥٤.

(٢) قرأها بهمزة القطع: أبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحزمة، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر. [يُنْظَرُ: شرح النويري ٢/٣٨٤].

(٣) وهم: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر. [يُنْظَرُ: شرح النويري ٢/٣٨٤].

(٤) النشر ١/١١٠. هداية المريد ص ٤٨.

(٥) النشر ٢/١١٠-١١١. شرح النويري ٢/٣٤.

(٦) في الآيات: [١٦]، [١٨]، [٢١]، [٣٠]، [٣٧]، [٣٩].

(٧) فتح المعطي ص: ٤٧.

(٨) إرشاد المريد ص: ١٠٩.

(٩) يُنْظَرُ: كلامه في تحقيق: الفتح الرحمانى ص: ١٤٧-١٥٠.

المطلب الثالث: الوقف على ﴿مَصَرَ﴾ و﴿الْقَطْرِ﴾

اختلف في حكم الراء الموقوف عليها إذا حال بينها وبين الكسرة حاجزٌ حصينٌ؛ وذلك في كلمتين: ﴿مَصَرَ﴾^(١)، و﴿الْقَطْرِ﴾ [سبأ: ١٢] بين التفخيم والترقيق وفقاً^(٢). ووجه التفخيم أن الراء في الأصل مفخمة في الوصل؛ لكونها مفتوحة في ﴿مَصَرَ﴾، ووجود حرف الاستعلاء وهي ساكنة، وعندما تسكن تسمى ساكناً حصيناً، والساكن الحصين يعتبر حاجزاً يمنع تأثير الكسر في الراء^(٣). ووجه الترقيق أن الراء في الأصل مرققة في الوصل؛ لكونها مكسورة في الوصل، مرققة في كلمة (القطر) نفسها؛ فالراء ساكنة، وما قبلها مكسور، فترقق الراء حسب القاعدة الأصلية؛ إذ ترقق الراء إن كانت ساكنة بد الكسر نفسها. ولذا فقد اختار في النشر التفخيم في (مصر)، والترقيق في (القطر)؛ نظراً للوصل، وعملاً بالأصل^(٤)، يقول يقول المارغني: «والمقروء به عندنا التفخيم في (مصر)، والمقدم التفخيم»^(٥).

المطلب الرابع: الراء في ﴿الْمَرْءِ﴾ و﴿مَرِيَمَ﴾ و﴿قَرْيَةَ﴾

إذا وقعت الراء ساكنة متوسطة بعد فتح أو ضم نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١]، و﴿تُرْجُمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨] فالراء مفخمة في ذلك كله لجميع القراء بالإجماع، ولكن اختلف في ثلاث كلمات وهي: ﴿قَرْيَةَ﴾، و﴿مَرِيَمَ﴾ حيث وقعا^(٦)، و﴿الْمَرْءِ﴾ المجرورة^(٧)، فقبل بترقيقها لكل القراء؛ من أجل الياء والكسرة، وقيل بترقيقها في

(١) ورد في أربعة مواضع: [يونس: ٨٧]، [يوسف: ٢١، ٩٩]، [الزخرف: ٥١].

(٢) يُنظَر: إرشاد المريد ص: ١٠٩. النجوم الطوالع ص: ١٢٦. الوافي ص: ١٦٩.

(٣) الكشف ٢/ ٢٦٩.

(٤) النشر ٢/ ١١١.

(٥) النجوم الطوالع ص: ١٢٦. ويُنظَر: الرسالة الغراء ص: ٥٦.

(٦) وقع لفظ «قرية» في القرآن الكريم في (٣٨) موضعاً، أولها: ﴿انزُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ [البقرة: ٥٨]. ووقع لفظ

لفظ (مريم) في القرآن الكريم فس (٣٤) موضعاً، أولها: ﴿وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَتِينَتِ﴾ [البقرة: ٨٧].

(٧) وقعت في موضعين فقط: [البقرة: ١٠٢]، [الأنفال: ٢٤].

الأوَّلَيْنِ فقط، وقيل بترقيقها للأزرق فقط^(١).

والمقدم في الأداء، بل الصواب التفخيم في الكلمات الثلاث لكل القراء. قال الشاطبي:

وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوْ يَاءٌ فَهَمْ

بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثِقٌ فَيَمَثَلُ^(٢)

وقال ابنُ الجَزَرِيِّ:

..... وَالصَّوَابُ أَنْ يُفَخِّمًا

عَنْ كُلِّ الْمَرْءِ وَنَحْوِ مَرِيئًا^(٣)



(١) الإقناع ص: ١٤٨. إبراز المعاني ص: ٢٥٨. النشر ٢/ ١٠١. إتحاف فضلاء البشر ص: ١٣٠.

(٢) الشاطبية ص: ٢٩، البيت رقم: (٣٥٢).

(٣) طيبة النشر ص: ٥٥، البيت رقم: (٣٤٢).

المبحث الثالث عشر: الوقف على أواخر الكلم

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الوقف بالسكون أو بالروم أو بالإشمام.

ذكر الشاطبي وغيره من أئمة القراءة أنه يجوز في الوقف على أواخر الكلم ثلاثة أوجه؛ وهي: الوقف بالسكون المحض، وبالروم، وبالإشمام^(١).

والمقدم في الأداء هو الوقف بالسكون المحض؛ لأنه أصل الوقف، قال الداني: «اعلموا أن الأصل أن يوقف على الكلم، المتحركة في الوصل، إذا كانت حركاتهن إعراباً أو بناء بالسكون؛ لأن الوقف ضد الوصل، ولأن معنى الوقف أن يوقف عن الحركة، أي تترك»^(٢). وإنما كان أصل الوقف السكون لأن الوقف ضد الابتداء، والابتداء قد ثبتت له الحركة، فوجب أن يثبت لظده ضدها؛ وهو السكون^(٣)، ولأن الواقف في الغالب يطلب الاستراحة، فأعين بالأخف^(٤).

ويلى الوقف بالسكون المحض الوقف بالروم؛ لأنه أكثر فائدة من الإشمام؛ لشموله المضموم والمرفوع، والمكسور والمجرور، بخلاف الإشمام فإنه لا يدخل إلا في المضموم والمرفوع فقط، وأيضاً فإن الروم يدركه المبصر وغير المبصر، وأما الإشمام فلا يدركه إلا المبصر.

المطلب الثاني: المختار في الوقف على هاء الضمير

اختلف في هاء الضمير من حيث جواز الروم والإشمام فيها وعدمه على ثلاثة أقوال^(٥):

(١) يُنظَر: التيسير ص: ٥٨-٥٩. إبراز المعاني ص: ٢٦٦. النشر ٢/ ١٢٠.

(٢) التحديد ص: ١٧١. ويُنظَر: التيسير ص: ٥٨-٥٩. جامع البيان ص: ٨٢٥. سراج القارئ المبتدي ص: ١٢٤.

(٣) يُنظَر: سراج القارئ المبتدي ص: ١٢٤. شرح النويري ٢/ ٤٤.

(٤) إبراز المعاني ص: ٢٦٦. شرح النويري ٢/ ٤٤. إتخاف فضلاء البشر ص: ١٣٥.

(٥) يُنظَر: إبراز المعاني ص: ٢٧٢. النشر ٢/ ١٢٤. شرح ابن الناظم ص: ١٤٢. سراج القارئ المبتدي ص:

الأول: جوازهما مطلقاً.

الثاني: منعها مطلقاً.

الثالث: التفصيل؛ فيمتنعان إذا كان قبل هاء الضمير ضمًّا، أو واو ساكنة، أو كسرة، أو ياء ساكنة، نحو: ﴿أَمْرُهُ﴾ [يس: ٨٢]، ﴿حُدُودُهُ﴾ [الدخان: ٤٧]، ﴿بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]. ويجوزان إذا لم يكن قبل هذا الضمير ذلك، نحو: ﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٠]، ﴿أَجْتَبَهُ وَهَدَنَهُ﴾ [النحل: ١٢١]، ﴿لَنْ تُخَلَّفَهُ﴾ [طه: ٩٧].

والمقدم في الأداء هو القول الثالث؛ لأنه قول المحققين من علماء القراءات؛ قال ابن الجزري: «وهو أعدل المذاهب عندي»^(١)، وقال في الطيبة:

وَحَلْفُهَا الضَّمِيرِ وَأَمْنَعُ فِي الْأَتَمِّ مِنْ بَعْدِ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ أَوْ كَسْرٍ وَضَمِّ^(٢)

ويليه القول الأول؛ لأن الأصل جوازهما كما في بقية الحروف، ولعدم وجود علة واضحة لمنعهما. والله تعالى أعلم.



١٢٦. إتحاف فضلاء البشر ص: ١٣٦. هداية القاري ١/٣٢٧.

(١) النشر ٢/١٢٤.

(٢) طيبة النشر ص: ٥٦، البيت رقم: (٣٥٥).

المبحث الرابع عشر: الوقف على مرسوم الخط

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الوقف على ﴿أَيَّ مَا تَدْعُوا﴾

نص ابن الجزري بقوله في الدرّة:

﴿أَيَّ بَأْيَا مَا طَوَى وَبِمَا فِدَا﴾^(١)

على أن رويساً يقف على (أَيَّا) من قوله تعالى: ﴿أَيَّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾

[الإسراء: ١١٠]، وأن خلفاً يقف على (ما).

ولكنه صرح هو نفسه في النشر بأنه يجوز لكل من القراء العشرة الوقف على (أَيَّا) وعلى (ما)؛ لكونها كلمتين انفصلتا رسماً كسائر الكلمات المنفصلات رسماً. ثم قال: «وهذا هو الأقرب إلى الصواب، وهو الأولى بالأصول، وهو الذي لا يوجد عن أحد منهم نص بخلافه»^(٢).

وعليه فهذا الوجه هو المقدم في الأداء.

المطلب الثاني: الوقف على «مال» في النساء والكهف والفرقان والمعارج

وقعت لام الجر مقطوعة عن مجرورها في القرآن الكريم في أربعة مواضع، وهي:

الأول: ﴿مَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨].

الثاني: ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾ [الكهف: ٤٣].

الثالث: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ [الفرقان: ٧].

الرابع: ﴿مَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِيلَ لَهُمْ مَطْعِينَ﴾ [المعارج: ٣٦].

واستصوب ابن الجزري جواز الوقف على (ما) وعلى اللام لجميع القراء^(٣)؛

(١) الدرّة المضية ص: ١٩، البيت رقم: (٥٠).

(٢) النشر ١٤٥/٢.

(٣) النشر ١٤٦/٢-١٤٧.

لأنها كلمةٌ برأسها، ولأن كثيراً من الأئمة والمؤلفين لم ينصوا فيها عن أحد شيئاً كسائر الكلمات المفصولات، وأما الوقف على اللام فيحتمل لانفصالها خطأً، ولم يصح في ذلك نصٌّ عن الأئمة^(١).
ولعل الوجه المقدم أداء هو الوقف على (ما)؛ لكونها كلمةً منفصلةً لفظاً وحكماً، ودليله قول ابن الجزري^(٢).



(١) النشر ٢/١٤٦. شرح النويري ٢/٧٤. إتحاف فضلاء البشر ص: ١٤٢. هداية القاري ٢/٤٤٧. غيث النفع ص: ١٧٤.

(٢) النشر ٢/٢٤٧. ويُنظر: التذكرة ٢/٣١٢. إتحاف فضلاء البشر ص: ١٤٢.

المبحث الخامس عشر: فرش الحروف

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي خَبِثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾

اختلف عن ابن وردان في كلمة (يخرج) من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي خَبِثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [الأعراف: ٥٨]، فله فيها وجهان^(١):

الأول: (يُخْرِجُ) بضم الياء وكسر الراء.

الثاني: (يُخْرِجُ) بفتح الياء وضم الراء؛ كقراءة بقية العشرة.

وتوجيه الوجه الأول على أنه من الإخراج، وهو مصدر^(٢)، وتوجيه الوجه

الثاني أنه من الخروج^(٣).

والمقدم في الأداء هو الوجه الثاني؛ لموافقة قراءة الجماعة، وهو ما قرأه الباحثان

بتقديمه.

المطلب الثاني: قوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾

اختلف عن ابن وردان في كلمتي: (سقاية)، و(عمارة) من قوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ

سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [التوبة: ١٩] فله فيها وجهان^(٤):

الأول: بضم السين من غير ياء، (سُقَاةً)، وهي جمع ساقٍ، و(عَمَرَةً) بفتح

العين من غير ألف.

الثاني: (سِقَايَةً) و(عِمَارَةً)، كقراءة بقية العشرة.

والوجه الأول على أنها جمعان لـ(ساقٍ) و(عامرٍ)؛ كغازٍ وغازة، وكاملٍ وكَمَلَةٌ.

(١) يُنْظَرُ: شرح الزبيدي ص: ٣٠٩. شرح السمنودي ص: ١٣٢. البدور الزاهرة ص: ١١٨.

(٢) يُنْظَرُ: الإفصاح ص: ٣٣.

(٣) يُنْظَرُ: شرح الزبيدي ص: ٣٠٩، للمحقق.

(٤) يُنْظَرُ: شرح الزبيدي ص: ٣٢٣. شرح السمنودي ص: ١٤٠.

والوجه الثاني على أنها مصدران لـ (سقى يسقي)، و(عمر يعمر)^(١).

والمقدم في الأداء هو الوجه الثاني؛ لموافقة قراءة الجماعة، وهو ما قرأ الباحثان بتقديمه.

المطلب الثالث: قوله تعالى: ﴿فَيُغْرِقُكُمْ بِمَا كَفَرْتُمْ﴾

اختلف عن ابن وردان في كلمة (فيغرقكم) من قوله تعالى: ﴿فَيُغْرِقُكُمْ بِمَا كَفَرْتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٩] فله فيها وجهان^(٢):

الأول: (فَتُغْرِقُكُمْ) بالتأنيث، وتخفيف الراء.

الثاني: (فَتُغْرِقُكُمْ) بتشديد الراء؛ على أنه من التغريق، وفيه معنى المبالغة والتكثير.

والمقدم في الأداء هو الوجه الأول؛ لموافقة الراوي الآخر لأبي جعفر؛ وهو ابن جَمَّاز، وهو ما قرأ الباحثان بتقديمه.

المطلب الرابع: قوله تعالى: ﴿أَنْ نَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي﴾

اختلف عن ابن وردان في كلمة «حَسْرَتِي» من قوله تعالى: ﴿أَنْ نَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي﴾ [الزمر: ٥٦] فله فيها وجهان^(٣):

الأول: (حَسْرَتَايَ) بفتح الياء.

الثاني: (حَسْرَتَايَ) بتسكين الياء وصلماً ووقفاً، ويترتب عليه المد المشبع، قال

السمنودي: «وجه الإسكان التخفيف والإشعار بطول الحسرة»^(٤).

والمقدم في الأداء هو الوجه الأول؛ لموافقة الراوي الآخر لأبي جعفر؛ وهو

ابن جَمَّاز، وهو ما قرأ الباحثان بتقديمه.

(١) يُنظَر: شرح الزبيدي ص: ٣٢٣، للمحقق. الإفصاح ص: ٣٧.

(٢) يُنظَر: تحبير التيسير ص: ٤٣٩. شرح الزبيدي ص: ٣٦٥. شرح السمنودي ص: ١٦٣. الإفصاح ص: ٥٧.

(٣) يُنظَر: شرح الزبيدي ص: ٤٤٦. شرح السمنودي ص: ٢١٦. الإفصاح ص: ٩٤.

(٤) شرح السمنودي ص: ٢١٦. ويُنظَر: شرح الزبيدي ص: ٤٤٦، للمحقق.

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث يخلص الباحثان إلى تسجيل أبرز النتائج التي توصلوا إليها، وهي:

١. الأوجه المقدمة في الأداء علمٌ يقوم على أصولٍ وحجج، وليس أمراً مرتجلاً.
٢. بعض الخلافات المنقولة للقراء الثلاثة وغيرهم قويّةٌ، ولها وجهٌ، ويمكن الأخذ بها، وبعضها ضعيفٌ لا يصح الأخذ به.
٣. معظم الخلاف عن القراء الثلاثة محصورٌ في الأصول، وقليلٌ جداً منه ما هو في فرش الحروف.
٤. جميع المختلف فيه عن القراء الثلاثة في فرش الحروف هو عن ابن وردان عن أبي جعفر وحده.
٥. المقدم من أوجه البسمة والاستعاذة هو الوقف على كلٍّ من الاستعاذة والبسمة، يليه الوقف على الاستعاذة مع وصل البسمة بأول السورة، يليه وصل الجميع.
٦. عند وصل التعوذ بأول سورة براءة فالوجه المقدم هو قطع الاستعاذة عن أول السورة.
٧. الوجه المقدم في الأداء ليعقوب بين السورتين هو السكت، يليه الوصل، يليه البسمة.
٨. عند وصل السورتين على وجه البسمة لأبي جعفر، ويعقوب في أحد أوجهه الثلاثة، فإن المقدم منها هو قطع الجميع، يليه قطع آخر السورة عن البسمة، مع وصل البسمة بأول السورة، يليه وصل الجميع.
٩. المقدم في الأداء لرويس في باب الإدغام الكبير هو الإظهار؛ لأنه هو الأصل؛ لعدم احتياجه إلى سبب، والإدغام فرعه؛ لاحتياجه إلى السبب، ولأن الأصل العام عند رويس هو الإظهار، إلا ما ورد النصُّ بإدغامه.

١٠. المقدم في الأداء ليعقوبَ وخلفٍ في ﴿تَأْمَنَّا﴾ هو الروم؛ قياساً على الإدغام الكبير للسوسي، ولأن الروم يقدم على الإشمام عند الوقف.
١١. في المد المتصل يقدم التوسط على فويق القصر لأبي جعفر ويعقوب.
١٢. يقدم لأبي جعفر في ﴿مَوْطِنًا﴾ تحقيق الهمزة، على إبدالها ياء؛ لأن التحقيق هو الأصل في الهمز.
١٣. يقدم لابن وردان في ﴿الْمُنْشُوتَ﴾ هو حذف الهمزة مع ضم الشين على تحقيق الهمزة مع كسر الشين؛ طرداً لباها.
١٤. والمقدم في الأداء هو الوقف بالسكون المحض؛ لأنه أصل الوقف، يليه الوقف بالروم؛ لأنه أكثر فائدة من الإشمام.
١٥. يقدم لابن وردان في ﴿وَالَّذِي خُبْتُ لَا يُخْرِجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ وجه ضم الياء وكسر الراء على وجه فتح الياء وضم الراء؛ لموافقة قراءة الجماعة. ويقدم له أيضاً في ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ وجه قراءتها كجماعة القراء على وجه قراءتها (سُقَاة) و(عَمْرَة)؛ لموافقة قراءة الجماعة. ويقدم له أيضاً في ﴿فِيغْرِقَكُمْ﴾ وجه التأنيث مع تخفيف الراء على وجه تشديد الراء؛ لموافقة الراوي الآخر لأبي جعفر؛ وهو ابن جَمَاز. ويقدم له أيضاً في ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي﴾ قراءتها (حَسْرَتَايَ) بفتح الياء على قراءتها (حَسْرَتَايَ) بتسكين الياء؛ لموافقة الراوي الآخر لأبي جعفر.



المصادر والمراجع

- ١- أبحاث في علم التجويد، غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- ٢- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي، المعروف بأبي شامة المقدسي، (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، مصر، (د.ت)، (د.ط).
- ٣- إرشاد المرید إلى معرفة القصید، علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، تحقيق وتقديم: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٧٤م.
- ٤- الإضاءة في بيان أصول القراءة، علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- ٥- الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن علي بن الباذش (ت ٥٤٠هـ)، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ٦- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح عبد الغني القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- ٧- البهجة المرضية شرح الدررة المضية، علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، مطبوع بآخر كتاب (إرشاد المرید).
- ٨- البيان في عد آي القرآن، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ٩- التبصرة في القراءات السبع، مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: محمد غوث الندوي، الدار السلفية، ط٢، بومباي، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ١٠- تحبير التيسير في القراءات العشر، محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، عمّان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ١١- التذكرة في القراءات الثمان، طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي (ت ٣٩٩هـ)، دراسة وتحقيق: أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، ١٤٢١هـ-١٩٩١م.
- ١٢- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، صححه: أوتويرنزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- ١٣- جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- ١٤- الجعبري ومنهجه في كُنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني مع تحقيق نموذج من الكنز، تحقيق: أحمد اليزيدي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- ١٥- جهد المقل، محمد بن أبي بكر المرعشي (ت ١١٥٠هـ)، تحقيق: جمال الدين شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- ١٦- حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت ٣٩٠هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- ١٧- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط ٤، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- ١٨- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- ١٩- حل المشكلات وتوضيح التحريفات في القراءات، محمد بن عبد الرحمن الخليجي، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط ٣، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- ٢٠- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم قدوري الحمد، مطبعة الخلود، بغداد، ط ١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- ٢١- الدرّة المضية في القراءات الثلاث المرضية، شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: محمد تميم الزعبي، دار الهدى، المدينة المنورة، ط ٢، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- ٢٢- الرسالة الغراء في الأوجه المقدمة في الأداء عن العشرة القراء، علي محمد النحاس، دار الآداب، مصر، ط ١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- ٢٣- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن، ط ٣، ١٤١٧هـ- ١٩٨٤م.
- ٢٤- الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير، محمد بن أحمد المتولي (ت ١٣١٣هـ)، تحقيق: خالد حسن أبو الجود، دار الصحابة، طنطا، ط ١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٢٥- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، علي بن عثمان بن محمد، المعروف بابن القاصح العذري البغدادي (ت ٨٠١هـ)، راجعه: علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٣، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

٢٦- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (د.ت)، (د.ط).

٢٧- سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٢٨- شرح الزبيدي على متن الدرر في القراءات الثلاث، عثمان بن عمر الناشري الزبيدي (ت ٨٤٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق علي إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت- صيدا، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٢٩- شرح السمنودي على متن الدرر المتممة للقراءات العشر، أبو عبد الله الحضرمي السمنودي، (١١٩٩هـ)، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.

٣٠- شرح طيبة النشر في القراءات العشر (شرح ابن الناظم)، أحمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٥١هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٣١- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد النويري (ت ٨٥٧هـ)، تحقيق: مجدي محمد باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

٣٢- ضاد العربية في ضوء القراءات القرآنية، عبد اللطيف الخطيب، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٣٣- طيبة النشر في القراءات العشر، شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: محمد تميم الزعبي، دار الهدى، جدة، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٣٤- علم التجويد دراسة صوتية ميسرة، غانم قدوري الحمد، دار عمارة، عمان، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٣٥- غاية المرید في علم التجويد، عطية قابل نصر، القاهرة، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٣٦- غيث النفع في القراءات السبع، علي النوري الصفاقسي (ت ١١١٨هـ)، تحقيق: أحمد محمود الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

- ٣٧- الفتح الرحماني شرح كنز المعاني بتحريه حرز الأمانى، سليمان بن حسين الجمزوري (ت بعد ١٢٠٨هـ)، تحقيق: عبدالرازق بن إبراهيم موسى، بيت الحكمة، القاهرة، ط ١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ٣٨- فتح العزيز بشرح الوجيز (الشرح الكبير)، عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت ٦٢٣هـ)، دار الفكر، بيروت. (د.ط.)، (د.ت).
- ٣٩- فتح المعطي وغنية المقرئ في شرح مقدمة ورش المصري، محمد بن أحمد المتولي (ت ١٣١٣هـ)، مكتبة القاهرة، القاهرة، (د.ط.)، (د.ت).
- ٤٠- فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات العشر، محمد إبراهيم سالم، ط ١، دار البيان العربي، القاهرة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- ٤١- فيض الآلاء في الأوجه المقدمة لورش في الأداء، علي محمد النحاس، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط ١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ٤٢- القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، سمير استيتية، عالم الكتب، إربد، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- ٤٣- الكامل في القراءات العشر، يوسف بن علي بن محمد الهذلي (ت ٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ١٤١٧هـ-٢٠٠٧م.
- ٤٤- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكى بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيى الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤١٧هـ-١٩٨٧م.
- ٤٥- المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيىن واختيار خلف واليزيدي، عبد الله بن علي بن أحمد، المعروف بسبط الخياط (ت ٥٤١هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- ٤٦- المجموع شرح المهدب، محيى الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الفكر، بيروت. (د.ط.)، (د.ت).
- ٤٧- مختصر بلوغ الأمانة، علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط ٢، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ٤٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة، مصر، (د.ط.)، (د.ت).

- ٤٩ - معلم التجويد، خالد بن عبد الرحمن الجريسي، تقديم: عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، (د.ط)، (د.ت).
- ٥٠ - المكتفى في الوُفِّ والابتدا ، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، عمَّان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٥١ - منار الهدى في بيان الوُفِّ والابتدا، أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني (ت بعد ١١٠٠هـ)، تحقيق : شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- ٥٢ - الموضح في التجويد، عبد الوهاب بن محمد القرطبي (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: جمال محمد شرف، دار الصحابة للتراث، ط١، ٢٠٠٥-١٤٢٦هـ.
- ٥٣ - النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، إبراهيم المارغني، مراجعة: كمال حميدة، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- ٥٤ - النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- ٥٥ - نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك بن عبد الله، الملقب بإمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- ٥٦ - الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن (ت ١٤٢٢هـ)، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- ٥٧ - هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي (ت ١٤٠٩هـ)، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط٢، (د.ت).
- ٥٨ - الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح عبد الغني القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ٥٩ - الوجوه المسفرة في القراءات الثلاث، محمد بن أحمد المتولي (ت ١٣١٣هـ)، مطبوع ضمن كتاب (إتحاف البررة في المتون العشرة) للشيخ علي محمد الضباع، مكتبة مصطفى الباي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٣٥٤هـ-١٩٣٥م.



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٧٣	الملمخص
٧٤	المقدمة
٧٤	أسباب اختيار الموضوع
٧٥	أهداف الدراسة
٧٥	أهمية الدراسة
٧٥	حدود الدراسة
٧٥	الدراسات السابقة
٧٧	منهجية البحث
٧٧	المبحث الأول: الاستعاذة
٧٧	المطلب الأول: وصل التعوذ بالبسملة بأول السورة
٧٩	المطلب الثاني: وصل التعوذ بأول سورة براءة
٧٩	المطلب الثالث: إخفاء التعوذ أو الجهر به
٧٩	المطلب الرابع: المختار في صيغتها
٨٠	المبحث الثاني: البسملة
٨٠	المطلب الأول: المقدم ليعقوب من الأوجه الثلاثة بين السورتين
٨٠	المطلب الثاني: وصل السورتين على وجه البسملة
٨١	المطلب الثالث: الأربع الزهر
٨٢	المطلب الرابع: الوجه المقدم في الأداء بين الأنفال وبراءة
٨٣	المبحث الثالث: الإدغام الكبير
٨٣	المطلب الأول: المواضع الملمخص فيها عن رويس

- ٨٤ المطلب الثاني: الروم أو الإسهام في تأمناً ليعقوب وخلفٍ
- ٨٥ المبحث الرابع: المد والقصر
- ٨٥ المطلب الأول: مقدار المد المتصل لأبي جعفر ويعقوب
- ٨٦ المطلب الثاني: «عين» في: ﴿كَهَيْعَصَ﴾ و﴿حَمَّ عَسَقَ﴾
- ٨٧ المطلب الثالث: الكلمات التي فيها مدٌ تغير سببه
- ٩٢ المبحث الخامس: هاء الكناية
- ٩٤ المبحث السادس: الهمزتين من كلمة ومن كلمتين
- ٩٤ المطلب الأول: ﴿ءَالَذَّكَرَيْنِ﴾ وأخواتها
- ٩٥ المطلب الثاني: التسهيل أو الإبدال في ﴿أَيْمَةً﴾
- ٩٦ المطلب الثالث: الهمزة الثانية من نحو ﴿يَشَاءُ إِلَنَ﴾
- ٩٧ المبحث السابع: الهمز المفرد
- ٩٧ المطلب الأول: كلمة ﴿مَوْطِنًا﴾ لأبي جعفر
- ٩٧ المطلب الثاني: كلمة ﴿الْمُنْشُوتُ﴾ لابن وردان
- ٩٨ المبحث الثامن: نقل حركة الهمز إلى الساكن قبله
- ٩٨ المطلب الأول: النقل في ﴿عَادَا الْأَوْلَى﴾ عند البدء بها لأبي جعفر ويعقوب
- ٩٨ المطلب الثاني: كلمة ﴿الْإِتْمُ﴾
- ١٠٠ المبحث التاسع: السكت على الهمز وغيره
- ١٠٠ المطلب الأول: السكت على الساكن قبل الهمز لإدريس
- ١٠١ المطلب الثاني: السكت على ﴿مَالِيَةَ هَلَكَ﴾ وصللاً لأبي جعفر وخلفٍ
- ١٠٢ المبحث العاشر: الإدغام الصغير وأحكام الميم الساكنة
- ١٠٢ المطلب الأول: الإدغام الكامل أو الناقص في ﴿تَخْلُقُكُمْ﴾ بالمرسلات
- ١٠٣ المطلب الثاني: إخفاء الميم الساكنة عند الباء أو إظهارها
- ١٠٦ المبحث الحادي عشر: الإمالة

- المطلب الأول: إمالة «كلتا» ١٠٦
- المطلب الثاني: إمالة ﴿يَحْيَى﴾ ١٠٦
- المطلب الثالث: إمالة ﴿مُسَى﴾ ونحوه ١٠٧
- المبحث الثاني عشر: الرءات ١٠٩
- المطلب الأول: راء ﴿فَرَقٍ﴾ ١٠٩
- المطلب الثاني: الوقف على الرء المتطرفة المكسورة وقبلها ساكن قبله كسر ١١٠
- المطلب الثالث: الوقف على ﴿مَصَرَ﴾ و﴿الْقَطْرِ﴾ ١١٣
- المطلب الرابع: الرء في ﴿الْمَرْءِ﴾ و﴿مَرْهَمٍ﴾ و﴿فَرِيَةٍ﴾ ١١٣
- المبحث الثالث عشر: الوقف على أواخر الكلم ١١٥
- المطلب الأول: الوقف بالسكون أو بالروم أو بالإشمام ١١٥
- المطلب الثاني: المختار في الوقف على هاء الضمير ١١٥
- المبحث الرابع عشر: الوقف على مرسوم الخط ١١٧
- المطلب الأول: الوقف على ﴿أَيَّامًا تَدْعُونَ﴾ ١١٧
- المطلب الثاني: الوقف على «مال» في النساء والكهف والفرقان والمعارج ١١٧
- المبحث الخامس عشر: فرش الحروف ١١٩
- المطلب الأول: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي خَبَتْ لَا يُجِجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ ١١٩
- المطلب الثاني: قوله تعالى: ﴿أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ١١٩
- المطلب الثالث: قوله تعالى: ﴿فِيُعْرِقْكُمْ بِمَا كَفَرْتُمْ﴾ ١٢٠
- المطلب الرابع: قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي﴾ ١٢٠
- الخاتمة ١٢١
- فهرس المصادر والمراجع ١٢٣
- فهرس الموضوعات ١٢٨



الاختيارات العلمية لشيخ الإسلام ابن تيمية في الناسخ والمنسوخ من الآيات القرآنية



د. علي بن جريد بن هلال العنزي

الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلامية - كلية التربية - جامعة الحدود الشمالية

- من مواليد عام ١٣٩٢ هـ بمدينة عرعر بالمملكة العربية السعودية.
- تخرج في كلية المعلمين بمدينة عرعر عام ١٤١٥ هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم الكتاب والسنة في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى عام ١٤٢٤ هـ بأطروحته: "اختيارات ابن حزم في التفسير"، كما نال شهادة الدكتوراه منه عام ١٤٢٩ هـ بأطروحته: "أقوال الإمام ابن قتيبة في التفسير".
- من بحوثه المنشورة: "هداية الحيران في ما قيل ليس له مخالف من القرآن".
- البريد الإلكتروني: tabet5005@gmail.com

الملخص

هذا البحث بعنوان : (الاختيارات العلمية لشيخ الإسلام ابن تيمية في النسخ والمنسوخ من الآيات القرآنية). فهو يدور حول موضوع مهم من موضوعات علوم القرآن الكريم، ألا وهو النسخ في القرآن الكريم، غير أنه مقيد باختيارات أحد العلماء الأفذاذ، وهو الإمام الحجة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، ليكون لبنة صالحة-إن شاء الله تعالى- لاستخراج أقوال المحققين الآخرين من العلماء في هذا الباب المهم من أبواب علوم القرآن الكريم.

قدمت لهذا البحث بمقدمة ذكرت فيها أهمية هذا العلم-علم النسخ والمنسوخ من القرآن الكريم- والمنهج المتبع في البحث.

جمعت اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في هذا الباب من أبواب العلم، أما ما حكاه عن العلماء من غير تعقب، وبيان لرأيه، فلم يكن من شرط البحث.

كان عدد الآيات التي قمت بدراستها: إحدى عشرة آية.

تمت - بحمد الله وتوفيقه- دراسة اختيار ابن تيمية ومقارنته بأقوال أهل العلم.

كان من عنايتي في البحث بيان الراجح والمرجوح في الآية الكريمة من جهة

النسخ وعدمه.



المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأتباعه إلى يوم الدين.

أما بعد :

فإن من أجل العلوم المتعلقة بكتاب الله، وأهمها ما يتعلق بالناسخ والمنسوخ من الآيات القرآنية، فهي مباحث غاية في الأهمية، من لم يعلمها من حملة الكتاب وطالبي التأويل، بل ومحققها، فقد أساء إلى نفسه، ونادى عليها بالجهل المبين، وما زال أهل العلم يذمون كل من جهل هذا الباب وخلط فيه، فهي هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام رأى قاصداً في المسجد يذكر الناس، فقال له : أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا، فقال له: هلكت وأهلكت^(١).

وروي مثل ذلك عن عبد الله بن عباس^(٢).

قال الشيخ هبة الله بن سلامة: «أول ما ينبغي لمن أراد أن يعلم شيئاً من علم هذا الكتاب ألا يدأب نفسه إلا في علم الناسخ والمنسوخ؛ إتباعاً لما جاء عن أئمة السلف عليهم السلام؛ لأن كل من تكلم في شيء من علم هذا الكتاب، ولم يعلم الناسخ من المنسوخ كان ناقصاً»^(٣).

ولأهميته وضرورة التحقيق فيه تتابعت كلمات العلماء بالوصية به، والاعتناء به وعدم إغفاله وإهماله، وكثرت فيه المصنفات، وتوالفت فيه المؤلفات، غير أن عدداً

(١) أخرجه أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (ص ٤)، وأبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ (ص ٤٩)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (١/ ١٥٠).

(٢) أخرجه أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ (ص ٥١).

(٣) الناسخ والمنسوخ (ص ١٨).

من المصنفات تكاد تخلو من التحقيق في القول بالنسخ وعدمه، فتجد النقل المجرد، والتتابع على ذكر القول من غير نظر في القول وقوته أو ضعفه، إذ من المعلوم أن النقل وحده لا يكفي، والعزو المجرد لا يغني، إلا إذا قوبل بالتمحيص والتدقيق، وهذا مسلك ليس بالسهل، وسبيل ليس بالقريب، ولهذا لم ينهجه إلا القلائل من العلماء والأفذاذ من الكبراء.

ومن المعلوم أيضاً: أن لأبي العباس ابن تيمية شيخ الإسلام قدماً راسخة في هذا الباب؛ لما أوتيته رحمه الله من ذكاء مفرط، وفهم ثاقب، وذهن يقظ، وعقل متقد، وذلك محض فضل الله على عبده، فأثرت جمع كلامه رحمته في هذا العلم، إذ لم أره مجموعاً - رغم أهميته - فاستعنت الله في جمع متفرق كلامه، وما اختاره وعلق عليه من الأقوال في ناسخ الآيات ومنسوخها، فكان هذا البحث، وقد سرت فيه على المنهج الآتي:

- أذكر الآية التي فيها اختيار لشيخ الإسلام من جهة النسخ.
 - يتلو ذلك ذكر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وأنقله برمته مع عزوه إلى موطنه.
 - قمت بعد ذلك بدراسة الآية - من جهة النسخ - فأبتدئ بذكر القول بالنسخ، ومن قال به، ثم يتلوه ذكر حجة القول، ومناقشتها.
 - أذكر في قسم الدراسة من ذهب إلى عدم القول بالنسخ، وما حجته في ذلك.
 - أعنتني بذكر الراجح من القولين في الآية الكريمة، مع الاعتناء بسبب الترجيح وبيان وجهه.
 - رتبت الآيات على حسب ترتيبها في القرآن الكريم.
 - عزوت الأحاديث النبوية إلى مصادرها الأصلية.
 - خرجت الآثار وعزوتها إلى مظانها.
- وهذا أوان الشروع في المقصود.

الآية الأولى:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ
وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ١٨٠].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته:

«والوصية للوالدين والأقربين منسوخة بآية الموارث كما اتفق على ذلك السلف
قال تعالى: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي
مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [النساء: ١٣-١٤].
والفرائض المقدرة من حدوده، ولهذا ذكر ذلك عقب ذكر الفرائض، فمن أعطى
صاحب الفرائض أكثر من فرضه، فقد تعدى حدود الله بأن نقص هذا حقه، وزاد
هذا على حقه، فدل القرآن على تحريم ذلك وهو النسخ»^(١).

الدراسة والترجيح:

كلام الشيخ هذا لا يمكن حمله على ظاهره، ذلك؛ لأن الخلاف بين السلف في
هل الآية منسوخة أو غير منسوخة لا يجمله من هو أقل من شيخ الإسلام ابن تيمية
بمراحل، فكيف بالشيخ، فالاتفاق الذي نقله الشيخ هو الاتفاق على أن الوصية
للوأرث منسوخة بآيات الموارث، وأما غير الوارث من الوالدين والأقربين،
فكلام الشيخ قطعاً لا يحتمله، والشيخ رحمته إنما أراد الكلام على مسألة أصولية،
والآية جاءت عرضاً ودليلاً استدلل به المخالف، فردّ عليه الشيخ، ولم يرد تحقيق
القول في الآية، إنما أراد بيان ما تعلق به المستدل.

وعلى كل، فالذي نستطيع قوله والجزم به أن الشيخ يرى نسخ الآية الكريمة فيما
يتعلق بالورثة، ولا نستطيع قول أكثر من ذلك من خلال هذا النص.

(١) مجموع الفتاوى (١٧/١٩٨).

واعلم أن المفسرين اختلفوا: هل الآية عامة، ثم نسخت، أم هي من قبيل العام المراد به الخصوص؟ على أقوال^(١) :

فقال قوم : هي عامة في الوارث وغيره من الوالد والقريب، وعمل بها برهة ثم نسخت بآيات الموارث، وهؤلاء اختلفوا، هل نسخ حكم الآية في المذكورين، أم نسخ نسخاً جزئياً، فلا وصية لوارث، وأما غيرهم ممن لا يرث من الوالدين والأقربين فالحكم ثابت في حقه. وقيل: بل الآية محكمة غير منسوخة، وهي وإن كان ظاهرها العموم، إلا أن المراد بها فئة مخصوصة، وهي غير الوارث.

فهذه على سبيل الإجمال، وإليكها على سبيل التفصيل :

القول الأول: الآية عامة في الوارث وغيره من الوالدين والأقارب، ثم نسخت، فلا وصية لا لوارث ولا غيره، غير أنها تستحب لغير الوارث.

وبهذا قال ابن عمر وابن عباس وابن زيد^(٢)، «ونحو هذا قول مالك رحمته الله»^(٣).

واختاره أبو عبيد ومكي والواحدي وابن كثير والألوسي وابن عاشور^(٤).

وعزاه الرازي والألوسي إلى أكثر المفسرين والمعتبرين من الفقهاء^(٥).

قال أبو عبيد لما ذكر القول بالنسخ : « فإلى هذا القول صارت السنة القائمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإليه انتهى قول العلماء وإجماعهم في قديم الدهر، وحديثه أن

(١) انظرها في : جامع البيان (١٢٦/٣)، الناسخ والمنسوخ للنحاس (٨٨/١)، المحرر الوجيز (٢٣٥/١)، تفسير البغوي (١٩٢/١)، شرح السنة للبغوي (٢٧٧/٥)، الكشف (٣٧٥/١)، تفسير الرازي (٦٦/٥)، نواسخ القرآن (ص ١٥١)، زاد المسير (١٨٢/١)، المفهم للقرطبي (٤٤٠/٤)، الجامع لأحكام القرآن (٩٩/٣)، الناسخ والمنسوخ للمقري (ص ٤٠)، تفسير الثعالبي (٣٧٠/١)، روح المعاني (٤٥/٢)، التحرير والتنوير (١٥٠/٢)، تفسير القاسمي (٤١٢/٣).

(٢) انظر هذه الآثار في : جامع البيان (١٣١/٣).

(٣) قاله ابن عطية في المحرر الوجيز (٢٣٥/١) والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٠١/٣)، وانظر: الاستذكار (٢٦٣/٧)، وقد نصّ مالك في الموطأ (٧٦٥/٢- تحقيق فؤاد عبد الباقي) على أن الآية منسوخة.

(٤) انظر : الهداية لمكي (٥٧٥/١)، الوسيط (٢٦٩/١)، تفسير ابن كثير (٤٩٤/١)، روح المعاني (٤٥/٢)، التحرير والتنوير (١٥٠/٢).

(٥) انظر : تفسير الرازي (٦٧/٥)، روح المعاني (٤٥/٢).

الوصية للوارث منسوخة لا تجوز، وكذلك أجمعوا على أنها جائزة للأقربين»^(١).
واعترض على هذا القول بأن من شرط النسخ تعارض النصين، وعدم إمكانية الجمع بينهما، وليس الأمر كذلك ههنا، ولا تعارض بين آية الوصية وآيات الموارث، قال البيضاوي لما ذكر هذا القول:

«وفيه نظر؛ لأن آية الموارث لا تعارضه بل تؤكد من حيث إنها تدل على تقديم الوصية مطلقاً»^(٢).

ومراد رحمته أن الوصية مقدمة على الميراث، فيبدأ بها أولاً، وأيضاً: تحمل آية الوصية على الوصية للقريب غير الوارث، وأما آيات الموارث، فهي للقريب الوارث، فموضوع الآيتين ليسا واحداً، فالقول بالنسخ والحالة هذه فيه بعد.
القول الثاني: أن الآية عامة، ونسخ منها الورثة من الوالدين والأقارب، وبقي من لا يرث منهم على الوجوب.

وإليه ذهب ابن عباس وقتادة وطاووس في رواية، واختاره ابن حزم^(٣) قال القرطبي: «وهو مذهب الشافعي وأكثر المالكيين وجماعة من أهل العلم»^(٤).
وعزاه البغوي للأكثرين^(٥).

وعارض ابن كثير في تسمية هذا نسخاً على اصطلاح المتأخرين؛ لأن آية الميراث إنما رفعت حكم بعض أفراد ما دل عليه عموم آية الوصية، وهذا تخصيص لا نسخ. ويجب عن هذا بأن تخصيص العام بعد العمل به يلحقه بالنسخ لا بالتخصيص^(٦).

(١) النسخ والمنسوخ ص ٢٣٢.

(٢) تفسير البيضاوي (٢/ ٢٧٤) - ومعه حاشية الشهاب، وانظر: أحكام القرآن للطحاوي (١/ ٦٣)، النسخ والمنسوخ للنحاس (١/ ٨٨).

(٣) انظر: المحلى (٩/ ٣١٤)، النسخ والمنسوخ لأبي عبد الله ابن حزم (ص ٢٥).

(٤) الجامع لأحكام القرآن (٣/ ١٠١).

(٥) تفسير البغوي (١/ ١٩٢).

(٦) انظر: التحرير والتنوير (٢/ ١٥٠).

القول الثالث: أن الآية لفظها عام، والمراد بها الخصوص، والمراد بها غير الوارث، فهي محكمة غير منسوخة.

وإلى هذا ذهب طائفة من السلف، منهم الحسن وجابر بن زيد وطاووس^(١)، واختاره ابن جرير^(٢).

وهذا القول وسابقه في النتيجة سواء، وبنحوهما قال الشيخ السعدي^(٣).
ووجهها أن إعمال كلا النصين أولى من إهمال أحدهما، ولأن تأخر آيات الموارث متنازع فيها^(٤)، فليست محل إجماع، وليس هناك دليل يقطع لأحد القولين القولين - أعني التأخر أو عدمه-، بل قال محمد عبده: «إن السياق ينافي النسخ؛ فإن الله تعالى إذا شرع للناس حكماً، وعلم أنه مؤقت، وأنه سينسخه بعد زمن قريب فإنه لا يؤكده ويوثقه بمثل ما أكد به أمر الوصية هنا من كونه حقاً على المتقين، ومن وعيد من بدله»^(٥).

ومع الاختلاف في النسخ، فلا يجوز القول به ولا الصيرورة إليه، قال النحاس: «تنازع العلماء معنى هذه الآية وهي متلوة، فالواجب أن لا يقال: إنها منسوخة؛ لأن

(١) الجامع لأحكام القرآن (٣/١٠٠).

(٢) جامع البيان (٣/١٢٣).

(٣) انظر: تيسير الكريم الرحمن (ص ٨٥)، فقد ذهب الشيخ إلى أن الأحسن أن يقال: إن الوصية للوالدين والأقربين مجملة، ردها الله تعالى إلى العرف الجاري، ثم إن الله تعالى قدر للوالدين الوارثين وغيرهما من الأقارب الوارثين هذا المعروف في آيات الموارث، وبقي الحكم فيمن لم يرثوا من الوالدين الممنوعين من الإرث وغيرهما ممن حجب بشخص أو وصف، ثم قال: فبهذا الجمع، يحصل الاتفاق، والجمع بين الآيات، لأنه مهما أمكن الجمع كان أحسن من ادعاء النسخ، الذي لم يدل عليه دليل صحيح. وصدق عليه السلام، لكن ادعاء الإجمال غير صحيح؛ لأن هذه الوصية مبينة، والعمل بها ممكن، ولعل مراد الشيخ بالإجمال ههنا، الإطلاق، أي أن الله أطلق الوصية، ولم يقيد بها بشيء.

(٤) انظر: تفسير المنار (٢/١٠٩).

(٥) انظر: تفسير المنار (٢/١٠٩).

حكمها ليس بناف حكم ما فرضه الله عز و جل من الفرائض، فوجب أن يكون ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [البقرة: ١٨٠] الآية كقوله: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ [البقرة: ١٨٣] ^(١) أي: أنه باق غير منسوخ. وهذا القول هو الراجح - إن شاء الله تعالى - لما سلف من ذكر أدلته، وكونه قولاً تجتمع به الأقوال.

الآية الثانية:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته:

«فإن النسخ إنما يكون إذا كان الحكم الناسخ مناقضاً للحكم المنسوخ، كمنافضة الأمر باستقبال المسجد الحرام في الصلاة للأمر باستقبال بيت المقدس بالشام، ومناقضة الأمر بصيام رمضان للمقيم للتخيير بين الصيام وبين إطعام كل يوم مسكيناً» ^(٢).

الدراسة والترجيح :

ظاهر هذا النص من كلام شيخ الإسلام رحمته أنه يرى أن آية التخيير بين الصيام والإطعام منسوخة بالآية التي فيها الأمر بالصيام، وها هو يقول:

«وقد ثبت باتفاق أهل العلم - وهو في كتب الحديث الصحاح وغيرها وكتب التفسير والفقهاء - أن الله لما أوجب رمضان كان المقيم مخيراً بين الصوم، وبين أن يطعم كل يوم مسكيناً، فكان الواجب هو إطعام المسكين وندب سبحانه إلى إطعام

(١) الناسخ والمنسوخ للنحاس (١/ ٩٠).

(٢) الجواب الصحيح (١/ ٢١٨).

أكثر من ذلك فقال تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ ثم قال: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ فلما كانوا مخيرين كانوا على ثلاث درجات: أعلاها الصوم، ويليه أن يطعم في كل يوم أكثر من مسكين، وأدناها أن يقتصر على إطعام مسكين، ثم إن الله حتم الصوم بعد ذلك، وأسقط التخيير في الثلاثة^(١).

فهذا ظاهر في أن الشيخ يرى أن الآية منسوخة، فهي تفيد التخيير بين ثلاثة أشياء، ومعلوم أنه لا تخيير الآن بين الصوم وغيره، إذاً؛ فالحكم منسوخ. وقد اختلف أهل العلم في هذه الآية هل هي منسوخة أم لا؟ على قولين اثنين، هما: الأول: القول بالنسخ كما هو مذهب ابن تيمية، وهو مذهب الجمهور^(٢).
ومن قال به من الصحابة والتابعين: معاذ بن جبل وابن مسعود، وابن عمر، والحسن، وعكرمة، وقتادة، والضحاك، والنخعي، والزهري^(٣).
واختاره هبة الله المقري وأبو عبيد وابن جرير الطبري والزرجاج والبيضاوي وابن كثير وابن عاشور^(٤).

وأيد أرباب هذا القول قولهم بما يلي:

عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه أنه قال: كنا في رمضان على عهد رسول الله ﷺ من شاء صام، ومن شاء أفطر، فافتدى بطعام مسكين حتى أنزلت هذه الآية: ﴿فَمَنْ

(١) مجموع الفتاوى (٣١ / ٢٥٠)، وانظر: مجموع الفتاوى (٨ / ٢٩١).

(٢) انظر: تفسير البغوي (١ / ١٩٦)، تفسير الرازي (٥ / ٨٥)، تفسير الخازن (١ / ١٥٢)، بدائع التفسير (١ / ١٦٧)، فتح الباري (٨ / ١٨٠)، فتح القدير (١ / ١٨١)، تفسير القاسمي (٣ / ٣٢٣).

(٣) انظر: الاستذكار (٣ / ٣٦٢)، نواسخ القرآن (١ / ١٧٤)، تفسير ابن كثير (١ / ٤٩٨).

(٤) الناسخ والمنسوخ لقتادة (ص ٣٧)، الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص ٤٧، ٤٢)، جامع البيان (٣ / ١٧٨)، الناسخ والمنسوخ للمقري (ص ٤٤)، معاني القرآن للزرجاج (١ / ٢٥٣)، مصفى الناسخ والمنسوخ (ص ١٨)، الناسخ والمنسوخ للكرمي (ص ٦٢)، تفسير البيضاوي (٢ / ٢٧٦) مع حاشية الشهاب، تفسير ابن كثير (١ / ٥٠٠)، التحرير والتنوير (٢ / ١٦٦).

شَهْدَ مِنْكُمْ الشَّهْرِ فَلْيَصُمْهُ ﴿البقرة: ١٨٥﴾^(١).

وعن معاذ بن جبل قال: «إن رسول الله ﷺ قدم المدينة فصامَ يوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر، ثم إنَّ الله جل وعز فرض شهر رمضان، فأُنزل الله تعالى ذكره: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] حتى بلغ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] فكان من شاء صامَ، ومن شاء أفطر وأطعم مسكيناً، ثم إنَّ الله عز وجل أوجب الصيام على الصحيح المقيم، وثبت الإطعام للكبير الذي لا يستطيع الصوم، فأُنزل الله عز وجل: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] إلى آخر الآية^(٢).

فهذان نصان صريحان من صحابين عايشا زمن نزول الآيتين الكريمتين، وعلمنا فرضية الصيام، وكيف كان، فلقولهما حكم الرفع، قال النحاس: «في هذه الآية أقوال أصحها أنها منسوخة سياق الآية يدل على ذلك، والنظر والتوقيف من رجلين من أصحاب النبي ﷺ»^(٣).

قال مكِّي: الأشهر المعول عليه في هذه الآية أنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]^(٤).

وعلى هذا القول؛ فمعنى قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ أي: يستطيعونه، قال ابن عاشور: «المطيع هو الذي أطاق الفعل، أي: كان في طوقه أن يفعله، والطاقة أقرب درجات القدرة إلى مرتبة العجز، ولذلك يقولون فيما فوق الطاقة: هذا ما لا يطاق»^(٥).

(١) أخرجه مسلم (١١٤٥).

(٢) أخرجه أحمد (٢٤٧/٥) وأبو داود (٥٠٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤١٨/١) والطبراني في الكبير (١٣٣/٢٠) والشاشي (١٣٦٣).

(٣) الناسخ والمنسوخ للنحاس (١/٩٤).

(٤) الإيضاح (ص ١٤٩).

(٥) التحرير والتنوير (٢/١٦٦).

القول الثاني: أن الآية محكمة غير منسوخة، ومعنى الطاقة: الاستطاعة بمشقة، أي: يصومونه مع المشقة. قال الراغب الأصفهاني: «والطاقة: اسم لمقدار ما يمكن للإنسان أن يفعله بمشقة، وذلك تشبيه بالطوق المحيط بالشيء»^(١).

ويدخل في هذا الشيخ الكبير والمرأة العجوز والحبل والمرضع والمريض مرضاً لا يرجى برؤه، يطبقون الصيام لكن بكلفة ومشقة، فهؤلاء لا صيام عليهم، وهذا حكم باق غير منسوخ.

وهذا القول مذهب ابن عباس وتلميذه سعيد بن جبير^(٢)، واختاره من المتأخرين محمد عبده وأبو زهرة^(٣). ويتأيد هذا القول:

بقراءة ابن عباس: ﴿يَطْوَوْنَهُ﴾ بضم الياء وفتح الطاء وتخفيفها وفتح الواو وتشديدها^(٤).

أنه إذا أمكن القول بإحكام الآية لم يصر إلى القول بالنسخ^(٥). وقد نوقش هذا القول بأن القراءة ليست سبعية، فلا يلتفت إليها لشذوذها^(٦). وأيضاً: أن قوله سبحانه عقب هذه الجملة: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ يمنع من هذا القول؛ لأنه لو كان معذوراً لما قيل في حقه: فمن تطوع فهو خير له، بل يقال: الفطر في حق هذا المعذور أفضل^(٧).

(١) مفردات ألفاظ القرآن (٤٦/٢)، وانظر: روح المعاني (٥٩/٢).

(٢) انظر: الاستذكار (٣/٣٦٢).

(٣) انظر: تفسير المنار (١٥٧/٢)، زهرة التفاسير (١/٥٥٤).

(٤) أخرجه البخاري (٤٥٠٥)، وبها قرأ ابن مسعود وغيره من السلف أيضاً، انظر: الاستذكار (٣/٣٦٤)، فتح الباري (٨/١٨٠).

(٥) انظر: تفسير المنار (١٥٧/٢).

(٦) قاله ابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص ١٧٧).

(٧) انظر: الهداية لمكي (١/٥٩٥)، نواسخ القرآن (ص ١٧٧)، فتح الباري (٨/١٨١).

واختار آخرون من أهل العلم ممن ذهبوا إلى إحكام الآية إلى أن في الآية محذوفاً، وهو "لا" فيكون المعنى: وعلى الذين لا يطيقونه، أي الصيام فدية.

وهذا معنى محكم غير منسوخ.

ومن اختاره الجلال السيوطي^(١).

لكن الأصل عدم التقدير.

وقد جمع القرطبي^(٢) بين هذين القولين-النسخ وعدمه- بأن المراد بالنسخ التخصيص، بناء على ما عرف عند من المتقدمين من اطلاقهم النسخ وإرادة التخصيص، فالآية جوزت الفطر للمطيق، فيلحق فيه غير المطيق من باب أولى، ثم أخرج المطيق من هذا العموم بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وهذا القول هو أرجح الأقوال، ذلك؛ لأن هذا القول به تجتمع الأدلة، فالقول بجواز الفطر للمستطيع أثبتته صحابييان جليلان، فلا يمكن القول بعدم صحته، وإذا ثبت أنها للمستطيع، فغير المستطيع من باب أولى، وهذا ما نص عليه ابن عباس، وقوله أولى من قول غيره ممن نفى دلالة الآية على هذا الحكم. فهي إذاً تدل على كلا الحكمين، ثم إن الدليل قد دل على إخراج المستطيع من هذا الحكم، وبقي غير المستطيع، وهذا ما سمي نسخاً على عرف المتقدمين.

يقول الحافظ ابن حجر: «ويمكن إن كانت القراءة بتشديد الواو ثابتة أن يكون الوجهان ثابتين بحسب مدلول القرائن، والله أعلم»^(٣).

الآية الثالثة:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْتُلُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوهُمْ وَالْفَنَاءُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقْتَلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقْتَلُوا فِيهِ فَإِنْ قَتَلْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩١].

(١) انظر: تفسير الجلالين (ص ٢٨)، وانظر هذا القول في: فتح الباري (٨/ ١٨١)، روح المعاني (٢/ ٥٩)،

تفسير المنار (٢/ ١٥٧).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٣/ ١٤٧).

(٣) فتح الباري (٨/ ١٨١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته:

«وبعض ما ذكرناه صار قوله: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦] ناسخ^(١) قوله: ﴿قُلْ قَاتِلْ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ وقوله: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] ناسخا لقوله: ﴿وَلَا تَقْنَلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٢).

الدراسة والترجيح :

من الصعب إدراج هذه الآية ضمن اختيارات ابن تيمية رحمته في النسخ؛ فالجزم من خلال هذا النص فيه ما فيه، سيما أن شرح ابن تيمية للعمدة من أوائل ما كتب، وفيه أشياء كثيرة ترك القول بها، وعدل عن اختيارها، لكن لا بد من دراستها لتبين مدى قوة هذا القول الذي سطره ابن تيمية.

قال النحاس: «هذه الآية من أصعب ما في الناسخ والمنسوخ»^(٣).

وقد اختلف العلماء في الآية الكريمة - من جهة نسخها - على قولين اثنين، هما:
القول الأول: أنها منسوخة بقوله ﷺ: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]

وهذا يعني قتالهم في الحل والحرم.

وهذا مذهب قتادة^(٤) والربيع بن أنس^(٥) وابن زيد^(٦) ومقاتل بن حيان^(٧).

واختاره مكِّي والسمعاني^(٨)، وعزاه مكِّي لأكثر العلماء، وابن عطية وأبو حيان للجهمور^(٩).

(١) الصواب ناسخاً؛ خبر صار.

(٢) شرح العمدة تحقيق: د. محمد الحسن (٣/٣٧-٣٨).

(٣) الناسخ والمنسوخ للنحاس (ص: ١٠٩).

(٤) انظر: الناسخ والمنسوخ لقتادة (ص: ٣٣)، تفسير الصنعاني (١/٧٣)، تفسير الطبري (٣/٢٩٥)،

الناسخ والمنسوخ للنحاس (ص: ١١٠).

(٥) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/٢٩٥).

(٦) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/٢٩٨).

(٧) انظر: البسيط للواحدي (٣/٦٢٥)، تفسير البغوي (١/٢١٤)، زاد المسير (١/٢٠٠)،

(٨) انظر: الإيضاح (ص: ١٥٧)، تفسير السمعي (١/١٩٣).

(٩) انظر: الإيضاح (ص: ١٥٧)، المحرر الوجيز (١/٢٦٣)، البحر المحيط (٢/٧٤).

واحتج من ذهب إلى هذا المذهب :

- بأن آية براءة نزلت بعد سورة البقرة بسنين، فهي متأخرة، فتكون ناسخة للحكم الذي أفادته سورة البقرة.

- أن النبي ﷺ أمر بقتل ابن خطل ولو وجد متعلقاً بأستار الكعبة^(١).

- قتال النبي ﷺ فيها.

القول الثاني: أن الآية محكمة غير منسوخة.

قال ابن الجوزي: «وهذا قول مجاهد^(٢) والمحققين»^(٣).

وهو مذهب أبي حنيفة، واختاره أبو بكر الجصاص وابن العربي وابن الجوزي والرازي والقرطبي وابن كثير والشوكاني وابن عثيمين^(٤).

وحجة هذا القول :

- أن الأصل عدم النسخ، بل الإحكام هو الأصل في الأدلة، وتأخر الدليل عن دليل سابق لا يعني نسخه، ولا إبطاله.

- أن النبي ﷺ أخبر أن حل القتال له بمكة من خصائصه ﷺ، فقال: «إن الله حبس عن مكة الفيل، وسلط عليها رسولها والمؤمنين، وإنها لن تحل لأحد كان قبلي، وإنها أحلت لي ساعة من نهار، وإنها لن تحل لأحد بعدي»^(٥).

وعلى هذا؛ فقتاله في مكة، وقتله لابن خطل هو مما أباحه الله له، وهو من خصائصه التي لا يشاركه فيها غيره، وتبقى حرمة القتال في البيت، إلا على سبيل

(١) أخرجه البخاري (١٨٤٦) (٣٠٤٤) ومسلم (١٣٥٧) من حديث أنس ؓ.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٩٧/٣).

(٣) نواسخ القرآن (١٨٤/١).

(٤) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣٢١/١)، أحكام القرآن لابن العربي (١٥٢/١)، نواسخ القرآن

(١٨٤/١)، تفسير الرازي (١١١/٥)، الجامع لأحكام القرآن (٢٤٣/٣)، تفسير ابن كثير (٥٢٥/١)

(١١١/٤)، فتح القدير (١٩١/١)، من أحكام القرآن الكريم (١٢/٢).

(٥) أخرجه البخاري (٢٤٣٤) ومسلم (١٣٥٥) من حديث أبي هريرة ؓ.

الدفع، فيجوز، كما هو منصوص الآية الكريمة.

- أن قول تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ لَا يَدْرِكُونَهَا﴾ [التوبة: ٥] ونحوها من الآيات التي ادعى أنها ناسخة هي عامة في كل مكان، وهذه الآية خاصة، ولا تعارض بين خاص وعام، كما هو مقرر عند أهل العلم، قال الشوكاني رحمته: «ويجاب عن هذا الاستدلال بأن الجمع ممكن ببناء العام على الخاص، فيقتل المشرك حيث وجد إلا بالحرم، ومما يؤيد ذلك قوله ﷺ: «إنها لم تحل لأحد قبلي وإنما أحلت لي ساعة من نهار» وهو في الصحيح وقد احتج القائلون بالنسخ بقتله ﷺ لابن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة، ويجاب عنه بأنه وقع في تلك الساعة التي أحل الله لرسوله ﷺ»^(١).

الآية الرابعة:

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الثَّهْرِ الْحَرَامِ فَقَالَ فِيهِ قُلٌ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقْبِلُونَكَ حَتَّى يَرُدُّوكُم عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته:

«وبعض ما ذكرناه صار قوله: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦] ناسخ^(٢) قوله: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾»^(٣).

الدراسة والترجيح :

ظاهر هذا النص من كلام شيخ الإسلام رحمته أنه يرى نسخ الآية الكريمة، وبناء

(١) فتح القدير (١/ ١٩١)، وانظر: أحكام القرآن للجصاص (١/ ٣٢١)، تفسير ابن كثير (٤/ ١١١).

(٢) الصواب ناسخاً؛ خبر صار.

(٣) شرح العمدة-تحقيق: د. محمد الحسن - (٣/ ٣٧-٣٨).

عليه؛ فالشيخ لا يرى تحريم القتال في الأشهر الحرم؛ لأنَّ الدليل المانع منسوخ^(١).
وقد اختلف السلف في نسخ الآية الكريمة على قولين اثنين، هما:
القول الأول: أن الآية منسوخة، نسخها قوله ﷺ: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، أو قوله: ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥].
وإليه ذهب ابن عباس^(٢) وقتادة^(٣) وسعيد بن المسيب^(٤)، وهو مذهب الجمهور، قال أبو عبيد القاسم بن سلام: «والناس اليوم بالثغور جميعاً على هذا القول يرون الغزو مباحاً في الشهور كلها حلالها وحرامها، لا فرق بين ذلك عندهم، ثم لم أر أحداً من علماء الشام ولا العراق ينكره عليهم، وكذلك أحسب قول أهل الحجاز»^(٥).
وقال النحاس: «أجمع العلماء على أن هذه الآية منسوخة، فإن قتال المشركين في الأشهر الحرم مباح، غير عطاء، فإنه قال: الآية محكمة»^(٦).
وقال مكِّي: «أكثر العلماء أن هذه الآية منسوخة»^(٧).
ومن ذهب إليه من المفسرين الطبري وابن عطية وابن جزي والشنقيطي^(٨).
وكان سبب نزول هذه الآية الكريمة أن رسول الله ﷺ بعث سرية فقتلوا عمرو بن الحضرمي في أول ليلة من رجل فعيرهم المشركون بذلك؛ فنزلت هذه الآية.

(١) هذا ما نستطيع قوله من خلال هذا النص، لكن قال تلميذه ابن مفلح - وهو من أعرف الناس بمذهبه - في الفروع (٧٠ / ٦): وتردد كلام شيخنا.
(٢) أخرجه النحاس في الناسخ والمنسوخ (ص: ١٢١).
(٣) انظر: الناسخ والمنسوخ لقتادة (ص: ٣٣).
(٤) انظر: نواسخ القرآن (ص: ٢٠٢).
(٥) الناسخ والمنسوخ للقاسم بن سلام (ص: ٢٠٨).
(٦) الناسخ والمنسوخ للنحاس (ص: ١٢١)، وعزاه ابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص: ٢٠٢) لسائر علماء الأمصار، وانظر: الكشاف (٤٢٤ / ١)، تفسير البيضاوي (٥٠١ / ١)، كشاف القناع للبهوتي (٣٧ / ٣).
(٧) الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه (ص: ١٦٠).
(٨) انظر: جامع البيان (٣ / ٦٦٣)، المحرر الوجيز (١ / ٢٩٠)، التسهيل لعلوم التنزيل (١ / ٧٨)، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص: ٤٣).

«ولا خلاف بين أهل التأويل جميعاً أن هذه الآية نزلت على رسول الله ﷺ في سبب قتل ابن الحضرمي وقتله»^(١).

وهي تقتضي منع القتال في الأشهر الحرم، ثم إن الله تعالى نسخ هذا الحكم بقوله جل شأنه: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]^(٢) وبقوله: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥]، قال أبو عبيد: «والحجة في إباحته عند علماء الثغور قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]»^(٣).

وقد أيد أرباب هذا القول ببعض غزوات النبي ﷺ وقوعها في الشهر الحرام، ومنها غزوة الطائف وحصار النبي ﷺ لأهله «فهذا الحصار وقع في ذي القعدة بلا ريب»^(٤).

القول الثاني: أن الآية محكمة غير منسوخة، وأن القتال في الأشهر الحرم محرم، وقد كان عطاء^(٥) يقسم أن هذه الآية غير منسوخة.

واختاره العلامة ابن القيم، وابن عثيمين، وميل الشوكاني إليه بين^(٦)، ولهذا القول من الأدلة ما يلي:

- ولما ذكر الله الأشهر الحرم، قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦]، أي

(١) قاله الطبري في جامعه (٣/٦٥٠)، وانظر: الوسيط للواحد (١/٣٢٠).

(٢) ذكر شيخ الإسلام أن آية البقرة منسوخة بهذه الآية وكذا ذكره الطبري في جامعه (٣/٦٦٢). ومكي في الهداية إلى بلوغ النهاية (١/٧١١)، بل استعد ابن جزى النسخ بالآية الخامسة من براءة، فقال في التسهيل لعلوم التنزيل (١/٧٨): ثم نسخه ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] وذلك بعيد، فإن ﴿حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ عموم في الأمكنة لا في الأزمنة، ويظهر أن ناسخه ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦] بعد ذكر الأشهر الحرم، فكان التقدير: قاتلوا فيها، ويدل عليه ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦].

(٣) الناسخ والمنسوخ للقاسم بن سلام (ص: ٢٠٨).

(٤) قاله العلامة ابن القيم في زاد المعاد (٣/٣٤١)، وانظر: دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص: ٤٣)، مرويات غزوة حنين وحصار الطائف (١/٢٨٥).

(٥) أخرجه أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (ص: ٢٠٧).

(٦) انظر: زاد المعاد (٣/٣٤١)، فتح القدير (٢/٣٥٩)، تفسير سورة المائدة (١/١٨).

بالتقتال فيهن.

- قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُحِلُّوْا سَعْتِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة : ٢] ، وهذه السورة من آخر ما نزل وليس فيها منسوخ.

- هذه الآية التي نحن بصدد الحديث عنها، وليس على دعوى نسخها دليل ثابت، بل إن ابن القيم أضاف وجها جميلا في الاستدلال بهذه الآية مع التي قبلها، فقال: «فهاتان آيتان مدنيتان، بينهما في النزول نحو ثمانية أعوام، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ناسخ لحكمهما، ولا أجمعت الأمة على نسخه»^(١).

أما الاستدلال بآية براءة فد: «يجاب عنه بأن الأمر بقتل المشركين ومقاتلتهم مقيد بانسلاخ الأشهر الحرم كما في الآية المذكورة، فتكون سائر الآيات المتضمنة للأمر بالتقتال مقيدة بما ورد في تحريم القتال في الأشهر الحرم كما هي مقيدة بتحريم القتال في الحرم للأدلة الواردة في تحريم القتال فيه»^(٢).

وأما حصار النبي ﷺ لأهل الطائف فقد « كان من تمام غزوة هوازن، وهم بدؤوا رسول الله ﷺ بالقتال، ولما انهزموا، دخل ملكهم، وهو مالك بن عوف النضري مع ثقيف في حصن الطائف محاربين رسول الله ﷺ، فكان غزوهم من تمام الغزوة التي شرع فيها»^(٣)، والمحرم هو ابتداء القتال لا إتمامه؛ لأن هذا من باب الدفع، والدفع يجوز حتى في الأشهر الحرم.

وهذا القول هو الأرجح- إن شاء الله تعالى- إذ به تجتمع الأدلة، ويعمل بها جميعها، وإعمال جميع الأدلة أولى من إعمال بعض، وإهمال بعض. والعلم عند الله تعالى.

الآية الخامسة:

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَصَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَتَّانِ ذَوَا

(١) زاد المعاد (٣/ ٣٤١).

(٢) قاله الشوكاني في فتح القدير (٢/ ٣٥٩).

(٣) قاله ابن القيم زاد المعاد (٣/ ٣٤١)، وكذا الشوكاني في فتح القدير (٢/ ٣٥٩).

عَدَلٍ مِّنْكُمْ أَوْ أَعْرَافٍ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ مِّمَّا كَفَرْتُمْ فَلْيَسْأَلُوا اللَّهَ لِمَ إِذَا
بَعَدَ الصَّلَاةُ فَيقْسَمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا
لَمِنَ الْأَثِمِينَ ﴿١٠٦﴾ [المائدة: ١٠٦].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته :

«وأما إذا تعدر إشهدهما على الذين في السفر أو على الرجعة، فليس في القرآن ما يدل على المنع من ذلك. وإذا لم يكن في الكتاب والسنة منع من إشهد أهل الذمة عند تعدر إشهد المسلمين، لم يكن هنا قياس يخالف هذه الآية، وقد عمل بها الصحابة وجمهور التابعين. والذين لم يعملوا بها ليس معهم في خلافها لا نص ولا إجماع ولا قياس، وقد تأولوها ناجزين^(١) من غير أصل يسلم، وقال بعضهم: هي منسوخة، وقال بعضهم: الشهادة اليمين. والأقوال الثلاثة باطلة من وجوه كثيرة^(٢)».

الدراسة والترجيح:

يرى شيخ الإسلام أن قول من قال من العلماء بنسخ الآية الكريمة أنه قول باطل. وهو - أعني القول بالنسخ - قول طائفة من العلماء.

قال مكّي: «وهو قول زيد بن أسلم ومالك والشافعي وأبي حنيفة»^(٣). واختاره هبة الله المقرئ والبيضاوي والسيوطي^(٤).

واحتجوا - على النسخ - بالآيات التي فيها استشهاد العدل، وأهل الكفر ليسوا بعدول، قال تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

(١) ذكر المحقق - وفقه الله - أن هذه القراءة لهذه الكلمة قراءة ظنية، حيث رسمت الكلمة في الأصل بلا نقط.

(٢) جامع المسائل لابن تيمية، تحقيق: عزيز شمس (٢/٢٢٦).

(٣) الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه (ص ٢٧٦)، وانظر: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص ١٦٢)، الناسخ والمنسوخ للنحاس (ص ٤٠٥)، تفسير البيهقي (٣/١١٢)، المحرر الوجيز (٢/٢٥١-٢٥٢)، نواسخ القرآن لابن الجوزي (ص ٣٢١)، الجامع لأحكام القرآن (٨/٢٦٠)، البحر المحيط (٤/٤٦)، تفسير الإمام الشافعي - جمع مصطفى الفران (٢/٨٠٧).

(٤) انظر: الناسخ والمنسوخ للمقرئ (ص ٨٣)، تفسير الجلالين (ص ١٢٦).

وقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] والكافر غير مرضي، وقالوا: إن آية الدين من آخر ما نزل فهي ناسخة لهذه الآية^(١).

والأكثر على أن حكم الآية محكم غير منسوخ، قال أبو عبيد:

«فجل العلماء ومعظمهم من الماضين يتأولونها في أهل الذمة، ويرونها محكمة»^(٢).

وهو قول الثوري وإليه ذهب الحنابلة ومال إليه أبو عبيد^(٣).

قال العلامة ابن القيم رحمته: «وأما المسألة الثانية، وهي: قبول شهادتهم على المسلمين في السفر، فقد دل عليها صريح القرآن، وعمل بها الصحابة، وذهب إليها فقهاء الحديث»^(٤).

ومن أدلة أصحاب هذا القول:

- أنه مذهب أربعة من أصحاب النبي ﷺ^(٥).

(١) انظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس (ص ٤٠٥)، الجامع لأحكام القرآن (٨/ ٢٦١).

(٢) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص ١٦٢)، وانظر: الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه (ص ٢٧٥)، المحلى (٩/ ٤٠٧)، الطرق الحكمية (١/ ٤٩١).

(٣) انظر: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص ١٦٣)، الناسخ والمنسوخ للنحاس (ص ٤٠٥)، نواسخ القرآن لابن الجوزي (ص ٣٢١)، الجامع لأحكام القرآن (٨/ ٢٦٠)، تفسير الخازن (٢/ ١٠٥)، البحر المحيط (٤/ ٤٦)، فتح الباري (٥/ ٤١١).

(٤) الطرق الحكمية (١/ ٤٨٥).

(٥) هم علي وعبد الله بن مسعود وأبو موسى الأشعري وابن عباس، أما علي رضي الله عنه فذكره عنه ابن حزم في المحلى (٩/ ٤٠٨)، ونقله عنه ابن القيم في الطرق الحكمية (١/ ٤٩٤).

وأما ابن مسعود: فقد ذكره عنه أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن (٤/ ١٦٠)، وابن القيم في الطرق (١/ ٤٩٤)، وقال حكاه عنه أبو يعلى.

وأما أثر أبي موسى: فقد أخرجه أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (ص ١٥٨) وابن جرير (٩/ ٦٦) والدارقطني (٤/ ١٦٦) والحاكم في المستدرک (٢/ ٣٤٣).

وأما أثر ابن عباس فقد أخرجه ابن جرير (٩/ ٦٦) والنحاس في الناسخ والمنسوخ (٤٠٤)، وصححه ابن القيم في الطرق الحكمية (١/ ٤٩٢).

- سبب النزول مؤيد لهذا القول^(١).
- لا يعرف القول بنسخ حكم الآية الكريمة عن أحد شاهد التنزيل وعاصر التأويل، قال القرطبي: «ومخالفة الصحابة إلى غيرهم ينفر عنه أهل العلم»^(٢).
- قال جمع من السلف: ليس في المائة شيء منسوخ، قال أبو عبيد: «ومما يزيد قولهم قوة وتوكيداً: تتابع الآثار في سورة المائة بقله المنسوخ منها، وأنها من محكم القرآن»^(٣).
- بل إن ابن كثير نصَّ على خصوص هذه الآية وكونها متأخرة، فقال: «قوله»^(٤): «هذا أمر لم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله ﷺ الظاهر - والله أعلم - أنه إنما أراد بذلك قصة تميم وعدي بن بداء، قد ذكروا أن إسلام تميم بن أوس الداري ﷺ كان في سنة تسع من الهجرة، فعلى هذا يكون هذا الحكم متأخراً يحتاج مدعي نسخه إلى دليل فاصل في هذا المقام، والله أعلم»^(٥).
- غير أنه من المعلوم أن آية الدين والتي فيها اشتراط عدالة الشهود من آخر ما نزل من القرآن بل قال ابن عباس: إنها آخر ما نزل من القرآن الكريم.
- بيد أن تأخر دليل عن دليل لا يعني بالضرورة نسخه.

(١) أخرج البخاري في صحيحه (٢٧٨٠) وفي تاريخه (٢١٥/١) والترمذي (٣٠٦٠) وحسنه والنحاس في الناسخ والمنسوخ (٤٠٤) عن ابن عباس قال: خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري وعدي بن بداء، فبات السهمي بأرض ليس فيها مسلم، فأوصى إليهما، فلما قدما بتركته، فقدوا جاما - أي: إناء - من فضة مخوصاً بالذهب، فأحلفها رسول الله ﷺ بالله: ما كتمتها ولا اطلعتها، ثم وجدوا الجام بمكة فقيل: اشتريناه من تميم وعدي، فقام رجلان من أولياء السهمي فحلفا بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما، وإن الجام لصاحبهم، وأخذ الجام، وفيه نزلت: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَهُمْ﴾ وانظر: الدر المنثور (٥/٥٧٦).

قوله جاما: بالجميم وتخفيف الميم، أي: إناء، قوله مخوصا بقاء معجمة وواو ثقيلة بعدها مهملة أي منقوشاً فيه صفة الخوص قاله ابن حجر في الفتح (٥/٤١١).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٨/٢٦١).

(٣) الناسخ والمنسوخ (ص ١٦٠)، وانظر: الجامع لأحكام القرآن (٨/٢٦١)، الطرق الحكمية (١/٤٨٩).

(٤) أي أبو موسى الأشعري.

(٥) تفسير ابن كثير (٣/٢٢٠).

وعلى هذا؛ فالقول الراجح - إن شاء الله تعالى - أن آية المائدة محكمة غير منسوخة، وحكمها ثابت، لأن الأصل عدم النسخ، ولا يصار إليه إلا إذا ثبت تعارض الدليلين، ولم يمكن الجمع بينهما بحال، وهذا ما لم يمكن قوله ههنا؛ لأن آية المائدة خاصة في حال الضرورة، وهي أن يكون المسلم في سفر ويعدم أهل الإسلام، والآيات الأخرى عامة، ولا تعارض بين خاص وعام، كما هو معلوم^(١). كما أن الآية صريحة في قبول شهادة أهل الذمة، فقوله تبارك وتعالى: ﴿أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ واضح الدلالة على هذا المعنى، إذ لا يقال هذا في حق المسلم؛ فالمسلم أخو المسلم لا غيره، وهم نفس واحدة، وأيضاً السياق دال على هذا، فالكاف والميم في قوله: «مِنْكُمْ» ضمير للمسلمين، بدليل النداء في أول الآية ﴿يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةَ بَيْنِكُمْ﴾ ثم ذكر صنفاً آخر ليس من المذكور آنفاً، فقال: ﴿أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ أي: من غيركم أيها المسلمون، وهم الكافرون^(٢).

قال الشوكاني عن هذا القول: «وهو الأنسب لسياق الآية»^(٣). وهذا مذهب جمهور المفسرين^(٤).

الآية السادسة:

قَالَ تَعَالَى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣].

يرى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته أن هذه الآية محكمة غير منسوخة، ويضعف جدا قول من قال بنسخ الآية، فيقول:

- (١) انظر: المحلى (٩/٤٠٧)، نواسخ القرآن (ص ٣٢١)، المصنفى من علم النسخ والمنسوخ (ص ٣٠)، الجامع للقرطبي (٨/٢٥٩)، الطرق الحكمية (١/٤٩٩)، فتح القدير (٢/١٢٥).
- (٢) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٤/١٦٠)، الجامع للقرطبي (٨/٢٥٩)، التحرير والتنوير (٧/٨٣).
- (٣) فتح القدير (٢/١٢٥).
- (٤) انظر: تفسير البغوي (٣/١١٢)، تفسير الرازي (١٢/١٢٢)، التحرير والتنوير (٧/٨٣)، قال العلامة ابن القيم في الطرق الحكمية (١/٤٩٩): والذي قال من غير قبيلتكم زلة عالم غفل عن تدبر الآية، وانظر: المحلى (٩/٤٠٩).

«وأما (النسخ) فقال سعيد بن المسيب وطائفة: نسخها قوله: ﴿وَأَنْكَحُوا الْأَيْمَانَ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢] ولما علم أهل هذا القول أن دعوى النسخ بهذه الآية ضعيف جداً، ولم يجدوا ما ينسخها، فاعتقدوا أنه لم يقل بها أحد قالوا: هي منسوخة بالإجماع ...

وقول من قال: هي منسوخة بقوله: ﴿وَأَنْكَحُوا الْأَيْمَانَ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢] في غاية الضعف؛ فإن كونها زانية وصف عارض لها يوجب تحريماً عارضاً: مثل كونها محرمة ومعتدة ومنكوحة للغير ونحو ذلك مما يوجب التحريم إلى غاية، ولو قدر أنها محرمة على التأييد لكانت كالوثنية، ومعلوم أن هذه الآية لم تتعرض للصفات التي بها تحرم المرأة مطلقاً أو مؤقتاً، وإنما أمر بإنكاح الأيامي من حيث الجملة، وهو أمر بإنكاحهن بالشروط التي بينها، وكما أنها لا تنكح في العدة والإحرام لا تنكح حتى تتوب»^(١).

الدراسة والترجيح :

اختلف المفسرون في هذه الآية - من جهة إحكامها - فقال جمع: إنها منسوخة، والناسخ لها قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنْكَحُوا الْأَيْمَانَ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢] فأحل نكاح كل مسلمة وإنكاح كل مسلم، وهو قول سعيد بن المسيب^(٢). واختاره الشافعي^(٣).

وبنحوه قال مجاهد، قال أبو عبيد:

«مذهب سعيد ومجاهد في تأويلهما هو الرخصة في تزويج البغي، إلا أن سعيداً أراد أن التحريم كان عاماً، ثم نسخته الرخصة، وأراد مجاهد أن التحريم لم يكن إلا على أولئك خاصة دون الناس، وقد جاءت أخبار فيها دلائل على هذا التأويل»^(٤).

(١) الفتاوى الكبرى (٣/١٧٩-١٨٠).

(٢) أخرجه عنه الطبري (١٧/١٥٩)، والبيهقي في أحكام القرآن (١/١٧٨)، وانظر: تفسير البغوي (٦/٩) المصنف لابن الجوزي (ص ٤٥).

(٣) انظر: أحكام القرآن للشافعي (١/١٧٨)، الهداية إلى بلوغ النهاية (٨/٥٠٣٠)، الجامع لأحكام القرآن (١٥/١١٩)، تفسير الإمام الشافعي (٣/١١١٢).

(٤) الناسخ والمنسوخ ص ١٠١.

وعلى هذا القول؛ فمعنى ينكح: يتزوج، وهو منسوخ؛ قالوا: «لأننا «وجدنا الدلالة عن رسول الله ﷺ في زانية وزان من المسلمين لم نعلمه حرم على واحد منهما أن ينكح غير زانية ولا زان، ولا حرم واحدا منهما على زوجه»^(١).

وقد انتقد هذا القول؛ لأن القاعدة العريضة في هذا الباب: أنه متى ما أمكن الجمع بين الأدلة فالقول بالنسخ ممنوع، كما أن تاريخ نزول الآيات ومعرفة المتقدم من المتأخر ههنا لا تأوي إلى ركن شديد، هذا على افتراض التسليم بالتعارض بين الآيتين، فكيف، والآيتين لا تعارض بينهما، قال العلامة ابن القيم رحمته: «وهذا^(٢) أفسد من الكل، فإنه لا تعارض بين هاتين الآيتين، ولا تتناقض إحداهما الأخرى، بل أمر سبحانه بإنكاح الأيامي وحرم نكاح الزانية كما حرم نكاح المعتدة والمحرمة وذوات المحارم، فأين النسخ والمنسوخ في هذا»^(٣).

إذا علمنا ضعف القول بالنسخ، وأن الآية محكمة، فما معنى الآية حينئذ؟ الذي اختاره شيخ الإسلام أن معنى: ينكح يتزوج، وعلى هذا، فيحرم نكاح الزانية حتى تتوب من زناها، ويدل على هذا سبب نزول الآية، وهو أن مرثد الغنوي استأذن النبي ﷺ أن ينكح عناقاً، وهي امرأة معروفة بالزنا، فنزلت هذه الآية وتلاها النبي ﷺ عليه الآية وقال: لا تنكحها^(٤).

فالآية نازلة في واقعة معينة وهي استفتاء الصحابي في الزواج من الزانية. فلا يمكن أن نخرج نكاح الزانية من هذه الآية مع أنها نازلة لأجله؛ لأن سبب النزول قطعي الدخول، ويشكل على هذا أن الله تعالى قال: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ ومعلوم أن الزاني لا يجوز له نكاح المشركة؛

(١) الأم (١٢/٥)، وانظر: تفسير الإمام الشافعي (١١١٢/٣).

(٢) القول بالنسخ.

(٣) إغاثة اللهفان (١/٦٦)، وانظر أيضاً: زاد المعاد (٥/١٠٤)، تفسير الرازي (٢٣/١٥٢).

(٤) أخرجه أبو داود (٢٠٤٤) والترمذي (٣١٧٧) والسنائي (٣٢٢٨) والحاكم (٢/١٨٠) والبيهقي (٧/١٥٣).

وحسنه الترمذي والألباني. وانظر: أسباب النزول للواحدي (ص ٢١١).

وكذا الزانية المسلمة لا يجوز لها نكاح المشرك، هذا إن قلنا: إن النفي للنهي، وإن قلنا: هو للخبر، فقد رأينا كثيراً من الزناة ينكح عفيفة^(١)، قال العلامة ابن القيم موضحاً هذا الإشكال: «فإن قيل: فما وجه الآية قيل: وجهها -والله أعلم- أن المتزوج أمر أن يتزوج المحصنة العفيفة، وإنما أبيح له نكاح المرأة بهذا الشرط، كما ذكر ذلك سبحانه في سورتي النساء والمائدة^(٢)، والحكم المعلق على الشرط يتنفي عند انتفائه، والإباحة قد علقت على شرط الإحصان، فإذا انتفى الإحصان، انتفت الإباحة المشروطة به، فالمتزوج إما أن يلتزم حكم الله وشرعه الذي شرعه على لسان رسوله، أو لا يلتزمه، فإن لم يلتزمه، فهو مشرك لا يرضى بنكاحه إلا من هو مشرك مثله، وإن التزمه وخالفه ونكح ما حرم عليه لم يصح النكاح، فيكون زانياً، فظهر معنى قوله: ﴿لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ وتبين غاية البيان، وكذلك حكم المرأة^(٣).

الآية السابعة:

قَالَ نَعَالِي: ﴿وَلَا تُجْدِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا ءَأَمْنَا بِالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ وَاللَّهُنَّ وَاللَّهُكُمْ وَحَدُّ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٦]

يرى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته أن الآية الكريمة ليست منسوخة، بل هي محكمة، وغلظ من ذهب إلى نسخها، وبين رحمته أن المنسوخ هو الاقتصار على الجدال وترك القتال^(٤)، فقال:

«فإذا كان أول ما أخذها^(٥) من وفد نجران علم أن قدومهم عليه ومناظرته لهم ومحاجته إياهم وطلبه المباحلة معهم كانت بعد آية السيف التي فيها قتالهم، وعلم

(١) انظر: أضواء البيان (٦/ ٩١).

(٢) ﴿مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْتَفْجِرِينَ﴾ [النساء: ٢٤]، [المائدة: ٥].

(٣) إغاثة اللهفان (١/ ٦٦).

(٤) وهذا ما لا تدل عليه الآية، ولهذا ذكر شيخ الإسلام آية الفرقان كدليل أو مثال على ما ذكر، وعليه فليس من الآية شيء منسوخ.

(٥) يعني الجزية.

بذلك أن ما ذكره الله تعالى من مجادلة أهل الكتاب بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا محكم لم ينسخه شيء، وكذلك ما ذكره تعالى من مجادلة الخلق مطلقاً بقوله: ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِّ لَهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥] ^(١).

وقال: «فإن من الناس من يقول: آيات المجادلة والمحااجة للكفار منسوخات بأية السيف؛ لاعتقاده أن الأمر بالقتال المشروع ينافي المجادلة المشروعة، وهذا غلط، فإن النسخ إنما يكون إذا كان الحكم النسخ مناقضاً للحكم المنسوخ» ^(٢).

وقال: « المنسوخ هو الاقتصار على الجدال، فكان النبي ﷺ في أول الأمر مأموراً أن يجاهد الكفار بلسانه لا بيده، فيدعوهم ويعظهم ويجادلهم بالتي هي أحسن ويجاهدهم بالقرآن جهاداً كبيراً قال تعالى في سورة الفرقان وهي مكية ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا ﴿٥١﴾ فَلَا تُطِيعُ الْكُفْرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا ﴾ [الفرقان: ٥١-٥٢] وكان مأموراً بالكف عن قتالهم لعجزه وعجز المسلمين عن ذلك، ثم لما هاجر إلى المدينة وصار له بها أعوان، أذن له في الجهاد، ثم لما قوا كتب عليهم القتال، ولم يكتب عليهم قتال من سالمهم؛ لأنهم لم يكونوا يطيقون قتال جميع الكفار. فلما فتح الله مكة وانقطع قتال قريش ملوك العرب ووفدت إليه وفود العرب بالإسلام أمره الله تعالى بقتال الكفار كلهم إلا من كان له عهد مؤقت، وأمره بنبد العهود المطلقة فكان الذي رفعه ونسخه ترك القتال.

وأما مجاهدة الكفار باللسان فما زال مشروعاً من أول الأمر إلى آخره ^(٣). ثم بين أنه لا تناقض بين الأمر بالمجادلة مع آيات السيف، وعليه؛ فلا يصار إلى النسخ، فقال: « فأما مع إمكان الجمع بين الجدال المأمور به والقتال المأمور به فلا منافاة بينهما، وإذا لم يتنافيا بل أمكن الجمع لم يجز الحكم بالنسخ، ومعلوم أن كلاً منهما ينفع حيث لا ينفع الآخر،

(١) الجواب الصحيح (١/٢١٧).

(٢) الجواب الصحيح (١/٢٣٧).

(٣) الجواب الصحيح (١/٢١٧).

وأن استعملهما جميعاً أبلغ في إظهار الهدى ودين الحق»^(١).

ثم أيد ﷺ ما ذهب إليه ببعض من الوجوه، أختصرها ذاكراً أهمها:
الأول: أن من كان من أهل الذمة والعهد والمستأمن منهم فهو داخل فيمن أمر الله بدعوته ومجادلته بالتّي هي أحسن، وليس هو داخلاً فيمن أمر الله بقتاله.
الثاني: أن الله تبارك وتعالى قال: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ [التوبة: ٦] فأمر الله بإجارة هذا المستجير المستأمن وهو من أهل الحرب، حتى تقوم حجة الله عليه ثم يبلغه مأمنه، وهذا في سورة براءة وفيها آية السيف، وذكر هذه الآية في ضمن الأمر بنقض العهد؛ لبيان سبحانه أن مثل هذا يجب أمانه حتى تقوم عليه الحجة، ولا تجوز محاربته كمحاربة من لم يطلب أن يبلغ حجة الله عليه.

الثالث: سبق أن المنسوخ هو الاقتصار على الجدال وترك القتال، وأما مجاهدة الكفار باللسان فما زال مشروعاً من أول الأمر إلى آخره، فإنه إذا شرع جهادهم باليد فباللسان أولى، وقد قال النبي ﷺ: «جاهدوا المشركين بأيديكم وألستكم وأموالكم»^(٢)، وكان ينصب لحسان منبراً في مسجده يجاهد فيه المشركين بلسانه جهاد هجو، وهذا كان بعد نزول آيات القتال، وأين منفعة الهجو من منفعة إقامة الدلائل والبراهين على صحة الإسلام، وإبطال حجج الكفار من المشركين وأهل الكتاب»^(٣).

الدراسة والترجيح:

رأى جمع من أهل العلم أن الأمر بالمجادلة محكم غير منسوخ - كما هو رأي أبي العباس - ذلك أن الداعي إلى الله محتاج إليه في دعوته، فلا بد من وجود من يعرض

(١) الجواب الصحيح (١/٢١٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٥٠٤) والنسائي في السنن الكبرى (٤/٢٦٩) وفي الصغرى (المجتبى) (٦/٧).

(٣) الجواب الصحيح (١/٢٣٨).

عليه الشبه، وي طرح الأسئلة في طريقه متعتاً، أو طالباً للحق، فالحاجة إليه قائمة، وما كان كذلك، كيف يكون منسوخاً، إضافة إلى أن المجادلة لا تلغي السيف عند الحاجة إليه^(١).

ومن نصَّ على كون الآية محكمة الإمام مجاهد^(٢) وابن زيد^(٣)، واختاره الطبري والبغوي والنحاس والقرطبي والحازن والجلال المحلي وأبو السعود^(٤)، قال القرطبي: « قال مجاهد: هي محكمة، فيجوز مجادلة أهل الكتاب بالتي هي أحسن على معنى الدعاء لهم إلى الله عز وجل، والتنبيه على حججه وآياته، رجاء إجابتهم إلى الإيمان، لا على طريق الإغلاظ والمخاشنة». ثم قال بعد أن حكى القول بنسخها: « وقول مجاهد حسن؛ لأن أحكام الله عز وجل لا يقال فيها: إنها منسوخة إلا بخبر يقطع العذر، أو حجة من معقول، واختار هذا القول ابن العربي^(٥). وصدق ﷺ؛ فإن النسخ يعني إبطال حكم الآية، وإلغاء العمل بها، وهذا لا يجوز إلا بالبينة الظاهرة والحجة القاطعة.

ولهذا؛ فإن بعض المفسرين لم يذكر النسخ أصلاً كالرازي والقاسمي وغيرهما^(٦). وأما القول بالنسخ، فقد ذهب إليه قتادة^(٧) واختاره أبو عبد الله ابن حزم وهبة الله المقرئ والكرمي^(٨) وابن عطية، حيث قال:

(١) انظر كلام ابن القيم في: مفتاح دار السعادة (١/١٥٣)، مدارج السالكين (١/٤٤٥).

(٢) انظر: تفسير مجاهد (ص ٥٣٥).

(٣) أخرجه الطبري (١٨/٤١٩)، وحكاه عن ابن زيد مكي في الإيضاح (ص ٣٧٧)، والنحاس في النسخ والمنسوخ (١/٦١٥) وابن الجوزي في زاد المسير (٥/٨١)، ونواسخ القرآن (ص ٤٢٢).

(٤) انظر: جامع البيان (١٨/٤٢١)، تفسير البغوي (٦/٢٤٧)، النسخ والمنسوخ للنحاس (١/٦١٥)، تفسير الحازن (٥/١٩٦)، تفسير الجلالين (ص ٤٠٢)، تفسير أبي السعود (٧/٤٢).

(٥) الجامع لأحكام القرآن (١٦/٣٧١)، وهذا بنص قول النحاس في النسخ والمنسوخ (١/٦١٥).

(٦) انظر: تفسير الرازي (٢٥/٧٧)، تفسير القاسمي (١٣/٤٧٥٣).

(٧) انظر: النسخ والمنسوخ لقتادة (ص ٤٥)، وانظر هذا القول في الهداية إلى بلوغ النهاية (٦/٤١٥)، المصنف من علم النسخ والمنسوخ (ص ٤٧)، النسخ والمنسوخ للنحاس (١/٦١٥)، تفسير ابن كثير (٦/٢٨٣).

(٨) انظر: النسخ والمنسوخ لابن حزم (ص ٥٠)، النسخ والمنسوخ للمقرئ (ص ١٤١)، النسخ والمنسوخ للكرمي (ص ١٦٣).

«والذي يتوجه في معنى الآية إنها يتضح مع معرفة الحال في وقت نزول الآية، وذلك أن السورة مكية من بعد الآيات العشر الأول، ولم يكن في ذلك الوقت قتال مفروض، ولا طلب جزية ولا غير ذلك، وكانت اليهود بمكة وفيها جاورها، فربما وقع بينهم وبين بعض المؤمنين جدال واحتجاج في أمر الدين وتكذيب، فأمر الله تعالى المؤمنين ألا يجادلوهم بالمحاجة إلا بالحسنى دعاء إلى الله تعالى وملاينة، ثم استثنى من ظلم منهم المؤمنين إما بفعل وإما بقول وإما بإذية محمد ﷺ وإما بإعلان كفر فاحش كقول بعضهم عزير ابن الله ونحو هذا، فإن هذه الصنيفة استثنى لأهل الإسلام مقارضتها بالتغيير عليها والخروج معها عن التي هي أحسن، ثم نسخ هذا بعد بآية القتال والجزية وهذا قول قتادة»^(١).

ويناقش هذا القول بما يلي:

أولاً: كون هذه السورة مكية فيه نظر، ذلك لأن الخلاف قائم بين السلف في مكان نزولها^(٢)، وليس ثمة بينة تقضي لأحد الأقوال، على أن ثمت مرجحات لكون السورة مدنية، فمنها: أن من القائلين بكونها مدنية ابن عباس - في أحد قوليهِ -، وأيضاً: نجد في السورة ذكر المنافقين، كما في قوله تعالى: ﴿وَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ﴾ [العنكبوت: ١١] ومن المعلوم أن النفاق لم ينشأ إلا في المدينة، وأيضاً: أن مجادلة أهل الكتاب بل واحتكاك المسلمين معهم لم يكن في مكة بل في المدينة، فقول ابن عطية «وكانت اليهود بمكة وفيها جاورها» مما لا يوافق عليه.

ثانياً: هب أن السورة مكية، ففي الآية نص على مجادلة أهل الكتاب بالتي هي أحسن، واستثنى الله منهم أهل الظلم، فلا يجادلون بالتي هي أحسن، بل بكل ما يخالف ذلك، فيدخل فيه إغلاظ القول والخشونة معهم، وأما القتال، فبابٌ آخر،

(١) المحرر الوجيز (٤/ ٣٢١).

(٢) اختلف السلف في سورة العنكبوت هل هي مدنية أم مكية على ثلاثة أقوال، فقيل هي مكية، وقيل هي مدنية، وقيل مكية إلا العشر الأول منها، انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٦/ ٣٣٣).

ليس هو من باب المجادلة، بل هو من باب الجلال لا الجدل، فكيف نقول بالنسخ؟!
ثالثاً: أنه لا تنافي بين الجدل عموماً وبين القتال، فالجدال يعد مقدمة للقتال،
فإن القوم يدعون أولاً، وربما كان عندهم من الشبه، ما يحتاج معه إلى بيانها
وكشفها، ثم إن بان تعنتهم وظلمهم ترحلنا معهم إلى الجلال والقتال.
رابعاً: مما يدل على ضعف القول بالنسخ أن النبي ﷺ جادل أهل الكتاب
وناظرهم، كما في قصة وفد نجران، ومعلوم أن قدمهم كان في سنة تسع.
قال العلامة ابن القيم عند ذكره لفوائد قصة وفد نجران:

«ومنها: جواز مجادلة أهل الكتاب ومناظرتهم، بل استحباب ذلك بل وجوبه إذا
ظهرت مصلحته من إسلام من يرجى إسلامه منهم، وإقامة الحجة عليهم...
والمقصود: أن رسول الله ﷺ لم يزل في جدال الكفار على اختلاف مللهم
ونحلهم إلى أن توفي، وكذلك أصحابه من بعده، وقد أمره الله سبحانه بجدالهم
بالتي هي أحسن في السورة المكية والمدنية، وأمره أن يدعوهم بعد ظهور الحجة إلى
المباهلة وبهذا قام الدين»^(١).

خامساً: نقول: أين الآية الناسخة لهذه الآية الكريمة، وهذا ما ناقش به ابن تيمية
رحمته القائلين بهذا^(٢)، وحاصل تلك المناقشة أننا نسأل القائل بالنسخ: ما الآية
الناسخة لهذه الآية، فإن قال: آية السيف؟ قلنا له: ما تعني بآية السيف؟ أتعني آية
بعينها؟ أم تعني كل آية فيها الأمر بالجهاد؟

فإن أراد الأول، قيل: الآيات التي فيها ذكر الجهاد متعددة، فلا يجوز تخصيص بعضها.
وإن قال: أريد قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾
[التوبة: ٥].

قيل له: هذه في قتال المشركين وقد قال بعدها في قتال أهل الكتاب: ﴿فَقَاتِلُوا

(١) زاد المعاد (٣/٥٥٧)، وانظر: الجواب الصحيح (١/٢١٧).

(٢) انظر: الجواب الصحيح (١/٢٣٢-وما بعدها).

الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿٢٩﴾ [التوبة: ٢٩].

وقد كان جدال النبي ﷺ لو قد نجران بعد هذه الآية الكريمة، بدليل أن النبي ﷺ لما جادلهم وخصمهم دعاهم إلى المباهلة لما امتنعوا من اتباعه ﷺ، لكنهم خافوا، فرضوا بحكم النبي ﷺ فيهم، ففرض عليهم الجزية.

فإن قال: الآية الناسخة هي آية الإذن بالقتال، وهي أول ما نزل في الجهاد، وهي قوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج: ٣٩]، أو الآيات التي فيها فرض القتال.

قيل: فآية الإذن نزلت في أول مقدمه المدينة قبل أن يبعث شيئاً من السرايا، وقد جادل بعد هذا الكفار، وهكذا الآيات التي فيها فرض القتال، قد جادل بعدها نبينا ﷺ.

والحاصل، أنه ثبت جدال النبي ﷺ بعد الآيات التي فيها الأمر بالجهاد، فدل على عدم النسخ.

ولكن في كلام شيخ الإسلام أن الاقتصار على الجدل، والكف عن الجهاد باليد هو المنسوخ، وهذا يعني أن ترك الجهاد هو المنسوخ، ومراد شيخ الإسلام أن النسخ في حق النبي ﷺ وهذا لا يفهم منه نسخ الحكم، بل الحكم - أعني ترك الجهاد - ثابت في حق المسلمين إذا لم يستطيعوا عليه، فإذا وجدت حالة تشابه حال النبي ﷺ في العهد المكي عمل بحكمها من ترك الجهاد والاقتصار على الجدل بالحسن، وإذا كان أهل الإسلام في حال قوة ومكنة عمل بما يقتضيه الحال من الجهاد مع الجدل عند الحاجة إليه.

الآية الثامنة:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَطْعَمُ الْكُفْرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعَّأْتَهُمْ وَنَوَّكَلْنَا عَلَى اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾

[الأحزاب: ٤٨].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته:

«و لما نزلت براءة أمره الله بنبذ العهود التي كانت للمشركين وقال فيها: ﴿يَتَأَيَّمَا النَّبِيَّ جِهَدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَعْلَظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣] وهذه ناسخة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعِ أَذْنَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٨] وذلك أنه لم يبق حينئذ للمنافق من يعينه لو أقيم عليه الحد، و لم يبق حول المدينة من الكفار من يتحدث بأن محمدا يقتل أصحابه، فأمره الله بجهادهم و الإغلاظ عليهم، وقد ذكر أهل العلم أن آية الأحزاب منسوخة بهذه الآية و نحوها»^(١).

الدراسة والترجيح :

هذا النص من كلام الإمام تقي الدين يوهم أنه يرى النسخ في الآية الكريمة، لكننا إذا نظرنا في كلام آخر له تبين لنا خلاف ذلك، فقد نص رحمته على أن الآية الكريمة- آية الأحزاب- ما زال العمل بها باقياً، حيث قال: «فحيث ما كان للمنافق ظهور يخاف من إقامة الحد عليه فتنة أكبر من بقاءه عملنا بآية: "دع أذاهم" كما أنه حيث عجزنا عن جهاد الكفار عملنا بآية الكف عنهم والصفح، وحيث ما حصل القوة والعز خوطينا بقوله: ﴿جِهَدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾»^(٢).

وقال قبل ذا مقراً: «قال أصحابنا: ونحن الآن إذا خفنا مثل ذلك كفنا عن القتل». ويؤيد هذا : أن الشيخ أوضح السبب الذي لأجله لم يقيم النبي ﷺ الحد على المنافقين، ثم أوضح بقاء بعض هذه الأسباب، وأن العمل بها باق إذا وجدت، فقال: «فحاصله أن الحد لم يقيم على واحد بعينه»^(٣)؛ لعدم ظهوره بالحجة الشرعية التي يعلمه بها الخاص والعام، أو لعدم إمكان إقامته إلا مع تنفير أقوام عن الدخول في الإسلام وارتداد آخرين عنه، وإظهار قوم من الحرب والفتنة ما يربى فساده على

(١) الصارم المسلول (٣/ ٦٨٢).

(٢) الصارم المسلول (٣/ ٦٨٣).

(٣) يعني من المنافقين.

فساد ترك قتل منافق، وهذان المعنيان حكمهما باق إلى يومنا هذا، إلا في شيء واحد وهو: أنه ﷺ ربما خاف أن يظن الظان أنه يقتل أصحابه لغرض آخر مثل أغراض الملوك فهذا منتف اليوم»^(١).

وأيضاً: بين الشيخ الجو الذي نزلت فيه آية الأحزاب، وآية التوبة، وبناء عليه؛ فإذا وجد عمل بهما، كما عمل بهما النبي ﷺ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته:

«وصارت تلك الآيات في حق كل مؤمن مستضعف لا يمكنه نصر الله ورسوله بيده ولا بلسانه، فينتصر بما يقدر عليه من القلب ونحوه، وصارت آية الصغار على المعاهدين في حق كل مؤمن قوي على نصر الله ورسوله بيده أو لسانه.

وبهذه الآية ونحوها كان المسلمون يعملون في آخر عمر رسول الله ﷺ وعلى عهد خلفائه الراشدين، وكذلك هو إلى قيام الساعة لا تزال طائفة من هذه الأمة قائمين على الحق ينصرون الله ورسوله النصر التام.

فمن كان من المؤمنين بأرض هو فيها مستضعف، أو في وقت هو فيه مستضعف، فليعمل بآية الصبر والصفح والعتو عمن يؤذي الله ورسوله من الذين أوتوا الكتاب والمشركين.

وأما أهل القوة، فإنها يعملون بآية قتال أئمة الكفر الذين يطعنون في الدين، وبآية قتال الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون»^(٢).

وهذان نص من الشيخ رحمته على أن الآيات التي فيها الأمر بالصبر ليست منسوخة، فيجب فهم كلامه المحتمل على هذا الكلام البين.

إذا علمنا هذا، فكلام الشيخ في النسخ يحمل على أنه في حق النبي ﷺ، فلا يعمل عليه الصلاة والسلام بالإعراض عن المنافقين بعد أن أمكنه الله منهم، ولا

(١) الصارم المسلول (٣/٦٨١).

(٢) الصارم المسلول (١/٢٣١).

أعني أنه خاص بالنبي ﷺ، كلا، بل المراد أن النبي ﷺ لا يعمل بما أمر به من الإعراض عن المنافقين؛ لأنه في حال قوة، فهذا هو مراد الشيخ بالنسخ.

وظاهر كلام شيخ الإسلام أن مجاهدة المنافقين تعني مجاهدتهم باليد، وهذا القول له تأثيره في الكلام على النسخ في الآية الكريمة، كما سيأتي.

فهذا هو منزع الشيخ رحمه الله في عدم النسخ، فهو يرى أن جهاد المنافقين باليد، ويكون عند عدم الفتنة.

ونزع آخرون منزعا آخرًا، وهو أن المجاهدة ليست باليد، بل تكون بالإغلاظ على المنافقين، وعليه؛ فلا يمكن أن تكون الآية ناسخة لآية الأحزاب؛ لانفكاك الجهة.

قال ابن عباس: أمره الله تعالى بجهاد الكفار بالسيف، والمنافقين باللسان، وأذهب الرفق عنهم^(١).

وقال الضحاك: جاهد الكفار بالسيف، واغلظ على المنافقين بالكلام، وهو مجاهدتهم^(٢).
وقال الحسن وقتادة: مجاهدتهم إقامة الحدود عليهم^(٣).

وذهب جمع من المفسرين، منهم: الزجاج والزمخشري والشوكاني^(٤) إلى أن المعنى إقامة الحجة عليهم.

وفي هذا، يقول الرازي: «الصحيح أن الجهاد عبارة عن بذل الجهد، وليس في اللفظ ما يدل على أن ذلك الجهاد بالسيف أو باللسان أو بطريق آخر، فنقول: إن الآية تدل على وجوب الجهاد مع الفريقين، فأما كيفية تلك المجاهدة فلفظ الآية لا يدل عليها، بل إنها يعرف من دليل آخر»^(٥).

(١) أخرجه الطبري (١١/٥٦٦)، انظر هذا الأثر في الدر المنثور (٧/٤٤٢).

(٢) أخرجه الطبري (١١/٥٦٦).

(٣) أخرجهما الطبري (١١/٥٦٦)، وانظر أثر قتادة في الدر المنثور (٧/٤٤٢).

(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج (٢/٤٦١)، الكشف (٢/٢٧٦)، فتح القدير (٢/٥٥٦).

(٥) تفسير الرازي (١٦/١٣٨).

لكن يشكل على هذا أن لفظ الجهاد إذا أطلق انصرف إلى الجهاد بمعناه المشهور المعلوم، وهو الجهاد باليد، وذلك في آيات كثيرة، لا يفهم من لفظ الجهاد إلا ما ذكرت، ومعلوم أن حمل الألفاظ على ما يعهد منها أولى وأحرى. وقد رأى ابن كثير رأياً حسناً، فقال بعد أن ذكر هذه الأقوال وقول من فسر مجاهدة المنافقين باليد:

«وقد يقال: إنه لا منافاة بين هذه الأقوال، لأنه تارة يؤاخذهم بهذا، وتارة بهذا بحسب الأحوال، والله أعلم»^(١).

فالتقى هذا الجمع من ابن كثير مع اختيار شيخه. ورأى آخرون من العلماء أن الآية ليست بمنسوخة؛ لأنَّ ترك أذى المنافقين يراد به الإعراض عن أذاهم، وعدم الاكتراث به.

قال ابن عاشور: «وقوله: ﴿وَدَعَّ أَدْنَاهُمْ﴾ يجوز أن يكون فعل (دع) مراداً به أن لا يعاقبهم فيكون (دع) مستعملاً في حقيقته، وتكون إضافة أذاهم من إضافة المصدر إلى مفعوله، أي: دع أذاك إياهم. ويجوز أن يكون (دع) مستعملاً مجازاً في عدم الاكتراث وعدم الاغتمام، فما يقولونه مما يؤذي، ويكون إضافة أذاهم من إضافة المصدر إلى فاعله، أي: لا تكثرث بما يصدر منهم من أذى إليك، فإنك أجل من الاهتمام بذلك، وهذا من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه. وأكثر المفسرين اقتصروا على هذا الاحتمال الأخير والوجه: الحمل على كلا المعنيين، فيكون الأمر بترك أذاهم صادقاً بالإعراض عما يؤذون به النبي ﷺ من أقوالهم، وصادقاً بالكف عن الإضرار بهم، أي أن يترفع النبي ﷺ عن مؤاخذتهم على ما يصدر منهم في شأنه، وهذا إعراض عن أذى خاص لا عموم له، فهو بمنزلة المعرف بلام العهد، فليست آيات القتال بناسخة له»^(٢).

(١) تفسير ابن كثير (٤/١٧٨).

(٢) التحرير والتنوير (١١/٣٦١).

لكن، يبقى احتمال ادعاء النسخ قائماً؛ لأننا إذا قلنا: أمر النبي ﷺ بالكف عن معاقبتهم، فقد جاء ما يدل على وجوب معاقبتهم، فيكون احتمال النسخ وارداً، وإن حملنا الآية على المعنى الحقيقي والمجازي.

والحاصل أن هؤلاء لا يرون النسخ في الآية، وإن اختلف السبب. وقد رأى آخرون من أهل العلم أن آية الأحزاب منسوخة بآيات القتال، ذهب إلى هذا عطاء^(١) ومكي بن أبي طالب وابن حزم والبعوي وابن الجوزي والقرطبي والشوكاني وغيرهم ممن صنف في النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم^(٢).

ووجه هذا القول: أن آية الأحزاب فيها الأمر بالإعراض عن المنافقين، وعدم معاقبتهم، بينما في آية التوبة الأمر بمجاهدتهم، فالتعارض بينهما بين، ويزول إذا ما قيل بالنسخ، سيما إذا علمنا أن سورة الأحزاب متقدمة النزول على سورة التوبة.

قال البيضاوي: « **﴿وَدَعَّ أَدْنَهُمْ﴾** إيذاءهم إياك ولا تحتفل به ، أو إيذاءك إياهم مجازاة أو مؤاخذه على كفرهم ، ولذلك قيل إنه منسوخ^(٣) .

ويناقش هذا القول: أن النسخ إهمال لأحد الدليلين، وإعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما، وأيضاً: أن النسخ لا يصار إليه إلا إذا لم يمكن الجمع بين الأدلة، وهو ههنا ممكن.

والراجح - إن شاء الله تعالى - ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته من أن الآية غير منسوخة، ومعنى الجهاد في آية التوبة معناه المعلوم، وهو جهادهم باليد،

(١) انظر: تفسير البغوي (٤/٧٤).

(٢) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (٩/٥٨٥٠)، النسخ والمنسوخ لابن حزم (ص٥١)، تفسير البغوي (٦/٣٦١)، المصنف من علم النسخ والمنسوخ (ص٤٧)، تفسير القرطبي (١٧/١٧٤)، فتح القدير (٤/٤١٠)، النسخ والمنسوخ للمقري (ص١٤٤)، النسخ والمنسوخ لابن سلامة (ص٢٢)، النسخ والمنسوخ للكرمي (ص١٦٧).

(٣) تفسير البيضاوي (٧/١٧٧ - مع حاشية الشهاب).

غير أن هذا لا يعمل به إلا في الحال التي كان فيها النبي ﷺ وقت نزول الآية الكريمة من عزة أهل الإيوان وتكاثرهم، وضعف أهل النفاق وقلة ناصرهم، وأما آية الأحزاب فالعمل فيها ثابت وحكمها محكم، وذلك عند خشية الفتنة على أهل الإيوان، سواء من العدو الداخل أو العدو الخارج.

الآية التاسعة:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته:

« وقد ذكر الناس عن الآية أجوبة متعددة، على أنها منسوخة، وقيل: مخصوصة، وقيل: مختصة بشرع من قبلنا، وقيل: سببه الإيوان الذي هو شرط وصول الثواب من سعيه. والآية لا تحتاج إلى شيء من هذا، فإن الله أخبر عما في الصحف أنه ﴿لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾، ولم يقل: لا يَنْتَفِعُ إِلَّا بِمَا سَعَى، وأن الإنسان فيما ينتفع به في الدنيا قد ينتفع بما يملكه وبما لا يملكه، فلا يلزم من نَفْيِ الْمَلِكِ نَفْيِ الْإِنْتِفَاعِ، لكن هو يستحقُّ الثوابَ على سَعْيِهِ لَأَنَّهُ حَقُّهُ، فلا يَخَافُ مِنْهُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا، وأما سَعْيُ غَيْرِهِ فهو لذلك الغير، فإن سَعَى لَهُ ذَلِكَ الْغَيْرُ أَثَابَ اللَّهُ ذَلِكَ السَّاعِيَ عَلَى سَعْيِهِ، ونفع هذا من سعي ذلك بما شاء، كما يثيب الداعي على دعائه لغيره ويتنفع المدعوله»^(١).

الدراسة والترجيح :

حكى شيخ الإسلام عن البعض القول بنسخ الآية الكريمة، ولعل السبب الذي جعلهم يقولون بهذا، هو ظنهم أن الآية الكريمة تمنع انتفاع الإنسان بعمل غيره، فأوا نسخها دفعا للتعارض بينها وبين الأدلة الأخرى الدالة على انتفاع العبد بسعي غيره.

(١) جامع الرسائل والمسائل - جمع وتحقيق: محمد عزيز شمس (٤/٢٤٩)، وانظر: الفتاوى الكبرى (٣/٦٤) جامع الرسائل - جمع محمد رشاد (١/١٢٦)، مجموع الفتاوى (٧/١٨، ١٩٩، ٢٤/١٤٣، ٣١٢).

ويذكر القول بالنسخ عن ابن عباس، وأن النسخ لها قول الله جل شأنه: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطور: ٢١] وقد حكاه عنه الإمام الطبري بصيغة التمريض أولاً، ثم ساق إسناده^(١)، وظاهر صنيع الشيخ محمد زاده اختياره^(٢).

وقد ردَّ ابن عطية وضعف نسبة هذا القول لابن عباس، فقال:

«وهذا لا يصح عندي على ابن عباس؛ لأنه خبر لا ينسخ، ولأن شروط النسخ ليست هنا، اللهم إلا أن يتجاوز في لفظة النسخ؛ ليفهم سائلاً»^(٣).

وصدق رحمته، فالآية خبر، ثم الجمع بين الأدلة ممكن، فلا يقال بالنسخ، ولا يصار إليه؛ صيانة للأدلة الشرعية من الإهمال، ولهذا؛ فمذهب الأكثر على أن الآية محكمة غير منسوخة^(٤).

بل إنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية - وغيره من أهل العلم - يرى أن الآية لا تعارض بينها وبين الأدلة الأخرى الدالة على انتفاع العبد بسعي الغير، فلكل منها موضوعه المستقل، فأية النجم ليس فيها ما ينفي انتفاع العبد بسعي غيره، بل فيها الدلالة على عدم استحقاق العبد لسعي الغير، وهذا لا يمنع أنه قد ينتفع بعمل غيره من غير استحقاقه له، كما دلت عليه الأدلة، وهذا كمال الغير، لا يستحقه العبد؛ لأنه ليس مالا له، لكن قد يهبه الغير له، فينتفع به^(٥)، ويدل لهذا، أن اللام في قوله تعالى: ﴿لِلْإِنْسَانِ﴾ للاستحقاق.

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٢/ ٨٠)، تفسير البغوي (٧/ ٤١٦)، الهداية إلى بلوغ النهاية (١١/ ٧١٧١)، الوسيط للواحدى (٤/ ٢٠٣)، النسخ والمنسوخ للكرمي (ص ١٩٨)، وقد ذكره بعض المصنفين في النسخ ولم يتعبه، انظر: النسخ والمنسوخ المنسوب لابن حزم (ص ٥٨)، النسخ والمنسوخ للمقري (ص ١٧٠)، وكذا بعض المفسرين كالحازن في لباب التأويل (٦/ ٢٦٨).

(٢) حاشية زاده على البيضاوي (٤/ ٣٢٠).

(٣) المحرر الوجيز (٥/ ١٨٨)، وهكذا قال ابن الجوزي في: زاد المسير (٨/ ٨١)، وانظر: البحر المحيط (٨/ ١٦٤)، التسهيل لعلوم التنزيل (٤/ ٧٨)، بدائع التفسير (٣/ ٨٢)، النسخ والمنسوخ للكرمي (ص ١٩٨).

(٤) الإيضاح لمكي (ص ٤٢٣)، الجامع لأحكام القرآن (٢٠/ ٥٦)، تفسير الثعالبي (٥/ ٣٣١).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٦٦)، المحرر الوجيز (٥/ ١٨٨).

ورأي آخر، يلتقي مع هذا القول في عدم نسخ آية النجم إلا أن أصحابه يرون أن الآية دالة على منع انتفاع الميت بسعي غيره، ثم يقولون: إن الأدلة التي فيها انتفاع الميت بسعي غيره فيها أن الميت انتفع؛ لأنه متسبب في هذا الانتفاع^(١). ورأي الشوكاني وغيره أن آية النجم عامة، والأدلة الأخرى خاصة، ولا تعارض بين عام وخاص، ومن ثم، فقد ذهب إلى تحطئة من قال بالنسخ، فقال:

«وهذا العموم مخصوص بمثل قوله سبحانه: ﴿الْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ وبمثل ما ورد في شفاعة الأنبياء، والملائكة للعباد ومشروعية دعاء الأحياء للأموات ونحو ذلك، ولم يصب من قال: إن هذه الآية منسوخة بمثل هذه الأمور، فإن الخاص لا ينسخ العام بل يخصه، فكل ما قام الدليل على أن الإنسان ينتفع به وهو من غير سعيه، كان مخصصاً لما في هذه الآية من العموم»^(٢). وعلى كل، فالآية محكمة غير منسوخة.

الآية العاشرة :

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [القلم: ٤٨]

قال شيخ الإسلام رحمته:

«﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ وقد قيل في معناه: اصبر لما يحكم به عليك، وقيل: اصبر على أذاهم لقضاء ربك الذي هو آت، والأول أصح، وحكم الله نوعان: خلق وأمر، فالأول: ما يقدره من المصائب. والثاني: ما يأمر به وينهى عنه.

والعبد مأمور بالصبر على هذا وعلى هذا، فعليه أن يصبر لما أمر به، ولما نهى عنه، فيفعل المأمور ويترك المحذور، وعليه أن يصبر لما قدره الله عليه.

وبعض المفسرين يقول: هذه الآية منسوخة بآية السيف، وهذا يتوجه إن كان

(١) انظر: تفسير الرازي (١٦/٢٩)، زاد المسير (٨١/٨)، بدائع التفسير (٨٢/٣)، حاشية زاده (٤/٣٢٠).

(٢) فتح القدير (٥/١٦٢)، وانظر: المحلى (٥٨/٧)، تفسير الثعالبي (٥/٣٣١).

في الآية النهي عن القتال، فيكون هذا النهي منسوخاً، ليس جميع أنواع الصبر منسوخة، كيف والآية لم تتعرض لذلك هنا لا بنفي ولا إثبات، بل الصبر واجب لحكم الله ما زال واجباً، وإذا أمر بالجهاد، فعليه أيضاً: أن يصبر لحكم الله، فإنه يبتلى من قتالهم بما هو أعظم من كلامهم، كما ابتلي به يوم أحد والخندق، وعليه حينئذ أن يصبر، ويفعل ما أمر به من الجهاد»^(١).

الدراسة والترجيح:

يرى بعض أهل العلم أن هذه الآية منسوخة، وكذا نظائرها من الآيات التي فيها الأمر بالصبر، ممن ذكر النسخ المقرري وأبو عبد الله ابن حزم وابن الجوزي^(٢). وظاهر صنيع ابن أبي زمنين اختياره^(٣)، وقد حكاه القرطبي والخازن بصيغة التمرير^(٤). وكان أرباب هذا القول فهموا أن الأمر بالصبر يقتضي ترك القتال، ومعلوم أن ترك القتال قد جاء ما نسخته، لكن هذا الفهم غير صحيح؛ لأن الصبر لم يأت مطلقاً، وإنما جاء بالصبر لأمر الله، وهذا لا يمكن أن ينسخ، فيقال: الصبر لأمر الله كان مشروعاً، ثم نسخ.

ثم إن الصبر لا ينافي القتال بل هو مأمور به حتى مع القتال، فما أحوج المقاتل إلى الصبر، وإذا كان كذلك، فكيف يقال بالنسخ؟!.

ومعلوم -أيضاً- أن النسخ إنما يصار إليه عند تعارض الأدلة.

ولما أورد ابن الجوزي آية الطور: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٤٨] قال: «زعم بعض المفسرين: أن معنى الصبر منسوخ بآية السيف، وليس بصحيح؛ لأنه يجوز أن

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٢٥).

(٢) انظر: النسخ والمنسوخ للمقري ص ١٨٣، النسخ والمنسوخ لأبي عبد الله ابن حزم (ص ٦١)، نواسخ القرآن (٢/ ٦١٢)، النسخ والمنسوخ للكرمي (ص ٢١٢).

(٣) انظر: تفسير ابن أبي زمنين (٥/ ٢٤).

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢١/ ١٨٢)، تفسير الخازن (٧/ ١٤٠).

يصبر لحكم ربه ويقاتلهم، ولا تضاد بين الآيتين»^(١).

وهذا معنى ما أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته.

ويرى شيخ الإسلام رحمته أن الآية لا تشير إلى مسألة ترك القتال، ومعناها:

اصبر يا محمد على أمر ربك الشرعي والكوني.

وعلى هذا جمع غفير من المفسرين من أن الآية محكمة، منهم: الطبري ومكي والبغوي وابن عطية والرازي والقرطبي وأبو حيان وابن القيم وابن كثير وأبو السعود والقاسمي وغيرهم^(٢).

قال ابن عاشور: «المراد بحكم الرب هنا أمره وهو ما حمله إياه من الإرسال والاضطلاع بأعباء الدعوة. وهذا الحكم هو المستقراً من آيات الأمر بالدعوة التي أولها: ﴿يَأْتِيهَا الْمَدْيَنُ﴾^(١) [المدثر: ١-٢] إلى قوله: ﴿وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ﴾ [المدثر: ٧] فهذا هو الصبر المأمور به في هذه الآية أيضاً. ولا جرم أن الصبر لذلك يستدعي انتظار الوعد بالنصر وعدم الضجر من تأخره إلى أمده المقدر في علم الله»^(٣).

واعلم أن أمر النبي ﷺ بالصبر جاء مطلقاً، كقوله سبحانه: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [هود: ٤٩] وقوله: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [الروم: ٦٠]، وجاء مقيداً بالصبر على أذاهم من القول، كقوله: ﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ [طه: ١٣٠]، وقوله: ﴿وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ [المزمل: ١٠]، فهذا قد قال جمع من العلماء: إنه منسوخ بآية السيف^(٤). والفرق بين هذا النوع وما نحن بصدده واضح.

(١) نواسخ القرآن (٢/٥٩٢).

(٢) جامع البيان (٢٣/١٩٩)، الهداية إلى بلوغ النهاية (١٢/٧٦٥٣)، الوسيط للواحي (٤/٣٤١)، تفسير البغوي (٨/٢٠١)، المحرر الوجيز (٥/٣٥٤)، تفسير الرازي (٣٠/٩٨)، الجامع لأحكام القرآن (٢١/١٨٢)، البحر المحيط (٨/٣١٠)، بدائع التفسير (٣/١٨٦)، تفسير ابن كثير (٨/٢٠١)، تفسير الثعالبي (٥/٤٧١)، تفسير أبي السعود (٩/١٩)، روح المعاني (٢٩/٣٧)، التحرير والتنوير (٢٩/١٠٤)، تفسير القاسمي (١٧/٥٩٠٨).

(٣) التحرير والتنوير (٢٩/١٠٤).

(٤) انظر: نواسخ القرآن (٢/٦١٧).

الآية الحادية عشرة :

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِي دِينٌ﴾ [الكافرون: ٦].

قال أبو العباس ابن تيمية رحمته :

« وقد قال طائفة من المفسرين أن هذه السورة منسوخة أي فيما ظنوها دلت عليه من ترك القتال فإنهم ظنوا أن قوله : ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِي دِينٌ﴾ يتضمن ترك القتال ومعلوم أن الله لم يأمر نبيه بمكة بالقتال بل إنما أمره بالقتال بالمدينة... »

فالذين قالوا: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] منسوخة، هذا مأخذهم، والصواب أن هذه الآية لم تتعرض للقتال لا بأمر ولا بنهي، بل مضمونها البراءة من دين الكفار، وهذا أمر محكم لا ينسخ أبداً، وأما أن يقال فيها أو في غيرها رضي الرسول بدين كافر فهذا لم يقله أحد من علماء المسلمين أصلاً، ولا أحد من سلف الأمة، ولا من الأولين، ولا من الآخرين، ولا يقول ذلك إلا من هو مفترٍ على الله ورسوله»^(١).

الدراسة والترجيح :

يؤكد شيخ الإسلام رحمته في عدد من مؤلفاته على معنى الآية الكريمة ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِي دِينٌ﴾ وهو: أنها « كلمة توجب براءته من عملهم، وبراءتهم من عمله، فإن حرف اللام في لغة العرب يدل على الاختصاص، فقوله: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِي دِينٌ﴾ يدل على أنكم مختصون بدينكم لا أشرككم فيه، وأنا مختص بديني لا تشركوني فيه، كما قال : ﴿لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنْتُمْ بَرِيحُونَ مِمَّا آَعَمَلُ وَأَنَا بَرِيحٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ٤١]»^(٢).

وهذا المعنى معنى محكم لا يقبل النسخ، ومن ثم فمدعي نسخه من أكذب الناس وأكفرهم^(٣).

(١) الصفدية (٣١٧/٢-٣٢٣)، وانظر: الجواب الصحيح (٥٨/٣)، الفتاوى الكبرى (٥٤٤/٣)، مجموع الفتاوى (٥٢٦/٢٨).

(٢) الجواب الصحيح (٥٨/٣).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢٦٩/١١)، الجواب الصحيح (٥٨/٣)، بدائع الفوائد (٢٤٧/١)، وهذا ما قاله جمع من المفسرين، انظر: الجامع لأحكام القرآن (٥٣٧/٢٢)، فتح القدير (٧٢٣/٥).

وذهب بعض المفسرين^(١) إلى نسخ الآية؛ لأنه رأى أن الآية ترمي إلى عدم الأمر بالقتال، على معنى: «إني نبي مبعوث إليكم؛ لأدعوكم إلى الحق والنجاة، فإذا لم تقبلوا مني، ولم تتبعوني، فدعوني كفافاً، ولا تدعوني إلى الشرك»^(٢) فهي إذاً منسوخة بآيات فرض الجهاد^(٣).

ومن اختاره السمرقندي والواحدي والبغوي والقرطبي وأبو حيان وابن جزري والجلال المحلي وابن عادل^(٤).

والقول بالنسخ غير متجه؛ لسببين اثنين، هما:

أولهما: أن الآية ليس فيها الأمر بترك القتال، بل هي للبراءة من الشرك، ومفارقة الكفر، ولقطع طمعهم وإثبات يأسهم من إمكانية دخول النبي ﷺ في دينهم، فهي سورة الإخلاص والبراءة من الشرك.

ثانياً: الآية لم تتعرض للقتال لا إيجاباً ولا نهياً، فكيف نقول إن الآيات التي فيها فرض الجهاد نسخت الآية الكريمة، فغاية ما يكون أن في الآية السكوت عن الكفار، وهذا لا يعني النهي عن قتالهم.

ثالثاً: أن القول بالنسخ لا يصار إليه إلا عند عدم الجمع بين الأدلة، والجمع ههنا ممكن، وهذا على فرض أن الآية فيها النهي عن قتال الكفار تنزلاً، فتحمل

(١) وصفهم ابن الجوزي بالكثرة كما في نواسخ القرآن (ص ٥٠٩)، ووصفهم بأنهم الأكثر، كما في المصنف من علم الناسخ والمنسوخ (ص ٥٩)، وعزاه للمفسرين كما في زاد المسير (٩/ ٢٥٤)، وعارضه الألوسي في روح المعاني (٣٠/ ٢٥٤) فعزى القول بإحكام الآية للأكثر.

(٢) قاله الألوسي في روح المعاني (٣٠/ ٢٥٤)، وانظر: البحر المحيط (٨/ ٥٢٣)، المحرر الوجيز (٥/ ٥٣١)، الجامع لأحكام القرآن (٢٢/ ٥٣٧)، التسهيل لعلوم التنزيل (٤/ ٢٢١).

(٣) انظر: الناسخ والمنسوخ المنسوب لابن حزم (ص ٦٨)، الناسخ والمنسوخ للمقري (ص ٢٠٦)، نواسخ القرآن (ص ٥٠٩)، المصنف من علم الناسخ والمنسوخ (ص ٥٩)، ناسخ القرآن ومنسوخه لربة الله (ص ٥٨)، الناسخ والمنسوخ للكرمي (ص ٢٢٦).

(٤) انظر: تفسير السمرقندي (٣/ ٦٠٤)، الوجيز للواحدي (٢/ ١٢٣٧)، تفسير البغوي (٨/ ٥٦٤)، الجامع لأحكام القرآن (٢٢/ ٥٣٧)، البحر المحيط (٨/ ٥٢٣)، التسهيل لعلوم التنزيل (٤/ ٢٢١)، تفسير الجلالين (٦٣٠)، اللباب في علوم الكتاب (٢٠/ ٥٣٥).

الآية على حال الضعف، فينهي فيها عن قتال الكفار، وأما في حال القوة فيعمل بآيات الجهاد.

وعلى كل، فالآية محكمة كما هو الصحيح، وموضوعها الذي سبقت له لا يقبل النسخ كما قرر ذلك أبو العباس ابن تيمية رحمته.

قال الألوسي: «والأولى أن تفسر بما لا تكون منسوخة؛ لأن النسخ خلاف الظاهر، فلا يصار إليه إلا عند الضرورة»^(١).



(١) روح المعاني (٣٠/٢٥٤).

الخاتمة

- بعد حمد الله تبارك وتعالى، والثناء عليه بما هو أهله، ثم الصلاة والسلام على نبيه وخيرته من خلقه، فأدون أهم ما توصلت إليه في هذا البحث:
- كثرة المؤلفات في باب النسخ والمنسوخ، وقلة التحقيق فيه.
 - توسع الكثير من أهل العلم في ادعاء النسخ في الآيات القرآنية، ويتضح هذا بما قالوه من نسخ آيات السيف للآيات الأمرة بالصبر والعفو والصفح والمجادلة.
 - دقة ابن تيمية في هذا الباب، كدقته في غيره من أبواب العلم.
 - إقلال ابن تيمية من القول بالنسخ، والتوجيه للآيات القرآنية، وإعماله الجمع ما أمكن.
 - مجموع الآيات التي درست إحدى عشرة آية، قال ابن تيمية بنسخ أربع آيات منها، وافقت الدراسة في واحدة منها، والباقي سبع آيات محكمة غير منسوخ، كانت الدراسة موافقة لرأي أبي العباس رحمته.
 - أن القول بالنسخ لا يلجأ إليه، إلا عند تعذر الجمع، ومعرفة التأريخ. وأوصي في هذا البحث بجمع أقوال المحققين من أهل العلم في هذا الباب، كابن قيم الجوزية وابن كثير، وقبلهما ابن عطية والرازي. إذ هو باب عظيم من أبواب العلم بكتاب ربنا، ولا تحفى منزلته.
- هذا، وما كان في بحثي من صواب فهو محض فضل الله تعالى، وما كان فيه من نقص وخطأ فمن نفسي والشيطان، والله عز وجل بريء منه ورسوله صلى الله عليه وسلم وكتابه العزيز.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

- أحكام القرآن لابن العربي، محمد بن عبد الله ابن العربي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان.
- أحكام القرآن للخصاص، أحمد بن علي الرازي الخصاص، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- أحكام القرآن للشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، إشراف الشيخ بكر أبو زيد، دار عالم الفوائد.
- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، محمد الشريني الخطيب، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- بدائع التفسير الجامع لما فسره الإمام ابن قيم الجوزية، جمعه يسري السيد محمد، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- تأويل مشكل القرآن، تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.
- تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بدون طبعة، بدون سنة طبع.
- تفسير أبي السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- تفسير البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق : أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ.
- تفسير البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي دار الفكر، بيروت.
- تفسير الجلالين، عبد الرحمن بن أبي بكر المحلي، والجلال السيوطي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى.
- تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ.

- تفسير الرازي، مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ، الطبعة الأولى.
- تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي، تحقيق د. محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت.
- تفسير القاسمي، تأليف العلامة محمد جمال الدين القاسمي، أشرف على تصحيحه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ.
- تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار، للإمام محمد رشيد رضا، دار المنار، الطبعة الثانية، ١٣٦٦هـ.
- تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين، تحقيق أبي عبد الله حسين عكاشة، محمد بن مصطفى الكنز، الناشر الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- تفسير القرآن العظيم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي المعروف بابن أبي حاتم، تحقيق أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا.
- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق مصطفى السيد وآخرون، مكتبة أولاد الشيخ.
- تفسير القرآن للسمعاني، أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، السعودية، ١٤١٨هـ، الطبعة الأولى.
- تفسير القرآن للصنعاني، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق د. مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى.
- تفسير القرآن، اختصار النكت للماوردي، تأليف الإمام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمى الدمشقي الشافعي، تحقيق الدكتور عبد الله بن إبراهيم الوهبي، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٦هـ، الطبعة الأولى.
- تفسير غريب القرآن، للإمام محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار مكتب الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، مراجعة الشيخ إبراهيم محمد رمضان.
- تفسير مقاتل بن سليمان الأزدي، تحقيق أحمد فريد دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ، الطبعة الأولى.
- الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، صالح عبد السميع الآبي الأزهرى، المكتبة الثقافية، بيروت.
- التحجير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد، - السعودية / الرياض، الطبعة الأولى، - ١٤٢١هـ.
- التحرير والتنوير، للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس ١٨٨٤.

- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، الأولى، تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ١٤١٤هـ، الطبعة.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق د. عبد الله التركي، مركز هجر للبحوث، القاهرة، الطبع الأولى. ١٤٢٢هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت.
- حاشية شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي، مكتبة الحقيقة، ١٩٩٨م. تركيا.
- حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي، مكتبة الحقيقة، تركيا، ١٤١٩هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمن الحلي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد الله التركي، مركز هجر للبحوث، القاهرة، الطبع الأولى.
- زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٤هـ، الطبعة الثالثة.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ.
- زهرة التفاسير، لأبي زهرة، دار الفكر العربي، بدون سنة طبع.
- الشرح الكبير، سيدي أحمد الدردير أبو البركات، تحقيق: محمد عيش، دار الفكر، بيروت.
- شرح الكوكب المنير المسمى، محمد بن أحمد الفتوح الحنبلي المعروف بابن النجار، تحقيق: د. محمد الزحيلي، د. نزيه حماد، جامعة أم القرى، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- شرح فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.
- شرح منتهى الإرادات، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر، بيروت.
- قلائد المرجان في بيان النسخ والمنسوخ في القرآن، مرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي، تحقيق سامي عطا حسن، دار القرآن الكريم، ١٤٠٠هـ.

- كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- المبدع في شرح المقنع، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- مجاز القرآن، صنفه، أبو عبيدة معمر بن المثنى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ، المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان بن محمد الدينوري القاضي المالكي تحقيق د. محمد فؤاد سزكين، دار ابن حزم، لبنان/ بيروت، ١٤٢٣هـ، الطبعة الأولى.
- المصنفى بأكف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ، ابن الجوزي عبد الرحمن أبو الفرج، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥.
- معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس، تحقيق، محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى.
- معاني القرآن، للإمام أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، دراسة وتحقيق: محمد بن صالح المديفر، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.
- الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ.
- الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ.
- الناسخ والمنسوخ وتنزيل القرآن بمكة والمدينة، محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري، رواية: أبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.
- الناسخ والمنسوخ، أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس أبو جعفر، تحقيق د. محمد عبدالسلام محمد، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٤٠٨هـ.
- الناسخ والمنسوخ، هبة الله بن سلامة بن نصر المقرئ، تحقيق زهير الشاويش، محمد كنعان، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٤.
- الناسخ والنسوخ، قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٣٣	الملخص.....
١٣٤	المقدمة.....
١٣٦	دراسة قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ١٨٠].....
١٤٠	دراسة قوله تعالى: ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٤].....
١٥٠	دراسة قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصْبَحْتُمْ مَصِيبَةُ الْمَوْتِ ﴾ [المائدة: ١٠٦].....
١٥٤	دراسة قوله تعالى: ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٣].....
١٥٧	دراسة قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجِدُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا يَأْتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ [العنكبوت: ٤٦].....
١٦٣	دراسة قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِيعُ الْكُفْرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذُنَهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٤٨].....
١٦٩	دراسة قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [النجم: ٣٩].....
١٧١	دراسة قوله تعالى: ﴿ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴾ [القلم: ٤٨].....
١٧٤	دراسة قوله تعالى: ﴿ لِكُلِّ دِينٍ وَلى دِينٍ ﴾ [الكافرون: ٦].....
١٧٧	الخاتمة.....
١٧٨	فهرس المصادر.....
١٨٢	فهرس الموضوعات.....



تعقبات الألوُسي

على توجيهات الرازي للمتشابه اللفظي

في آيات الأمر بدخول القرية

عرض ومناقشة



د . محمد بن عبد العزيز نصيف

الأستاذ المساعد بقسم الأدب والبلاغة - كلية اللغة العربية - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

- من مواليد عام ١٣٩٢ هـ ببريطانيا.
- تخرج في قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة الملك عبد العزيز بجدة عام ١٤١٧ هـ.
- نال شهادة الماجستير في تخصص البلاغة والنقد من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٤٢٣ هـ بأطروحته: " علم المعاني في تفسير روح البيان للبروسوي".
- نال شهادة الدكتوراه من قسم البلاغة والأدب - كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٣٠ هـ بأطروحته: "شرح الجوهر المكنون لعبد الرحمن الأخصري : دراسة وتحقيقاً".

• البريد الإلكتروني : Abuhajar33@gmail.com

ملخص البحث

وقف هذا البحث مع تعقبات علمية للإمام الآلوسي رحمته على توجيهات بلاغية للإمام الرازي رحمته لبعض الآيات المتشابهة في سورتي البقرة والأعراف، حيث عرض هذه التعقبات وناقشها مستضيئاً بما ذكره غير هذين العالمين الجليلين في الآيات نفسها، وعُنونَ له بـ: (تعقبات الآلوسي على توجيهات الرازي للمتشابه اللفظي في آيات الأمر بدخول القرية-عرض ومناقشة-)، وقد خرج البحث بضرورة العناية بآيات المتشابه اللفظي، وإعطائها حقها من الدراسات الأكاديمية، وصلى الله وسلم على نبينا الأمين، والحمد لله رب العالمين.



المقدمة

الحمد لله الذي أكرمنا بالقرآن، والصلاة والسلام على المصطفى من عدنان، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان، أما بعد:

فإن علم المتشابه اللفظي^(١) من أطف علوم القرآن، وأشدّها إعانة على إدراك إعجاز كتاب الله، وقد رأيت الإمام الرازي^(٢) رحمه الله وقف في تفسيره: (مفاتيح الغيب) وقفات لطيفة مع قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ يَمَّا كَانُوا يَمْسُقُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [البقرة: ٥٨-٥٩]، وقوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴿٦١﴾ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ يَمَّا كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٦١-١٦٢]، حاول توجيه معظم ما فيها من المتشابه

(١) انظر حول هذا النوع من علوم القرآن: الإتقان في علوم القرآن: ٥/١٨٦٥-١٨٧٢، وهو عنده بعنوان: النوع الثالث والستون في الآيات المشتبهات، وانظر البرهان للزركشي: ١/١١١، وهو عنده بعنوان: النوع الخامس: علم المتشابه، وتكلم فيه بإيجاز ثم عقد فصولا كثيرة في صورته، وقد اشتهرت تسميته عند المعاصرين بالمتشابه اللفظي، وهو تقييد حسن يميزه عن غيره من المتشابه في القرآن، انظر في بيان وجه التقييد: من بلاغة المتشابه اللفظي في القرآن الكريم: ١١-١٣.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي البكري القرشي الملقب بفخر الدين الرازي، مولده في الري - وإليها نسبته - سنة ٥٤٤ هـ أو ٥٤٣ هـ، رحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان، وتوفي في هراة سنة: ٦٠٦ هـ، مصنفاته كثيرة منها: تفسيره: (مفاتيح الغيب)، و (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز في البلاغة)، انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٤/٢٤٨-٢٥٢، الوافي بالوفيات: ٤/٢٤٨-٢٥٩، طبقات الشافعية الكبرى: ٨١/٩٦-٨١، والأعلام للزركلي: ٦/٣١٣.

اللفظي، ثم رأيت الإمام الألويسي^(١) قد تعقبه في تفسيره (روح المعاني) في تلك الوقفات كلها؛ فرأيت أن الاستدراك يستحق الوقوف عنده ومناقشته فكتبت هذا البحث وعنوان له بعنوان: (تعقبات الألويسي على توجيهات الرازي للمتشابه اللفظي في آيات الأمر بدخول القرية: عرض ومناقشة)، وكان من دوافع اختيار هذا البحث:

١- تعلقه بالكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

٢- ارتباطه بعلم دقيق مرتبط بأشد الارتباط بالبلاغة، يقول علامة البلاغة الدكتور محمد أبو موسى: «...كأن هذا الفرع هو التطبيق الحي والحق لمنهج الشيخ عبد القاهر، وقد تفلت من أيدي البلاغيين لأنهم انصرفوا إلى مدارس تراث الشيخ في جانبه النظري، ولم يلتفتوا إلى المناحي التطبيقية لمنهجه»^(٢).

٣- أنني لم أقف على استدراك مطول لعالم على آخر- في هذا العلم- علم المتشابه اللفظي- غير هذا الاستدراك، مما يكسب البحث طرافة.

٤- أن هذا النوع من الاستدراك يعين الباحث على تكوين ملكة في النظر في علم المتشابه اللفظي، ومعرفة مدى قوة المسالك التي يسلكها العلماء في توجيهاتهم. وقد جعلت البحث في تمهيد وعشر مسائل بعدد المسائل التي ذكرها الإمام الرازي

(١) محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي، شهاب الدين، أبو الثناء: مفسر، محدث، أديب، من أهل بغداد، ولد فيها سنة ١٢١٧هـ، وتنقل بين بلاد شتى، وتوفي ببغداد سنة ١٢٧٠هـ، من كتبه: تفسيره: (روح المعاني)، و(كشف الطرة عن الغرة - ط) شرح به درة الغواص للحريري، نسبته إلى جزيرة (آلوس) في وسط نهر الفرات، على خمس مراحل من بغداد، انظر ترجمته في الأعلام للزركلي: ٧ / ١٧٦-١٧٧ وأحال إلى: حلية البشر - خ. وإبراهيم حلمي العمر، في مجلة لغة العرب ٣: ٦٩ وأعلام العراق ٢١ وجلاء العينين ٢٧ و ٢٨ والمسك الأذفر: ٥، وأعيان البيان ٩٩.

(٢) دلالات التراكيب: ٣٤٧، وانظر تنمة كلامه فهو نفيس.

وتعقبه فيها الإمام الألوسي، ثم ختمت بخاتمة فيها بعض النتائج التي خرجت بها من البحث، والله أسأل التوفيق والسداد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



التمهيد

قال الإمام الألويسي ما نصه: «وقد ذكر مولانا الإمام الرازي رحمته أن هذه الآية ذكرت في الأعراف مع مخالفة من وجوه لنكات:

«الأول» قال هنا: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ لما قدم ذكر النعم، فلا بد من ذكر المنعم، وهناك ﴿وَإِذْ قِيلَ﴾ إذ لا إبهام بعد تقديم التصريح به.

«الثاني» قال هنا: ﴿أَدْخُلُوا﴾ وهناك ﴿أَسْكُنُوا﴾ لأن الدخول مقدم، ولذا قدم وضعاً المقدم طبعاً.

«الثالث» قال هنا: ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ - بجمع الكثرة - لما أضاف ذلك القول إلى نفسه، واللائق بجوده غفران الذنوب الكثيرة، وهناك ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ بجمع القلة إذ لم يصرح بالفاعل.

«الرابع» قال هنا: ﴿رَغَدًا﴾ دون هناك لإسناد الفعل إلى نفسه هنا، فناسب ذكر الإنعام الأعظم وعدم الإسناد هناك.

«الخامس» قال هنا: ﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ وهناك بالعكس، لأن -الواو- لمطلق الجمع، وأيضاً المخاطبون يحتمل أن يكون بعضهم مذنبين، والبعض الآخر ما كانوا كذلك، فالمذنب لا بد وأن يكون اشتغاله بحط الذنب مقدماً على اشتغاله بالعبادة، فلا جرم كان تكليف هؤلاء أن يقولوا: حِطَّةٌ ثم -يدخلوا- وأما الذي لا يكون مذنباً، فالأولى به أن يشتغل «أولاً» بالعبادة ثم يذكر التوبة «ثانياً» للهضم وإزالة العجب فهؤلاء يجب أن -يدخلوا ثم يقولوا- فلما احتمل كون أولئك المخاطبين منقسمين إلى ذين القسمين، لا جرم ذكر حكم كل واحد منهما في سورة أخرى.

«السادس» قال هنا: ﴿وَسَزَيْدٌ﴾ - بالواو- وهناك بدونها، إذ جعل هنا -

المغفرة - مع الزيادة جزاء واحداً لمجموع الفعلين، وأما هناك فالمغفرة جزاء قول حِطَّةً والزيادة جزاء الدخول فترك - الواو - يفيد توزع كل من الجزاءين على كل من الشرطين.

«السابع» قال هناك : ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ وهنا لم يذكر (منهم) لأن أول القصة هناك مبني على التخصيص بـ(من) حيث قال : ﴿وَمِنْ قَوْمٍ مُّوسَىٰ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ﴾ فخص في آخر الكلام ليطابق أوله، ولما لم يذكر في الآيات التي قبل ﴿فَبَدَّلَ﴾ هنا تمييزاً وتخصيصاً لم يذكر في آخر القصة ذلك.

«الثامن» قال هنا : ﴿فَأَنْزَلْنَا﴾ وهناك ﴿فَأَرْسَلْنَا﴾ لأن الإنزال يفيد حدوثه في أول الأمر، والإرسال يفيد تسليطه عليهم واستئصاله لهم، وذلك يكون بالآخرة .

«التاسع» قال هنا : ﴿فَكُلُّوا﴾ - بالفاء - وهناك - بالواو - لما مر في ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا﴾ [البقرة: ٣٥] وهو أن كل فعل عطف عليه شيء - وكان الفعل بمنزلة الشرط، وذلك الشيء بمنزلة الجزاء - عطف الثاني على الأول - بالفاء - دون - الواو - فلما تعلق الأكل بالدخول قيل في سورة البقرة ﴿فَكُلُّوا﴾ ولما لم يتعلق - الأكل بالسكون - في الأعراف ، قيل : ﴿وَكُلُّوا﴾ .

«العاشر» قال هنا : ﴿يَفْسُقُونَ﴾ وهناك ﴿يَظْلِمُونَ﴾ لأنه لما بين هنا كون الفسق ظلماً اكتفي بلفظ - الظلم - هناك» انتهى .

ولا يخفي ما في هذه الأجوبة من النظر؛ أما في الأول والثاني والثامن والعاشر فلأنها إنما تصح إذا كانت سورة البقرة متقدمة على سورة الأعراف نزولاً - كما أنها متقدمة عليها ترتيباً - وليس كذلك؛ فإن سورة البقرة كلها مدنية، وسورة الأعراف كلها مكية إلا ثمان آيات من قوله تعالى ﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿وَإِذْ نُنَقْنَا الْجَبَلَ﴾ [الأعراف: ١٦٣-١٧١]، وقوله تعالى : ﴿أَسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ [الأعراف: ١٦١] داخل في الآيات المكية، فحيث لا تصح الأجوبة المذكورة.

وأما ما ذكر في التاسع فيرد عليه منع عدم تعلق - الأكل بالسكون - ؛ لأنهم إذا سكنوا القرية تسبب سكناهم للأكل منها - كما ذكر الزمخشري - ، فقد جمعوا في الوجود بين سكنائها والأكل منها ، فحيث لا فرق بين ﴿وَكُلُوا﴾ و ﴿فَكُلُوا﴾ فلا يتم الجواب .

وأما الثالث فلأنه تعالى - وإن قال في الأعراف : ﴿وَإِذْ قِيلَ﴾ - لكنه قال في السورتين : ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ﴾ وأضاف - الغفران - إلى نفسه ، فبحكم تلك اللياقة ينبغي أن يذكر في السورتين - جمع الكثرة - بل لا شك أن رعاية ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ﴾ أولى من رعاية ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ﴾ لتعلق - الغفران بالخطايا - كما لا يخفى على العارف بالمزايا .
وأما الرابع فلأنه تعالى - وإن لم يُسند الفعل إلى نفسه تعالى - لكنه مسندٌ إليه في نفس الأمر ، فينبغي أن يذكر الإنعام الأعظم في السورتين .

وأما الخامس فلأن القصة واحدة ، وكون بعضهم مذنبين وبعضهم غير مذنبين محقق - فعلى مقتضى ما ذكر - ينبغي أن يذكر و ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ مقدماً في السورتين .

وأما السادس فلأن القصة واحدة ، وأن - الواو - لمطلق الجمع ، وقوله تعالى ﴿تَغْفِرْ﴾ في مقابلة ﴿وَقُولُوا﴾ سواء قدم أو أخر ، وقوله تعالى : ﴿وَسَزَيْدٌ﴾ في مقابلة ﴿وَأَدْخُلُوا﴾ سواء ذكر - الواو - أو ترك .

وأما السابع فلأنه تعالى قد ذكر هنا قبل ﴿فَبَدَّلَ﴾ ما يدل على التخصيص والتمييز ، حيث قال سبحانه : ﴿وَوَهَبْنَا عَلَيْكُمُ الْمَغَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ إلخ بكافات الخطاب وصيغته - فاللائق حيثئذ - أن يذكر لفظ ﴿مَنْهُمْ﴾ أيضاً^(١) .

وسأعرض لكلام الإمامين شارحاً ومناقشاً ومضيفاً من خلال المسائل العشرة الآتية بإذن الله :

(١) روح المعاني : ١ / ٢٦٨ - ٢٦٩ .

المسألة الأولى:

نقل الألوسي قول الرازي: «قال هنا: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ لما قدم ذكر النعم، فلا بد من ذكر المنعم، وهناك ﴿وَإِذْ قِيلَ﴾ إذ لا إبهام بعد تقديم التصريح به»، ثم قال في اعتراضه عليه: «أما في الأول... فلأنها إنما تصح إذا كانت سورة البقرة متقدمة على سورة الأعراف نزولاً - كما أنها متقدمة عليها ترتيباً - وليس كذلك، فإن سورة البقرة كلها مدنية، وسورة الأعراف كلها مكية إلا ثتان آيات من قوله تعالى ﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَفَقْنَا لِبَيْتِكَ﴾ [الأعراف: ١٦٣-١٧١] وقوله تعالى: ﴿أَسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ [الأعراف: ١٦١] داخل في الآيات المكية، فحينئذ لا تصح الأجوبة المذكورة».

التعليق:

يلاحظ ابتداء أن الألوسي اختصر عبارة الرازي، ونصها في تفسيره - وهو أوضح -:
 «لَمْ قَالَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ وَقَالَ فِي الْأَعْرَافِ: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ﴾؟
 الْجَوَابُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى صَرَّحَ فِي أَوَّلِ الْقُرْآنِ بِأَنَّ قَائِلَ هَذَا الْقَوْلِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى إِزَالَةً لِلإِبْهَامِ وَلِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] ثُمَّ أَخَذَ يُعَدِّدُ [نِعْمَةً] ^(١) نِعْمَةً نِعْمَةً فَاللَّائِقُ بِهَذَا الْمَقَامِ أَنْ يَقُولَ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ أَمَّا فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ فَلَا يَبْقَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ﴾ إِبْهَامٌ بَعْدَ تَقْدِيمِ التَّصْرِيحِ بِهِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ ^(٢)،
 ومن الواضح أن الرازي سلك مسلكين في توجيهه:

المسلك الأول: التوجيه بالنظر إلى ترتيب الموضعين في المصحف:

فالبقرة سابقة للأعراف، فصرح به في السورة السابقة، ثم اكتفي بذلك التصريح عن ذكره في السورة اللاحقة، بينما لم يرتض الإمام الألوسي هذا، وظاهر

(١) في الأصل: نعمة، وهو خطأ ظاهر.

(٢) مفاتيح الغيب: ٣/٩٨-٩٩.

كلام الألوسي أن المعتبر هو الأولية في النزول فقط، وبما أن الأعراف مكية النزول إلا ما ورد استثناءه^(١) - وليس منه الموضع المذكور - والبقرة مدنية فإن توجيه الرازي غير مقبول عنده، والظاهر أنه: لا مانع من النظر إلى الاعتبارين، خاصة إذا قلنا إن ترتيب المصحف توقيفي كما هو رأي الجمهور وهو الذي اختاره الألوسي نفسه في مقدمة تفسيره^(٢) فباعتبار النزول يكون التوجيه وفق ملاساته، وباعتبار ترتيب المصحف يكون التوجيه باعتبار من يقرأه بعد أن استقر على هذا الترتيب، ولا تعارض في هذا، ولا شك أن الأكمل الجمع بين المسلكين بحيث توجه الآيات وفق ترتيب المصحف، كما توجه وفق ترتيب النزول، وكلا المسلكين موجود في كلام علماء المتشابه اللفظي^(٣)، وقد قال الإمام البقاعي وهو يتحدث عن نزول القرآن منجماً عند قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنَطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ﴾ [محمد: ٢٦]: ﴿نَزَّلَ اللَّهُ﴾ أي الملك الأعظم على التدرج بحسب الوقائع تنزيلاً فيه إعجاز الخلق في بلاغة التركيب مع فصاحة المفردات وجزالتها مع السهولة في النطق والعدوبة في السمع والملاءمة للطبع كما يشهد به كل ذوق من الأغبياء والأذكياء على تباينهم في مراتب الغباوة والذكاء، وإعجاز آخر لهم في رصانة المعنى وحكمته، وثالث في مطابقتها للحال الذي اقتضى نزوله مطابقة يعجز الخلق عن الإتيان بمثلها، ورابع بنظمه مع ما نزل قبله من الآيات، لا على ترتيب النزول، بل على ما اقتضته الحكمة التي تتضاءل دونها الأفكار، وتوَلَّى خاسئة من جلالتها على الأدبار، بصائرٌ أولي

(١) الراجع عدم استثناء شيء من سورة الأعراف بل كل آياتها مكية، انظر: المكي والمدني في القرآن الكريم: ٦٤٧/٢ فما بعدها.

(٢) روح المعاني: ٢٨/١.

(٣) انظر على سبيل المثال في التوجيه بمراعاة ترتيب النزول: درة التنزيل: ١/٣٩٣-٣٩٥، وكشف المعاني: ١٣٣، وانظر على سبيل المثال في التوجيه بمراعاة ترتيب المصحف: درة التنزيل: ١/٢٦٤.

الأبصار»^(١)، لكن يبقى أن البدء في القرآن بالتصريح ليس مطرداً بل قد يأتي التصريح في الموطن المتأخر - في ترتيب المصحف - فقد قال تعالى في سورة البقرة: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥]، ثم قال في الأعراف: ﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿١٦٣﴾ وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذِرَةٌ إِيَّا رَبِّكُمْ وَعَلَّهِمْ يَنْقُونَ ﴿١٦٤﴾ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾ فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴿١٦٦﴾ وَإِذْ تَأَذَّتْ رِبْكُكَ لِيُبَعِثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٦٧﴾﴾ [الأعراف: ١٦٣-١٦٧]، ولذلك قد يقع التفصيل وما شابهه في موضع، بينما يأتي الكلام مجملاً - مثلاً - في الموضع الآخر، فيحصل بالموضوعين نوع من التكامل^(٢) مع التفنن في التعبير الذي هو أحد مقاصد المتكلم البليغ - بغض النظر عن التقدم والتأخر في ترتيب المصحف -، ويكون الأنسب في هذه الحالة التوجيه بالنظر إلى السياق، والله أعلم.

المسلك الثاني: التوجيه بالنظر إلى السياق:

حيث كان السياق في سورة البقرة في تعداد النعم فناسبه نسبة القول إلى الله صراحة لأنه أعظم في الامتتان - خاصة مع نون العظمة^(٣)، والتأمل في السياق يؤيد ما ذكره الرازي؛

(١) نظم الدرر: ١٧١/٧ - ١٧٢.

(٢) انظر حديثاً رائعاً مفصلاً عن منهج القرآن البياني في التنوع والتكامل في: (البلاغة العربية أسسها وفنونها وعلومها): ٣٢٢ - ٣٤٥.

(٣) وأشار إلى أن السياق في البقرة لتعداد النعم، كما أشار إلى نفس التعليل للتصريح بالفاعل في: كشف المعاني: ٩٧.

فقد قال تعالى في مطلع خطاب بني إسرائيل: ﴿يَبْنَئِ إِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفٍ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّيَ فَآرْهُبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] ثم قال - عز من قائل -: ﴿يَبْنَئِ إِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] ، إلى أن ختم الكلام معهم بقوله: ﴿يَبْنَئِ إِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٢] ضمن آيات طويلة ذكّرهم في كثير منها بنعمه عليهم، واللافت أن الألوسي لم يعرض للرد على هذا المسلك رغم أن عبارته تشعر أن كلام الرازي في هذه المسألة مردود برمته، وهذا قصور من الألوسي، وهذا المسلك أسدٌ من المسلك الأول كما مضت الإشارة إليه؛ إذ أنه يراعي الملابسات المباشرة للآيات، ثم إن مما يزيد من تجلية سر التغاير بين الآيتين ما ذكره الأستاذ محمد عزة دروزة حيث قال مقارناً مقارنةً عامة بين ذكر هذه القصة في سورتي البقرة والأعراف: «وبعض ما ورد في الآيات ورد في سياق قصص بني إسرائيل في السور المكية مثل الأعراف ويونس وطه والقصص مع اختلاف في الأسلوب حيث ورد في السور المكية في معرض التمثيل والتذكير للعرب، في حين ورد هنا في معرض التذكير لليهود والتنديد بهم، وهناك فارق آخر وهو أن الأسلوب هنا ليس قصصياً كما هو في السور المكية وإنما هو تفريري وهذا منسجم مع الموقف الذي نزلت فيه وهو فارق يلحظ في ما نزل في شأن بني إسرائيل عامة، وبه يتميز الأسلوب المكّي عن الأسلوب المدني»^(١)، هذا مع أن السورة تخاطب في جزء كبير منها بني إسرائيل مباشرة فيناسبها التعبير بنون العظمة المذكورة بعظم المنّة خلافاً للسورة التي تحكي قصصهم مع غيرها من القصص فيناسبها ضمير الغيبة، وآية البقرة نزلت واليهود حاضرون مخالطون للنبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم ، أما آية الأعراف فقد نزلت واليهود بعيدون مع احتمال وجود اتصال لهم مع كفار مكة خاصة أن الأعراف من السور المكية التي تشير عدة أمور

(١) التفسير الحديث: ١٧١/٦.

إلى تأخر نزولها^(١) - ولو نسيباً- مثل طولها، والإشارة إلى ضرورة اتباع بني إسرائيل للنبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ، أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأعراف: ١٥٧-١٥٨] ، وقد ذهب إلى مثل ما ذكرت من التوجيه مع زيادة بيان صاحب تفسير المنار فقال: « قَالَ تَعَالَى هُنَا: ﴿وَأَذِّقْ لَهُمْ﴾ لِأَنَّ الْقِصَّةَ خِطَابٌ وَجْهٌ أَوَّلًا إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ فَالْحِكَايَةُ فِيهِ عَنِ بَنِي إِسْرَائِيلَ حِكَايَةٌ عَنْ غَائِبٍ، وَالْأَصْلُ أَنَّ يَذْكَرُ ضَمِيرُهُ فِيهِ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ: ﴿لَهُمْ﴾ وَفِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿وَأَذِّقْنَا﴾ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ؛ إِذِ الْمَعْلُومُ أَنَّ الْقَائِلَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَقَدْ رُوِيَ هُنَالِكَ السِّيَاقُ، وَفِي خِطَابِ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ قَبْلَهَا: ﴿وَأَذِّقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ﴾ (٢: ٥٠) ، ﴿وَأَذِّقْنَا مُوسَى﴾ ... (٢: ٥١) فَتَنَاسَبَ أَنْ يَقُولَ: ﴿وَأَذِّقْنَا﴾ وَلَمْ يَقُلْ فِيهَا (لَكُمْ) كَمَا قَالَ هُنَا: ﴿لَهُمْ﴾؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ كَانَ لِأَجْدَادِ الْمُخَاطَبِينَ مِنَ الْوَفِ السَّنِينَ لَا هُمْ أَنْفُسِهِمْ، وَلَمْ يَقُلْ: (هُمْ) أَيْضًا؛ لِأَنَّ السِّيَاقَ لَمْ يَكُنْ حِكَايَةً عَنْ غَائِبٍ مَجْهُولٍ يَحْتَاجُ إِلَى تَعْيِينِهِ، بَلْ هُوَ تَذْكَيرُ الْخَلْفِ بِمَا تَقُومُ بِهِ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ مِنْ شُئُونِ السَّلَفِ؛ لِأَنَّهُمْ وَارِثُو أَخْلَاقِهِمْ وَعَرَائِزِهِمْ وَعَادَاتِهِمْ، فَهُوَ إِذَنْ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْخَلْفِ الْحَاضِرِ وَالسَّلَفِ الْعَابِرِ، وَزِيَادَةُ ﴿لَهُمْ﴾ تَلْصِيقُهُ بِالْغَائِبِ وَحَدَهُ فَتَكُونُ حِكَايَتُهُ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ كَحِكَايَتِهِ لِعَرَبِ مَكَّةَ وَعَيْرِهِمْ، فَتَأَمَّلْ! »^(٢)، ويلاحظ في هذا النقل أنه توقف

(١) انظر شيئاً من ذلك في مقدمة سورة الأعراف في التحرير والتنوير: ٧-٦/٨.

(٢) تفسير المنار: ٣٧١/٩.

مع موضع من مواضع التغيرات لم يقف معه الرازي ولا الألويسي بل لم أجد من وقف معه في حدود ما اطلعت عليه من مراجع؛ ألا وهو زيادة ﴿لَهُمْ﴾ في موضع الأعراف دون البقرة، وقد بين أن هذا راجع إلى أن آية الأعراف تتحدث مع أهل مكة عن غائبين والأصل ذكرهم بضمير الغائب لتعيينهم، بينما كان سياق البقرة غير محتاج إلى هذا التعيين فلم يذكره، والله أعلم.

هذا وقد لاحظ البقاعي جانباً آخر في موضع الأعراف فقال: «وعبر هنا بالمجهول في ﴿قِيلَ﴾ إعرافاً عن تلذيزهم بالخطاب إيذاناً بأن هذا السياق للغضب عليهم بتساقطهم في الكفر وإعراضهم عن الشكر، من أيّ قائل كان، وبأيّ صيغة ورد القول، وعلى أيّ حالة كان، وإظهاراً للعظمة حيث كانت أدنى إشارة منه كافية في سكناهم في البلاد واستقرارهم فيها قاهرين لأهلها الذين ملؤوا قلوبهم هيبة حتى قالوا: ﴿إِنَّا لَنَدْخُلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا﴾ [المائدة: ٢٤]»^(١)، فالبقاعي يرى أن السياق في الأعراف مشعر بالغضب بينما هو في البقرة تعداد للنعم - كما سبقت الإشارة إليه -.

المسألة الثانية:

نقل الألويسي قول الرازي: «(الثاني) قال هنا: ﴿أَدْخُلُوا﴾ وهناك ﴿أَسْكُنُوا﴾ لأن الدخول مقدم، ولذا قدم وضعاً المقدم طبعاً». ثم قال في اعتراضه عليه: «أما في الثاني... فلأنها إنما تصح إذا كانت سورة البقرة متقدمة على سورة الأعراف نزولاً - كما أنها متقدمة عليها ترتيباً - وليس كذلك...».

التعليق:

سلك الإمام الرازي في هذا الموضع ما سلكه في المسألة الأولى من التوجيه بالنظر إلى

(١) نظم الدرر: ٣/١٣٩.

ترتيب الموضوعين في المصحف، بينما لم يرتض الإمام الألوسي هذا المسلك وقد مضى شرح كلامه والرد عليه، علماً أن الألوسي قد ذكر كلام الرازي بالمعنى فأخل ببعض ما فيه؛ فعبارة الرازي في تفسيره: «الدُّخُولُ مُقَدَّمٌ عَلَى السُّكُونِ وَلَا بُدَّ مِنْهَا فَلَا جَرَمَ ذَكَرَ الدُّخُولَ فِي السُّورَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَالسُّكُونُ فِي السُّورَةِ الْمُتَأَخِّرَةِ»^(١)، وتعليل الإمام الرازي هنا لطيف للغاية حيث نبه أن الدخول يسبق السكنى ولا بد فقدم في ترتيب الذكر في القرآن ما يتقدم في واقع الأمر، مع تنبيهه أنه لا بد من الاثنين: الدخول والسكنى فلذلك فُرِّقَا في الموضوعين فحصل التكامل بالآيتين مع التفنن وعدم التكرار، ثم إن تعليل الرازي لهذه المسألة متصل بتعليله لمجيء الفاء في قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا﴾ في البقرة، ومجيء الواو في قوله: ﴿وَكُلُوا﴾، وهي المسألة التي ذكرها الرازي بعد هذه المسألة مباشرة فهي عنده الثالثة، لكن الألوسي أخرها فجعلها التاسعة، وبالحدِيث عنها هناك سيتضح التعليل بشكل أكبر بإذن الله.

هذا، وقد لاحظ ابن الزبير الغرناطي في هذا الترتيب سرا آخر لا يتعارض مع ما ذكره الرازي وهو أن الدخول يمتل أن يكون بسكنى وبدون سكنى فاللفظ مجمل فصلته الآية اللاحقة في الأعراف، وبالتالي فهو من باب الإيضاح بعد الإبهام، وهو تعليل ناظر إلى ترتيب السور في المصحف^(٢).

ويبقى أن الإمام الرازي أغفل توجيه الآيتين في ضوء السياق، وقد لمح البقاعي أن موضع الأعراف قد جاء في سياق سوق الأدلة على قوله تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كَلِمَةَ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا

(١) مفاتيح الغيب: ٩٩/٣.

(٢) انظر ملاك التأويل: ٢٠٤/١.

عَهَا غَفْلِينَ ﴿[الأعراف: ١٤٦]، مع إثبات صحة الوصف بالنبوة المشار إليها في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧] فقال: ﴿أَسْكُنُوا﴾ أي ادخلوا مطمئنين على وجه الإقامة، ولا يسمى ساكناً إلا بعد التوطن بخلاف الدخول، فإنه يكون بمجرد الولوج في الشيء على أي وجه كان ﴿هَذِهِ أَمْرِكَةَ﴾. فهو دليل آخر على الأمرين: الصرف والصدق، فدلالته على صرفهم عن الحق من جهة أنهم لم يؤمروا بالدخول فحسب، بل مع البشارة بالسكنى بعد الدخول لكنهم صرفوا عن الاستجابة، ودلالته على صدق نبوة نبينا محمد ﷺ من جهة التعبير باللفظ الأخص ﴿أَسْكُنُوا﴾ دون اللفظ الأعم ﴿ادْخُلُوا﴾؛ مما يدل على العلم التام الدقيق بما وقع لهم رغم أنه حدث قبله ﷺ، والله أعلم.

المسألة الثالثة:

نقل الآلوسي عن الرازي قوله: « (الثالث) قال هنا : ﴿حَطَّيْتُمْ﴾ - بجمع الكثرة - لما أضاف ذلك القول إلى نفسه ، واللائق بجوده غفران الذنوب الكثيرة ، وهناك ﴿حَطَّيْتُمْ﴾ بجمع القلة إذ لم يصرح بالفاعل، فاعترض الإمام الآلوسي بقوله: «وأما الثالث فلأنه تعالى - وإن قال في الأعراف : ﴿وَإِذْ قِيلَ﴾ - لكنه قال في السورتين : ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ﴾ وأضاف - الغفران - إلى نفسه، فبحكم تلك اللياقة ينبغي أن يذكر في السورتين - جمع الكثرة - بل لا شك أن رعاية ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ﴾ أولى من رعاية ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ﴾ لتعلق - الغفران بالخطايا - كما لا يخفى على العارف بالمزايا».

التعليق:

سلك الإمام الآلوسي في رده في هذا الموضوع مسلكاً آخر حيث لاحظ أن هناك كلمات أخرى في السياق لا تتناسب - من وجهة نظره - مع توجيه الإمام الرازي ،

وهنا لا بد من وقفة تبين القراءات المتواترة في الآيات لأنها ستعين في الكلام عليهما، يقول الإمام ابن الجزري عن الخلاف في القراءات في سورة البقرة: « (وَاخْتَلَفُوا) فِي: ﴿نَغْفِرُ﴾ هُنَا وَالْأَعْرَافَ فَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ بِالتَّأْنِيثِ فِيهِمَا. وَقَرَأَ الْمَدِينِيَانِ بِالتَّذْكِيرِ هُنَا وَالتَّأْنِيثِ فِي الْأَعْرَافِ، وَوَأَفَقَهُمَا يَعْقُوبُ فِي الْأَعْرَافِ. وَاتَّفَقَ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةُ عَلَى ضَمِّ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَفَتْحِ الْفَاءِ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالنُّونِ وَفَتْحِهَا وَكَسْرِ الْفَاءِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ»^(١)، ثم قال عند ذكر الخلاف في الأعراف: «وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي ﴿نَغْفِرُ لَكُمْ﴾ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

(وَاخْتَلَفُوا) فِي: ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ فَقَرَأَ الْمَدِينِيَانِ وَيَعْقُوبُ (خَطِيئَاتِكُمْ) بِجَمْعِ السَّلَامَةِ وَرَفَعَ التَّاءَ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ بِالْإِفْرَادِ وَرَفَعَ التَّاءَ، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ عَلَى وَزْنِ عَطَايَاكُمْ بِجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِجَمْعِ السَّلَامَةِ وَكَسَرَ التَّاءَ نَصْبًا، وَاتَّفَقُوا عَلَى: ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ فِي الْبَقَرَةِ مِنْ أَجْلِ الرَّسْمِ»^(٢)

فحصل أن الخلاف في البقرة ينحصر في موضع واحد هو: ﴿نَغْفِرُ﴾ حيث قرأ الجمهور: (نَغْفِرُ)، كما ثبتت القراءتان ﴿يُعْفَرُ﴾، و(تُعْفِرُ) بينما اتفقوا على قراءة ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ بالجمع جمع تكسير، أما في الأعراف فقد وقع الخلاف في ﴿نَغْفِرُ﴾ بنفس الأوجه السابقة مع اختلاف يسير فيما قرأ به كل قاري، كما وقع الخلاف في ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ حيث جمعت عند الجمهور جمع مؤنث سالم كما جمعت جمع تكسير وأفردت أيضاً^(٣)، وبناء على كل ما سبق يتضح لنا أن الخطايا جمعت في البقرة جمع تكسير قولاً واحداً، بخلاف موضع الأعراف حيث تعددت أوجه القراءة مع كون أكثر القراء على جمع المؤنث السالم الدال على القلة، ولذلك فإن

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢١٥.

(٢) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٧٢.

(٣) على اختلاف في إعرابها لا يعنيننا هنا عرضه.

اعتراض الألوسي فيه نظر، كما أن كلام الرازي فيه قصور من جهة عدم الإشارة إلى القراءات^(١)، والذي يمكن أن يقال هنا - مع استحضار ما في الآية من قراءات - إنه لما كانت آية البقرة أظهر في الامتنان حيث وقعت في سياق ذكر تفضيل بني إسرائيل على العالمين جاء جمع الخطايا جمع كثرة باتفاق القراء، بخلاف الأعراف فليس فيها من الامتنان ما في البقرة بل قد جاءت في سياق ذكر الأمم المعرضة عن الوحي فتعددت القراءات ما بين أفراد وجمع سالم وجمع تكسير لتناسب أحوال الناس المتعددة - خاصة وقد جاء في السياق ما يشير إلى تعدد أحوالهم^(٢) - مع كون قراءة الجمهور تناسب كون السياق ليس للامتنان، ومن أشار إلى شيء من أسرار هذا التنوع في القراءات في سورة الأعراف البقاعي حيث قال: «ناسب ذلك جمع الكثرة في قوله: ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ في قراءة أبي عمرو، وأما قراءة ابن عامر {خطيئتكم} بالإفراد وقراءة غيرهما ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ جمع قلة فللاشارة إلى أنها قليل في جنب عفوه تعالى، وكذا بناء ﴿نَغْفِرُ﴾ للمجهول تأنيثاً وتذكيراً، كل ذلك ترجيه لهم واستعطافاً إلى التوبة»^(٣)، وقال قبلها في آية البقرة: «ففي قراءة {نغفر} تول من الحق ومن هو من حزبه من الملائكة والرسول، وفي قراءة: تغفر، إبلاغ أمر خطابهم بما يفهمه التأنيث من نزول القدر، وفي قراءة الياء توسط بين طرفي ما يفهمه علو قراءة النون ونزول قراءة التاء؛ ففي ذلك بجملته إشعار بأن خطاياهم كانت في كل رتبة مما يرجع إلى عبادة ربهم وأحوال أنفسهم ومعاملتهم مع غيرهم من أنبيائهم

(١) وإن كانت صحيحة في نفسها، وقد سبقه إلى نفس التعليل في درة التنزيل: ١/ ٢٣٥-٢٣٧، وافقه عليها: ملاك التأويل: ١/ ٢٠٧، كشف المعاني: ٩٧، وعلل بنفس التعليل الكرمانى في البرهان: ٧٣ لكن مع شيء من مراعاة اختلاف القراءات .

(٢) ستأتي الإشارة إلى هذا في المسألة السابعة.

(٣) نظم الدرر: ٣/ ١٣٩ - نقلاً عن الحرالي -.

وأمثالهم حتى جمعت خطاياهم جميع جهات الخطايا الثلاث، فكأنهم ثلاثة أصناف: صنف بدلوا، وصنف اقتصدوا، وصنف أحسنوا فيزيدهم الله ما لا يسعه القول ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ ﴾ [الرحمن: ٦٠] انتهى، ولما كان السياق هنا لتعداد النعم حسن أن يعبر عن ذنوبهم بجمع الكثرة فقال {خطاياكم} إشارة إلى أنهم أصروا عليها بحيث كادوا أن يجعلوا بإزاء كل نعمة ذنباً... وهذا بخلاف الأعراف فإن السياق هناك لبيان إسرعهم في الكفر كما سيأتي إن شاء الله تعالى»^(١).

المسألة الرابعة:

نقل الألووسي قول الرازي: « (الرابع) قال هنا: ﴿ رَغَدًا ﴾ دون هناك لإسناد الفعل إلى نفسه هنا، فناسب ذكر الإنعام الأعظم وعدم الإسناد هناك»، ثم تعقبه بقوله: «وأما الرابع فلأنه تعالى - وإن لم يسند الفعل إلى نفسه تعالى - لكنه مسند إليه في نفس الأمر، فينبغي أن يذكر الإنعام الأعظم في السورتين».

التعليق:

يرى الإمام الرازي أن كلمة ﴿ رَغَدًا ﴾ في سورة البقرة قد جاءت متناسبة مع السياق إذ جاء قبلها قوله تعالى: ﴿ قُلْنَا ﴾ بما تحمله نون العظمة من الدلالة على الإنعام خلافاً لقوله تعالى في الأعراف ﴿ وَإِذْ قِيلَ ﴾ فليست فيها هذه الدلالة فحذف لفظ الرغد هناك لأجل ذلك، وقد أجاب الإمام الألووسي بأن القول المذكور في السورتين من الله - سبحانه وتعالى - سواء صرح بالفاعل أم لم يصرح، وبالتالي فالمناسب ذكر الرغد في السورتين، وهذا الجواب ضعيف لأن فيه إلغاء لتأثير السياق فيما يحذف وما يذكر، وقد طوي ذكر الفاعل في آيات كثيرة لأن المقام لا يناسب ذكره مع أن ذلك الفاعل معلوم لا يخفي من مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ [الشعراء: ٨٠]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَنَا لَأَنْدَرِي أَشْرُّ أَرِيدُ يَمَنَ فِي الْأَرْضِ أَمْرٌ

(١) نظم الدرر: ١/١٤٢، وانظر معارج التفكير: ٤/٦٥٢.

أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾ [الجن: ١٠] ، بل نرى الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [العنكبوت: ٤٤] ، ويقول في آية أخرى جاء فيها نفس الفعل لكن مع عدم ذكر الفاعل: ﴿ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنِّ عَجَلٍ ^١ سَأُورِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾ [الأنبياء: ٣٧] إلى غير ذلك من الآيات التي تدل دلالة ظاهرة على تأثير السياق على حذف ما يُحذف وذكر ما يُذكر، وكذلك الأمر في الآية التي بين أيدينا فقد مر معنا أن آية البقرة جاءت في سياق الامتنان على بني إسرائيل فناسب ذلك الامتنان أمور منها: التعبير بـ ﴿ قُلْنَا ﴾ دون ﴿ قِيلَ ﴾ التي جاءت في الموضع الآخر الذي في نفس السياق في الأعراف، ومنها ذكر الرغد إذ هو المناسب للامتنان؛ إذا «الراء والغين والبدال أصلان أحدهما: أطيب العيش»^(١) ، والرغد هو: (الطيب الواسع)^(٢) ، بينما حذف في الأعراف حيث لا امتنان؛ فمسلك الرازي في غاية الظهور ، واعتراض الألووسي نوع من التعنت، بل قد جاء نفس هذا التعليل عند عدد أهل العلم؛ فمن ذلك قول الخطيب الإسكافي: «في الإتيان بقوله ﴿ رَغَدًا ﴾ في هذه السورة وحذفها في سورة الأعراف فالجواب عنها كالجواب في الخطايا والخطيئات، لأنه لما أسند الفعل إلى نفسه تعالى كان اللفظ بالأشرف الأكرم، فذكر معه الإنعام الأجسم، وهو أن يأكلوا رغداً، ولما لم يسند الفعل في سورة الأعراف إلى نفسه لم يكن مثل الفعل الذي في سورة البقرة، فلم يذكر معه ما ذكر فيها من الإكرام الأوفر، وإذا تقدم اسم المنعم الكريم اقتضى ذكر نعمته الكريمة»^(٣)؛ فما سلكه الرازي ليس بدعاً من القول حتى يعترض عليه، وقد لاحظ صاحب تفسير المنار مناسبة أخرى لطيفة فقال: «وقد وصف الأكل هنالك

(١) مقاييس اللغة (رغ د) ٤١٧/٢.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن (رغ د)

(٣) درة التنزيل: ٢٣٧/١، وانظر قريباً منه في: البرهان: ٧٣، وكشف المعاني: ٩٧، نظم الدرر: ١/١٤١،

التحرير والتنوير: ١٤٦/٩.

بالرغد وهو الواسع الهنيء والتبشير به يناسب حال الدخول؛ إذ الأمر لدى الداخل مجهول^(١) والله أعلم.

المسألة الخامسة:

نقل الألوسي قول الرازي: « (الخامس) قال هنا: ﴿وَأَدْخُلُوا أَبْابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ وهناك بالعكس، لأن - الواو - لمطلق الجمع، وأيضاً: المخاطبون يحتفلون أن يكون بعضهم مذنبين، والبعض الآخر ما كانوا كذلك، فالمذنب لا بد وأن يكون اشتغاله بحط الذنب مقدماً على اشتغاله بالعبادة، فلا جرم كان تكليف هؤلاء أن يقولوا: ﴿حِطَّةٌ﴾ ثم يدخلوا - وأما الذي لا يكون مذنباً، فالأولى به أن يشتغل (أولاً) بالعبادة ثم يذكر التوبة (ثانياً) للهضم وإزالة العجب فهؤلاء يجب أن - يدخلوا ثم يقولوا - فلما احتمل كون أولئك المخاطبين منقسمين إلى ذين القسمين، لا جرم ذكر حكم كل واحد منهما في سورة أخرى»، واعترض عليه بقوله: «وأما الخامس فلأن القصة واحدة، وكون بعضهم مذنبين وبعضهم غير مذنبين محقق - فعلى مقتضى ما ذكر - ينبغي أن يذكر ﴿وقولوا حِطَّةٌ﴾ مقدماً في السورتين».

التعليق:

لابد من التنبيه ابتداءً إلى أن الرازي قد سلك مسلكين لتوجيه التغير بين الموضوعين تقديماً وتأخيراً؛ أما المسلك الأول فهو أن الواو لمطلق الجمع فلا تفيد ترتيباً، وبالتالي فإن تغير ترتيب المتعاطفات بالواو لا يؤثر في المعنى فضلاً عن أن يخل به، وهذا ليس توجيهاً لسر التغير، وإنما هو مجرد تصحيح للكلام، ونفي للتعارض عنه^(٢).

وأما المسلك الثاني فقد أشار فيه إلى التكامل بين الآيتين في تصوير حال القوم

(١) تفسير المنار: ٣٧١ / ٩.

(٢) وهو قريب مما سلكه الخطيب الإسكافي، ولعله أخذه منه، انظر درة التنزيل: ٢٣٨-٢٣٩، وسيأتي نبضه بعد أسطر.

وأن منهم المذنب فحقه أن يقدم قول ﴿حِطَّةٌ﴾، ومنهم من ليس كذلك فحقه أن يقدم السجود.

واعترض الألوسي كان له - حسب فهمي - عدة جوانب :

١/ أن القصة واحدة فينبغي أن يكون الكلام واحداً، وهذا غير مسلم إذ إنَّ عندنا كثيراً من القصص قد تكررت في سور مختلفة بعبارات مختلفة مع الاتفاق أنها قصة واحدة مثل قصة ضيف إبراهيم ، وكرؤية موسى للنار بالواد المقدس ، إلى غير ذلك مما يطول ذكره ، بل إن من بلاغة القرآن أن عبّر عن العبارة الواحدة التي صدرت من قائل واحد بأساليب مختلفة لا تعارض بينها ولا تناقض ولا اختلاف، مع مراعاتها جميعاً للسياق الذي ذكرت فيه، وقد قال الخطيب في درة التنزيل : «ما أخبر الله تعالى به قصة موسى عليه السلام وبني إسرائيل وسائر الأنبياء صلوات الله عليهم وما حكاه من قولهم وقوله عز وجل لهم لم يقصد إلى حكاية الألفاظ بأعيانها، وإنما قصد إلى اقتصاص معانيها، وكيف لا يكون كذلك؟ واللغة التي خوطبوا بها غير العربية، فإذا حكاية اللفظ زائلة وتبقى حكاية المعنى، ومن قصد حكاية المعنى كان مخيراً بأن يؤديه بأي لفظ أراد، وكيف شاء من تقديم وتأخير بحرف لا يدل على ترتيب كالواو، ولو قصد حكاية اللفظ ثم وقع في المحكى اختلاف لم يجوز، ولو قال قائل حاكياً عن غيره: قال فلان: زيد وعمرو ذهباً، وكان هذا لفظاً محكياً، ثم قال ثانياً قاصداً إلى حكاية هذه اللفظة من كلامه: عمرو وزيد ذهباً، لم يجوز له ذلك، لأنه غير قوله وأخر ما قدمه، وإن قصد حكاية المعنى كان ذلك مرخصاً له»^(١).

٢/ أن كون بعض القوم مذنباً، والبعض ليس كذلك أمر معلوم بالضرورة فلا

(١) درة التنزيل وغرة التأويل: ١/ ٢٣٨-٢٣٩.

يحتاج إلى الإشارة إليه، وهذا غير مسلم أيضاً إذ كم من أمر معلوم بالضرورة لكن يقتضي المقام التذكير به أو التنويه إليه فيذكر ، وقد قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكُتُبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩]، وقال تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦] والأمثلة على هذا كثيرة مشهورة، والمقصود أن الأمر المعلوم كثيرا ما يذكر لأن المقام يقتضي ذكره فلا وجه لاعتراض الألوسي، وكما أسلفت فإن كلام الرازي مبني على إظهار التكامل بين الموضوعين ، وأحسن منه في إظهار التكامل ما ذكره في معارج التفكير حيث قال : «والدلالة التكاملية بين العبارتين تفيد عدم وجوب الترتيب بين التكليفين، وعدم وجوب القيام بهما مقترنين، بل الواجب القيام بهما دون إلزام بترتيب أو اقتران»^(١).

ويبقى أن الرازي لم يبين وجه اختصاص كل موضع بما ورد فيه فلم يبين لم قدم السجود في البقرة وآخر في الأعراف، وقد أجاب عن هذا في ملاك التأويل حيث قال باسطاً ومفصلاً فيما اختصره الرازي وأجمله: «...قولهم: ﴿حِطَّةٌ﴾ دعاء أمروا به في سجودهم فلو ورد في السورتين على حد سواء لأوهم من حيث مقتضى الواو من الاحتمال أنهم أمروا بالسجود والقول منفصلين غير مساوق أحدهما للآخر على أحد محتملات الواو في عدم الرتبة؛ فقدم وآخر في السورتين ليحرز المجموع أن المراد بهذا القول أن يكون في حال السجود لا قبله ولا بعده وتعين بهذا معنى المعية من محتملات الواو، وتحرر المقصود وأن المراد: وادخلوا الباب سجدا قائلين في سجودكم حطة؛ فاكتفي بتقلب الورود عن الإفصاح بمعنى المعية إيجازاً جليلاً وبلاغة عظيمة»^(٢)، ثم أضاف مبينا سر اختصاص كل موضع بما خص به: «وقدم في البقرة الأمر بالسجود لأن ابتداء السجود يتقدم ابتداء الدعاء ثم يتساوق المطلوبان فجاء ذلك على الترتيب الثابت في السور والآي

(١) معارج التفكير ودقائق التدبير: ٦٥١ / ٤

(٢) ملاك التأويل: ٢٠٥ / ١.

والله أعلم»^(١)، فباختبار أن السجود مقدم على الدعاء فقد جاء مقدماً في الموضع الأول في المصحف - موضع البقرة -، وآخر في الموضع الثاني، وقد نظر البقاعي إلى السياق فقال في موضع سورة البقرة - التي يرى أن سياقها لتعداد النعم - : «وقدم الدخول السار للنفوس والسجود الذي هو أقرب مقرب للحضرة الشريفة لأنه في سياق عد النعم على القول المشعر بالذنب»^(٢) -، ثم قال في موضع سورة الأعراف - التي يرى أن سياقها مُشعِرٌ بالغضب - بتعليل آخر فقال: «وقدم ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ ليكون أول قارع للسمع مما أمروا به من العبادة مشعراً عظيماً ما تحملوه من الآثام إيذاناً بما سيقت له هذه القصص في هذه السورة من المقام»^(٣)، بينما لمح الكرمانى تناسبا لفظياً في موضع البقرة فقال : «وقدم ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ في هذه السورة وأخرها في الأعراف لأن السابق في هذه السورة ﴿ادْخُلُوا﴾ فيبين كيفية الدخول»^(٤)؛ فقد لاحظ الكرمانى أن الجملتين سبقتا في البقرة بقوله: ﴿ادْخُلُوا﴾ فناسبها تقديم الأمر بالدخول.

المسألة السادسة:

نقل الآلوسى قول الرازي: «(السادس) قال هنا: ﴿وَسَنَزِيدُ﴾ - بالواو - وهناك بدونها، إذ جعل هنا - المغفرة - مع الزيادة جزاء واحداً لمجموع الفعلين، وأما هناك فالمغفرة جزاء قول ﴿حِطَّةٌ﴾ والزيادة جزاء الدخول فترك - الواو - يفيد توزع كل من الجزاءين على كل من الشرطين»؛ ثم اعترض عليه بقوله: «وأما السادس فلأن القصة واحدة، وأن - الواو - لمطلق الجمع، وقوله تعالى ﴿تَعَفَّرَ﴾ في مقابلة قُولُوا سواء قدم أو أخر، وقوله تعالى: ﴿وَسَنَزِيدُ﴾ في مقابلة ﴿وَادْخُلُوا﴾ سواء ذكر - الواو - أو ترك» .

(١) ملاك التأويل: ١/ ٢٠٥.

(٢) نظم الدرر: ١/ ١٤١.

(٣) نظم الدرر: ٣/ ١٣٨.

(٤) البرهان للكرمانى: ٧٣.

التعليق:

مسلك الرازي في هذه المسألة غير ظاهر، وعبارته عند الألوسي مختصرة، ونصها في تفسيره: «أَمَّا فِي الْأَعْرَافِ فَذَكَرَ فِيهِ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: قَوْلُ الْحِطَّةِ وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى التَّوْبَةِ، وَثَانِيهَا: دُخُولُ الْبَابِ سُجَّدًا وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى الْعِبَادَةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ جَزَاءَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ وَهُوَ وَقَعَ فِي مُقَابَلَةِ قَوْلِ الْحِطَّةِ. وَالْآخَرُ: قَوْلُهُ: ﴿سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ وَهُوَ وَقَعَ فِي مُقَابَلَةِ دُخُولِ الْبَابِ سُجَّدًا. فَتَرَكَ الْوَاوِ يُفِيدُ تَوَزُّعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجُزْأَيْنِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرْطَيْنِ، وَأَمَّا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ فَيُفِيدُ كَوْنَ مَجْمُوعِ الْمَغْفِرَةِ وَالزِّيَادَةَ جَزَاءً وَاحِدًا لِمَجْمُوعِ الْفِعْلَيْنِ أَعْنِي دُخُولَ الْبَابِ وَقَوْلِ الْحِطَّةِ»، وقد تركز اعتراض الألوسي على جانين:

الجانب الأول: كون القصة واحدة، وقد مضت الإجابة عن مثل هذا الاعتراض في المسألة الخامسة.

الجانب الثاني: أن الواو لمطلق الجمع، وهذا مما لم يتعرض له الرازي ولم يعتمد عليه، بل قد مضى في المسألة الخامسة في كلام الرازي أن الواو لمطلق الجمع، وتعرض الألوسي لمثل هذا خروج بالكلام عن محل النزاع، لكن يبقى أن وجه التفريق الذي أشار إليه الإمام الرازي غير ظاهر- في حد علمي-؛ لأن كلا الجملتين: ﴿وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ ﴿سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ ليست واقعة في جواب الطلب أصلاً، بل الأولى جملة موصولة بالواو مستأنفة، والثانية مفصولة بينها وبين ما سبق شبه كمال الاتصال، وكأن سائلاً سأل بناء على قوله: ﴿وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ فقال: وماذا بعد المغفرة؟ ف قيل لهم: ﴿سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾، وفي سر التغيرات بين الموضعين يقول ابن

الزبير الغرناطي : «وأما زيادة واو العطف في قوله تعالى : ﴿وَسَزَيْدٌ﴾ في البقرة وهو السؤال الخامس فإنما جيء بها هنا لأن المتقدم قبل هذه الآية من لدن قوله سبحانه : ﴿يَبْنَئِ إِسْرَءِيلَ أَذْكَرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ إنها هي آلاء ونعم كما تقدم عدت عليهم على التفصيل شيئاً بعد شيء فناسب ذلك عطف قضية الزيادة بالواو ليجري على ما تقدم من تعداد الآلاء وضروب الإنعام بالعفو عن الزلات والامتنان بضروب الإحسان ، لهذا القصد من إحراز التعداد ورد : ﴿وَسَزَيْدٌ﴾ هنا بالواو ولم يكن ليحصل ذلك لو لم ترد الواو هنا وأما آية الأعراف فلم يرد قبلها ما ورد في سورة البقرة»^(١).

المسألة السابعة:

نقل الآلوسي قول الرازي : «(السابع) قال هناك : ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ وهنا لم يذكر ﴿مِنْهُمْ﴾ لأن أول القصة هناك مبني على التخصيص بـ: (من) حيث قال : ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ﴾ فخص في آخر الكلام ليطابق أوله ، ولما لم يذكر في الآيات التي قبل فَبَدَّلَ هنا تمييزاً وتخصيصاً لم يذكر في آخر القصة ذلك» ، ثم اعترض عليه بقوله : «وأما السابع فلأنه تعالى قد ذكر هنا قبل فَبَدَّلَ ما يدل على التخصيص والتمييز ، حيث قال سبحانه : ﴿وَوَضَّلْنَا عَلَيْكُمْ الْعُمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّانَ وَالسَّلَوى كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ إلخ بكافات الخطاب وصيغته - فاللائق حينئذ - أن يذكر لفظ مِنْهُمْ أيضاً.

التعليق :

مسلك الإمام الرازي هنا ظاهر جلي فقد لاحظ أن سورة الأعراف جاءت بزيادة ﴿مِنْهُمْ﴾ متسقة بذلك مع الآيات قبلها، ولعل سوق كلامه الذي اختصره

(١) ملاك التأويل: ١/ ٢٠٧-٢٠٨، ونحوه في: كشف المعاني: ٩٧، ونظم الدرر: ١/ ١٤٢ مختصراً.

الألووسي أدمى لتجليته وظهور حجته فيه حيث يقول: «سَبَبُ زِيَادَةِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ أَنَّ أَوَّلَ الْقِصَّةِ هَاهُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى التَّخْصِيصِ بِلَفْظِ (مِنْ) لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩] فَذَكَرَ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ ثُمَّ عَدَّدَ صُنُوفَ إِنْعَامِهِ عَلَيْهِمْ وَأَوَامِرِهِ لَهُمْ، فَلَمَّا انْتَهَتِ الْقِصَّةُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ فَذَكَرَ لَفْظَةَ: ﴿مِنْهُمْ﴾ فِي آخِرِ الْقِصَّةِ كَمَا ذَكَرَهَا فِي أَوَّلِ الْقِصَّةِ لِيَكُونَ آخِرُ الْكَلَامِ مُطَابِقًا لِأَوَّلِهِ فَيَكُونَ الظَّالِمُونَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى بِإِزَاءِ الْهَادِينَ مِنْهُمْ فَهَنَّاكَ ذَكَرَ أُمَّةً عَادِلَةً، وَهَاهُنَا ذَكَرَ أُمَّةً جَابِرَةً وَكِلْتَاهُمَا مِنْ قَوْمٍ / مُوسَى فَهَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي ذِكْرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ، وَأَمَّا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ فِي الْآيَاتِ الَّتِي قَبْلَ قَوْلِهِ: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ تَمْيِيزًا وَتَخْصِيصًا حَتَّى يَلْزَمَ فِي آخِرِ الْقِصَّةِ ذِكْرَ ذَلِكَ التَّخْصِيصِ فَظَهَرَ الْفَرْقُ»^(١)، وبه يتضح أن مقصوده من التخصيص والتميز هو تمييز بني إسرائيل إلى طائفة تهدي بالحق وأخرى ظالمة، وأما اعتراض الألووسي فليس في محله إذ تكلم على التخصيص بضمائر الخطاب في ﴿وَطَلَّلْنَا عَلَيْكُمْ﴾ ونحوها، ولا علاقة له بما أشار إليه الإمام الرازي، وقد لحظ في التحرير والتنوير السياق فقال: «وَوَجْهُ زِيَادَتِهَا هُنَا»^(٢) التَّصْرِيحُ بِأَنَّ تَبْدِيلَ الْقَوْلِ لَمْ يَصُدْرَ مِنْ جَمِيعِهِمْ، وَأَجْمَلَ ذَلِكَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ لِأَنَّ آيَةَ الْبَقَرَةِ لَمَّا سَبَقَتْ مَسَاقَ التَّوْبِيخِ نَاسَبَ إِزْهَابُهُمْ بِمَا يُوهِمُ أَنَّ الَّذِينَ فَعَلُوا ذَلِكَ هُمْ جَمِيعُ الْقَوْمِ، لِأَنَّ تَبَعَاتِ بَعْضِ الْقَبِيلَةِ تُحْمَلُ عَلَى جَمَاعَتِهَا»^(٣).

(١) تفسير الرازي ٣/ ١٠٠، وانظر نفس التعليل في: درة التنزيل للإسكافي: ١/ ٢٤٣-٢٤٥، البرهان للكرمانى: ٧٤.

(٢) أي زيادة منهم في الأعراف.

(٣) التحرير والتنوير: ٩/ ١٤٥، وسيأتي بيان مراد ابن عاشور بكون السياق للتوبيخ عند المسألة العاشرة - بإذن الله -.

المسألة الثامنة:

نقل الآلوسي قول الرازي: «(الثامن) قال هنا: ﴿فَأَنْزَلْنَا﴾ وهناك ﴿فَأَرْسَلْنَا﴾ لأن الإنزال يفيد حدوثه في أول الأمر، والإرسال يفيد تسليطه عليهم واستئصاله لهم، وذلك يكون بالآخرة»، ثم اعترض عليه بقوله: «أما في... الثامن... فلأنها إنما تصح إذا كانت سورة البقرة متقدمة على سورة الأعراف نزولاً - كما أنها متقدمة عليها ترتيباً - وليس كذلك، فإن سورة البقرة كلها مدنية، وسورة الأعراف كلها مكية... إلخ

التعليق:

سلك الإمام الرازي في هذا الموضع ما سلكه في المسألة الأولى والثانية من التوجيه بالنظر إلى ترتيب الموضعين في المصحف، بينما لم يرتض الإمام الآلوسي هذا المسلك وقد مضى شرح كلامه والرد عليه، ثم إن هذا التفريق بين الإنزال والإرسال ظاهر بالرجوع إلى معنهما في اللغة، فقد قال ابن فارس «الْثُنُونُ وَالرَّاءُ وَاللَّامُ كَلِمَةٌ صَحِيحَةٌ تَدُلُّ عَلَى هُبُوطِ شَيْءٍ وَوُقُوعِهِ»^(١)، وقال: «الرَّاءُ وَالسَّيْنُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ مُطَرِّدٌ مُنْقَاسٌ، يَدُلُّ عَلَى الْإِنْبِعَاثِ وَالْإِمْتِدَادِ»^(٢)، ولا شك أن الرجز الذي يكون في السماء لا يتصور أن يرسل ويصل إلى المعذبين إلا مقارناً للإنزال أو لاحقاً به، ويمكن أن نضيف أن الإرسال خاصة وقد عدي بعلى أدل على الإصابة فهو أنسب بسباق سورة الأعراف المشعر بالغضب - كما مر^(٣)، وقد لاحظ في معارج التفكير تكاملاً بين الموضعين فقال: «فبين ﴿فَأَنْزَلْنَا﴾ و﴿فَأَرْسَلْنَا﴾ تكامل في أداء المعنى المراد؛ أي أنزلنا بسطان الربوبية، وجعلنا هذا

(١) مقاييس اللغة (ن ز ل): ٤١٧/٥

(٢) مقاييس اللغة (ر س ل): ٣٩٢/٢

(٣) انظر قريباً من هذا في: نظم الدرر: ١٤٠/٣.

الإنزال إرسالاً؛ ففي الإرسال معنى التوجيه لأداء مهمة ما بتؤدة، وأناة، وتتابع، وهذا المعنى لا يدل عليه الإنزال كما أن الإنزال بسُلطان الربوبية القاهر لا يدل عليه الإرسال فتكاملاً^(١)، كما لاحظ صاحب البرهان تناسبا لفظيا في الآيات عبر عنه بقوله: «وفي هذه السورة ﴿فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ وفي الأعراف ﴿فَأَرْسَلْنَا﴾ لَأَنَّ لفظ الرسول والرسالة كثرت في الأعراف، فجاء ذلك على طبق ما قبله، وليس كذلك في سورة البقرة»^(٢)، وتكرر الإرسال بتصريفاته المختلفة ظاهر جداً في الأعراف حيث بلغ - مع الموضوع محل الدراسة ستة وعشرين موضعاً بينما بلغ ذكر الإنزال بتصريفاته المختلفة في السورة نفسها تسعة مواضع، ولعل مما يؤيد هذا التناسب الذي أشار إليه الكرمانى تكرر الإنزال في البقرة في عدة آيات قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَيَأْتِيهِمْ هُمْ يُوَقُّونَ﴾ [البقرة: ٤]، وقال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، وقال: ﴿وَأَمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠-٤١]، وقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوى﴾ [البقرة: ٥٧] فجاء كل لفظ في الموضوعين موافقاً للفظ الذي تكرر في السورة نفسها، والله أعلم.

المسألة التاسعة:

نقل الألووسي قول الرازي: «(التاسع) قال هنا: ﴿فَكُلُوا﴾ - بالفاء - وهناك - بالواو - لما مر في ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا﴾ وهو أن كل فعل عطف عليه شيء - وكان الفعل بمنزلة الشرط، وذلك الشيء بمنزلة الجزاء - عطف الثاني على الأول - بالفاء - دون - الواو - فلما تعلق الأكل بالدخول قيل في سورة البقرة ﴿فَكُلُوا﴾ ولما لم يتعلق - الأكل بالسكون - في الأعراف، قيل: ﴿وَكُلُوا﴾، ثم اعترض عليه بقوله: «وأما ما ذكر في التاسع فيرد عليه منع عدم تعلق - الأكل بالسكون -

(١) معارج التفكير: ٤/٦٥٢-٦٥٣

(٢) البرهان للكرمانى: ٧٤.

لأنهم إذا سكنوا القرية ، تتسبب سكناهم - للأكل - منها كما ذكر الزمخشري، فقد جمعوا في الوجود بين سكنها والأكل منها، فحينئذ لا فرق بين ﴿وَكُلُوا﴾ و﴿فَكُلُوا﴾ فلا يتم الجواب».

التعليق:

يلاحظ أن هذه هي المسألة الثالثة في تفسير الرازي، ولكن الألوسي جعلها تاسعة، وهذا غير مناسب لأنه جعلها بعيدة عن مسألة الفرق بين التعبير بالدخول والسكون مع شدة اتصالها بها، ثم إن الرازي قد أحال في المسألة على موضع سابق مشابه في قصة آدم في الآية (٣٥) من سورة البقرة، وقد نقل الألوسي الكلام بالمعنى واختصره، وعبارة الرازي أوضح حيث يقول: «كُلُّ فِعْلٍ عَطْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَكَانَ الْفِعْلُ بِمَنْزِلَةِ الشَّرْطِ، وَذَلِكَ الشَّيْءُ بِمَنْزِلَةِ [الجزء]»^(١) عَطْفَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ بِالْفَاءِ دُونَ الْوَاوِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ [البقرة: ٥٨] فَعَطْفَ كُلُّوا عَلَى ادْخُلُوا بِالْفَاءِ لَمَّا كَانَ وُجُودُ الْأَكْلِ مِنْهَا مُتَعَلِّقًا بِدُخُولِهَا فَكَانَتْ قَالِ إِنَّ أُدْخِلْتُمُوهَا أَكَلْتُمْ مِنْهَا، فَالِدُخُولُ مُوَصَّلٌ إِلَى الْأَكْلِ، وَالْأَكْلُ مُتَعَلِّقٌ وَجُودُهُ بِوُجُودِهِ يُبَيِّنُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي مِثْلِ هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٦١]، فَعَطْفَ كُلُّوا عَلَى قَوْلِهِ اسْكُنُوا بِالْوَاوِ دُونَ الْفَاءِ لِأَنَّ ﴿اسْكُنُوا﴾ مِنَ السُّكْنَى وَهِيَ الْمَقَامُ مَعَ طُولِ اللَّبْثِ وَالْأَكْلُ لَا يَخْتَصُّ وَجُودُهُ بِوُجُودِهِ لِأَنَّ مَنْ دَخَلَ بُسْتَانًا قَدْ يَأْكُلُ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ مُجْتَازًا فَلَمَّا لَمْ يَتَعَلَّقِ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ تَعَلَّقَ الْجَزَاءُ بِالشَّرْطِ وَجَبَ الْعَطْفُ بِالْوَاوِ دُونَ الْفَاءِ...»^(٢)، والظاهر أن اعتراض الألوسي في غير محله حيث

(١) العبارة في تفسير الرازي المطبوع: [الجزء]، وما أثبتته في الألوسي، وهو الأنسب.

(٢) تفسير الرازي: ٤/٣، وقد حذفت آخر كلامه لخروجه عن موضوع البحث إلى الحديث عن الواو والفاء في قصة آدم - عليه السلام -.

تمسك بكون الأكل متسبباً عن السكون كما هو متسبب عن الدخول، رغم أن الرازي لم يتعرض لهذا بل كان كلامه عن تعلق الأكل بالدخول تعلق الجزاء بالشرط خلافاً لتعلق السكون بالأكل، وهذا ظاهر فلا يمكن الأكل بدون الدخول، لكنه ممكن دون سكون فظهر الفرق بين الفعلين ومناسبة كل للحرف الذي علق به، وقد سبق الخطيب الإسكافي الرازي إلى نفس التعليل^(١) فقال: «والأصل في ذلك أن كل فعل عطف عليه ما يتعلق به تعلق الجواب بالابتداء، وكان الأول مع الثاني بمعنى الشرط والجزاء، فالأصل فيه عطف الثاني على الأول بالفاء دون الواو كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ [البقرة: ٥٨] فعطف كلوا على ادخلوا بالفاء لما كان وجود الأكل منها متعلقاً بدخولها، فكأنه قال: إن دخلتموها أكلتم منها، فالدخول موصل إلى الأكل، والأكل متعلق بوجوده بوجوده. يبين ذلك قوله تعالى في مثل هذه من سورة الأعراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٦١] فعطف (كلوا) على قوله ﴿اسْكُنُوا﴾ بالواو دون الفاء، لأن ﴿اسْكُنُوا﴾ من السكنى، وهي المقام مع طول لبث. والأكل لا يختص بوجوده بوجوده، لأن من يدخل بستاناً قد يأكل منه

وإن كان مجتازاً، فلما لم يتعلق الثاني بالأول تعلق الجواب بالابتداء وجب العطف بالواو دون الفاء...»^(٢)، وكل هذا الذي ذُكِرَ من باب التكامل دون تعليل لاختصاص كل موضع بما اختص به، وهذا الذي نجد جوابه عند البقاعي إذ يقول «وناسب سياق النعم الدلالة على تعقيب نعمة الدخول بالفاء في قوله ﴿فَكُلُوا﴾»^(٣)،

(١) وكلامه عند الآية ٣٥ من سورة البقرة عند ذكر قصة آدم.

(٢) درة التنزيل: ١/ ٢٢٢-٢٢٣، ونحوه أيضاً في ملاك التأويل:.

(٣) نظم الدرر: ١/ ١٤١، وانظر نفس التعليل في التحرير والتنوير: ٩/ ١٤٥.

بيننا نجد الكرمانى يعلل بتعليل آخر لطيف ناظر إلى اللفظ فيقول: «لأن الدخول سريع الانقضاء فيتبعه الأكل، وفي (الأعراف) ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا﴾ المعنى: أقيموا فيها، وذلك ممتدّ فذكر بالواو، أي اجمعوا بين الأكل والسكون»^(١)، والله أعلم.

المسألة العاشرة:

نقل الألويسي قول الرازي: «(العاشر) قال هنا: ﴿يَفْسُقُونَ﴾ وهناك ﴿يَظْلِمُونَ﴾ لأنه لما بين هنا كون الفسق ظلمًا اكتفي بلفظ - الظلم - هناك، ثم اعترض عليه بقوله: «أما... العاشر فلأنها إنما تصح إذا كانت سورة البقرة متقدمة على سورة الأعراف نزولاً - كما أنها متقدمة عليها ترتيباً - وليس كذلك، فإن سورة البقرة كلها مدنية، وسورة الأعراف كلها مكية»^(٢).

التعليق:

سلك الإمام الرازي في هذا الموضع ما سلكه في المسألة الأولى من التوجيه بالنظر إلى ترتيب الموضوعين في المصحف، بينما لم يرتض الإمام الألويسي هذا المسلك وقد مضى شرح كلامه والرد عليه، لكن تعليل الإمام الرازي أقرب إلى إظهار ما بين الآيتين من التكامل من أن يكون توجيهاً لسر الاختلاف، خاصة أنه مرّ معنا أن التصريح قد يكون في الموضع المتأخر لا في الموضع المتقدم، ولذلك فلعل الأنسب ما ذكره في التحرير والتنوير في موضع الأعراف: «لِأَنَّهُ لَمَّا اقْتَضَى الْحَالُ فِي الْقِصَّتَيْنِ تَأْكِيدَ وَصْفِهِمْ بِالظُّلْمِ وَأَدَّى ذَلِكَ فِي الْبَقْرَةِ [٥٩] بِقَوْلِهِ: ﴿فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، اسْتَشْقَلَتْ إِعَادَةُ لَفْظِ الظُّلْمِ هُنَاكَ ثَالِثَةً، فَعُدِلَ عَنْهُ إِلَى مَا يُفِيدُ مُفَادَهُ، وَهُوَ الْفُسْقُ، وَهُوَ أَيْضًا أَعَمُّ، فَهُوَ أَنْسَبُ بِتَدْيِيلِ التَّوْيِيخِ، وَجِيءَ هُنَا بِلَفْظِ ﴿يَظْلِمُونَ﴾ لِئَلَّا

(١) البرهان للكرمانى: ٧٢-٧٣.

(٢) عبارة الألويسي غير متلائمة مع ما سبق من عده بعض آيات الأعراف مدنية، مع أنه سبق أن الراجح أن السورة كلها مكية.

يَفُوتَ تَسْجِيلُ الظُّلْمِ عَلَيْهِمْ مَرَّةً ثَالِثَةً، فَكَانَ تَذْيِيلُ آيَةِ البَقْرَةِ أَنْسَبَ بِالتَّغْلِيظِ فِي ذَمِّهِمْ، لِأَنَّ مَقَامَ التَّوْبِيخِ يَقْتَضِيهِ»^(١)، والملاحظ أن ابن عاشور أشار إلى فرق لم يشر له الرازي ولا الألووسي^(٢) ألا وهو التعبير بالاسم الظاهر في البقرة، والتعبير بالضمير في الأعراف، ووجهه بأن موضع البقرة فيه توبيخ اقتضى التصريح بالظلم ابتداءً، بينما كان التوبيخ في الأعراف أقل فأخر التصريح بالظلم إلى آخر الآية، وتوجيهه هنا متسق مع توجيهه لزيادة ﴿مِنْهُمْ﴾ في آية الأعراف المتقدم في المسألة الثامنة.



(١) التحرير والتنوير: ٩/ ١٤٥، وقد مر معنا في المسألة الأولى، وغيرها أن موضع البقرة جاء في سياق تعداد النعم، وهذا لا يتعارض مع ما ذكره ابن عاشور من كون الآيات للتوبيخ؛ فالآيات جاءت فعددت النعم لكنها عددتها تعداداً فيه توبيخ لبني إسرائيل لعدم شكرهم تلك النعم، وما يؤكد هذا قول ابن عاشور في الصفحة نفسها: " لِأَنَّ آيَةَ البَقْرَةِ سَبَقَتْ مَسَاقَ التَّوْبِيخِ فَنَاسَبَهَا مَا هُوَ أَدْلُّ عَلَى المِنَّةِ، وَهُوَ تَعْجِيلُ الإِنْتِفَاعِ بِخَيْرَاتِ القُرْيَةِ، وَآيَاتُ الأَعْرَافِ سَبَقَتْ لِجَرْدِ العِبْرَةِ بِقِصَّةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ. " فهو يرى أن التعبير بما هو أدل على المنية يناسب مقام التوبيخ، والله أعلم.

(٢) وانظر توجيهها آخر يرجع إلى استئصال تكرار كلمة الظلم في آية الأعراف في تفسير المنار: ٩/ ٣٧٤.

الخاتمة

في ختام هذا البحث أحمد الله على ما يسر من إتمامه، ثم إن من أهم ما خرجت به من هذا البحث ثراء البحث في علم المتشابه اللفظي، وقد شعرت بعد النظر لسنوات تزيد على العشرين في كتب هذا العلم أنه مازال بحاجة إلى جهود استقرائية تخدم الكتاب العزيز وتجلي دقته وبلاغته من خلاله، ولعل إحدى الكليات تكون رائدة في هذا المجال - بإذن الله-، ولعل من أحسن ما يختتم به هذا البحث ما ختم به الألوسي رحمته تعقباته على الإمام الرازي في الآيات المدروسة في هذا البحث حيث قال: «والجواب الصحيح عن جميع هذه السؤالات وما حاكها- ما ذكره الزمخشري- من أنه لا بأس باختلاف العبارتين إذا لم يكن هناك تناقض، ولا تناقض بين قوله تعالى: ﴿أَسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ وقوله: ﴿وَكُلُوا﴾؛ لأنهم إذا سكنوا القرية فتسبب سكناهم للأكل منها، فقد جمعوا في الوجود بين سكنائها والأكل منها، وسواء قدموا (الحطة) على- دخول الباب- أو أخروها، فهم جامعون في الإيجاد بينهما، وترك ذكر- الرغد- لا يناقض إثباته، وقوله تعالى: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٦١] موعِد بشيئين- بالغفران والزيادة، وطرح- الواو- لا يخل لأنه استثناء مرتب على تقدير قول القائل: ماذا بعد الغفران؟ فقل له: ﴿سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ وكذلك زيادة ﴿مِنْهُمْ﴾ زيادة بيان وَأَرْسَلْنَا وَأَنْزَلْنَا و﴿يُظَلِّمُونَ﴾ و﴿يَفْسُقُونَ﴾ من دار واحد، انتهى.

وبالجملة التفنن في التعبير لم يزل دأب البلغاء، وفيه من الدلالة على رفعة شأن المتكلم ما لا يخفي، والقرآن الكريم مملوء من ذلك، ومن رام بيان سر لكل ما وقع فيه منه فقد رام ما لا سبيل إليه إلا بالكشف الصحيح والعلم اللدني، والله يؤتي فضله من يشاء، وسبحان من لا يحيط بأسرار كتابه إلا هو»^(١)، والحق أن هذا

(١) روح المعاني: ١ / ٢٦٩.

الكلام النفيس من هذا العالم لم يكن غائباً عن العلماء وهم يوجهون هذه الآيات؛
فها هو ذا ابن جماعة يقول قبل أن يتكلم عن سر التغيرات بين الآيات المدروسة في هذا
البحث: «وفائدة مناسبتها مع قصد التنوع في الخطاب»^(١)؛ فالمعنى بالمشابهة
اللفظي الموجه لآياته لا ينكر التنوع والتفنن في الخطاب لكنه مع ذلك يتلمس
وجوهاً أخرى لسر التغيرات بين الآيات، ولعل الذي دفع الإمام الألووسي لتبني هذا
الرأي - وهو القول بالتفنن - وكأنه في مقابل توجيه الآيات الذي سار عليه الرازي
أنه خشي من التكلف الذي يقع أحياناً عند محاولة التعليل، ولعل القول الوسط في
المسألة أن يقال: تنوعت وتغايرت الآيات القرآنية المتحدثة عن أمر واحد تفنناً في
التعبير، مع وجود أسرار أخرى للتغيرات قد تظهر لنا فنقول بها، وقد تخفي علينا فلا
تكلف في القول فيها بغير علم، والله أعلم، وصلى الله على سيد ولد آدم، وعلى آله
وصحبه وسلم.



(١) كشف المعاني: ٩٦.

قائمة المراجع

١. الإلتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: ١٤٢٦هـ.
٢. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر: آيار- مايو: ٢٠٠٢م.
٣. البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، محمود بن حمزة الكرمانى، دراسة وتحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مراجعة وتعليق: أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة: القاهرة.
٤. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة: بيروت-لبنان.
٥. البلاغة العربية أسسها وفنونها وعلومها، عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم: دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٦. تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر -ابن عاشور-، الدار التونسية للنشر.
٧. التفسير الحديث - ترتيب السور حسب النزول-، محمد عزة دروزة، دار الغرب الإسلامي: بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٨. تفسير الفخر الرازي - المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، دار الفكر: بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٩. تفسير القرآن الحكيم الشهر بتفسير المنار، محمد رشيد رضا، دار الفكر للطباعة والنشر.
١٠. دلالات التراكيب - دراسة بلاغية-، د-محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية: ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
١١. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي، دار الكتب العلمية: بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ.
١٢. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب السبكي، تحقيق: عبد الفتاح الحلو- محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية: فيصل عيسى البابي الحلبي.

١٣. كشف المعاني في المتشابه من المثاني، بدر الدين بن جماعة، تحقيق: د-عبد الجواد خلف، دار الوفاء- المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م
١٤. معارج التفكير ودقائق التدبير، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٢١.
١٥. مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم: دمشق - الدار الشامية: بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
١٦. مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل: بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
١٧. المكي والمدني في القرآن الكريم - دراسة تأصيلية نقدية للسور والآيات من أول القرآن الكريم إلى نهاية سورة الإسراء، عبدالرزاق حسين أحمد، دار ابن عفان، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
١٨. ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، تحقيق: سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٩٨٣ م - ١٤٠٣ هـ.
١٩. من بلاغة المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، د: محمد بن علي الصامل، دار إشبيلية، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ.
٢٠. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي بن محمد الضباع.
٢١. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية.
٢٢. الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، الجزء الرابع باعتناء: س. ديد رينغ، يطلب من دار النشر: فرانز شتايز بفيسبادن.
٢٣. وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق: د-إحسان عباس، دار صادر: بيروت.

فهرس الموضوعات

١٨٦	المقدمة.....
١٨٩	التمهيد.....
١٩٢	المسألة الأولى.....
١٩٢	التعليق.....
١٩٧	المسألة الثانية.....
١٩٧	التعليق.....
١٩٩	المسألة الثالثة.....
١٩٩	التعليق.....
٢٠٢	المسألة الرابعة.....
٢٠٢	التعليق.....
٢٠٤	المسألة الخامسة.....
٢٠٤	التعليق.....
٢٠٧	المسألة السادسة.....
٢٠٨	التعليق.....
٢٠٩	المسألة السابعة.....
٢٠٩	التعليق.....
٢١١	المسألة الثامنة:
٢١١	التعليق:
٢١٢	المسألة التاسعة:
٢١٣	التعليق:
٢١٥	المسألة العاشرة.....
٢١٥	التعليق.....
٢١٧	الخاتمة.....
٢١٩	قائمة المراجع.....
٢٢١	فهرس الموضوعات:



همزة الاستفهام أحكامها ودخولها على أداة الشرط في القرآن الكريم



د. مصطفى فؤاد أحمد

الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية في جامعة أم القرى

- من مواليد عام ١٩٥٧م بمدينة الإسكندرية بمصر.
- تخرج في كلية اللغة العربية وأدائها بجامعة أم القرى عام ١٤٠٧هـ.
- نال شهادة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٤١٣هـ بأطروحته: "شرح خلاصة بن مالك لمحمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي (قسم التصريف): دراسة وتحقيق"، ثم نال منها شهادة الدكتوراه عام ١٤٢٠هـ بأطروحته: "اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الكافية".
- من أعماله المنشورة: "تقارض إلا وغير في اللغة وفي القرآن الكريم"، "هيهات: أحكامها النحوية وتوجيه قراءاتها"، "أرأيت بمعنى أخبرني في القرآن الكريم".
- البريد الإلكتروني: dr.mfoad@yahoo.com

ملخص البحث

أتى البحثُ على خصائص همزة الاستفهام، فخرجها عن معنى الاستفهام، فالخلاف في دخولها على الاستفهام، ثم ذَكَرَ دخولها على أداة الشرط في القرآن الكريم اسماً كانت الأداةُ أو حرفاً مبيناً مسائلاً الخلاف المتعلقة بدخول همزة الاستفهام على أداة الشرط، وحُجِّجَ كلُّ فريق، واختارَ ما رآه راجحاً. والله الموفق.



المقدمة

الحمدُ لله وحده، والصلاةُ والسلام على مَنْ لا نبيَّ بعده، وبعدُ : فقد وقعَ الخلافُ بين النحاةِ - وهُمُ أهلُ الصنعةِ - وكثيرٍ من المفسرين لكلام رب العالمين، - وهُمُ مَنْ هُمُ في سبَرِ أغوار معاني القرآن - فيما إذا اجتمعَ شرطٌ واستفهامٌ أُجَابُ الشرطُ أم الاستفهامُ ؟ وقد استندَ النحاةُ إلى التركيب، والمفسرون إلى المعنى، فأردتُ في هذا البحث أن أستقصي ما قيلَ في هذه المسألة، وأن أرَّجَحَ ما يبدو لي صوابه، وبالله التوفيق.



المبحث الأول

همزة الاستفهام

يقال: همزة الاستفهام، وألفُ الاستفهام^(١). وإنما سُمِّيت أَلْفًا لِأَنَّهَا تُصَوَّرُ أَلْفًا^(٢)، والاستفهامُ: هو طلبُ الفهمِ بأدواتٍ مخصوصةٍ، نحو: أزيدُ قائمٌ؟، وهمزةُ الاستفهامِ أُمُّ أدواتِ الاستفهامِ، وأصلُها^(٣)؛ لاختصاصها بأحكام لا تثبتُ لغيرها^(٤)، كما سيأتي إن شاء الله^(٥)، وأدواتُ الاستفهامِ من قبيل الأسماءِ سوى الهمزةِ و(هَلْ) و(أَمْ)؛ فإنَّها حروفٌ، وممَّن جعلَ (أَمْ) مِنْ أحرفِ الاستفهامِ سيبويه، قال: « هذا بابُ (أَمْ) و(أَوْ)، أما (أَمْ) فلا يكونُ الكلامُ بها إلا استفهامًا، ويقعُ الكلامُ بها في الاستفهامِ على وجهين: على معنى أيَّهما وأيَّهم، وعلى أن يكونَ الاستفهامُ الأخيرُ منقطعاً من الأول^(٦)».

وممَّن عدَّ أَمْ مِنْ أحرفِ الاستفهامِ أيضًا المبردُ^(٧)، وابنُ جنِّي^(٨)، واستدلَّ بعضهم - كما ذكرَ أبو حيان - على أنَّ (أَمْ) المتصلةَ تعدُّ الهمزةَ، وليست بحرفِ عطفٍ بوقوعِ جملةٍ مستفهمٍ عنها بعدها كالتي بعدَ الهمزةِ، نحو: أضربتَ زيدًا، أم قتلته؟، ولتساويِ الجملتين بعدهما في الاستفهامِ حسنَ وقوعها بعدَ (سواء)، وإنما قيل: حرفٌ عطفٍ لتوسطها بين محتويي الوجود لتعيين أحدهما بالاستفهام^(٩).

(١) ينظر: الكتاب ١/٩٩، والمقتضب ٣/٣٠٧.

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/٨.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٩٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٨١.

(٤) ينظر: شرح اللمع للواسطي الضرير ص ٢٦٦.

(٥) ينظر: صفحة (٦).

(٦) الكتاب ٣/١٦٩.

(٧) ينظر: المقتضب ٣/٢٨٦، ٢٨٩.

(٨) ينظر: اللمع ص ٢٩٥.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩٧٨ - ١٩٧٩.

وَأَسْقَطَ فَرِيقٌ - مِنْهُمْ الزَّمْخَشَرِيُّ - (أُم) مِنْ أَحْرَفِ الاسْتِفْهَامِ، قَالَ فِي الْمَفْصَلِ :
«وَمِنْ أَصْنَافِ الْحَرْفِ حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ، وَهُمَا الْهَمْزَةُ وَهَلْ...»^(١) وكذا قَالَ ابْنُ
الْحَاجِبِ^(٢)، وَتَاجُ الدِّينِ الْإِسْفَرَايِينِي^(٣)، وَالسَّخَاوِي^(٤).

وَالَّذِي أَخَذَ بِهِ أَنَّ (أُم) مِنْ أَحْرَفِ الاسْتِفْهَامِ؛ لِلدَّلِيلِ الْمَذْكُورِ آنْفَاءً، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

المطلب الأول : خصائصها

لَمَّا كَانَتْ الْأَلْفُ أَوَّلَ أَدْوَاتِ الاسْتِفْهَامِ خُصَّتْ بِهَا أَحْكَامٌ لَمْ تُثَبِّتْ لغيرها :
أَحَدُهَا : جَوَازُ حَذْفِهَا^(٥) مَفْرَدَةً عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ، وَأَمَّا غَيْرُهَا مِنْ أَدْوَاتِ
الاسْتِفْهَامِ فَقَدْ يُحْذَفُ مَعَ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ لَا بِطَرِيقِ الاسْتِقْلَالِ^(٦)،
وَتُحْذَفُ الْأَلْفُ سِوَاءً تَقَدَّمَتْ عَلَى (أُم) كَقَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ^(٧) :
فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بَسْبَعٍ رَمِيَنَ الْجَمْرَ أُمَّ بِيْثَانٍ؟
أَرَادَ: أَبَسْبَعٍ، أُمَّ لَمْ تَتَقَدَّمْ^(٨)، كَقَوْلِ الْكُمَيْتِ^(٩) :

(١) المفصل : ص ٣١٩.

(٢) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية ص ٤٠٩.

(٣) ينظر : لباب الإعراب ص ٤٦٧.

(٤) ينظر : المفصل في شرح المفصل للسخاوي ص ٣١٦.

(٥) ينظر : الكتاب ٣/ ١٧٤-١٧٥، والمقتضب ٣/ ٢٩٤-٢٩٥، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٤٥ - ٦٤٦.
٦٤٦.

(٦) ينظر : شرح المغني للدماميني (شرح المزج) ص ٦٥.

(٧) الديوان ص ٦١٤، والبيت من شواهد الكتاب ٣/ ١٧٥، والمقتضب ٣/ ٢٩٤، وأمالي ابن الشجري
١/ ٤٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٥٤.

(٨) ينظر : المحتسب ١/ ٥٠، ٢/ ٢٠٥، والصاحبي ص ٢٩٦ - ٢٩٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٧،
وحواشي المفصل للشلوين ٢/ ٥٢١ (رسالة ماجستير).

(٩) الهاشميات ص ٣٦، والبيت من شواهد الخصائص ٢/ ٢٨١، والمحتسب ١/ ٥٠، وأمالي ابن الشجري
١/ ٤٠٧، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٢٤، ومغني اللبيب ١/ ٣٦، وخزانة الأدب ٤/ ٣١٣.

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لِعَبَا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

أراد: أو ذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟، وقيل: لا يتعيَّن؛ لجواز أن يكون مِمَّا حُذِفَ فيه حرفُ النفي للقرينة، أي: وذو الشَّيْبِ لا يَلْعَبُ^(١)، أو أَنَّهُ إخبارٌ حقيقةً^(٢).

وقد اختلفَ في جواز حذفِ همزة الاستفهامِ عند أَمْنِ اللَّبْسِ في الاختيار؛ فذهب سيبويه - في ظاهر كلامه - إلى أن حذفها عند أَمْنِ اللَّبْسِ من ضرورات الشعر، ويكونُ قبلَ (أَم) ^(٣)، ومِنَّ أَخَذَ به المبرد^(٤)، وأبو جعفر النحاس^(٥)، والزخشي^(٦)، وابنُ الأَباري^(٧)، وابنُ يعيش^(٨)، وابنُ الحاجب^(٩)، وابنُ عصفور، غيرَ أَنَّهُ عَمَّ أَي سِوَاءِ أَكَانَتِ الْهَمْزَةُ مَعَ (أَم) أَمْ لَا^(١٠).

وذهبَ الفراءُ إلى جواز حذفها في الاختيار عند التوبيخ، قالَ عندَ تفسيرِ قوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [الأحقاف: ١٥٣] ما نصُّه: ﴿أَصْطَفَى﴾ استفهامٌ، وفيه توبيخٌ لهم، وقد تُطْرَحُ أَلْفُ الاستفهامِ من التوبيخ، ومثله قوله ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيْبَتِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠] يُسْتَفْهَمُ بها، ولا يُسْتَفْهَمُ، ومعناها جميعاً واحداً^(١١).

(١) ينظر: شرح المزج ص ٦٧، ومغني اللبيب وبهامشه حاشية الأمير ص ١٢.

(٢) ينظر: حاشية الأمير ص ١٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ١٧٤ - ١٧٥.

(٤) ينظر: المقتضب ٣/ ٢٩٤ - ٢٩٥.

(٥) ينظر: إعراب القرآن ٣/ ١٧٦ - ١٧٧.

(٦) ينظر: المفصل ص ٣٢٠.

(٧) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٥١.

(٨) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٥٤ - ١٥٥.

(٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٤٠.

(١٠) ينظر: ضرائر الشعر ص ١٢٤ - ١٢٥.

(١١) معاني القرآن ٢/ ٣٩٤.

وذهبَ الأَخْفَشُ - وتبعه جماعةٌ - إلى قياس ذلك مطلقاً في الاختيار بشرط أمنِ اللِّبْسِ، قَالَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ [الشعراء: ٢٢]: «... هذا استفهامٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَوْتِلْكَ نِعْمَةً تَمُنُّهَا»^(١)، وَمِمَّنْ أَخَذَ بِقَوْلِهِ ابْنُ جَنِيٍّ^(٢)، وَابْنُ مَالِكٍ^(٣)، مَالِكٍ^(٣)، وَالْمَالِقِيُّ^(٤)، وَابْنُ هِشَامٍ^(٥)، وَذَهَبَ الْمَرَادِيُّ إِلَى جَوَازِ حَذْفِهَا بِاطْرَاقٍ إِذَا إِذَا كَانَ بَعْدَهَا (أَمْ) الْمُتَّصِلَةُ^(٦).

والمختارُ عندي - والله أعلم - هو قولُ الأَخْفَشِ لكثرة حذفِ الهمزة نظماً ونثراً مع (أَمْ) وَعِنْدَ فَقْدِهَا، وَمَنْ ذَلِكَ - عَلَى مَا ذُكِرَ - قِرَاءَةُ ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ غَيْرِ مَدَّةٍ^(٧)، وَقِرَاءَةُ ﴿اسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ بِهَمْزَةٍ وَصَلٍ^(٨)، وَقِرَاءَةُ ﴿بَلْ أَدْرَكَ﴾ بِفَتْحِ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ^(٩)، وَأَصْلُهُ: بَلْ أَدْرَكَ^(١٠)؟

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا مَا أوردَهُ ابْنُ مَالِكٍ^(١١) مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: « يَا أَبَا ذَرٍّ ! عَيْرَتَهُ بِأُمَّه »^(١٢) أَرَادَ: أَعَيْرَتَهُ؟ وَقَوْلِهِ ﷺ: « أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي، فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ

(١) معاني القرآن ٢/ ٦٤٥ - ٦٤٦.

(٢) ينظر: المحتسب ١/ ٥٠ - ٥١.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح ص ٨٧ - ٨٩.

(٤) ينظر: رصف المباني ص ٤٥.

(٥) ينظر: المغني ١/ ٣٦ - ٣٧.

(٦) ينظر: الجنى الداني ص ٣٥.

(٧) في مختصر الشواذ (٢): قرأها ابن محيصة، وفي المحتسب (١/ ٥٠): الزهري وابن محيصة.

(٨) في مختصر الشواذ (١٥٧): «وروى معاذ بن معاذ العنبري عن أبي عمرو كسر الميم على أصل التقاء الساكنين ووصل الهمزة، عليهم استغفرت».

(٩) قرأها سليمان بن يسار، وأخوه عطاء بن يسار وعطاء بن السائب كما في المحتسب (٢/ ١٤٢).

(١٠) ينظر: الكشف ٣/ ٣٦٦، والبحر المحيط ٧/ ٩٢.

(١١) ينظر: شواهد التوضيح ص ٨٧ - ٨٩.

(١٢) أخرجه البخاري (١/ ١٥) في كتاب الإيثار، باب: المعاصي من أمر الجاهلية.

أمتي لا يُشركُ بالله شيئاً دخل الجنة، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ»^(١) والأصل أَوْ إِنْ زَنَى، أَوْ إِنْ سَرَقَ؟، وحديث ابن عباسٍ «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ، وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ، فَأَقْضِيهِ؟»^(٢) وفي بعض النسخ «أَفَأَقْضِيهِ؟».

الثاني: أنها تقع لطلب التصور^(٣)، وهو إدراك غير النسبة، ويكون عند التردد في تعيين أحد شيئين^(٤) نحو: أزيدُ قائمٌ أم خالدٌ؟، ولطلب التصديق^(٥)، وهو إدراك وقوع نسبة تامة بين شيئين^(٦)، نحو: أزيدُ قائمٌ؟، و(هل) يختصُّ بها طلبُ التصديق^(٧)، وبقية الأدوات لطلب التصوُّر لا غير^(٨)، وقيل: (أم) المنقطعة من أدوات الاستفهام، وهي لطلب التصديق فقط^(٩).

الثالث: أنها تدخل على الإثبات - كما تقدّم - وعلى النفي^(١٠)، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَنْسَخْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، وعورض بأن (أم) تشاركها في ذلك، تقول: أقام زيدٌ أم لم يقم^(١١)؟

الرابع: كمال التصدير^(١٢)، ومصدق ذلك أنها لا تُذكرُ بعدَ (أم) للإضراب كما

(١) أخرجه البخاري (٧١/٢) في كتاب الجنائز، باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله.

(٢) أخرجه البخاري (٣٥/٣) في كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم.

(٣) ينظر: المفضل ص ٣١٦، وورصف المباني ص ٤٥، والجنى الداني ص ٣٠.

(٤) ينظر: شروح التلخيص ٢/٢٤٧.

(٥) ينظر: الجنى الداني ص ٣٠، وحاشية الدسوقي ١/١٢.

(٦) ينظر: شروح التلخيص ٢/٢٤٧.

(٧) ينظر: الجنى الداني ص ٣٠، والمغني ١/٣٧، وشرح السعد (مختصر المعاني) ٢/٩٥ - ٩٦.

(٨) ينظر: المغني ١/٣٧.

(٩) ينظر: شرح المزج ص ٧٣.

(١٠) ينظر: الخصائص ٢/٤٦٣، وحواشي المفصل ٢/٥١٩، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٨٤، وتذكرة النحاة ص ٧٧.

(١١) ينظر: المغني ١/٣٧.

(١٢) ينظر: الكتاب ٣/١٨٧، والمقتضب ٣/٣٠٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٨٣، وتذكرة النحاة ص ٧٧، والجنى الداني ص ٣١.

يُذَكَّرُ غَيْرُهَا مِنْ أَدْوَاتِ الاسْتِفْهَامِ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْاسْتِفْهَامِ،
 و(أم) تَكُونُ لِلْاسْتِفْهَامِ وَغَيْرِ الاسْتِفْهَامِ^(١)، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ أَمْ هَلْ قَعَدَ؟،
 وَلَا تَقُولُ: أَمْ أَقَعَدَ^(٢)؟، وَأَنْهَا تَدْخُلُ عَلَى الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَثُمَّ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ^(٣)،
 الْعَطْفِ^(٣)، فَالْوَاوُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾
 [البقرة: ١٠٠]، وَقَوْلِهِ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿أَوْلَمَّا أَصَبْتِكُمْ مُصِيبَةً قَدِ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ
 أَنِّي هَذَا﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وَالْفَاءُ نَحْوُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ
 أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي الْأَنْرِ﴾ [الزمر: ١٩]، وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْأَكْتَابِ
 وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]، وَثُمَّ نَحْوُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَتَمَرًا إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنُكُمْ
 بِهِ﴾ [يونس: ٥١] وَلَا يَتَقَدَّمُ شَيْءٌ مِنْ أَدْوَاتِ الاسْتِفْهَامِ عَلَى حُرُوفِ الْعَطْفِ غَيْرِ
 الْهَمْزَةِ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ يُقَدَّمَ الْعَاطِفُ عَلَى الْهَمْزَةِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَيْفَ
 تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾ [آل عمران: ١٠١]، وَقَوْلِهِ
 تَعَالَى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦] لِأَنَّهَا مِنْ الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفَةِ لِكَنَّهُمْ رَاعُوا أَصَالَهَ
 الْهَمْزَةِ فِي التَّصْدِيرِ، فَقَدَّمُوهَا بِخِلَافِ سَائِرِ أَدْوَاتِ الاسْتِفْهَامِ، هَذَا مَذْهَبُ
 الْجُمْهُورِ^(٤)، وَخَالَفَهُمْ جَمَاعَةٌ، وَيَأْتِي ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ
 تَعَالَى- فِي مَوْضِعِهِ.

الخامس: أَنَّهُ لَا يَلِي شَيْئًا مِنْ أَدْوَاتِ الاسْتِفْهَامِ اسْمٌ بَعْدَهُ فِعْلٌ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ
 غَيْرَ الْهَمْزَةِ^(٥)، تَقُولُ: أَزِيدٌ قَامَ؟، وَ: أَزِيدًا ضَرَبْتَ؟، فَتُقَدَّمُ الْمَفْعُولُ، وَتَفْصَلُ بِهِ
 بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْفِعْلِ، وَلَا تَقُولُ: هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ؟ وَلَا: مَتَى زَيْدًا ضَرَبْتَ؟ إِلَّا فِي

(١) ينظر: المسائل المشورة ص ٢٠٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/١٨٩، والمسائل المشورة ص ٢٠٩، والمغني ١/٣٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/١٨٧، والمقتضب ٣/٣٠٧، وشرح المفصل ٨/١٥١، والارتشاف ٤/١٨٦١-١٨٦٢.

(٤) ينظر: المغني ١/٣٨، والبحر المحيط ١/٣٢٣.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٩٨ - ٩٩، وشرح المفصل ٨/١٥١، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٨٧

(رسالة دكتوراه)، ولباب الإعراب ص ٤٦٧، والبرهان للزركشي ٢/٣٤٨.

الضرورة.

السادس : أنها تدخُل على أداة الشرط، ولا يدخُل عليها غيرها من أدوات الاستفهام^(١)، فتقولُ : **إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمَكَ ؟**، ومنه قوله تعالى: ﴿ **إِن دُكِّرْتُم** ﴾ [يس: ١٩]، ولا تقولُ : **هل إن تَخْرُجْ أَخْرُجْ معك ؟**.

السابع : أنها تكونُ للتقرير، ولا يكونُ ذلك لغيرها من أدوات الاستفهام، ذَكَرَهُ سيبويه وجماعة^(٢)، قَالَ فِي الْكِتَابِ : « وَمَا يَدْخُلُ عَلَى أَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ (هَل) أَنْتَ تَقُولُ لِلرَّجُلِ : أَطْرَبًا ! وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ طَرِبَ، لِتَوْبِخِهِ، وَتُقَرَّرَهُ، وَلَا تَقُولُ هَذَا بَعْدَ (هَل) »^(٣)، وَمِمَّنْ ذَكَرَهُ أَيْضًا أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ، قَالَ فِي الْمَسَائِلِ الْمُنْتَوَرَةِ : « الْأَلْفُ تَدْخُلُ لِلتَّقْرِيرِ... وَجَازَ فِي الْأَلْفِ وَحْدَهَا، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَ مَلَاذِمَةٌ لِلْإِسْتِفْهَامِ »^(٤)، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَحْكَامًا أُخْرَى^(٥).

المطلب الثاني : خروجها عن معنى الاستفهام

تَخْرُجُ الْهَمْزَةُ عَمَّا وُضِعَتْ لَهُ، وَهُوَ الْإِسْتِفْهَامُ، فَتَرِدُ لِمَعَانٍ، مِنْهَا :

١ - التَّسْوِيَةُ: وَهَمْزُهَا الْوَاقِعَةُ بَعْدَ (سِوَاءِ)، وَ(مَا أْبَالِي)، وَ(لَيْتَ شِعْرِي)^(٦)، وَ(مَا أَدْرِي)^(٧)، وَنَحْوَهُنَّ، نَحْوُ : **لَأَضْرِبَنَّ أَذْهَبَ أَم مَكَثَ**^(٨)، وَقَصَّرَ بَعْضُهُمْ

(١) ينظر : البرهان ٢/ ٣٤٩.

(٢) ينظر : المقتضب ٣/ ٢٨٩، والمسائل المنتورة ص ٢١٢ - ٢١٣، وشرح الفصل ٨/ ١٥١، وحواشي الفصل ٢/ ٥٢٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٨٤، والبرهان ٢/ ٣٤٨.

(٣) الكتاب ٣/ ١٧٦.

(٤) المسائل المنتورة ص ٢١٢ - ٢١٣.

(٥) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٤٤٦ - ٤٤٩، والبرهان ٢/ ٣٤٨ - ٣٥٠.

(٦) ينظر : الكتاب ٣/ ١٧٠ - ١٧١، والمقتضب ٣/ ٢٨٧.

(٧) ينظر : الكتاب ٣/ ١٧١، والحجة للفراسي ١/ ٢٦٤، وأمللي ابن الشجري ١/ ٤٠٦ - ٤٠٧، والجنى الداني ص ٣٢.

(٨) ينظر : الكتاب ٣/ ١٨٦.

همزة التسوية على التالية قولهم: سواء، وقولهم: لا أبالي، ومتصرفاته^(١)، وممن ذكر ذلك الرضي، قال: «وأما همزة التسوية وأم التسوية فهما اللتان تليان قولهم: سواء، وقولهم: لا أبالي، ومتصرفاته، نحو قولك: سواء عليّ أقيمت أم قعدت؟ ولا أبالي أقام زيد أم قعد؟»^(٢).

والصحيح عندي - والله أعلم - أن همزة التسوية تشمل أيضًا الواقعة بعد (ليت شعري)، و(ما أدري) لتصريح سبويه بذلك إذ قال: «هذا باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما، وأيهم... ومن هذا الباب قوله: ما أبالي أزيدًا لقيت أم عمرًا، و: سواء عليّ أبشرا كلمت أم زيدًا... ومثل ذلك: ما أدري أزيد ثم أم عمرو، ليت شعري أزيد ثم أم عمرو»^(٣)، وضابط همزة التسوية أنها الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها مع ما دخلت عليه^(٤)، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] فيصح: سواء عليهم الإنذار وعدمه، وأجيز في (سواء) في هذه الآية عدة أوجه:

الأول: أنها خبر (إن)، و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ رفع على الفاعلية من ﴿سَوَاءٌ﴾ لأنه مصدر بمعنى اسم الفاعل، وهو مُسْتَوٍ^(٥)، وُضِعَ بِأَنَّ الاستفهام لا لا يعمل فيه ما قبله^(٦)، فكون ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ فاعلاً بـ ﴿سَوَاءٌ﴾ يقتضي عمل ما قبل

(١) ينظر: شرح الرضي ٤/٤٠٩، وشرح المزج ص ٧٤.

(٢) شرح الرضي ٤/٤٠٩.

(٣) الكتاب ٣/١٦٩ - ١٧١.

(٤) ينظر: شرح المزج ص ٨٤.

(٥) ينظر: إعراب القرآن ١/١٨٤، والكشاف ١/٥٦، والبيان ١/٥٠، وإملاء ما من به الرحمن ١/١٤،

والمغني ١/١٦١.

(٦) ينظر: المغني ١/١٦١.

الاستفهام فيه، وليس العامل هنا مما يُعَلَّقُ عن العمل^(١)، وأجيب بأن الاستفهام ليس هنا على حقيقته لأن همزة التسوية جُرِّدَتْ عن معنى الاستفهام^(٢).

الثاني : خبرٌ والمبتدأ ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٣)، والجملَةُ من المبتدأ والخبر في موضع رفع خبر (إن)، وأُفِيدَ بأنَّ المبتدأ المشتمل على الاستفهام يَجِبُ تقديمه، وهو هنا لم يُقَدِّم^(٤)، وأيضًا بأنه ليس في الكلام مُحْبَرٌ عنه إذ الفعلُ أبداً خبرٌ لا مُحْبَرٌ عنه^(٥)، وأجيب عن الأول بما أُجيب عن السابق^(٦)، وعن الثاني بأن ما في الآية الكريمة مما هَجَرَ فيه جانبُ اللفظ إلى جانب المعنى، والتقديرُ : سواءً عليهم الإنذارُ وعدمه^(٧) ونظيره مما نُزِّلَ فيه الفعلُ منزلةَ المصدرِ قولهم : تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ^(٨).

الثالث : مبتدأ والخبر ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٩)، ورُدَّ بأنَّ الخبرَ جملةٌ خاليةٌ من من عائدٍ إلى المبتدأ^(١٠)، وأجيب بأنَّ الكلامَ محمولٌ على المعنى والتقديرُ : سواءً عليهم الإنذارُ وتركُه^(١١).

(١) ينظر : المنصف على المغني ٢٨٦/١.

(٢) ينظر : المصدر السابق.

(٣) ينظر : الكشف ٥٦/١، وأمالي ابن الشجري ٤٠٦/١، والإملاء ١٤/١، والمغني ١٦١/١.

(٤) ينظر : الحجة للفارسي ٢٦٩/١، والمغني ١٦١/١.

(٥) ينظر : الحجة للفارسي ٢٦٩/١.

(٦) ينظر : المغني ١٦٢/١.

(٧) ينظر : الكشف ٥٦/١.

(٨) كتاب الأمثال للقاسم بن سلام ص ٩٧.

(٩) ينظر : معاني الزجاج ٧٧/١، وإعراب القرآن ١٨٤/١، والحجة للفارسي ٢٦٩/١، والمحرم الوجيز

١٥٣/١، والكشف ٥٦/١.

(١٠) ينظر : أمالي ابن الشجري ٤٠٦/١.

(١١) الكشف ٥٦/١، والبيان ٤٩/١.

الرابع : مبتدأ و ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ جملة في موضع رفعٍ على الفاعلية، وسَدَّتْ الجملة مسدَّ الخبر، والكلامُ محمولٌ على المعنى، والتقدير: يستوي عندهم الإنذارُ وترُّكُه^(١)، ويُضعفه- في نظري- عدمُ اعتمادِ المبتدأ (سواء) على نفي أو استفهامٍ كما اشترطَ البصريون في المبتدأ الذي يرفعُ فاعلاً ساداً مسدداً الخبر.

الخامس : خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، والمعنى: الأمرانِ سواءً، و ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ بيانٌ للأمرين، والفعالانِ في معنى الشرط، والجملة الاسمية (الأمرانِ سواءً) دليلٌ على الجزاء، والتقديرُ: إنْ أُنذرتهم أو لم تنذرهم فالأمرانِ سواءً^(٢)، وبيَّعده - في رأيي - تقديرٌ محذوفٍ، والمعنى بدونه مستقيمٌ وأيضاً ما فيه مِنْ تَكَلُّفٍ لا يَحْفَى، والله تعالى أعلم.

٢ - التقرير^(٣): وهو حملُ المخاطبِ على الإقرار بما يَعْلَمُ ثبوته أو نفيه^(٤)، نحوُ نحوُ قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]^(٥)، (ووجهُ شَبَهِ التقريرِ بالاستفهامِ أن المَقْرَّرَ كَانَ عالماً بما قَرَّرَ به، فأرادَ أَنْ يَقَعَ الجوابُ مِنَ المخاطبِ، فتكونَ الحُجَّةُ عليه بلسانه، كما أنك إذا استَفْهَمْتَ فَأَنْتَ تتوقَّعُ الجوابَ مِمَّن استَفْهَمْتَ)^(٦).

٣ - التوبيخ^(٧): نحوُ قوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيْبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ [الأحقاف:

(١) ينظر: الإملاء ١/ ١٤.

(٢) ينظر: شرح الرضي ٤/ ٤٠٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ١٨٧، والمقتضب ٣/ ٣٠٨، والمسائل المثورة ص ٢١٢ - ٢١٣، والخصائص ٢/ ٤٦٣، والتوطئة ص ١٤٧، ولباب الإعراب ص ٤٦٨.

(٤) ينظر: الجنى الداني ص ٣٢، والمغني ١/ ٤٠.

(٥) ينظر: الكشف ٢/ ١٧٠، وشرح المفصل ٨/ ١٥١.

(٦) المسائل المثورة ص ٢١٣، مع تصرف يسير.

(٧) ينظر: معاني الفراء ٢/ ٣٩٤، والأصول ٢/ ٥٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٣ - ٤٠٤، والبيان

١/ ١١٣، ووصف المباني ص ٤٧.

٢٠] ، في قراءة ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ بهمزتين على الاستفهام^(١) ، وقوله سبحانه : ﴿أَهْمُرُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢]^(٢) ، وقد اجتمع التقرير والتوبيخ في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرُبُّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ [الشعراء: ١٨]^(٣) ، وقوله سبحانه : ﴿قَالُوا أَجِئْنَا لِنَتَأَفَّكُنَا عَنْ ءَاهِلِنَا﴾ [الأحقاف: ٢٢]^(٤) ، وقوله عز وجل : ﴿أَهْمُ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تُبِيعَ﴾ [الدخان: ٣٧]^(٥) .

٤ - التعجب^(٦) : نحو قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]^(٧) ، وقوله سبحانه : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]^(٨) .

٥ - الإنكار^(٩) : نحو قوله تعالى : ﴿أَصْطَفَىٰ الْبَنَاتِ عَلَىٰ الْبَنِينَ﴾ [الصافات: ١٥٣]^(١٠) ، وقد اجتمع التعجب والإنكار في قوله تعالى : ﴿إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٦﴾ أَوْءَابَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ [الصافات: ١٦ - ١٧]^(١١) .

٦ - الأمر^(١٢) : نحو قوله تعالى : ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ﴾ [المائدة: ٩١] أي : انتهوا ، وقوله سبحانه : ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٣] أي : تذكروا ، وقوله عز وجل : ﴿أَلَمْ

(١) في كتاب السبعة (٥٩٨)، والتيسير (٤٦١) : قرأ بها ابن عامر. وفي النشر (٣٦٦/١) : ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب.

(٢) ينظر : البحر المحيط ٨ / ١٠ .

(٣) ينظر : الجنى الداني ص ٣٢ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ٨ / ٦٢ .

(٥) ينظر : الأصول ٢ / ٥٧ .

(٦) ينظر : أمالي ابن الشجري ١ / ٤٠٣ ، ولباب الإعراب ص ٤٦٨ ، والجنى الداني ص ٣٣ .

(٧) ينظر : أمالي ابن الشجري ١ / ٤٠٣ ، والمغني ١ / ٤١ .

(٨) ينظر : أمالي ابن الشجري ١ / ٤٠٣ .

(٩) ينظر : المقتضب ٣ / ٣٠٨ ، والمحتسب ٢ / ٢٠٦ ، وشرح المفصل ٨ / ١٥١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب الحاجب ص ٧٨٨ ، والجنى الداني ص ٣٣ ، والمغني ١ / ٣٩ - ٤٠ .

(١٠) ينظر : الجنى الداني ص ٣٣ ، والمغني ١ / ٤٠ .

(١١) ينظر : المقتضب ٣ / ٣٠٨ .

(١٢) ينظر : أمالي ابن الشجري ١ / ٤٠٣ ، ولباب الإعراب ص ٤٦٨ ، والمغني ١ / ٤٠ .

يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴿ [الحديد: ١٦] أَي : اخْشَعُوا^(١)، وقيل في الآية الأخيرة : الغرض من الاستفهام الاستبطاء^(٢). وذكر بعضهم معاني أخر كالوعيد، والنفي، والتهكم، والتنبيه، والتهديد وغير ذلك^(٣).

المطلب الثالث : هل تدخل همزة الاستفهام على الاستفهام ؟

مذهب جماعة من النحاة أنّ أداة الاستفهام لا تدخل على الاستفهام لِمَا فيه من اجتماع أداتين لمعنى واحد، وهو ممنوع^(٤)، وممن أخذ به أبو علي الفارسي، قال بعد بعد أن أورد بيتين دخلت فيهما (أم) على كيف الاستفهامية : « هذه المسألة فيها إشكال وهو أن (أم) للاستفهام دخلت على (كيف) ... »^(٥) وممن قال به أيضًا ابن جني^(٦)، والهروي^(٧)، ومكي القيسي^(٨)، وابن يعيش^(٩)، وابن مالك^(١٠)، والمرادي^(١١).

وذهب فريق - منهم المبرد - إلى جواز دخول الاستفهام على الاستفهام، قال

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٢ - ٤٠٣.

(٢) ينظر: الجنى الداني ص ٣٣، والمغني ١/ ٤١.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٤ - ٤٠٩، ولباب الإعراب ص ٤٦٨، والجنى الداني ص ٣٢ - ٣٣، والمغني ١/ ٤٠ - ٤١، والارتشاف ٤/ ١٨٦١.

(٤) ينظر: المسائل المثورة ص ٢٠٥، والخصائص ٢/ ١٨٤، ٤٦٣، ومشكل إعراب القرآن لمكي ص ٥٨٤، ٥٨٤، وشرح المفصل ٤/ ١٨ - ١٩، ١٥٢/ ٨، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٨٥.

(٥) المسائل المثورة ص ٢٠٥.

(٦) ينظر: الخصائص ٢/ ١٨٤، ٤٦٣.

(٧) ينظر: الأزهية ص ٣١.

(٨) ينظر: المشكل لمكي ص ٥٨٤.

(٩) ينظر: شرح المفصل ٤/ ١٨ - ١٩، ١٥٢/ ٨.

(١٠) ينظر: شرح عمدة الحفاظ ص ٣٨٥.

(١١) ينظر: الجنى الداني ص ٢٠٦.

في المقتضب : « وحرفا الاستفهام اللذان لا يفارقانه الألف و(أم)، وهما يدخلان على هذه الحروف كلها، ألا ترى أن القائل يقول : هل زيد في الدار أم هل عمرو هناك ؟ وتقول : كيف صنعت أم كيف صنع أخوك؟، فدخل هذان الحرفان على حروف الاستفهام لتمكُّنهما وانتقالهما فمن ذلك...»^(١) ومِنَ أجازَ أيضًا ابنُ خالويه^(٢)، وأبو حيان^(٣)، والسمينُ الحلبي^(٤)، ودليلُ هؤلاءِ ورودُه في كلام العرب، وفي بعض قراءات القرآن الكريم؛ فمنَ الأول قولَ الشاعر^(٥) :

أَنْتَى جَزَوْا عَامِرًا سَوَى بِفَعْلِهِمْ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوَى مِنْ الْحَسَنِ
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعُلُوقَ بِهِ رِئْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَّبَنِ
وقولُ علقمةَ بنِ عبدةَ :

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحِبَّةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ^(٦)
وقولُ الشاعرِ^(٧) :

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا أَهْلَ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَفِّ ذِي الْأَكْمِ
ومنَ الثاني قوله تعالى : ﴿ أَمَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النمل: ٨٣] في قراءة أبي حَيوة

(١) المقتضب ٣/ ٢٩٠.

(٢) ينظر : مختصر الشواذ ص ١١٠.

(٣) ينظر : البحر المحيط ٧/ ٩٩، والارتشاف ٤/ ٢٠٠٩ - ٢٠١٠.

(٤) ينظر : الدر المصون ٨/ ٦٤٤.

(٥) أفنون التعلبي، والبيتان في الفضليات ص ٢٦٣، والمسائل المثورة ص ٢٠٤، والخصائص ٢/ ١٨٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٥٤، والمغني ١/ ٦٨.

(٦) الديوان ص ٤٧، والكتاب ٣/ ١٧٨، والمقتضب ٣/ ٢٩٠، والأصول ٢/ ٥٩، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٠٧، وشرح المفصل ٨/ ١٥٣.

(٧) زيد الخيل، والبيت في شعر زيد الخيل (شعراء إسلاميون) ص ٢٠٦، والمقتضب ٣/ ٢٩١، والخصائص ٢/ ٤٦٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٦٣، ٣/ ١٠٨.

(أَمَازَا) بتخفيف الميم، أوردَ هذه القراءة غيرَ واحدٍ من المفسِّرين والمعربين، كابن خالويه^(١)، وابن عطية^(٢)، وأبي البقاء^(٣)، وأبي حيان^(٤)، والسمين الحلبي^(٥)، والألوسي^(٦)، وأولها بعض هؤلاء كأبي البقاء^(٧)، وأبي حيان^(٨)، والسمين الحلبي^(٩) بدخول همزة الاستفهام على الاستفهام.

وأجاب المانعون عمَّا ورد بأنَّ (أم) إذا دَخَلَتْ على (كيف) - كما في البيتين الأولين - فإنها تكونُ عاطفةً، و(كيف) للاستفهام، وإنما كان ذلك لأنَّ (أم) لها معنيان : الاستفهامُ والعطف، فلما احتجج إلى معنى العطف فيها خُلعَ منها دلالةُ الاستفهام، كما خُلعَ من (لكن) معنى العطف لدخول الواو عليها في نحو : ما جاءني زيدٌ ولكن عمرو^(١٠)، ولم يُجزَّ أن تكونَ (كيف) هي المخلوعة عنها دلالةُ الاستفهام لأنَّها لو كانت كذلك لوجبَ إعرابُها ؛ لأنَّها إنما بُنيت لتضمُّنِها معنى حرف الاستفهام^(١١)، وأمَّا إذا دَخَلَتْ (أم) على (هل) - كما تقدَّم في البيت الثالث - فإنَّ (هل) بمعنى (قد) لأنَّها تخرُجُ عن معنى الاستفهام مُبتدأةً كما في قوله

(١) ينظر: مختصر الشواذ ص ١١٠.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ١١/٢٤٧.

(٣) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/٢٤٧.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٧/٩٩.

(٥) ينظر: الدر المصون ٨/٦٤٤.

(٦) ينظر: روح المعاني ٢٠/٢٩.

(٧) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/٢٤٧.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٧/٩٩.

(٩) ينظر: الدر المصون ٨/٦٤٤.

(١٠) ينظر: المسائل المثورة ص ٢٠٥، وشرح المفصل ٨/١٥٣.

(١١) ينظر: المسائل المثورة ص ٢٠٥، والخصائص ٢/٨٤، وشرح المفصل ٤/١٩.

سبحانه: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١] فإتيها بمعنى (قد) ^(١)، و(أم) لا تكون مبتدأة إلا وهي للاستفهام ^(٢)، وأما إذا دخلت الهمزة على الاستفهام، فإن كان (هل) - كما تقدّم في البيت الرابع - فإن (هل) - كما سبق - بمنزلة (قد) ^(٣) وإن كان الاستفهام بغير (هل) كما في قراءة أبي حيوة (أماذا كنتم تعملون) المتقدمة فإن الهمزة خارجة عن معنى الاستفهام إلى التقرير، وهو نوع من الخبر، والخبر ضد الاستفهام، ويدل على مفارقتها الاستفهام - كما ذكروا - امتناع نصب الفعل بعد الفاء في جوابها، فلا يقال: أَلَسْتَ فَعَلْتَ فَأَكْرَمَكَ ^(٤). إذ معلوم أنّ أنّ الفعل إنما يُنصب بعد الفاء في جواب الطلب المحض ^(٥)، فامتناع النصب في جواب الهمزة التي للتقرير دليل على أنّها خرجت عن الاستفهام؛ لأنّه من الطلب المحض.

والراجح - في نظري - مذهب المانعين لوجهة ما أجابوا به عمّا وردّ مما ظاهره دخول استفهام على استفهام. والله تعالى أعلم.



(١) ينظر: الكتاب ٣/ ١٨٩، والمقتضب ٣/ ٢٨٩، والمسائل المثورة ص ٢١٣.

(٢) ينظر: المسائل المثورة ص ٢١٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٥٣.

(٤) ينظر: المسائل المثورة ص ٢١٢ - ٢١٣، والخصائص ٢/ ٤٦٣.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ١٨٤.

المبحث الثاني

دخول همزة الاستفهام على أداة الشرط في القرآن الكريم

تمهيداً في صدارة أدوات الشرط وكذا الاستفهام:

أدوات الشرط هي ما تدخل على شيئين، فتجعل الأول سبباً للثاني، ويسمى الأول شرطاً، والثاني جزءاً^(١)، وهي حروف وأسماء، فالحروف (إن) و(إذا) في مذهب سيويه^(٢)، والأسماء ظروف، وغير ظروف فمن الظروف (متى) و(أينما)، ومن غير الظروف (من)، و(ما)^(٣)، وأداة الشرط لها الصدارة عند البصريين، ومن ثم لا يجوز عندهم تقديم شيء من معمولات فعل الشرط، ولا فعل الجواب عليها^(٤). ولصدارة أداة الشرط لا يعمل فيها ما قبلها؛ لأنه إذا عمل فيها عامل صار لهذا العامل الصدارة، وبطل عملها؛ لأنها إنما تعمل بمعنى أدوات الجزاء، وأدوات الجزاء لها صدر الكلام^(٥)، فإذا كان العامل فيها حرف جرّ جرّ أو اسماً أضيف إليها عملت، أمّا حرف الجر فلائنه وإن تقدّم لفظاً فهو صلة فعل الشرط، وحرف الجرّ لا يكون إلا قبل الاسم، فلما دعت الضرورة إلى إدخال حرف الجرّ على أدوات الجزاء لم يبطل عملها، وأمّا المضاف فلائنه بمنزلة أداة الشرط، تقول: يَمَنْ تمرُّ أمرُّ به، و: غلام مَنْ تضرب أضربه^(٦)، وأسماء الاستفهام كأدوات الشرط في الصدارة، ومن ثم لا يتقدّم عليها شيء مما في حيزها، كما لا

(١) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب ص ٦٧٠، والارتشاف ٤/ ١٨٦٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٦.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٢٣، وشرح الرضي ٤/ ٩٥، والارتشاف ٤/ ١٨٧٩.

(٥) ينظر: التبصرة للصيمري ١/ ٤١٥ - ٤١٦.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/ ٧٩ - ٨٠، ٨٢، والنكت للأعلم ص ٣٨٥، وشرح الرضي ٣/ ١٥٩، وأبو عبد الله بن

بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية (رسالة دكتوراه) ٣/ ٨٥١.

يَتَقَدَّمُ عَلَى أدوات الشرط شيءٌ مِنْ جملتها، فلا تقول: زَيْدًا أَضْرَبْتَ؟، وإنما كَانَ للاستفهام الصدارةُ لدخوله على جملة تامّةٍ خبريةٍ، فنقلها مِنَ الخبرِ إلى الاستخبار، وليكون لها هذا المعنى وَجِبَ أَنْ يكونَ الاستفهامُ مقدّمًا عليها^(١)، وكذا الحال في أدوات الشرط^(٢).

المطلب الأول: دخول همزة الاستفهام على حرف الشرط في القرآن الكريم

تقدّم أنّ مِنْ خصائص همزة الاستفهام أنها تدخلُ - لأصالتها في الاستفهام - على أدوات الشرط دون غيرها من أدوات الاستفهام، وقد دخلت عليها في القرآن الكريم في غير آيةٍ، اسمًا كانت الأداةُ أو حرفًا، فمن دخولها على الحرف، وهو (إِنْ) و(لَوْ):

١ - قوله تعالى: ﴿ قَالُوا طَئِرُكُمْ مَعَكُمْ أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ ﴾ [يس: ١٩] دخلت ألفُ الاستفهام على (إِنْ) الشرطية في ﴿ أَيْنَ ﴾، وهي قراءةُ العامة^(٣)، وقُرئ (أَنَّ) بهمزتين محققتين مفتوحتين^(٤)، و(أئن) بهمزتين الثانية منها مسهّلة^(٥)، و(أئنن) بهمزتين، بينها ألف^(٦)، و(أئنن) بهمزة بعدها ألفٌ، وبعد الألف همزةٌ مخففة^(٧)، و(أين) بتسهيل همزة الثانية، وقلبها ياءً^(٨)، و(أينن)^(٩)، و(أن) بهمزة واحدة مفتوحة

(١) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٥٥، وشرح المفصل ٨/١٥٥.

(٢) ينظر: الإيضاح ٢/٢٥٥.

(٣) ينظر: التيسير لأبي عمرو والداني ص ١٤٩، ومنظومة حرز الأمانى ووجه التهاني للشاطبي ص ١٩.

(٤) ينظر: تحبير التيسير ص ٥٢٣، وشرح طيبة النشر ص ٣٠١.

(٥) ينظر: التيسير ص ١٤٩، ومنظومة حرز الأمانى ص ١٩.

(٦) ينظر: المصدران السابقان.

(٧) ينظر: المصدران السابقان.

(٨) ينظر: كتاب السبعة ص ٥٤٠، وإعراب القرآن ٣/٣٨٨، وإعراب القراءات لابن خالويه

٢/٢٣٠، والحجة للفارسي ٦/٣٨.

(٩) ينظر: معاني الفراء ٢/٣٧٤، وإعراب القرآن ٣/٣٨٨، ومختصر الشواذ ص ١٢٥، والحجة للفارسي =

مقصورة لا ياء بعدها^(١)، و(إن)^(٢)، واختلفَ في تقدير الجواب المحذوف؛ فقيل: تطيرْتُم^(٣)، وقيل: تشاءمْتُم^(٤)، وقيل غير ذلك^(٥).

وقد اختلفَ في الجواب بعد أداة الشرط الداخلة عليها همزة الاستفهام سواءً أكانت الأداة اسماً أم حرفاً؛ فذهب سيبويه إلى أن الجواب للشرط، والهمزة داخلة على الجملتين الشرط والجواب؛ لكونها جملة واحدة، فالهمزة قد دخلت على كلام قد عمل بعضه في بعض، فلم تعمل شيئاً، كما تدخل على الجمل، وعلى العامل والمعمول فيه، فلا تُغيّر شيئاً، فأشبهت واو العطف وفاءه، تقول: إن تأتي آتِكَ؟ بجزم الشرط والجواب^(٦).

وذهب يونس^(٧) إلى أن الهمزة تُبطل - لأصلتها في الاستفهام - عمل أداة الشرط، وأن الجواب لها؛ لأنه مصب الاستفهام، فهو في نية التقديم، وهو مرفوع إن كان مضارعاً، نحو: إن أتيتني آتِكَ؟ وذكر الأبيدي^(٨) - وتبعه أبو حيان^(٩)، والسمين الحلبي^(١٠) - أنه يلزم يونس أن يكون الشرط ماضياً عنده، نحو: إن أتيتني آتِكَ؟، ولا يجوز عنده (إن تأتي آتِكَ) بجزم الأول، ورفع الثاني إلا في

= ٣٩ / ٦، وإعراب الشواذ ٣٥٨ / ٢.

(١) ينظر: المحتسب ٢ / ٢٠٥، وإعراب الشواذ ٢ / ٣٥٩.

(٢) ينظر: مختصر الشواذ ص ١٢٥، وإعراب القراءات لابن خالويه ٢ / ٢٣٠.

(٣) ينظر: معاني الزجاج ٤ / ٢٨٢، والمحزر الوجيز ١٣ / ٢٨٥، والكشاف ٤ / ٩، والبحر المحيط ٧ / ٣٢٦.

(٤) ينظر: الحجة للفارسي ٦ / ٣٩.

(٥) ينظر: البيان ٢ / ٢٩٢، والإملاء ٢ / ٢٠٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٣ / ٨٢ - ٨٣.

(٧) ينظر: الكتاب ٣ / ٨٣، والبيان ٢ / ١٦١، والأبيدي ومنهجه في النحو (رسالة دكتوراه) ١ / ٣٧١،

والإملاء ١ / ١٥١.

(٨) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٢ / ١٩٦، والأبيدي ومنهجه في النحو ١ / ٣٧١.

(٩) ينظر: البحر المحيط ٣ / ٦٨.

(١٠) ينظر: الدر المصون ٣ / ٤١٧.

الضرورة، وهذا مخالف لما صرح به سيبويه من أن يونس يُجيز نحو: **إِنَّ تَأْتِي** آتيك^(١)؟.

واحتج لمذهب سيبويه بأمور:

الأول: قوله تعالى: ﴿أَفَأَيْنَ مَتَّ فَهْمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، إذ لو كان الأمر كما زعم يونس لكان التقدير في الآية: أفهم الخالدون فإن متَّ؟ إذ الجواب عنده مؤخرٌ وكان حقه التقديم، وهذا لا يجوز؛ إذ لا يقال: أنت ظالمٌ فإن فعلت، بل يقال: أنت ظالمٌ إن فعلت^(٢)، وإنما لم يجز - كما ذكر - لئلا يبقى الشرط بلا جواب؛ وإنما لم يصح تقدير أن يكون الجواب محذوفاً وما قبله دالاً عليه من أجل الفاء المتصلة به^(٣) إذ لا وجه لها إلا أن يدعى زيادتها، وهو ممتنع هنا، لأنها نظيرة (ثم) في قوله تعالى: ﴿أَتَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنُمُ بِهِ﴾ [يونس: ٥١]، وهي غير زائدة حتّى، فكذلك الفاء^(٤).

الثاني: أن أداة الشرط لا تلغى إلا إذا تقدّمها ما يستحق الجواب، وليس الشأن هنا كذلك، ذكره الرضي^(٥).

الثالث: أن الهمزة لها صدر الكلام، و(إن) لها صدر الكلام أيضاً، وقد وقع كل موقعه، والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط وجوابه؛ لأنهما كالشيء الواحد، ذكره أبو البقاء^(٦).

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٨٣.

(٢) ينظر: البيان ٢/ ١٦١، والإملاء ١/ ١٥١، والأبدي ومنهجه في النحو ١/ ٣٧١.

(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٢/ ١٩٦، والأبدي ومنهجه في النحو ١/ ٣٧١، والدر المصون المصون ٣/ ٤١٧.

(٤) ينظر: البيان ٢/ ١٦١، وشرح الرضي ٤/ ٤٦٤.

(٥) ينظر: شرح الرضي ٤/ ٤٦٣ - ٤٦٤.

(٦) ينظر: الإملاء ١/ ١٥١.

وَاحْتَجَّ لِقَوْلِ يُونُسَ بِالْمَعْنَى ^(١)، فمعنى قوله تعالى: ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]: أتقبلون على أعقابكم إن مات محمدٌ أو قُتل؟، ومعنى قوله سبحانه: ﴿أَفَأَيْنَ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾: أفهم الخالدون إن متَّ؟، فالسؤال عن جواب الشرط، ومِنَّ أَخَذَ بقول يونس الزجاج وكثيرٌ من المفسرين ^(٢)، وقد بيّن الزجاج كيفَ كَانَ الجوابُ لألف الاستفهام مع دخولها على أداة شرطٍ، وذكرَ نظيرَ ذلك عند قوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾، فقال: «وَأَلْفُ الاستفهامِ دَخَلَتْ على حرفِ الشرطِ، ومعناها الدخولُ على الجزاءِ، المعنى: أتقبلون على أعقابكم إن ماتَ محمدٌ أو قُتل؛ لأنَّ الشرطَ والجزاءَ معلقٌ أحدهما بالآخر، فدخلتُ أَلْفُ الاستفهامِ على الشرطِ، وأنبأتُ عن معنى الدخولِ على الجوابِ، كما أنَّك إذا قلتَ: هل زيدٌ قائمٌ؟ فإنَّما تَسْتَفْهِمُ عن قيامه لا مَنْ هو، وكذلك قولك: ما زيدٌ قائمًا، إنما نَفَيْتَ القيامَ، ولم تَنْفِ زيدا، ولكنَّك أَدخَلتَ (ما) على (زيدٍ) لِتُعْلِمَ مِنَ الذي نَفَيْتَ عنه القيامَ» ^(٣)، ومِمَّنْ أَخَذَ بقول يونسٍ مِنَ المفسرين مكِّي القَيْسِي، قَالَ عندَ قوله تعالى: ﴿أَفَأَيْنَ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾: «حَقُّ أَلْفِ الاستفهامِ إِذَا دَخَلَتْ على حرفِ شرطٍ أَنْ تكونَ رتبتُها قَبْلَ جوابِ الشرطِ، فالمعنى: أفهم الخالدون إن متَّ؟، ومثله ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ﴾، وهو كثيرٌ» ^(٤) وكذا ابنُ عطية، قَالَ عندَ الآيةِ نَفْسِهَا: «وَأَلْفُ الاستفهامِ الاستفهامُ داخِلَةٌ في المعنى على جوابِ الشرطِ، قُدِّمَتْ في أوَّلِ الجملةِ لأنَّ الاستفهامَ له صدرُ الكلامِ، والتقديرُ: أفهم الخالدون إن متَّ؟» ^(٥) وكذا قَالَ

(١) ينظر: المحرر الوجيز ١٣/٣٨٤، والبرهان ٢/٣٦٥.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٣/٣٨٤، والبحر المحيط ٣/٦٩، والدر المصون ٣/٤١٦، والبرهان ٢/٣٦٥.

(٣) معاني الزجاج ١/٤٧٤.

(٤) المشكل لمكي ص ٤٥٠.

(٥) المحرر الوجيز ١٠/١٤٦.

الفخر الرازي^(١).

وذهب الفراء إلى أن كل استفهام دخل على أداة شرطٍ جازٍ في الجواب الرفع والجزم، قال عند قوله تعالى: ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ ما نصّه: «كل استفهام دخل على جزاءٍ فمعناه أن يكون في جوابه خبرٌ يقوم بنفسه، والجزاء شرطٌ لذلك الخبر، فهو على هذا، وإنما جزمته ومعناه الرفع لمجيئه بعد الجزاء، كقول الشاعر:

حَلَفْتُ لَهُ إِنْ تُدْلِجِ اللَّيْلَ لَا يَزِلُّ أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بِيوتِي سَائِرُ

ف(لا يزل) في موضع رفعٍ إلا أنه جزم لمجيئه بعد الجزاء، وصار كالجواب، فلو كان «أفإن مات أو قتل تنقلبون» جاز فيه الجزم والرفع، ومثله ﴿أَفَأَيْنَ مَتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ المعنى: أتهم الخالدون إن متَّ، وقوله: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ [المزمل: ١٧] لو تأخرت فقلت في الكلام: فكيف إن كفرتم تتقون. جاز الرفع والجزم في (تتقون)^(٢)، ويلاحظ من الأقوال الثلاثة أن القول الأول - وهو قول سيبويه - نُظر فيه إلى التركيب، والثاني احتكم فيه إلى المعنى والثالث روعي فيه المعنى والتركيب معاً.

والذي أرى - والله أعلم - أن الجواب في اللفظ للشرط فيجزم إن كان مضارعاً لما قيل في فساد أن يكون للاستفهام، وأما معناه فلا لف الاستفهام على ما بين الزجاج.

٢ - قوله سبحانه: ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾.

٣ - قوله عز وجل: ﴿أَفَأَيْنَ مَتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾، اختلف في الهمزة إذا كانت في

جملة عطفت بالفاء كالأيتين السابقتين، وكقوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧]، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ أو بالواو، نحو

(١) ينظر: التفسير الكبير ٢١/٩.

(٢) معاني القرآن ١/٢٣٦.

قوله تعالى: ﴿أَوْكَلَمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٠]، وقوله عزَّ مِنْ قائل: ﴿أَوْلَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُّصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وقوله سبحانه: ﴿أَوْلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، أو بـ(ثُمَّ)، كقوله تعالى: ﴿أَثَرَ إِذَا مَا وَفَعَاءَ أَمْنْتُمْ بِهِ﴾ [يونس: ٥١]، فذهب سيبويه وجماعة^(١) إلى أن الهمزة مقدّمة على العاطف لفظاً مؤخّرة عنه حكماً - وإن كان حقّ المستفهم عنه إذا عطف أن يُقدّم فيه العاطف على أداة الاستفهام - لأنّ لها صدر الكلام، قال سيبويه: « هذا بابُ الواو التي تدخلُ عليها ألفُ الاستفهام، وذلك قولك: هل وجدتَ فلاناً عندَ فلانٍ؟، فيقول: أو هو ممّن يكون ثمّ؟ أدخلتَ ألفَ الاستفهام، وهذه الواو لا تدخلُ على ألفِ الاستفهام، وتدخلُ عليها الألف، فإنما هذا استفهامٌ مستقبلٌ بالألف...»^(٢).

وذهب فريقٌ - منهم أبو جعفر النحاس - إلى أنّ الهمزة في موضعها الأصلي غيرُ مقدّمة، وأنّ العطفَ على جملةٍ مقدّرةٍ بينها وبينَ العاطف، فالتقديرُ في ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾: أمكثوا فلم يسيروا^(٣)، وفي ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾: أجهلتم فلا تعقلون^(٤)، وفي ﴿قَالَ أَوْلَوْ جِئْتِكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ﴾: أنفعل بي ذلك، ولو جئتكَ بشيءٍ مبین^(٥)، وفي ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ﴾: أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم^(٦)، قال أبو جعفر النحاس

(١) ينظر: معاني الأخفش ١/٤٢٧، والمقتضب ٣/٣٠٧-٣٠٨، والمسائل المثورة ص ٢٠٩، وابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب (رسالة ماجستير) ص ٤٨٠، والبحر المحيط ١/٣٠٠، والجنى الداني ص ٣١، والبرهان ٢/٣٥١.

(٢) الكتاب ٣/١٨٧.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/٢٧٤، والمغني ١/٣٨.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١/٢٧٤.

(٥) ينظر: الكشاف ٣/٣٠٠.

(٦) ينظر: المغني ١/٣٨.

عند قوله تعالى: ﴿ أَتَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنُكُمْ بِهِ ﴾: « في الكلام حذف، والتقدير: أَتَمُّونَ أَنْ يَنْزَلَ بِكُمْ الْعَذَابُ، ثُمَّ يُقَالُ لَكُمْ إِذَا حَلَّ بِكُمْ: الْآنَ آمَنُتُمْ بِهِ»^(١) وكأبي جعفر النحاس ابن عطية^(٢)، والزمخشري^(٣)، وابن الحاجب^(٤)، والبيضاوي^(٥).

وَضَعَّفَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْقَوْلَ، وَرَجَّحَ قَوْلَ سَيبويه أَنَّ هَذَا التَّرْكِيبَ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَغَيْرِهِ كَثِيرًا مَبْنِيًّا عَلَى كَلَامٍ مُتَقَدِّمٍ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْعَطْفَ عَلَى سَابِقٍ، وَلَوْ كَانَ الْعَطْفُ عَلَى مُقَدَّرٍ لَا عَلَى سَابِقٍ لُصِّرِحَ بِهِ، وَلَكِنَّ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ فِي شَيْءٍ مِنْ صُورِهِ^(٦)، فَإِنْ قُوبِلَ هَذَا بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيبويه مِنْ تَقْدِيمِ بَعْضِ أَجْزَاءِ الْمَعْطُوفِ، وَهُوَ الْهَمْزَةُ، عَلَى الْعَاطِفِ - وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ - كَانَ تَقْدِيمُ الْهَمْزَةِ أَسْهَلَ مِنْ حَذْفِ الْجُمْلَةِ؛ إِذِ الْمَتْجَوِّزُ فِيهِ - عَلَى رَأْيِ سَيبويه - أَقْلٌ لَفْظًا^(٧)، وَاعْتَرَضَ عَلَى هَذَا هَذَا الْكَلَامُ بِأَنَّ التَّجَوُّزَ فِي الْحُرُوفِ قَلِيلٌ، وَالْحَذْفُ فِي كَلَامِهِمْ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى^(٨).

وَضَعَّفَ قَوْلَ أَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ أَيْضًا بَعْدَ اطْرَادِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ [الرعد: ٣٣]^(٩).

(وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ تَقْدِيرِ مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ مَحْذُوفٍ، وَالْمَعْنَى: أَلَا

(١) إعراب القرآن ٢/٢٥٨.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٧/١٦٣.

(٣) ينظر: الكشاف ١/١٦٣، ١٧١.

(٤) ينظر: الأمالي النحوية ١/٨٩.

(٥) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي) ١/٧٩، ٨٣، ١٩٣.

(٦) ينظر: شرح الرضي ٤/٣٩٢، وشرح المزج ص ٨٠، وحاشية الأمير ص ١٤.

(٧) ينظر: المغني ١/٣٨.

(٨) ينظر: شرح المزج ص ٧٩ حاشية (١٠).

(٩) ينظر: الجنى الداني ص ٣١، والمغني ١/٣٨.

مدبّر للموجودات فَمَنْ هو قائمٌ على كلِّ نفسٍ بما كَسَبَتْ؟ على أن الاستفهام لتقرير ثبوت الصانع، والمعنى: أيتني المدبّر فلا أحد قائمٌ على كلِّ نفسٍ بما كَسَبَتْ؟ لا يمكن ذلك بل المدبّر موجودٌ فالقائم على كلِّ نفسٍ هو هو^(١). وأجاب آخرون بأنه (يجوز أن يجعل (مَنْ) في الآية مبتدأ، خبره محذوف، والتقدير: لم يوحّدوه، وتُعطفُ هذه الجملة على جملة محذوفة مناسبة، والمعنى: أهم ضالون، فَمَنْ هو قائمٌ على كلِّ نفسٍ بما كَسَبَتْ لم يوحّدوه، والهمزة للإنكار التوبيخي)^(٢). والقول الثاني أرجح - في نظري - من قول سيبويه لما ذُكر من أن الحذف في كلام العرب أكثر من تقديم بعض أجزاء المعطوف على العاطف، وجعله بعضهم من ضرورات الشعر^(٣)، والله تعالى أعلم.

وقد اختلف في الواو والفاء الداخلة عليهما همزة الاستفهام في الآيات السابقة؛ ف قيل في الواو: عاطفة، وهو قول سيبويه^(٤)، وقيل: هي أو الساكنة الواو حُرّكت بالفتح، وهي بمعنى (بل)، وهذا قول الكسائي^(٥)، وأجاز الأخفش أن تكون الواو الواو عاطفة، وأن تكون زائدة^(٦)، وضعّف قول الكسائي، والأخفش^(٧). والصحيح - عندي - أنها عاطفة، وأما الفاء فقيل: عاطفة^(٨)، وهو الصحيح، الصحيح، وقيل: زائدة^(٩)، وقيل: معلقة بما قبلها^(١).

(١) من المنصف على المغني ٣١/١، مع تصرف يسير.

(٢) من شرح المزج ص ٨٠، مع تصرف يسير.

(٣) ينظر: شرح المزج ص ٧٩، حاشية (١٠).

(٤) ينظر: الكتاب ٣/١٨٧.

(٥) ينظر: إعراب القرآن ١/٢٥٢، والبحر المحيط ١/٣٢٣.

(٦) ينظر: معاني الأخفش ١/٣٢٦.

(٧) ينظر: البيان ١/١١٣، والبحر المحيط ١/٣٢٣.

(٨) ينظر: الكتاب ٣/١٨٩، ومعاني الأخفش ١/٣٢٦، والمحرم الوجيز ١٠/١٤٦.

(٩) ينظر: معاني الأخفش ١/١٨٨، ٣٢٦.

٤ - قوله تعالى: ﴿أَوَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ لَيَعْقِلُونَ سَيِّئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠] تَقَدَّمَ أَنَّ الْوَاوَ تَكُونُ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ عَاطِفَةً جَمَلَةً كَلَامٍ عَلَى جَمَلَةٍ، وَ(لَوْ) شَرْطِيَّةٌ، وَجَوَابُهَا مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: يَتَّبِعُونَهُمْ عَلَى خَطِّئِهِمْ وَضَلَالِهِمْ^(٢)، وَقِيلَ: الْمَعْنَى: أَفَكَانُوا يَتَّبِعُونَهُمْ^(٣)؟، وَقِيلَ: أَيَتَّبِعُونَ آبَاءَهُمْ وَإِنْ كَانُوا جُهَّالًا؟^(٤)، وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ^(٥): الْوَاوُ لِلْحَالِ. وَظَاهِرُ قَوْلِ الزَّمخَشَرِيِّ - كَمَا ذَكَرَ أَبُو حِيَانَ^(٦) - مُخَالَفٌ لِقَوْلِهِمْ: الْوَاوُ عَاطِفَةٌ، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا - عَلَى مَا بَيَّنَّ أَبُو حِيَانَ - (بِأَنَّ الْجَمَلَةَ التَّالِيَةَ لـ(لَوْ) فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ جَمَلَةٌ شَرْطِيَّةٌ إِذْ مَعْنَى قَوْلِكَ: اضْرِبْ زَيْدًا وَلَوْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ. هُوَ «وَإِنْ أَحْسَنَ»، وَإِنَّمَا يُؤْتَى بِ(لَوْ) هُنَا تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا لَمْ يَكُنْ يُنَاسِبُ مَا قَبْلَهَا، لَكِنَّهَا جَاءَتْ لِاسْتِقْصَاءِ الْأَحْوَالِ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا الْفِعْلُ، وَلِتَدَلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ وَجُودَ الْفِعْلِ فِي كُلِّ حَالٍ حَتَّى فِي هَذِهِ الْحَالِ الَّتِي لَا تُنَاسِبُ الْفِعْلَ، وَالْوَاوُ فِيهَا ذَكَرَ عَاطِفَةً عَلَى حَالٍ مُقَدَّرَةٍ، وَالْعَطْفُ عَلَى الْحَالِ حَالٌ، فَصَحَّ أَنْ يَقَالَ: إِنَّهَا لِلْحَالِ، وَصَحَّ أَنْ يَقَالَ: هِيَ لِلْعَطْفِ، مِنْ حَيْثُ ذَلِكَ الْعَطْفُ^(٧)).

٥ - قوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ﴾ [الأعراف: ٨٨] الْمَعْنَى: أَتُعِيدُونَنَا فِي مِلَّتِكُمْ فِي حَالِ كَرَاهَتِنَا^(٨).

(١) ينظر: معاني الأخفش ١/١٨٨، وسر الصناعة ١/٢٦٨، والكشاف ١/٤١٤، وتفسير البيضاوي ٦٦٦/٢، والفتوحات الإلهية ١/٣١٩.

(٢) ينظر: المشكل لمكي ص ٩٢.

(٣) ينظر: الإملاء ١/٧٥.

(٤) ينظر: معاني الزجاج ١/٢٤٢.

(٥) ينظر: الكشاف ٢/١٢٦.

(٦) ينظر: البحر المحيط ١/٤٨١.

(٧) من البحر المحيط ١/٤٨٠ - ٤٨١ مع تصرف.

(٨) ينظر: الكشاف ٢/١٢٦.

٦ - قوله سبحانه: ﴿أُولُو جُنَّتِكَ بِشْيءٍ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ٣٠] قيل: المعنى (أَتَفْعَلُ بي ذلك، ولو جُنَّتِكَ بشيء مبين، أي: جائيًا بالمعجزة)^(١)، وقيل: أَتَسْجُنُنِي حتى في هذه الحالة التي لا تُنَاسِبُ أَنْ أُسَجِّنَ، وأنا متلبس بها^(٢).

٧ - قوله عزَّ مِنْ قائل: ﴿أُولُو كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [الزمر: ٤٣] المعنى - كما قيل - (أَيْشْفَعُونَ، ولو كانوا على هذه الصفة لا يملكون شيئًا قطُّ حتى يملكوا الشفاعة ولا عقل لهم؟)^(٣)، وقيل: أَيْتَخِذُونَهُمْ شَفَعَاءَ هُمْ بِهِ هَذِهِ الْمَثَابَةَ الْمَثَابَةَ مِنْ كُونِهِمْ لَا يَعْقِلُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا؟^(٤).

٨ - قوله سبحانه: ﴿قُلْ أُولُو جُنَّتِكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ [الزخرف: ٢٤] قيل: المعنى (أَتَتَّبِعُونَ آبَاءَكُمْ، ولو جُنَّتِكُمْ بدين أهدى من دين آبائكم؟)^(٥)، وقيل: أَوْ إِنْ جُنَّتِكُمْ بِأَيِّنْ وَأَوْضَحَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ آبَاؤُكُمْ يَصْحَبُكُمْ لِحَاجَّتِكُمْ، وَتَقْلِيدُكُمْ^(٦)؟ .؟

المطلب الثاني: دخول همزة الاستفهام على اسم الشرط في القرآن الكريم

ومن دخول همزة الاستفهام على اسم الشرط في القرآن الكريم:

١ - قوله سبحانه: ﴿أَتُمَرُّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْتُمْ بِهِ؟﴾ [يونس: ٥١] تقدَّم الخلاف في صاحبِ الجواب أهو الشرط أم الاستفهام؟، وأنَّ الرضيَّ ممن نصر رأي سيبويه أنَّ الجواب للشرط، غير أنَّ للرضي فيما يكون له الجواب بعد إذا الشرطية خاصة رأيًا آخر، وهو أنَّ الجواب همزة الاستفهام لا للشرط، وذلك لأنَّ (إذا) - كما يرى -

(١) ينظر: الكشاف ٣/ ٣٠٠.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٧/ ١٤.

(٣) ينظر: الكشاف ٤/ ١٢٧.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٧/ ٤٣١.

(٥) ينظر: الكشاف ٤/ ٢٣٩.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٨/ ١١.

إنما رُتِّبَتْ، والجملتان الشرطُ والجواب بعدها ترتيبَ أداة الشرطِ وجملتي الشرطِ والجزاء - وإن لم يكنُ فيهما معنى الشرط^(١) - لِيَدُلَّ هذا الترتيبُ على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى لزومَ الجزاء للشرط^(٢) وذكر أيضاً أن جزاء (إذا) مُقَدَّمُ الرُّتْبَةِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، واحتجَّ لذلك بعدم إتيان الفاء في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا كُنَّا عِظَمًا وَرَفْنًا آءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٤٩]، لأنَّ التقدير - كما ذَكَرَ - : أئنا لفي خَلْقٍ جديد إذا مِننا، كما علَّل تكرار الاستفهام كثيراً في (إنَّا) كما في الآية المذكورة آنفاً، وفي قوله تعالى: ﴿إِذَا مِنَّا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَمًا آءِنَّا لَمَدِينُونَ﴾ [الصفات: ٥٣] بطُول الكلام وبعْد العهد بالاستفهام وليُعْلَمَ أَنَّ حَقَّ الاستفهام أَنْ يَدْخُلَ على ما هو في موضع الجواب^(٣).

٢ - قوله تعالى: ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا آءِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥] اختلفَ القراءُ في الجمع بين الاستفهامين في (أءنا) و(أءنا) في هذه الآية وما أشبهها، فمنهم مَنْ جَمَعَ، ومنهم مَنْ اكتفى بأحدهما عن الآخر، وممن ذَكَرَ هذا الاختلافَ ومواضعه في القرآن الكريم أبو حيان، قال: « اختلفَ القراءُ في الاستفهامين إذا اجتمعا في أحد عشر موضعاً هنا موضع^(٤)، وكذا في (المؤمنين)، وفي (العنكبوت)، وفي (النمل)،

(١) فسر الرضي كلامه هذا بقوله: « لما كان (إذا) موضوعاً للأمر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن للمفروض وجوده لتنافي القطع والفرض في الظاهر، فلم يكن فيه معنى (إن) الشرطية؛ لأن الشرط - كما بينا - هو المفروض وجوده... ولما كثر دخول معنى الشرط في (إذا)، وخروجه عن أصله من الوقت المعين، جاز استعماله، وإن لم يكن فيه معنى (إن) الشرطية وذلك في الأمور القطعية استعمال (إذا) المتضمنة لمعنى (إن)، وذلك بمجيء جملتين بعده على طراز الشرط والجزاء، وإن لم يكونا شرطاً وجزاءً، كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾. شرح الرضي (٣/ ١٨٦ - ١٨٧).

(٢) ينظر: شرح الرضي ٣/ ١٨٨.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٤/ ٤٦٤.

(٤) يقصد سورة (الرعد).

وفي (السجدة)، وفي (الواقعة)، وفي (النازعات)، وفي بني إسرائيل موضعان، وكذا في (الصفات)، وقرأ نافعٌ والكسائي بجعلِ الأوّلِ استفهامًا، والثاني خبرًا إلا في (العنكبوت)، وأمّا في (النمل) فعلى أصله إلا أنه زادَ نونًا، فقرأ (إننا لمخرجون)، وقرأ ابنُ عامر بجعلِ الأوّلِ خبرًا والثاني استفهامًا إلا في (النمل)، و(النازعات) فعكس، وزادَ في (النمل) نونًا كالكسائي، وإلا في (الواقعة)، فقرأهما باستفهامين، وهي قراءةُ باقي السبعة في هذا الباب إلا ابن كثيرٍ وحفصًا قرأ في (العنكبوت) بالخبر في الأوّل، وبلاستفهام في الثاني، وهم على أصولهم في اجتماع الهمزتين من تخفيفٍ، وتحقيقٍ، وفصلٍ بين الهمزتين وتزكيه^(١)، وقد ذكر بعضهم أن تكرار الاستفهام إنما يكون للتأكيد^(٢)، وأنّ من اكتفى بأحدهما استغنى بما أبقي عمّا ألقى^(٣)، وأنّ من حذف الاستفهامين لم يُرد الخبر حقيقةً، ولكن حذفَ همزة الاستفهام لدلالة المعنى^(٤).

٣ - قوله عزّ من قائل: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [الزمر: ١٩] همزة الاستفهام داخلّة على (من) الشرطية عند جماعةٍ منهم الحوفي^(٥) والزخشي، قال الزخشي عند هذه الآية: «جملة شرطيّة دخل عليها همزة الإنكار، والفاء فاء الجزاء»^(٦).

٤ - قوله سبحانه: ﴿أَفَمَنْ زُينَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَأَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨] جعل بدر

(١) البحر المحيط ٥/٣٦٥ - ٣٦٦، وينظر: كتاب السبعة ٢٨٥ - ٢٨٦، وإعراب القراءات لابن خالويه

١٦٢/٢، والتيسير ص ١٠٧، ١٣٧.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٨/١٢٢، والكشاف ٤/١١٧، والبيان ٢/٤٨، والبحر المحيط ٧/٤٢١.

(٣) ينظر: البيان ٢/٤٨.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٦/٤٤.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٧/٤٢١.

(٦) الكشاف ٤/١١٧.

الدين بن مالك (مَنْ) في هذه الآية شرطيةً والهمزة داخلَةٌ عليها، قال: « وإذا لم يتقدّم على الشرط ما هو الجوابُ في المعنى فلا بدّ من ذكره إلا إذا دلّ عليه دليلٌ فإنه حينئذٍ يسوغُ حذفه كما في قوله تعالى... وفي قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾ تَتَمَّتْهُ : ذَهَبَتْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً... أو تَتَمَّتْهُ : كَمَنْ هَدَاهُ اللَّهُ تَعَالَى »^(١) وأبطل ابن هشام التقدير الثاني، ومنع أن تكون (مَنْ) في الآية شرطيةً، قال: « وَمِنْ الْوَهْمِ قَوْلُ الْكَسَائِيِّ... وَقَوْلُ بَدْرِ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ﴾ : إِنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ مَحذُوفٌ، وَإِنَّ تَقْدِيرَهُ : ذَهَبَتْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ... أَوْ كَمَنْ هَدَاهُ اللَّهُ... وَالتَّقْدِيرُ الثَّانِي بَاطِلٌ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ كَوْنُ (مَنْ) مُوصُولَةً »^(٢) ودافع الدماميني عن بدر الدين بأنه ربّما يكونُ أرادَ ب(مَنْ) الموصولة، وأنه أطلق على خبرها جوابَ الشرط من حيث كونه شبيهًا به في المعنى فإنَّ قولَ القائل: الذي يأتيني أكرمه، في معنى: مَنْ يَأْتِينِي أَكْرِمُهُ، وذكر الدماميني أن هذا الإطلاق مجازي، والقرينةُ فيه عدمُ صلاحيةِ المقدّرِ لأنَّ يكونَ جوابَ شرطٍ^(٣)، ويضعفُ كلامُ الدماميني - في نظري - أن حديثَ بدر الدين كانَ عن جواب الشرط الحقيقي لا المجازي، وأنه لم يذكر قبل ذلك الاسم الموصول لا من قريبٍ ولا بعيد حتى يُقال: إنه ربّما أرادَه، والله تعالى أعلم.

هذا، وذكر الشيخ عزيمة أن (مَنْ) في هذه الآية شرطيةٌ عندَ الزجاج أيضًا^(٤)، ونص ما قاله الزجاج في هذه الآية هو: «الجوابُ هاهنا على ضربين؛ أحدهما: يدلُّ عليه ﴿ فَلَا نَذْهَبُ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ ﴾ ويكونُ المعنى: أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ،

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم ص ٧٠٤ - ٧٠٥.

(٢) المغني ٢/ ٢٣٦ - ٢٣٧.

(٣) ينظر: المنصف على المغني ٢/ ٢٣٣.

(٤) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن ٣/ ٢٥٨.

فَأَضَلَّهُ اللَّهُ ذَهَبَتْ نَفْسُكَ عَلَيْهِ حَسْرَةً، وَيَكُونُ ﴿فَلَا نَذْهَبَ نَفْسُكَ﴾ يَدُلُّ عَلَيْهِ...
ويجوز أن يكون الجواب محذوفاً، ويكون المعنى: أَفَمَنْ زَيْنَ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ كَمَنْ
هداه الله، ويكون دليلاً ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾^(١) والذي يظهر
لي - والله أعلم - أن مراد الزجاج بالجواب هنا هو جواب (مَنْ) الموصولة لا
الشرطية، كما ذكر الشيخ عزيمة، وأن الزجاج إنما أطلق على خبر الموصول لفظاً
الجواب مجازاً لِمَا ذَكَرْتُ أَنْفًا مِنْ كَلَامِ الدَّمَامِينِيِّ الَّذِي دَافَعَ بِهِ عَنْ بَدْرِ الدِّينِ بْنِ
مَالِكٍ، وَالْقَرِينَةُ هَاهُنَا عَدَمُ صِلَاحِيَةِ مَا قَدَّرَهُ الزَّجَاجُ، وَهُوَ (كَمَنْ هَدَاهُ اللَّهُ) لِأَنَّ
يَكُونُ جَوَابَ شَرْطٍ، وَيُعْضَدُ هَذِهِ الْقَرِينَةُ أَيْضًا أَنَّ الزَّجَاجَ لَمْ يُقَيِّدِ الْجَوَابَ بِالشَّرْطِ
بَلْ أَطْلَقَ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



(١) معاني الزجاج ٤ / ٢٦٤.

الخاتمة

انتهيتُ في هذا البحث إلى نتائج من أهمها :

- ١- أن الراجح - في نظري - إذا اجتمع ألفُ الاستفهام وأداةُ شرط أن يكون الجواب للاستفهام في المعنى وللشرط في اللفظ فيجزم إن كان مضارعاً.
- ٢- أن همزة الاستفهام لا تدخل على الاستفهام لأنه إن كان (هل) فهي بمنزلة (قد) وإن كان غير (هل) فإنّ الهمزة تكون قد خرجت عن معنى الاستفهام إلى التقرير وهو نوع من الخبر.
- ٣- أن (أم) إذا دخلت على (كيف) كانت عاطفة، و(كيف) للاستفهام، وإذا دخلت على (هل) كانت (هل) بمعنى (قد).
- ٤- أن قول الزمخشري: المعطوف عليه في نحو ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ مقدر قبل الهمزة. سبقه إليه أبو جعفر النحاس، فالزمخشري تابع لا متبوع، ولم يذكر ذلك أحدٌ من النحاة فيما وقفت عليه.
- ٥- أن قول أبي جعفر النحاس والزمخشري أولى - عندي - من قول سيبويه لأن الحذف في كلام العرب - كما ذكر - أكثر من تقديم بعض أجزاء المعطوف على العاطف.
- ٦- أن الرضي ممن نصر رأي سيبويه يرى أن الجواب بعد إذا الشرطية خاصةً يكون لهمزة الاستفهام لا للشرط.
- ٧- أن جواز حذف همزة الاستفهام عن أمن اللبس في الاختيار مع أم وعند فقدتها هو المختار.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : الرسائل العلمية :

١. الأبيدي ومنهجه في النحو، مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، إعداد / سعد حمدان محمد الغامدي.
٢. أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية، مع تحقيق كتابه شرح الجمل، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، إعداد / حماد بن محمد حامد الشالي.
٣. ابن النحويّة وحاشيته على كافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، إعداد/ حسن محمد عبد الرحمن أحمد.
٤. حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين، تحقيق ودراسة، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، إعداد / حماد بن محمد الشالي.
٥. شرح الكافية لابن الحاجب، دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية، بجامعة الأزهر، إعداد / جمال مخيمر.

ثانياً : المطبوعات :

٦. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشيخ / أحمد الدمياطي، تصحيح علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت.
٧. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق / رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، مصر، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.
٨. الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق / عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة، دمشق، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م.
٩. الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق / عبد الحسين الفتلي، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
١٠. إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.

١١. إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق / محمد السيد أحمد عزوز، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .
١٢. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق / زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
١٣. أمالي ابن الشجري، لهبة الله الحسيني العلوي، تحقيق ودراسة / محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .
١٤. الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)، لابن الحاجب، تحقيق / هادي حسن حمودي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
١٥. إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، لأبي البقاء العكبري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
١٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، دار الفكر .
١٧. أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت .
١٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، الطبعة الخامسة، دار الجيل، بيروت، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
١٩. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب النحوي، تحقيق / موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف العراقية .
٢٠. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، الطبعة الثانية، دار الفكر، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
٢١. البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م .
٢٢. البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق / طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .
٢٣. التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق / فتحي أحمد مصطفى علي الدين، الطبعة الأولى، مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

٢٤. تحبير التيسير في القراءات العشر، لمحمد بن محمد بن الجزري، دراسة وتحقيق / أحمد محمد مفلح القضاة، الطبعة الأولى، دار الفرقان، عمان، الأردن، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
٢٥. تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق / عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
٢٦. التعليقة على كتاب سيويه، للفارسي، تحقيق وتعليق، عوض حمد القوزي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م .
٢٧. التفسير الكبير، للفخر الرازي، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٨. التلخيص في القراءات الثمان، لأبي معشر عبد الكريم الطبري، دراسة وتحقيق: محمد حسن عقيل موسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة.
٢٩. التوطئة، لأبي علي الشلوين، تحقيق / يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية.
٣٠. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق / حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى، مكتبة الصحابة، الإمارات، ومكتبة التابعين، القاهرة، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م .
٣١. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، عني بتصحيحه / أوتو برتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٣٢. الجامع الصحيح، وهو الجامع المسند الصحيح المختصر، للإمام البخاري، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ١٤٢٢ هـ.
٣٣. الجنى الداني في حروف المعاني، للمراذي، تحقيق / فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .
٣٤. حاشية الدسوقي وبهامشه متن مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة.
٣٥. الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق / بدر الدين قهوجي وجويجاتي، الطبعة الثانية، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .

٣٦. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح / عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
٣٧. الخصائص، لابن جني، تحقيق / محمد علي النجار، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
٣٨. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة.
٣٩. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق / أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
٤٠. ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح / يوسف شكري، دار الجليل، بيروت.
٤١. رصف المياني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق / أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق.
٤٢. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
٤٣. سر صناعة الإعراب، لابن جني، دراسة وتحقيق / حسن هندراوي، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .
٤٤. شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجليل، بيروت.
٤٥. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق / عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
٤٦. شروح التلخيص، الجزء الثاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
٤٧. شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، جامعة قازيونس، بنغازي، ١٩٩٦ م .
٤٨. شرح السعد المسمى مختصر المعاني في علوم البلاغة، لسعد الدين التفتازاني، حققه وهذبه / محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة.

٤٩. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن الجزري الدمشقي.
٥٠. شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، لمحمد بن مالك، تحقيق / عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .
٥١. شرح اللمع في النحو، للواسطي الضرير، تحقيق / رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، الشركة الدولية للطباعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م .
٥٢. شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
٥٣. شرح مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، المسمى بشرح المزج، للدمايني، دراسة وتحقيق / عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م .
٥٤. شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، دراسة وتحقيق / موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب، بغداد، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
٥٥. شعر زيد الخيل (شعراء إسلاميون)، تحقيق / نوري القيسي، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .
٥٦. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لمحمد بن مالك، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
٥٧. الصحاحي، لأحمد بن فارس، تحقيق / السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
٥٨. ضرائر الشعر، لابن عصفور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .
٥٩. الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، للجمل، دار الفكر.
٦٠. كتاب الأمثال للقاسم بن سلام، تحقيق / عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
٦١. كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق / شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.
٦٢. كتاب سيويه، تحقيق وشرح / عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٧٧ م .
٦٣. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، رتبه

وضبطه وصححه / محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥ م .

٦٤. الكنز في القراءات العشر، لعبد الله ابن الوجيه الواسطي، تحقيق / هناء الحمصي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٦٥. لباب الإعراب، لتاج الدين الإسفراييني، دراسة وتحقيق/ بهاء الدين عبد الوهاب عبدالرحمن، الطبعة الأولى، دار الرفاعي للنشر والطباعة، الرياض، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .

٦٦. الملع في العربية، لابن جني، تحقيق / حامد المؤمن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٦٧. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق/ علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف بجمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ م .

٦٨. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق/ عبد الله الأنصاري ، والسيد عبد العال إبراهيم، طبع على نفقة الشيخ / خليفة بن حمد آل ثاني، قطر.

٦٩. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البدیع، لابن خالويه، عني بنشره ج. برجستراسر، المطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٩٣٤ م .

٧٠. المسائل المنتورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق / شريف عبد الكريم النجار، الطبعة الأولى، دار عمار، عمان، الأردن، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م .

٧١. مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، حققه / ياسين محمد السواس، الطبعة الثالثة، البيامة، دمشق، بيروت، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م .

٧٢. معاني القرآن، للفراء، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

٧٣. معاني القرآن، للأخفش، تحقيق / عبد الأمير محمد أمين الورد، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م .

٧٤. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق / عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب،

- بيروت، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
٧٥. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩ م .
٧٦. مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
٧٧. المفصل في علم العربية، للزنجشيري، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت.
٧٨. المفصل في شرح المفصل (باب الحروف)، لعلم الدين السخاوي، تحقيق وتعليق / يوسف الحشكي، الطبعة الثانية، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ٢٠٠٢ م .
٧٩. المفضليات، تحقيق وشرح / أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، الطبعة السادسة، بيروت، لبنان.
٨٠. المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، للشمني، وبهامشه شرح الدماميني على متن المغني المذكور، المطبعة البهية، القاهرة.
٨١. منظومة حرز الأمانى ووجه التهاني، للشاطبي، تحقيق: أيمن رشدي سويد، الطبعة الأولى، مكتبة دار نور المكتبات، جدة، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م .
٨٢. النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، دار الفكر.
٨٣. النكت في تفسير كتاب سيويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، للأعلم الشتمري، ضبطه / يحيى مراد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٥ م .
٨٤. الهاشميات، للكفيت، شرح / محمد محمود الرافعي، مطبعة شركة التمدن الصناعية، القاهرة، ١٣٣٠ هـ / ١٩١٢ م .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢٢٥	ملخص البحث.....
٢٢٦	المقدمة.....
٢٢٧	المبحث الأول : همزة الاستفهام
٢٢٨	المطلب الأول : خصائصها.....
٢٣٣	المطلب الثاني : خروجها عن معنى الاستفهام.....
٢٣٨	المطلب الثالث : هل تدخل همزة الاستفهام على الاستفهام ؟.....
٢٤٢	المبحث الثاني : دخول همزة الاستفهام على أداة الشرط في القرآن
٢٤٢	تمهيد في صدارة أدوات الشرط وكذا الاستفهام
٢٤٣	المطلب الأول : دخول همزة الاستفهام على حرف الشرط في القرآن.....
٢٥٢	المطلب الثاني : دخول همزة الاستفهام على اسم الشرط في القرآن
٢٥٧	الخاتمة
٢٥٨	فهرس المصادر والمراجع
٢٦٥	فهرس الموضوعات.....



ثانياً: النصوص المحققة

فتح الكبير المتعال

بشرح

مُذْهِبَةُ الْإِشْكَالِ عَنْ بَعْضِ كَلَامِ ذِي الْجَلَالِ

لِلْعَلَّامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ قَاسِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْبُقَيْرِيِّ (ت ١١١١هـ)

دراسة وتحقيق



د. عبد الحميد بن سالم الصاعدي

الأستاذ المشارك بقسم القراءات - كلية القرآن الكريم - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

- من مواليد عام ١٣٨٨ هـ بالمدينة المنورة .
- نال شهادة الماجستير من قسم القراءات، بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية عام ١٤٢١ هـ بأطروحته: "دراسة وتحقيق كتاب المنهاج لبغية المحتاج في القراءات العشر واختيار ابن أبي عبلة، لمؤلفه: عمر بن ظفر المغازلي (ت ٥٤٢هـ)". كما نال منه شهادة الدكتوراه عام ١٤٢٦ هـ بأطروحته: "دراسة وتحقيق كتاب المفيد في شرح القصيد، لعلم الدين القاسم بن أحمد اللورقي (ت ٦٦١هـ)".
- من أعماله المنشورة: "القراء الذين وصفوا بعلو الإسناد في كتابي معرفة القراء وغاية النهاية: جمع وترتيب"، "مختصر كتاب البسملة لأبي شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ): دراسة وتحقيق".

• البريد الإلكتروني: Dr.abd1111@hotmail.com

المُلخَص

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد :
فإذ هذا البحث، عبارة عن -دراسة وتحقيق- منظومة «مذهبة الإشكال- مع شرحها- فتح الكبير المتعال»، للإمام العلامة محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري الشافعي (ت ١١١١هـ)، ومن عنوانه يتضح أنه أُلّف في مسائل دقيقة، وخفاؤها متوقّع، وقد تُشكّل على كثير من دارسي علم القراءات، ويصعب ضبطها للعشرة من غير نظم، ك(مسألة ﴿ءَأَكْنَ﴾ بيونس، و﴿ءَأَلَّهُ﴾ بيونس والنمل، و﴿ءَأَلَّكَرَيْنِ﴾ موضعي الأنعام، و﴿السَّحْرُ﴾ على قراءة أبي عمرو وأبي جعفر، والاستفهام المتكرّر في أحد عشر موضعًا، في تسع سور، واجتماع اللين مع البدل في نحو ﴿سَوَاءت﴾، وغيرها مما قد يخفى ويصعب فهمه).

وقد تطرّق المؤلف عَرَضًا لبعض المسائل العقديّة واللغويّة، وأورد بعض الآثار والأقوال.

وقد حَرِصْتُ على إخراج هذا البحث بما يليق بإدّته العلميّة، سالكا المنهج العلمي في التحقيق والدراسة، بالخطوات المدوّنة في الخطّة، معتمدًا على أربع نسخ خطيّة للكتاب، متفاوتة زمن الكتابة.

كما قدّمتُ للمؤلف ترجمة وافية، مفصّلة الفقرات، وثيّتُ بدراسة الكتاب كما هو موضّح في خطة العمل، ثم خلصتُ إلى مجموعة من النقاط والمقترحات ختمتُ بها البحث، ثم أردفتُ بملاحق الفهرسة. أسأل القبول والثوبة، وبالله التوفيق.



المقدمة

وفيها تمهيد وسبب اختيار الموضوع:

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١٠٢) ﴿١﴾. ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ءَالًا رَحِيمًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (١) ﴿٢﴾. ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (٧٠) يُصَلِّحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٧١) ﴿٣﴾. وبعد:

فإن كتاب الله عز وجل وما يتصل به من علوم خير ما اشتغل به المشتغلون، وتنافس فيه المتنافسون؛ ففي القرآن نبأ من قبلنا، وحكم ما بيننا، وخبر ما بعدنا، من تمسك به نجا، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هُدي إلى صراط مستقيم.

وقد أدرك سلفنا أهميته والعلوم المتصلة به، فاتجهت إليها هممهم، واشترأت إليها أعناقهم، فأضحوا من معينه يعترفون، وللبحث عن كنوزه يغوصون، فسطروا ما جاءت به قرائحهم، فكان من حقهم علينا أن نحفظ تلك الجهود المباركة، ونقوم بواجب خدمتها على قدر طاقتنا خوفاً من ضياعها، سواء كان ذلك بالتنقيب عنها والاحتفاظ بها، أو بتحقيقها ودراستها، ومن ثم طبعها ونشرها بين التائقين لها.

(١) سورة آل عمران آية ١٠٢

(٢) سورة النساء آية ١

(٣) سورة الأحزاب ٧٠-٧١

ولا شك أن في كل فن من الفنون، وفي كل علم من العلوم بعض المسائل الفرعية الدقيقة التي أفردت بالتأليف، وذلك لغموضها وتشعبها وكثرة الأوجه الواردة فيها، ومن ذلك كلمة (الآن) بيونس^(١)، و(الله) بيونس^(٢) والنمل^(٣)، و(الذكرين) موضعا الأنعام^(٤)، و(السحر)^(٥) على قراءة أبي عمرو^(٦)، والاستفهام المتكرر في إحدى عشر سورة، واجتماع اللين مع البدل في قوله "سوءات"^(٧) وما تصرف منها، ونحو ذلك.

وقد أفردت بعض هذه الجزئيات بتأليف مستقلة. فلا بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) رسالة صغيرة سماها [الإعلان في مسألة (الآن)]، وكذلك الإمام علي بن علي الشَّبراملسي (ت ١٠٨٧هـ) في كتاب [تحفة الأعيان في الكلام على لفظي (ءامتم) و(الآن)]، وكذلك الإمام علي بن محسن الصعيدي الشاذلي (ت بعد ١١٣٠هـ) أحد طلاب الإمام محمد بن قاسم البقري بعنوان [الدرر الحسان في حل مشكلات قوله تعالى (الآن)]^(٨).

وقد نظم الإمام محمد بن أحمد بن الحسن المتولي فيها عدة منظومات وجميع هذه الكتب ما عدا الدرر الحسان ومنظومات المتولي لا تزال مخطوطة لم تطلها يد العناية المتخصصة فيما أعلم. وفي نظري، إن أهمية معرفة هذه الجزئيات وإتقانها وحاجة طلبة علم القراءات إليها وشهرة مؤلفيها، تكفي سبباً في إخراجها واختيارها

(١) سورة يونس، آية: ٥١، و ٩١

(٢) سورة يونس، آية: ٥٩

(٣) سورة النمل، آية: ٥٩

(٤) سورة الأنعام، آية: ١٤٣، و ١٤٤

(٥) سورة يونس، آية: ٨١

(٦) وهي قراءة أبي جعفر أيضاً. ينظر النشر (١/٣٧٧)

(٧) سورة الأعراف آية ٢٦-٢٧

(٨) بحث أخرجه الدكتور/ ناصر بن محمد بن عثمان المنيع، منشور في مجلة الدراسات القرآنية، العدد الثامن، جمادى الأولى، عام ١٤٣٢هـ، مايو ٢٠١١م.

موضوعاً للبحث. ولا شك أن كثرة التأليف في هذه الجزئيات يدل على أهميتها، وضرورة تمييز الأوجه التي يقرأ بها من غيرها، وتحرير هذه المسائل حتى لا تلتبس على الطلبة.

ولهذا وغيره وبعد اطلاعي على مخطوط صغير في حجمه، عظيم في نفعه في تحرير بعض المسائل المشكلة في القراءات، منها: مسألة (الآن) آفة الذكر، ومسألة واو (سوءات) في اجتماع اللين مع البدل، وجمع شتات بعض المسائل المتفرقة - ك(الاستفهام المتكرر) في القرآن الكريم لجميع القراء، وغيرها، مما سيتبين من خلال إخراج هذا البحث إن شاء الله تعالى-، أحببت أن أسهم في خدمة هذا الفن بإخراج هذه المنظومة الموسومة ب(مذهبة الإشكال عن بعض كلام الله ذي الجلال، مع شرحها المسمى بفتح الكبير المتعال بشرح مذهبة الإشكال عن بعض كلام الله ذي الجلال)، وهي من تأليف الإمام العلامة محمد بن قاسم بن إسماعيل البقرى المقرئ الشافعي المتوفى سنة ١١١١هـ.

فعزمتُ متوكلاً على الله وطالباً منه العون على إخراجها مع شرحها إلى النور للاستفادة منها، وذلك ليقيني أن الاشتغال بطلب العلم وإخراج كتبه، أحد ميادين الدعوة إلى الله عز وجل، قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (١).

ولقول النبي ﷺ «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً» (٢)، وأحسب ذلك من النصيحة لكتاب الله عز وجل، وهذا الذي رغبني ودعاني لإخراج هذا الكتاب، مع ما فيه من الطول في مثل هذه الأبحاث المعدة للنشر.

أسأل الله الكريم رب العرش العظيم، أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يرزقني الثواب عليه يوم ألقاه، إنه سميع قريب.

(١) سورة يوسف آية ١٠٨

(٢) ينظر صحيح البخاري مع الفتح ٤٩٦/٦، كتاب الأنبياء.

وقد ارتأيت أن أقسم بحثي هذا بعد هذه المقدمة وما تحللها من تمهيد، إلى عدة مباحث وفقرات على النحو التالي:

المقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرسا المصادر والموضوعات. وتفصيلها كالآتي:

المقدمة: وقد أدرجتُ فيها التمهيد وسبب اختيار الموضوع.
أما المبحث الأول: فجعلته بعنوان نبذة موجزة عن المؤلف. ويحتوي على خمس فقرات باختصار.

الفقرة الأولى: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته.

الفقرة الثانية: مولده ونشأته.

الفقرة الثالثة: شيوخه وتلاميذه بفقرتين (أ - ب).

الفقرة الرابعة: مؤلفاته.

الفقرة الخامسة: وفاته.

المبحث الثاني: دراسة الكتاب المحقق، وجعلته في أربع فقرات باختصار.

فقرة (أ) - تحقيق عنوان الكتاب وتوثيق نسبه إلى مؤلفه.

فقرة (ب) - موضوع الكتاب وكيفية تقسيمه.

فقرة (ج) - وصف نسخ الكتاب التي اعتمدتُ عليها في التحقيق، مع إلحاق نماذج منها.

فقرة (د) - عملي في تحقيق الكتاب.

المبحث الثالث: نص الكتاب المحقق.

ثم أردفتُ بالخاتمة، وضممتها نتائج البحث وبعض التوصيات.

ثم ألحقتُ فهرسي المصادر والمراجع والموضوعات خدمةً للناظر في هذا العمل.

ومن الله وحده أستمد العون فهو حسبي ونعم المعين.



المبحث الأول : نبذة موجزة عن المؤلف

ويحتوي على خمس فقرات باختصار:

الفقرة الأولى: اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته

هو الإمام العلامة: شمس الدين، شيخ المقرئين والمحدثين في زمانه، محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري^(١) الشافعي على الصحيح. وهو الموافق لما في مطلع هذه المنظومة:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ قَاسِمِ الْأَزْهَرِيِّ رَاجِي الْكَرِيمِ الرَّاحِمِ

فقد قال - وهو الشارح لهذه المنظومة - (... وقوله: محمد: هو اسم الناظم. فاعل يقال... وقوله: قاسم: اسم لأبيه. وقوله: الأزهري: نسبة إلى الجامع الأزهر) فهو أعلم باسمه واسم أبيه.

وكما هو في مطلع كتاب القواعد المقررة والفوائد المحررة^(٢)، وبعض نسخ كتاب غنية الطالبين ومنية الراغبين^(٣)، وبعض نسخ هذا الكتاب^(٤).

(١) ينظر هدية العارفين ٧/٢٧٣، ديوان الإسلام ص ٢٥، مشيخة أبي المواهب ص ٢٥، سلك الدرر ٣/١٢١-١٢٢، معجم المؤلفين ١١/١٣٦، تاريخ عجائب الآثار ١/٨٦، هداية القاري ملحق الأعلام ٢/٧١٧، القواعد المقررة ص ٥٥.

(٢) أخرجه محققاً الباحث الدكتور/ محمد بن إبراهيم بن فاضل المشهاني. وقد أفدت منه حول دراسة المؤلف، ورجعت إلى بعض مصادره. ينظر القواعد المقررة ص ٢٥٧.

(٣) لوحة (١).

(٤) فقد كتب على غلاف نسخة (ب) (هذا فتح الكبير المتعال بشرح مذهبة الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال، تأليف سيدنا ومولانا العالم العلامة العمدة الفهامة، سيدي وأستاذي، ولي الله تعالى، الشيخ محمد بن قاسم البقري بلداً، الأزهري وطناً، الشافعي مذهباً، حفظه الله تعالى وفسح في مدته ... إلخ)، وقد كتبت في زمن المؤلف.

وفي نسخة (ج) (شرح ابن قاسم الأزهري على منظومته في القراءات المسمى: فتح الكبير المتعال بشرح مذهبة الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال).

وقيل: إن اسمه محمد بن عمر بن قاسم بن إسماعيل البقري^(١)، كما هو الحال في التعريف ببعض كتبه في فهارس المكتبات، ولعل ذلك من تصرف النساخ. وإلا ما ذكر عن نفسه في شرح منظومته وما كتب على غلافها كافٍ في ذلك، والله أعلم. وقد ذكره الزركلي^(٢) بالاسمين مع أنهما لشخص واحد. وقد علل محقق كتاب الفوائد المقررة^(٣) أن ذلك من أجل الاختلاف في اسم أبيه.

اشتهر الإمام محمد بن قاسم بن إسماعيل بلقب البقري - بفتح الباء الموحدة والقاف وكسر الراء - . وهذه النسبة إلى البقر. وهو لقب لبعض الناس^(٤)، وقيل: نسبة إلى (نزلة البقر) وهي إحدى قرى مصر^(٥)، أو إلى (دار البقر) من أعمال المحلة بمصر^(٦). وقد ذكر ذلك في مقدمة كتابه القواعد المقررة^(٧) حيث قال: (يقول المعترف بذنوبه، الراجي من ربه ستر عيوبه محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري بلداً، الشافعي مذهباً، الأزهري وطناً، مستعيناً بالله، متوكلاً عليه. انتهى. وكذلك كُتِبَ الجزء الأخير من هذه العبارة على غلاف نسخة (ب) في هذا الكتاب. وقد لُقِّبَ ونُسبَ بعدة ألقاب ونسب، منها: المصري، الشناوي، الضرير، المقرئ، المحدث، الفقيه، الصوفي، شمس الدين، وغيرها^(٨)).

يكنى بأبي الإكرام^(٩).

الفقرة الثانية: مولده ونشأته

-
- (١) ينظر الأعلام ٦/٣١٧ و ٧/٧، القواعد المقررة ص ٥٥.
 - (٢) ينظر الأعلام ٦/٣١٧ و ٧/٧.
 - (٣) د/ محمد بن إبراهيم بن فاضل المشهداني.
 - (٤) ينظر اللباب في تهذيب الأنساب ١/١٦٦.
 - (٥) ينظر هدية العارفين ٧/٢٧٣، والقواعد المقررة ص ٥٧، والأعلام ٧/٧.
 - (٦) ينظر المصادر السابقة.
 - (٧) ينظر ص ٢٥٧ - تحقيق د/ محمد بن إبراهيم المشهداني.
 - (٨) ينظر تاريخ عجائب الآثار ١/٨٦، إيضاح المكنون ٤/١٤٩، معجم المؤلفين ١١/١٣٦، القواعد المقررة ص ٥٧.
 - (٩) ينظر هدية العارفين ٧/٢٧٣، إيضاح المكنون ٤/١٤٩، هداية القارئ (ملحق الأعلام) ٢/٧١٧، القواعد المقررة ص ٥٨.

وُلد الإمام شمس الدين محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري سنة (١٠١٨هـ)^(١) على الصحيح. وقيل: سنة (١٠١٤هـ)^(٢)، والأول أصح لأنه توفي سنة (١١١١هـ) على الصحيح وله (٩٣) سنة على قول الجبرتي^(٣).

ولم نتحفظنا كتب التراجم - التي اطلعتُ عليها - بالكثير عن نشأته. فلعل شأنه في ذلك شأن علماء بلده، حيث طلب العلم في بلده على يد الشيخ / عبد الرحمن بن شحاذه اليميني، والشيخ / إبراهيم بن إبراهيم اللقاني المالكي وغيرهم.

قال العلامة الشيخ عبد الرحمن الجبرتي^(٤): أخذ علم القراءات عن الشيخ عبد الرحمن اليميني، والحديث عن البابلي، والفقهاء عن المزاحي والزيادي والشوبري ومحمد المنيأوي، والحديث أيضًا عن النور الحلبي والبرهان اللقاني، والطريقة عن عمّه الشيخ موسى بن إسماعيل البقري والشيخ عبد الرحمن الحلبي الأحمدي. وغالب علماء مصر إما تلميذه أو تلميذ تلميذه. اهـ. ثم رحل بعد ذلك في طلب العلم إلى باقي البلدان.

ومما يدل على أنه اشتغل بالعلم في وقت مبكر من حياته؛ كثرة شيوخه، وموت بعضهم في وقت مبكر من حياته، فقد توفي شيخه إبراهيم اللقاني وهو لم يتجاوز العشرين كما سيتبين من خلال تاريخ وفاة شيوخه، في مبحث مستقل. ثم لازم بعد مرحلة الطلب التدريس والإقراء حتى لُقّب بشيخ الإقراء بالجامع الأزهر^(٥)، حيث قرأ عليه القرآن بالروايات ما لا يحصى عددهم، وسنذكر جانبًا من تلاميذه

(١) ينظر تاريخ عجائب الآثار ١/٨٦، معجم المؤلفين ١١/١٣٦، الأعلام ٧/٧، القواعد المقررة ص ٥٨.

(٢) ينظر هدية العارفين ٧/٢٧٣.

(٣) ينظر تاريخ عجائب الآثار ١/٨٦، القواعد المقررة ص ٥٨.

(٤) ينظر تاريخ عجائب الآثار ١/٨٦.

(٥) ينظر سلك الدرر ٣/١٢٢، ومشیخة أبي المواهب الحنبلي ص ٢٥.

في هذه النبذة المختصرة إن شاء الله. ثم اشتغل بالتأليف وكان يملئ كتبه على الطلبة^(١).

الفقرة الثالثة: شيوخه وتلاميذه: بفقرتين (أ - ب)

أ- شيوخه

برع الإمام شمس الدين محمد بن قاسم البقري في العديد من العلوم المختلفة، وله شيوخ في كل فن منها، وهذا مما يدل على شغفه بطلب العلم وتحصيله. وقد أثنى عليه العديد من علماء عصره ووصفوه بصفات التقدير والإكبار كقولهم العلامة، الفقيه، المقرئ، شيخ القراء في البلاد المصرية^(٢).

وقد رتب بعض شيوخه حسب تاريخ وفياتهم:

- ١ - الشيخ علي بن يحيى الزيَّادي الشافعي (ت ١٠٢٤هـ) من شيوخه في الفقه^(٣).
- ٢ - إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقَّاني (ت ١٠٤١هـ) من شيوخه في الحديث^(٤).
- ٣ - علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي الشافعي (ت ١٠٤٤هـ) من شيوخه في الحديث^(٥).
- ٤ - الشيخ عبد الرحمن بن شحادة اليميني (ت ١٠٥٠هـ) من شيوخه في القراءات^(٦).
- ٥ - محمد بن أحمد الخطيب الشَّوَبَرِي (ت ١٠٦٩هـ) من شيوخه في الفقه^(٧).
- ٦ - سلطان بن أحمد بن سلامة المَزَّاحِي (ت ١٠٥٧هـ) من شيوخه في الفقه^(٨).

(١) ينظر المصدر السابق.

(٢) ينظر مصادر ترجمته ومشيخة أبي المواهب الحنبلي ص ٢٥.

(٣) ينظر تاريخ عجائب الآثار ١/ ٨٦.

(٤) ينظر المصدر السابق.

(٥) ينظر المصدر السابق.

(٦) ينظر تاريخ عجائب الآثار ١/ ٨٦، مشيخة أبي المواهب ص ٢٥.

(٧) ينظر المصدر السابق.

(٨) ينظر المصدر السابق.

- ٧- محمد علاء الدين البابلي القاهري ت ١٠٧٧ هـ من شيوخه في الحديث^(١) .
٨- عمّه الشيخ موسى بن إسماعيل البقرى أخذ عنه علم السلوك والتصوّف^(٢) ، وغيرهم.

ب- تلاميذه

- له العديد من التلاميذ حتى وُصف بأنه قد قرأ عليه من لا يحصى عددهم^(٣) ، وأن غالب علماء مصر إما تلميذه أو تلميذ تلميذه^(٤) .
وقد رتبهم حسب تاريخ وفاة كل منهم^(٥) .
- ١- عامر الشافعي الحصري (ت ١١١٦ هـ).
 - ٢- أحمد بن محمد المنفلوطي (ت ١١١٨ هـ).
 - ٣- إبراهيم بن محمد الحراني الدمشقي (ت ١١٢٠ هـ).
 - ٤- محمد بن عبد الباقي بن عبد القادر الحنبلي (ت ١١٢٦ هـ).
 - ٥- علي بن محسن الصعيدي الشاذلي (ت ١١٣٠ هـ)^(٦) .
 - ٦- سعدي بن عبد الرحمن بن محمد الحنفي (ت ١١٣٢ هـ).
 - ٧- عيد بن علي الشافعي (ت ١١٤٠ هـ).
 - ٨- محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الحسيني الدمياطي (ت ١١٤٠ هـ).
 - ٩- محمد بن محمد بن شرف الدين الشافعي المقدسي (ت ١١٤٧ هـ).
 - ١٠- محمد بن خليل بن عبد الغني الشافعي العجلوني (ت ١١٤٨ هـ).

(١) ينظر المصدر السابق.

(٢) ينظر تاريخ عجائب الآثار ١/ ٨٦.

(٣) ينظر سلك الدرر ٣/ ١٢٢.

(٤) ينظر تاريخ عجائب الآثار ١/ ٨٦.

(٥) ينظر في ذلك القواعد المقررة ص ٦٨ وما بعدها.

(٦) ينظر الدرر الحسان في حل مشكلات قوله تعالى (الآن) للرميلي. دراسة وتحقيق د/ ناصر بن محمد بن

عثمان المنيع، بحث منشور في مجلة الدراسات القرآنية، العدد الثامن ١٤٣٢ ص ٥٨.

- ١١- أحمد بن عبد الله الصيدواوي الحنفي (ت ١١٦٥هـ).
 - ١٢- علي بن أحمد بن علي الكُزْبَرِي الشافعي (ت ١١٦٥هـ).
 - ١٣- محمد بن محمد بن محمد الحسنِي المالكي (ت ١١٧٦هـ) وغيرهم.
- الفقرة الرابعة: مؤلفاته

ذكرت كتب التراجم^(١) أن له العديد من المؤلفات، وكان يملئها على الطلبة، وهو - كما ذكر الجبرتي - في تاريخه^(٢): «... أنه ألف وأجاد وانفرد». فمن مؤلفاته:

- ١- القواعد المقررة والفوائد المحررة،^(٣) وتعرف بالقواعد البقرية في بيان مذهب كل واحد من القراء على انفرادة^(٤).
- ٢- غنية الطالبين ومنية الراغبين في علم التجويد^(٥).
- ٣- فتح الكبير المتعال بشرح مذهب الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال^(٦).
- ٤- مذهب الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال. وهي (أرجوزة في مشكل القرآن)^(٧).
- ٥- العمدة السنية في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر واللام القمرية والشمسية^(٨).

(١) ينظر مصادر ترجمته.

(٢) تاريخ عجائب الآثار ١/٨٦.

(٣) ينظر هدية العارفين ٧/٢٧٣، معجم المؤلفين ١١/١٣٦، الأعلام ٦/٣١٧، و٧/٧. مطبوع بتحقيق الدكتور/ محمد بن إبراهيم المشهداني. وقد أفدت منه فيما يتعلق بدراسة المؤلف.

(٤) ينظر إيضاح المكنون ٤/١٤٩، هدية العارفين ٧/٢٧٣، معجم المؤلفين ١١/١٣٦، الأعلام ٦/٣١٧.

(٥) معجم المؤلفين ١١/١٣٦، إيضاح المكنون ٤/١٤٩، الأعلام ٧/٧. وهو مطبوع بتحقيق محمد معاذ مصطفى الخرن، دار الأعلام، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

(٦) معجم المؤلفين ١١/١٣٦، الأعلام ٧/٧. (وهو هذا الكتاب الذي نستعين بالله على إخراجه).

(٧) فهرس المكتبة الأزهرية ١/٩٨، الأعلام ٧/٧.

وهذه التسمية مأخوذة من قوله: «ونشر الآن بعون الواحد * فيما قصدناه من الفوائد * مما أتى من

مُشكل القرآن» ينظر ص ٥٢-٥٣

(٨) معجم المؤلفين ١١/١٣٦، الأعلام ٧/٧.

- ٦- شرح المقدمة الآجرومية^(١)، وتسمى (التحفة البهية في إعراب الآجرومية)^(٢).
٧- حاشية على شرح الرحبية في الفرائض^(٣)، وغيرها.
وقد أورد محقق كتاب القواعد المقررة والفوائد المحررة جملة من الكتب، وأثبت نسبتها إلى المؤلف معتمداً على فهرس مخطوطات دار الكتب، والفهرس الشامل، وفهرس المكتبة الأزهرية. وهي:

- ٨- حاشية على رسالة في التجويد^(٤).
٩- الحواش المحكمة على شرح الستين مسألة^(٥).
١٠- رسالة في تجويد القرآن الكريم^(٦).
١١- رسالة في طريقة حفص^(٧).
١٢- فوائد في الوقف والابتداء^(٨).

الفقرة الخامسة : وفاته

توفي الإمام محمد بن قاسم بن إسماعيل البقرى بمصر في يوم ١٤ جمادى الآخرة عام (١١١١هـ)^(٩) على الصحيح. وقيل: يوم ٢٤ من جمادى الثانية^(١٠).
اختلفوا في اليوم، وأجمعوا على الشهر، وكادوا يجمعون على السنة، إلا أن السيد

(١) هدية العارفين ٧/ ٢٧٣.

(٢) الأعلام ٦/ ٣١٧.

(٣) الأعلام ٦/ ٣١٧.

(٤) ينظر القواعد المقررة ص ٧٧ (فهرس دار الكتب ١/ ٢٠).

(٥) ينظر القواعد المقررة ص ٧٨ (فهرس دار الكتب ١/ ٢٨٩).

(٦) ينظر القواعد المقررة ص ٧٩ (فهرس دار الكتب ١/ ٢٠).

(٧) ينظر القواعد المقررة ص ٨٠ (فهرس المكتبة الأزهرية ١/ ٧٧).

(٨) ينظر القواعد المقررة ص ٨٨ (فهرس مخطوطات دار الكتب ١/ ٢٥).

(٩) ينظر معجم المؤلفين ١١/ ١٣٦، إيضاح المكنون ٤/ ١٤٩، هدية العارفين ٧/ ٢٧٣.

(١٠) ينظر تاريخ عجائب الآثار ١/ ٨٦.

محمد خليل المرادي^(١) جعل وفاته عام ١١٠٧هـ، ولعله وهم. فقد قال عند ترجمة الشيخ محمد بن محمد بن محمد الحسيني المالكي المعروف بالبليدي أحد تلاميذ البقري: إن البليدي أخذ عن البقري سنة عشر ومائة وألف (١١١٠هـ)، وزاد فقال: أي قبل وفاة البقري بسنة واحدة^(٢).

فإذا كان ميلاده على الأرجح عام (١٠١٨هـ) وقد عاش ٩٣ سنة^(٣)، فتكون وفاته عام (١١١١هـ) بيقين، والله أعلم. وصلي عليه صلاة الغائب رحمه الله رحمة واسعة^(٤).



(١) في سلك الدرر ٣/ ١٢٢.

(٢) ينظر القواعد المقررة ص ٩١.

(٣) ينظر تاريخ عجائب الآثار ١/ ٨٦، هدية العارفين ٧/ ٢٧٣.

(٤) ينظر سلك الدرر ٣/ ١٢٢.

المبحث الثاني: دراسة الكتاب المحقق

وجعلته في أربع فقرات باختصار:

فقرة (أ) : تحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه.

عنوان هذا الكتاب هو: (فتح الكبير المتعال بشرح مذهب الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال) بلا ريب، وذلك للأمر التالية:

لأن هذا الكتاب عبارة عن منظومة مع شرحها للمؤلف نفسه. واسم المنظومة مذهب الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال. واسم الشرح: (فتح الكبير المتعال بشرح مذهب الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال).

وقد صرح المؤلف باسمه حيث قال: «... وسميته: فتح الكبير المتعال بشرح مذهب الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال..» وهذا في جميع النسخ الأربعة. ومن المعلوم أن تصريح المؤلف باسم كتابه، يعتبر من أقوى الأدلة على صحة نسبته إليه^(١).

كما كُتب على غلاف نسخة (ب) ما نصه: «... هذا فتح الكبير المتعال بشرح مذهب الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال، تأليف سيّدنا ومولانا، العالم العلامة، العمدة الفهامة، سيدي وأستاذي، ولي الله تعالى، الشيخ محمد بن قاسم البقرى...» إلخ. وهو بهذا العنوان في المكتبة الأزهرية^(٢).

كما أن نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه محمد بن قاسم البقرى نسبة صحيحة، لما ذكر من أن المؤلف هو الناظم وهو الشارح، وقد قال في مطلع أبيات هذه القصيدة (فتح الكبير المتعال بشرح مذهب الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال)^(٣):

(١) ينظر مناهج البحث وتحقيق التراث للدكتور / أكرم ضياء العمري (١٢٦-١٢٧)

(٢) ينظر لوحة الغلاف في نسخة (ب)، وقد وقفت عليه بنفسه في هذا العنوان في المكتبة الأزهرية بالقاهرة.

(٣) ينظر فهرس المكتبة الأزهرية ١/ ٩٨، والقواعد المقررة ص ٨٧.

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ قَاسِمٍ الْأَزْهَرِيُّ رَاجِي الْكَرِيمِ الرَّاحِمِ^(١)
وقال في شرح هذا البيت: (وقوله: محمد، هو اسم الناظم ... وقوله: قاسم،
اسم لأبيه).

وقد نسب إليه أحد طلابه، وهو الإمام علي بن أحمد بن علي الكزبري الشافعي
(ت ١١٦٥هـ) وذلك في حياة الإمام محمد بن قاسم البقري، وهو الناسخ والمتملك
لإحدى نسخ الكتاب حيث قال: «... هذا فتح الكبير المتعال بشرح مذهبه
الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال، تأليف سيّدنا ومولانا، العالم العلامة، العمدة
الفهامة، سيدي وأستاذي، ولي الله تعالى، الشيخ محمد بن قاسم البقري بلدًا،
الأزهري وطنًا، الشافعي مذهبًا، حفظه الله تعالى، وفسح في مدته، ونفعني ببركته،
وأمدني من إمداداته^(٢)، وأعاد عليّ وعلى المسلمين من صالح دعواته، آمين» تملك
كاتبه وواقفه: الحاج علي الكزبري - غفر الله له ولمن دعا له بالعمفو وللمسلمين - آمين.
فمن قوله: «حفظه الله تعالى، وفسح في مدته، ونفعني ببركته، وأمدني من
إمداداته» يؤخذ أن هذه النسخة كُتبت في حياة المؤلف، وقد كُتبت عليها تاريخ
النسخ: يوم الجمعة، شهر الحجة الحرام سنة ١٠٨٧هـ. وقد كُتبت قبل وفاته بنحو
(٢٤ سنة)، فلا يمكن أن ينسب إليه شيء في حياته ليس له، وإلا لأنكره.

وقد نسب إليه تلميذه علي نور الدين بن محسن الصعيدي المالكي الوفائي
الأزهري مؤلف الدر الحسان في حل مشكلات قوله تعالى (الآن). وقد نقل من

(١) عندما يصرّح المؤلف باسمه واسم كتابه، لا يتطرق بعد ذلك أدنى شك في صحة نسبته إليه، والله أعلم.
(٢) هذا من تأثر تلميذه به، فالمؤلف رحمه الله ذو نزعة صوفية، وقد تقدم أنه أخذ التصوف من عمّه الشيخ
موسى بن إسماعيل البقري وغيره، فينبغي الحذر والتحذير من مثل هذه العبارات، لأن الإطراء والمغلاة
في الصالحين وسيلة قد تفضي إلى الشرك، وكذلك التوسل بجاه النبي ﷺ. قال الألباني رحمه الله في
التوسل أنواعه وأحكامه (١٤٣): «لم يثبت منه شيء البتة في كتاب أو سنة». والله أعلم.

شيخه محمد بن قاسم البقرى كثيراً في هذا الكتاب، حيث قال: «... مما قرأتُ به على شيخى الإمام العالم العلامة مُفيد الطالبين وعمدة السالكين صوفيَّ أهل زمانه ووحد عصره وأوانه: محمد بن قاسم البقرى الشافعي الأزهرى...» إلى أن قال: «ولقد أجاد شيخنا - حفظه الله تعالى على المسلمين، وأدام النفع بعلمه وبركاته في الدنيا والدين - في رسالته المسماة بـ(فتح الكبير المتعال بشرح مذهبة الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال)، فأوضح مشكلات هذه الآية الشريفة، ونظمها بقلب فكره، وشرحها بجوهر ذهنه.

فهي رسالة جلييلة المقدار، لم يسبق إلى مثلها في قطر من الأقطار، أدام الله عليه جزيل الإنعام، وبوأه على صنيعة دار السلام، وها أنا أغترف من بعض بحره معترفاً بتقصير اللسان؛ لأنى لستُ من أهل هذا الميدان، الذي تجول فيه فحول الفرسان، لكن لما أمدني الشيخ - حفظه الله تعالى - بنظره، فحلَّت عليَّ بركةٌ من بركته، فصرتُ ببحر عرفانه أسبح، وبفيض إمداداته أتقح، وأخذت بعضاً من فوائد هذه الرسالة العظيمة، والدررة الغويصة اليتيمة، فأقول وبالله المستعان، وعليه التكلان»^(١)

وقد نَسَبَ إليه هذا الكتاب بهذا العنوان كلُّ من خير الدين الزركلي،^(٢) وعمر رضا كحاله،^(٣) كما هو الحال في فهرس المكتبة الأزهرية، حيث ورد على الكتاب اسم المؤلف كاملاً: (شرح الشيخ محمد بن قاسم بن إسماعيل البقرى الشافعي)^(٤). وكذلك أثبتته محقق كتاب القواعد المقررة والفوائد المحررة^(٥) إلا أنه جعلها كتابين،

(١) ينظر مجلة الدراسات القرآنية، العدد (٨) ١٤٣٢ هـ، صفحة (٧٤).

(٢) ينظر الأعلام ٧/٧.

(٣) ينظر معجم المؤلفين ١١/١٣٦.

(٤) ينظر فهرس المكتبة الأزهرية ١/٩٨.

(٥) ينظر بالقواعد المقررة والفوائد المحررة ص ٨٨-٨٩.

فجعل (فتح الكبير المتعال) وهو الشرح كتابًا مستقلًا، و(مذهبة الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال) وهو النظم كتابًا مستقلًا، وقد أشار إلى أماكن وجودهما، فرجعتُ إليها.

وقد يطلق على النظم اسم (أرجوزة في مشكل القرآن)^(١) اختصارًا، وليس هذا هو الاسم الذي أطلقه عليه مؤلفه.

كما يصحّف اسم النظم من مذهبة الإشكال إلى مذهبة الإشكال، كما هو الحال في إطلاق بروكلمان حيث قال: «المقدمة المهدّبة الإشكال عن بعض ما جاء في كلام الله ذي الجلال»^(٢). وهذا لا شك أنه تصحيف أو ذكرٌ للعنوان بالمعنى وليس بالنص فلا يعوّل عليه، والله أعلم.

وبهذا، يتبيّن أن اسم الكتاب هو (فتح الكبير المتعال بشرح مذهبة الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال)، وإنه من تأليف الإمام العلامة محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري الشافعي بيقين، وبالله التوفيق.

فقرة (ب): موضوع الكتاب وكيفية تقسيمه

مادة هذا الكتاب، عبارة عن منظومة مذهبة الإشكال مع شرحها فتح الكبير المتعال، وهي في نحو خمسين بيتًا من بحر الرجز، نظمها وشرحها الإمام العلامة محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري الشافعي.

وهي في أمور ومسائل قد تُشكل على الدارسين في علم القراءات، ويصعب ضبطها من غير نظم، كمسألة (الآن) بيونس^(٣)، و(الله) بيونس والنمل^(٤)،

(١) ينظر فهرس المكتبة الأزهرية ٩٨/١، والقواعد المقررة ص ٨٩.

(٢) ينظر بروكلمان ٤٥٤/٢، والقواعد المقررة ص ٨٩.

(٣) سورة يونس، آية: ٥١، و ٩١.

(٤) سورة يونس، آية: ٥٩، وسورة النمل، آية: ٥٩.

و(الذكرين) موضعاً الأنعام^(١)، و(السحر)^(٢) على قراءة أبي عمرو^(٣)، والاستفهام المتكرر في بعض السور.

وقد تطرّق عَرَضًا لبعض المسائل العقديّة واللغويّة، كالفرق بين الرسول والنبي ﷺ، وقول المعتزلة في القرآن، ومسألة تركيب العدد مع المعدود، والظروف (قبل وبعد) متى تبنى ومتى تعرب. وأورد بعض الآثار والأقوال وهي ليست بالكثيرة.

ويتضح أن هذه هي مادة الكتاب، من خلال عنوانه (فتح الكبير المتعال بشرح مذهب الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال)؛ فالعناوين تدل على موضوعات الكتب غالبًا.

وقد بيّن المؤلف رحمه الله في شرحه لمنظومته هذه، أمورًا دقيقةً خفاؤها متوقّع على كثير من طالبي علم القراءات.

فقد بدأ بالحمدلة، وثنى بالصلاة على رسول الله ﷺ، بعد أن ذكر اسمه واسم أبيه، واقتبس من كلام ابن الجزري ونظم على منواله.

وبعدُ فالإنسانُ ليسَ يَحْسُنُ إِلَّا بِمَا يَحْفَظُهُ وَيَتَقَنُ

فأخذ يتكلم عن الظرف (بعد) ومثله (قبل)، ويبيّن أن لهما وما شاكلهما في العربية أربعة أحوال، وهي: إما أن تذكر المضاف إليه، أو تحذفه وتنوي معناه أو لا تنويه، ثم يبيّن متى تعرب ومتى تبنى.

ثم شرع في بيان الأمور والمسائل التي تُشكّل على القارئ وهي التي قصدها بالتأليف حيث قال:

(١) سورة الأنعام، آية: ١٤٣، و ١٤٤

(٢) سورة يونس، آية: ٨١

(٣) ستأتي تراجم الأعلام في قسم التحقيق، وبالله التوفيق.

فهاك نظم ما أتى من مُشكل
ثم بدأ بمسألة (الآن)، حيث قال:
مما أتى من مُشكل القرآن . الآن في يونس يا ذا العاني
فبيّن ما فيها. ومثلها (الله) بيونس والنمل، و(الذكرين) موضعا الأنعام،
و(السحر) على قراءة أبي عمرو، فاستوفى جميع الأوجه، وبيّن الجائز من الممنوع،
وقرّره أيّما تقرير، وأطال في بيانه لها قليلاً.
ثم بيّن ما فيها في الوقف حيث قال:
وإن ترد وقفاً على الآن فمُدّ ووسّطن واقصر لأولاها تسد
وكلُّ واحد مع الثلاثة في لأن سائغ بلا زيادة
وشرحها بما يعادل أربع صفحات. وتكلم عن مذاهب باقي العشرة فيها، ثم
وصل إلى الاستفهام المتكرر، وبيّن أنه في إحدى عشر موضعاً في تسع سور، ثم
سردها وبيّن ما فيها للسبعة حيث قال:
وأي الاستفهام في القرآن جاءت بإحدى عشرة يا عاني
وأردف بيان ما فيها للثلاثة فقال:
وإن تُرد قراءة الثلاثة أعني بهم من زاد فوق السبعة
ثم بين ما في اجتماع اللين مع البدل، وأن الجائز أربعة أوجه، ونقل قول
ابن الجزري:

وسوءات قصر الواو والهمز ثلثن ووسطهما فالكل أربعة فادر
وقد أورد عَرَضاً بعض المسائل العقديّة واللغوية، ثم ختم نظمه مع شرحه بقوله:
والحمد لله على التمام والشكر لله على الإنعام

وأفضل الصلاة والتسليم على النبيِّ الرؤوف الرَّحِيم

وطلب ممن رأى خلةً أن يصلحها مع سترها. فقد ألف هذا الكتاب مع شغل خاطر حيث قال: «وقد تم الكلام على ما قصدناه من شرح هذه المنظومة... والمرجو ممن اطلع فيه على هفوة أو زلة أن يدرأ بالحسنة السيئة، فقل أن يسلم المرء من وهلة أو غفلة، خصوصاً وقد صنعت ذلك مع شغل خاطر ومكدرات ذهني الفاتر، وبالله التوفيق».

فقرة (ج): وصف نسخ الكتاب الخطية التي اعتمدت عليها في التحقيق، مع إلحاق نماذج منها.

وجدت لهذا الكتاب بحمد الله وتوفيقه أربع نسخ خطية^(١)، وجميعها كاملة المادة العلمية، وواضحة الكتابة، واثنتان منها كتبتا في زمن المؤلف؛ إحداهما عام (١٠٧٣هـ)، والأخرى عام (١٠٨٧هـ)، واثنتان لم يتبين سنة نسخها ولكنها بعد ذلك، وبيانها كالآتي:

النسخة الأولى: ورمزت لها بنسخة (أ)، وهي مصورة من المكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة، رقم الحفظ (٣٦٧) (١٥)، تحت فن تفسير وعلوم القرآن، نسخت عام (١٠٧٣هـ)، أي: في حياة المؤلف، وهي بخط واضح.

ويقع الكتاب في هذه النسخة في ١٦ لوحة ونصف اللوحة، في كل لوحة صفحتان، وفي كل صفحة ١٥ سطرًا إلا ما ندر، وفي كل سطر من ١٠ إلى ١٤ كلمة في الغالب.

وكتبت الأبيات وبعض الكلمات ك(أما بعد، وسميته، وبعض الشدات، والفواصل) بالمداد الأحمر، والبقية بالمداد الأسود، وفي بعض السطور خرجات للإضافة أو للتصويب في الحواشي.

(١) وهي التي ذكرت في فهارس المخطوطات العلمية.

ويوجد في كل صفحة، تعقيبه بكتابة آخر الكلمة، لبيان التي تليها خشية السقط أو خلل الترتيب. وكتب في آخرها سنة الكتابة، وهي عام ١٠٧٣هـ، ويوجد بها خطوط بالمداد الأحمر تحت بعض الكلمات. وتكتب كلمة (إلى آخره) في هذه النسخة بالاختصار هكذا (... إلخ) كما هو الحال في نسخة (ج).

وقد زودني بهذه النسخة الشيخ مهدي دهيم من الجزائر، دارس في مرحلة الدكتوراة، بكلية القرآن الكريم، بالجامعة الإسلامية، فجزاه الله خير الجزاء. النسخة الثانية: ورمزت لها بنسخة (ب)، وهي مصورة من المكتبة الأزهرية بالقاهرة العاصمة، رقم الحفظ (٣٠٣-٢٢٣١٠)، وكتب على غلافها عدد (٢١٢٨) قراءات (١٣٠٦٩٩)، تحت فن علوم القرآن.

نُسخت عام (١٠٨٧هـ)، أي: في زمن المؤلف، وهي بخط مشرقي واضح الكتابة، وكتب على غلافها: (هذا فتح الكبير المتعال بشرح مذهبة الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال، تأليف سيّدنا ومولانا، العالم العلامة، العمدة الفهامة، سيدي وأستاذي ولي الله تعالى: الشيخ محمد بن قاسم، البقري بلدًا، الأزهري وطنًا، الشافعي مذهبًا، حفظه الله تعالى، وفسح في مدته، ونفعني ببركته، وأمديني من إمداداته، وأعاد عليّ وعلى المسلمين من صالح دعواته، أمين).

وهي بخط تلميذه علي بن أحمد بن علي الكزبري الشافعي، المتوفى سنة (١١٦٥هـ) فيما يظهر، حيث كتب على غلافها: «تملك كاتبه وواقفه الفقير الحاج علي الكزبري غفر الله له ولمن دعا له بالعفو وللمسلمين أمين» وعلى بعض صفحاتها خاتمة.

ويقع الكتاب في هذه النسخة في ١٠ لوحات ونصف اللوحة، وفي كل لوحة صفحتان، وفي كل صفحة ٢٣ سطرًا في الغالب، وفي كل سطر من ١٠ إلى ١٤ كلمة في الغالب، وكتب الأبيات بمداد أحمر داكن، والبقية بالمداد الأسود.

وفيها بعض التوضيحات في الحواشي. وكُتبت التعقيبة المشار إليها آنفاً في كل صفحة. وضُغَط الكلام في الصفحة الأخيرة حيث جاءت بـ ٢٦ سطراً، وتم الكلام في حاشية الصفحة. وكُتِب في آخر الكلام وعلقها بيده الغائبة الفقير: عامر بن سراج الدين بن عاجو، الغمري بلدًا، الشافعي مذهبًا، الأحمدي طريقةً، غفر الله له وللمسلمين، آمين.

النسخة الثالثة: ورمزت لها بنسخة (ج)، وهي مصورة من المكتبة الأزهرية بمصر القاهرة العاصمة، برقم الحفظ (٣٠٣/٢٢٣١٠)، لم يتبيّن ناسخها ولا تاريخ نسخها، ولكنها واضحة الكتابة بخطٍ مشرقِيٍّ جميلٍ، كُتِب على غلافها: شرح أبي القاسم الأزهري على منظومته في القراءات المسمى: (فتح الكبير المتعال بشرح مذهبة الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال)، وهي بخط مشرقِيٍّ جميل واضح مقروء. ويقع الكتاب في هذه النسخة في ١٢ لوحة، في كل لوحة صفحتان، وفي كل صفحة (٢١ سطرًا) إلا ما ندر، وفي كل سطر من ١٠ إلى ١٢ كلمة تقريبًا.

وكُتِبَت الأبيات بمداد مختلف عن باقي الشرح. وكُتِب في هذه النسخة أيضًا خطوط تحت بعض الكلمات بالمداد الذي كُتِبَت فيه الأبيات. وبها تصويب بعض الكلمات في الحواشي وكُتِبَت بعض الكلمات بمداد كتابة الأبيات ككلمة (أما بعد، وأشهد، وسميته، وبسم الله الرحمن الرحيم)، ونحوها. وتوجد التعقيبة في كل صفحة من هذه النسخة تفاديًا لخلل الترتيب. وكُتِبَت أبيات المنظومة سردًا بدون الشرح في آخر الكتاب. وتكتب كلمة (إلى آخره) في هذه النسخة هكذا بالاختصار (...إلخ) كما هو الحال في نسخة (أ).

النسخة الرابعة: ورمزت لها بنسخة (د)، وهي مصورة من المكتبة الأزهرية بمصر القاهرة العاصمة، برقم الحفظ (٣٠٣-٢٢٣١٠)، تحت مجموع رقم (٤٢٨٤٦/٨٦٩). ولم يكتب عليها اسم ناسخها ولا تاريخ نسخها، ولكن يظهر أنها مع نسخة (ج) متأخرتا الكتابة. وقد كُتِبَت بخط مشرقِيٍّ جميل.

ويقع الكتاب فيها في ١١ لوحة ونصف وسطرين فقط، وفي كل لوحة صفحتان، وفي كل صفحة ٢٥ سطرًا إلا ما ندر، وفي كل سطر من ٩ إلى ١٢ كلمة تقريبًا. وكتب الأبيات بمداد مختلف عن باقي الشرح. وبهذا المداد كتبت بعض الكلمات ككلمة (أحمده، وأشهد، أما بعد، وسميته، وقوله)، وكذلك الخطوط تحت بعض الكلمات وبعض النقط بهذا المداد، والباقي بالسواد. ويوجد تصويب لبعض الكلمات في الحاشية، ولكنها قليلة، وتوجد التعقيب في كل صفحة. وبالله التوفيق.

فقرة (د): عملي في تحقيق الكتاب

- ١- نسختُ نص الكتاب المراد تحقيقه كاملاً من نسخة (أ) والتي اعتمدها أصلاً.
- ٢- قابلتُ ما نسخته مع الأصل، وكذلك مع النسخ الثلاث الأخرى، وأثبت الفروق في الحاشية.
- ٣- احتجتُ لإثبات ما في بعض النسخ الأخرى أصلاً لوجود خلل واضح في السياق أو لوجود سقط في النسخة المعتمدة أصلاً وإن كان قليلاً.
- ٤- أغفلتُ التعليق- في الحاشية أحياناً- على بعض الكلمات التي تكتب إملائيًا بالهمزة، وقد كتبت في المخطوط بالياء، ككلمة (عائدة - نائبة) لعدم الفارق، ومراعاة للاختصار، فقد أثبتته في البداية، ثم عدلتُ عنه حتى لا تكثر الحواشي بلا فائدة.
- ٥- عزوتُ الآيات القرآنية إلى سورها، واعتمدتُ العد الكوفي في مصحف المدينة النبوية.
- ٦- خرَّجتُ الأحاديث والآثار الواردة مع الحكم عليها بيان درجتها ونقل ما ذكره علماء الحديث في ذلك.
- ٧- أسندتُ النقول الواردة في النص إلى كتُب أصحابها إن كانت موجودة أو إلى من أوردها حسب الإمكان.

٨- ترجمتُ للأعلام الوارد ذكرهم في النص المحقق بترجمة موجزة عند أول وروده في النص.

٩- حققتُ المسائل التي ناقشها المؤلف، ووثقتُ ذلك من كتب الفن المعتمدة.

١٠- علّقتُ على بعض المسائل التي تحتاج إلى تعليق.

١١- شرحتُ الغريب، وبينتُ بعض المصطلحات، وعرفتُ بالأماكن والبلدان

الوارد ذكرها في النص المحقق باختصار.

١٢- اجتهدتُ بوضع علامات الترقيم المعتمدة خدمةً للنص.

١٣- رقمتُ أبيات النظم وميزته عن الشرح بتكبير الخط فيه قليلاً.

١٤- اقتصرْتُ على فهرسي المصادر والمراجع والموضوعات مخافة تضخيم

الكتاب، فيكون ذلك حائلاً دون نشره.

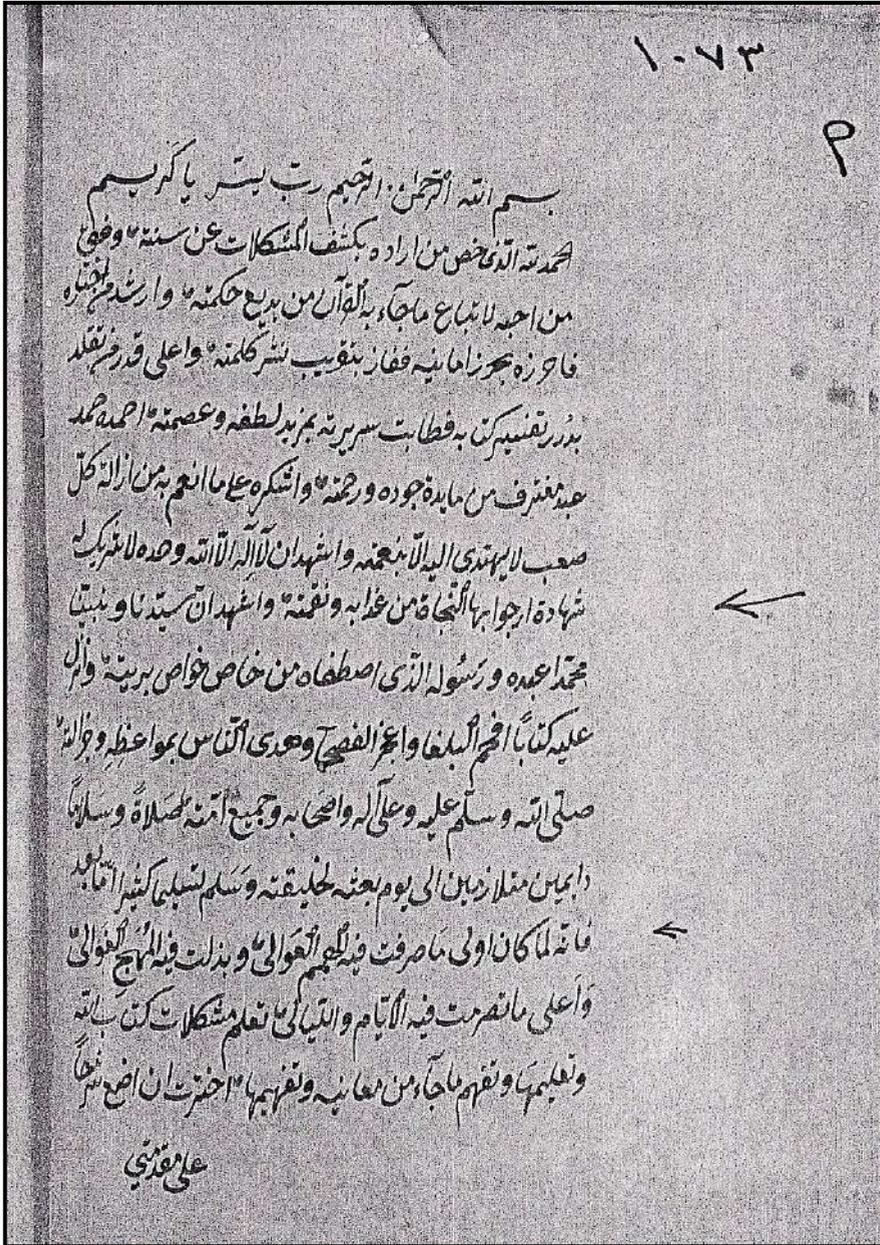
هذا، وقد أجهدتُ نفسي في مقابلة الأصل مع النسخ الثلاث الأخرى حرفاً حرفاً، وكلمةً كلمةً، محاولاً الوصول إلى التمام، ولا أدعي أنني بلغتُه، ولكنني بذلتُ ما في وسعي، وأعطيتُ هذا العمل الكثير من وقتي، ورحم الله الشاطبي (٥٩٠هـ) إذ قال :

وظنَّ به خيرًا، وسامحٌ نسيجهُ بالإغضاءِ والحُسنَى وإن كانَ هلْهلاً

وسلِّم لإحدى الحُسنينِ إصابةً والأخرى اجتهادُ رامٍ صوبًا فأحْمَلًا^(١)

(١) حرز الأمانى ووجه التهاني بيت (٧٦-٧٧).

نماذج من المخطوط



صورة للصفحة الأولى من نسخة (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسرنا كرم وصلي الله وسلم على السيد الخليل
 محمد الذي خص من ارادة بكشف المشكلات عن سنته ووقف
 من احب لاتباع ملجابه القرآن من يد به حكيمته وارشد من اختاره
 فلدوره محرابه فإرتشيق فنسركلمته واعلا قدر من
 تقلد يد رتقمير كتابه فطابت سيرته بمزيد لطفه وعصمته
 اخذه حمد عبيد معترف بالآلة معترف من ما يده تجوده ورحمته
 وانكروه علي ما انعم به من ان الة كل صعب لا يهدي اليه الا بفتح
 واسمه لان الة الاله الاله وحده لا شريك له شهادة ارجوا بها النجاة
 من عذابه ونقمته واسمه ان سيدنا ونبينا محمد اعبده
 ورسوله الذي اصطفاه من خاص خواص بريته واترله عليه
 كتابا لعم البغا واتخذ لفتحها وصدي الناس بمواظظه وجزالت
 صلى الله وسام عليه وعلي اله واحببه وجميع امته صلاة وسلاما
 دائمين متلازمين الي يوم بعثت طيفته وسام تسليما كثيرا أما
 بعد فانه لما كان اول ما صرفت فيه التهمة العوائق وبذلت فيه
 المعج العوائق واعلاما ما تصرف فيه الايام والليالي بغير مشكلات
 كتاب الله وتعليمها وتفهيمها من معانيه وتفسيرها اخترت
 ان اصنع شرط علي مقدم من المشكوكه في بعض مشكلات القرآن
 سألني بعض الاخوان فاجبته الي سؤاله طالباً للتواضع من
 الملك الوهاب سألنا من الله تعالى ان ينفع به جميع عباده
 المسلمين وان يكون وسيلة ونجاة لي ولهم يوم الدين وسببته
 فتحه الكبير المتعال بشرح مذهبة الاشكال عن بعض كلام ذي
 الجلال واسأل الله التفضل في ذلك عن كل جليل يودي الي سوء
 الممالك والخالص من كل امر مريب وما توفيقي الا بالله عليه

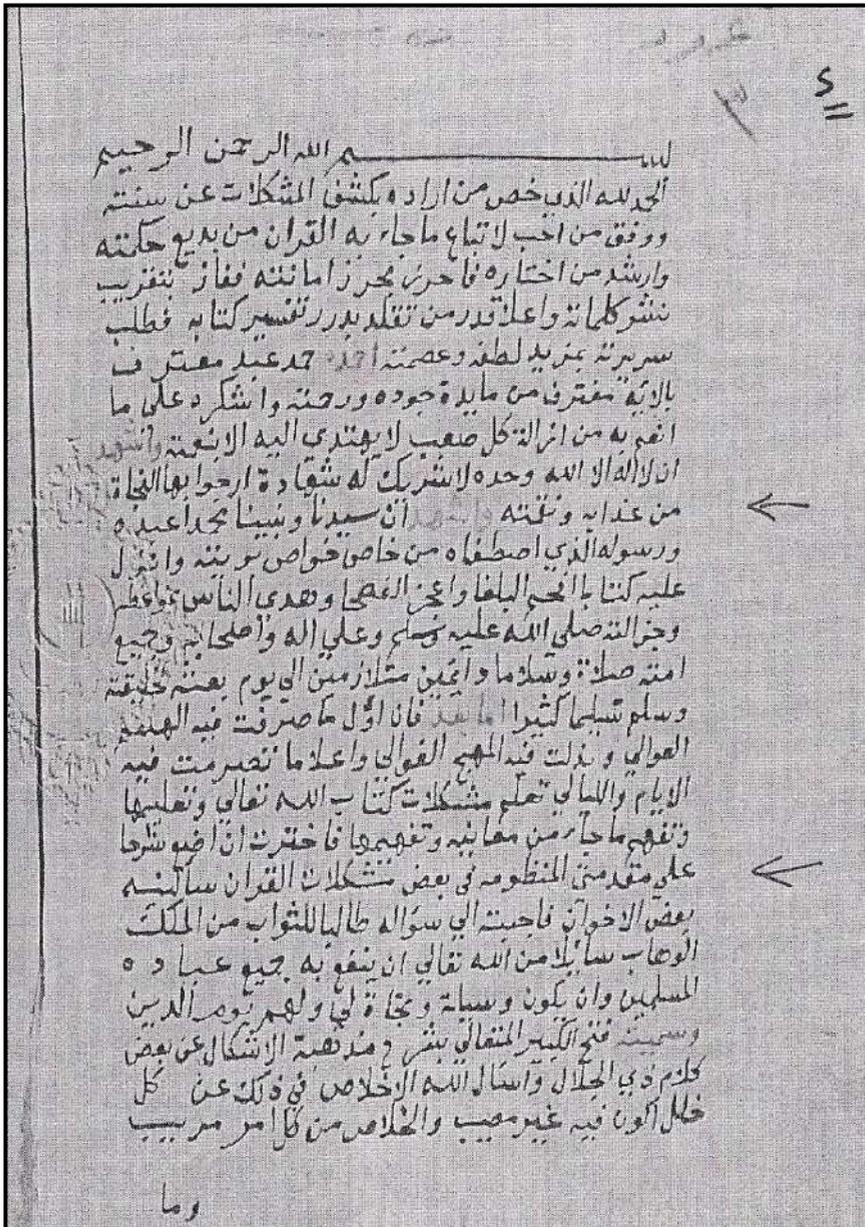
صورة للصفحة الأولى من نسخة (ب)

٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم وعلى سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
 الذي خصص من أمارة بكشف المسكلات عن سنته ووفق
 من أحب لاتباع ملتجأهم القرآن من بدع حكمته وأمره من لغتانه
 فأخذ من عجزنا عنه ففاز بتقريب نشره وأعلانه من نظره
 بمرتبته كتابه فطابت سريرته بمزيد لطفه وعصمته أحده
 عليه عتق من شره فهو بالإنه اعترف من مائة جوده
 ورحمته واستقر على ما أنتم مما أنزله لرفع الهمم إلى
 بنعمته أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة أن
 بها النبوة من عذابه ونعمته وأسهد أن سيدنا ونبينا محمد عبد
 رسول الله الذي أسلفه من خاص خواص برهته وأترك عليه
 كتابا الفهم البليغا وأعجز الفهمها وهدي الناس من عطفه وجزاله
 صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه وجميع أمته مع صلاة
 وسلامها الذين مثلنا من يوم بعثته خلقه وسلم تسليم
 كثيرا ما كان أول ما صرفت إليه الفهم العوالي
 وبذلك فيه الكمال العوالي وأعلما تصرفت فيه الأيام والليالي
 تعلم مسكلات كتاب الله تعالى وتعلمها وتفرح ما حانت
 معانيه وتفهيمها فاخترت أن اضع شرحا على مقدس المشيئة
 في بعض مسكلات القرآن سماه لبعض الإخوان من الطلقة
 لأجبت أن أسأله طالب النواب من الملك الوهاب سألنا
 من الله تعالى أن يرفع به جميع عباده المسلمين وأن يكون وسيلة
 ونجاة لي ولهم يوم الدين وصلى الله على النبي وآله
 فتح أكبر المتعال بسبح

مفيدة

صورة للصفحة الأولى من نسخة (ج)



صورة للصفحة الأولى من نسخة (د)

المبحث الثالث: نص الكتاب المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر يا كريم^(١)

الحمد لله الذي خصَّ من أَرادَه بكشف المُشكلات عن سنته، (ووفقَّ)^(٢) من أحبَّه^(٣) لاتباع ما جاء به القرآن من بديع حكمته، وأرشد من اختاره فأحرزه بجزء من أمنته^(٤) ففاز بتقريب نشر كلمته^(٥)، وأعلى قدر من تقلَّد بدرر^(٦) تفسير كتابه، فطابت^(٧) سيرته بمزيد لطفه وعصمته.

أحمدُه حمدَ عبدٍ (معترفٍ بالآئه)^(٨)، مغترفٍ من مائدة جوده ورحمته، وأشكره على ما أنعم به من إزالة كلِّ صعب لا يهتدي^(٩) إليه إلا بنعمته.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادةً أرجو بها النجاة من عذابه ونقمته. وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله، الذي اصطفاه من خاص خواص بريته، وأنزل عليه كتاباً أفحم البلغاء وأعجز الفصحاء، وهدى الناس بمواعظه وجزالته ﷺ، وعلى آله وأصحابه وجميع أمته، صلاةً وسلاماً دائماً متلازمين إلى يوم بعثه لخليقته، وسلّم تسليماً كثيراً، أما بعد.

(١) كُتِبَ في نسخة (ب): «وصلى الله وسلم على السيد الحلیم». وكُتِبَ في نسخة (ج): «وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، رب سهل».

(٢) في نسخة (أ): «وفق».

(٣) في نسخة (ب، وح، ود): «أحب».

(٤) في نسخة (أ، وب): «أمنيه».

(٥) في نسخة (د): «كلماته».

(٦) في نسخة (ج): «بدر».

(٧) في نسخة (د): «فطلب».

(٨) ما بين القوسين من نسخة (ب).

(٩) في نسخة (ب): «لا يهدي».

فإنه لما كان^(١) أولى ما صُرِفَتْ فيه الهممُ العوالي، وبُذِلَتْ فيه المَهْجُ الغوالي، وأعلى ما تصرّمت فيه الأيامُ والليالي، تعلّم مشكلاتِ كتاب الله (تعالى)^(٢)، وتعليمها وتفهم ما جاء من معانيه وتفهمها، اخترت^(٣) أن أضع شرحًا على مقدّمتي المنظومة في بعض مشكلات القرآن، سألتني بعضُ الإخوان (من الطلاب)^(٤)، فأجبتُه إلى سؤاله طالبًا للثوابِ من الملك الوهاب، سائلًا من الله تعالى أن ينفع به جميع عباده المسلمين، وأن يكون وسيلةً ونجاةً لي ولهم يومَ الدين، وسمّيته: فتح الكبير المتعال بشرح مذهب الإشكالِ عن بعضِ كلامِ ذي الجلال. وأسأل الله الإخلاصَ في ذلك عن كل خلل أكون فيه غير مصيب^(٥)، والإخلاصَ من كل أمرٍ مريبٍ، ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾^(٦).



(١) في نسخة (د): «فإن أول ما صرفت».

(٢) ما بين القوسين من نسخة (د).

(٣) في نسخة (ج، د): «فاخترت».

(٤) ما بين القوسين من نسخة (ج).

(٥) المثبت من نسخة (د)، وفي النسخ الأخرى: «عن كلّ تخيل يؤدي إلى سوء المهالك».

(٦) جزء من آية في سورة هود آية: ٨٨.

بسم الله الرحمن الرحيم

أي أوْلَف، وفَعَلْتُ^(١) ذلك اقتداءً بالكتاب العزيز.

و(الله)؛ علمٌ على الذاتِ الواجبِ الوجودِ المستحقِّ لجميعِ المحامدِ.^(٢)

و(الرَّحْمَنُ)؛ أبلغ من الرَّحِيمِ، لأنَّ زيادةَ البناءِ تدلُّ على زيادةِ المعنى، إذ

(الرَّحْمَنُ)؛ هو المنعمُ بجلالِ النعمِ، و(الرَّحِيمِ)؛ (هو)^(٣) المنعم بدقائقها.

وذكرَ خاتمةَ المحققين: الشيخ أحمد بن قاسم^(٤)، عبارةً رشيقةً في ذلك^(٥)، فقال

بعد ما تقدم من قولنا: «(وفَعَلْتُ)^(٦) ذلك ..» إلى آخره: «و(الله): علمٌ على الذاتِ

الأقدسِ، المسمَّى بهذا الاسمِ الأنفسِ، الموصوفِ بكمالِ الإنعامِ أو ما دونه».^(٧)

ولا بأس بهذه العبارة، غيرَ أنَّ قوله: «أو ما دونه»^(٨)، يوهم أنَّ أسماءَ الله

تعالى^(٩)، فيها ما هو أعلى وما هو دون، مع أنَّ^(١٠) أسماءَه^(١١) تعالى كلُّها مستويةٌ في

العلوِّ والعظمةِ والرفعةِ. ويمكنُ أن يجابَ عنه: بأنَّ قوله: «أو ما دونه»^(١٢)، بالنسبةِ

(١) سقطت من نسخة (ب، و، ج، د).

(٢) ينظر لوامع الأنوار البهية للسفاريني (٢٩/١)، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب (٢/١).

(٣) ما بين القوسين من نسخة (ج، د).

(٤) أحمد بن قاسم الصبَّاح العبادي ثم المصري الشافعي الأزهري، شهاب الدين. له: الآيات البيئات حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه. توفي سنة: ٩٩٤ هـ. (شذرات الذهب ١٠/٦٣٦)، (الأعلام ١/١٩٨).

(٥) لعله في كتابه معاني القراءات.

(٦) في نسخة (أ) وفعل، وفي نسخة (ج) وفصل.

(٧) ينظر العبارة بنصها في الروض المربع شرح زاد المستقنع (ص ٩)، والتوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق (١/١٦).

(٨) في نسخة (ج) أو ما هو دونه. وفي نسخة (د) أو دونه.

(٩) في نسخة (ج) زيادة: «كلها».

(١٠) سقطت من نسخة (د).

(١١) في نسخة (ج): «أسماء الله».

(١٢) في نسخة (ج): «أو ما هو دونه». وفي نسخة (د): «أو دونه».

للمنعِم به، فإنَّ الرحمن؛ هو المنعِمُ بالنَّعمِ الكثيرةِ الجليلةِ، وهو المرادُ بقوله: «بِكَمَالِ الإِنعَامِ»، والرحيم؛ هو المنعِمُ بالقليلِ منها، كما مرَّ في التعريفِ الأوَّلِ.
وقد وردَ في البُداءةِ بالبسملةِ والحمدلةِ، أحاديث كثيرة، منها: قوله ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ»، وفي رواية: «بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْدَمُ»^(١). ومعناه: أنَّه ناقصُ البركةِ. ولا تعارضُ بين الروايتين، إذ الابتداءُ حقيقيٌّ وإضافيٌّ، فبالبسملةِ حصلَ الحقيقيُّ، وبالحمدلةِ حصلَ الإضافيُّ. وقوله: «ذي بالٍ»، معناه^(٢): الحالُ والشأنُ الذي يهتمُّ به شرعاً. والكلامُ على البسملةِ والحمدلةِ ممَّا شاعَ وذاعَ^(٣).

قال النَّاطمُ - لطف الله به وبالمسلمين^(٤) (آمين)^(٥) :-

١ قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ قَاسِمٍ الْأَزْهَرِيُّ رَاجِيَ الْكَرِيمِ الرَّاحِمِ

(١) أخرجه أحمد في المسند (٣٢٩/١٤)، حديث (٨٧١٢)، وأبو داود في السنن (٢٦١/٤) حديث (٤٨٤٠)، والنسائي في الكبرى (١٨٤/٩)، حديث (١٠٢٥٥)، وفي عمل اليوم والليلة (ص ٣٤٥، و٤٩٤)، وابن ماجه (٦١٠/١)، حديث (١٨٩٤)، والبزار في مسنده (٢٩١/١٤)، حديث (٧٨٩٨)، والدارقطني في سننه (٢٢٩/١)، حديث (٢)، وابن حبان في صحيحه (١٧٣/١)، حديث (١)، والبيهقي في الكبرى (٢٩٥/٣)، حديث (٥٧٦٨).

ولفظ أحمد: «كل كلام أو أمر ذي بال لا يفتح بذكر الله عز وجل فهو أتر، أو قال: أقطع».

ولفظ النسائي، وابن ماجه، والبزار: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد، أقطع».

ولفظ الدارقطني: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله، أقطع».

ولفظ البيهقي: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله، أقطع».

والحديث فيه كلام طويل لأهل الفن، وقد حكم عليه الكشميهني في العرف الشذي (٣٠/١) بالاضطراب، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع، حديث (٤٢١٦).

(٢) سقطت من نسخة (د)

(٣) وألُفَّتَ فيهما العديد من المؤلفات، ينظر ما جمعه الحافظ الزليعي في نصب الراية (ص ٣٢٣-٣٦٤)، وكذلك النووي في المجموع شرح المذهب (٣/٣٤٢-٣٩٦)، وقد أفردت البسملة بمؤلفات مستقلة.

(٤) سقطت من نسخة (ج)

(٥) ما بين القوسين من نسخة (د)

القول: يَعْمُ المَفْرَدَ والمَرْكَبَ، ولا يَعْمَلُ إلا في الجمل أو ما في معناها، فمثال الجملة: (قال زيد: عَمِرُوا قائمًا). فجملة (عَمِرُوا قائمًا)، في محل نصبٍ مقول القول. ومثال ما هو في معناها: (قلت قصيدةً أو شِعْرًا)^(١).

وأما ما يوهم أنه يعمل في المفرد، كما في قوله تعالى: ﴿مَآذًا أَنْزَلَ رَبِّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾^(٢)، سئل عنه ابن عباس^(٣)، فقال: «التقدير: أنزل خيرًا...» إلخ، جاء على القاعدة^(٤). وقوله: «محمَّد»، (هو)^(٥) اسم الناظم، فاعل بـ (قال).^(٦)

وقوله^(٧): «هُوَ»، ضميرٌ فصلٍ لا محلُّ له من الإعراب، دُكِرَ لاستقامة الوزن.

وقوله: «قاسم»، اسمٌ لأبيه.

وقوله: «الأزهري»، نسبةٌ إلى الجامع الأزهر^(٨)، تبرُّكًا به. وقد سمعتُ من بعض أشياخي أنه قال: رأيتُ في بعض التواريخ أن الجامع الأزهر أخبر بعض الأولياء، أنه لما بُني، نظر الله إليه برحمته نظرة عطفٍ ولطفٍ، فسعدت تلك البقعة، وسمع ذلك الوليُّ أنه معمورٌ بالذكر والقرآن والعلم إلى يوم القيامة، ومن جلس فيه وجد راحة^(٩) من قبل الرحمن، ولا ينكر ذلك إلا من ابتلي بالحرمان، وهذا مشاهدٌ،

(١) فينصب بالقول، على أنه مفعول به مباشرة. وهذا من المفرد بمعنى الجملة. ومثله: «قلت حديثًا»، أو: «قل كلمة تنفع الحاضرين»، وما شاكله. ينظر دليل السالك إلى ألفية ابن مالك (ص ١٦٨).

(٢) سورة النحل، آية: ٣٠.

(٣) عبد الله بن عم رسول الله العباس بن عبد المطلب شيبه بن هاشم، حبر الأمة، إمام التفسير، مناقبه كثيرة رضي الله عنهما، سكن الطائف وتوفي بها بعد أن كف بصره سنة (٦٨ هـ). سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٣١)، الإصابة (٢/ ٣٢٢).

(٤) قوله: «... الخ جاء على القاعدة» سقط من نسخة (د).

(٥) ما بين القوسين من نسخة (ب، و ج).

(٦) في نسخة (ب، و د): يقال، والصواب ما أثبتته كما في نسخة (أ و ج) والله أعلم.

(٧) سقطت من نسخة (د).

(٨) ويؤيده ما كتُب على غلاف نسخة (ب): الشيخ محمد بن قاسم البقري بلدًا، الأزهري وطنًا، الشافعي مذهبًا. كما هو في كتابه القواعد المقررة (ص ٢٥٧)، العبارة بنصها.

(٩) في نسخة (ب، و ج) رائحة، وفي نسخة (د) رائحة راحة.

وَأَنَّ الْمُتَفَعِّلِينَ الَّذِينَ جَاوَرُوهُ عَمَّ نَفْعُهُمُ الْمَشْرِقَ وَالْمَغْرِبَ، وَمَا هَذَا إِلَّا بِبَرَكَاتِكَ تِلْكَ
النَّظَرَةُ الشَّرِيفَةُ. وَذَكَرَ بَعْضُ الْمُؤَرِّخِينَ بَعْضَ^(١) مَا سَمِعْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ الشَّيْخِ^(٢).
وقوله: «راجي»، الرجاء هو الطمع والأمل^(٣). يقال: أنا راجٍ^(٤) عفو الله، أي:
طامعٌ فيه. ويقال: رجوتُ من فلانٍ كذا، أي: أملتُه منه.

وقوله: «الكريم الرَّاحِمِ»، إنما أختارُ هذين الاسمين، لرجاءِ العطفِ (والتحننِ)^(٥)
والدخولِ في سعةِ كرمِ الله تعالى ورحمته. ثم قال:

٢ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مَنَّ وَكَلاَّ إِلَيْهِ أَمْرُهُ كَفَاهُ وَكَلاَّ

(الحمد لله): معناه لغةً: الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التعظيم،
سواء كان في مقابلة نعمة أم لا^(٦). وعرفاً: فعلٌ ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه
منعمًا على الحامد أو غيره^(٧).

ومعنى الشكر لغةً: معنى الحمد شرعاً، إلا أنك تبدل لفظ الحامد بالشاكر.
ومعنى الشكر اصطلاحاً: صرفُ العبدِ جميعَ ما أنعم اللهُ به عليه مِنْ سَمْعٍ
ونحوه، إلى ما خُلِقَ لأجله، قولاً باللسان، أو اعتقاداً بالجنان، أو عملاً بالأركان^(٨).
ومعنى المدح لغةً: الثناء باللسان على الجميل (الاختياري)^(٩) مطلقاً.

(١) سقطت من (ب، وج، ود).

(٢) لم أجد من ذكر هذه القصة غير المؤلف. والفضل والبركة للأماكن والأشخاص لا يثبت بالنامات
والأخبار غير الثابتة وما شابه ذلك، والله أعلم.

(٣) في نسخة (د) بدون واو.

(٤) في نسخة (د) بإثبات الياء (راجي).

(٥) في نسخة (أ) والتحنن.

(٦) ينظر لوامع الأنوار البهية (٣٧/١)، وفتح الوهاب (٨/١).

(٧) ينظر المصادر السابقة.

(٨) ينظر المصادر السابقة.

(٩) ما بين القوسين من نسخة (ب، وج).

وإصطلاحًا: ما يدلُّ على اختصاصِ المدوحِ بنوعٍ من الفضائلِ^(١).
 وجملة (الحمد) وما بعدها؛^(٢) مقولُ القول.
 و(أل) في (الحمد)؛ للجنس، أو للعهد،^(٣) أو للاستغراق.
 واستوجه الزمخشري^(٤) كونها للجنس،^(٥) لأن اللام في (الله) للاختصاص، فتفيد
 أنه لا فرد^(٦) منه لغيره.
 واستوجه غيره^(٧) كونها للاستغراق^(٨)، لأنها تفيد^(٩) أن جميع المحامد من أي
 فرد^(١٠) من أفراد المخلوقات تختص^(١١) بالله.
 وأما كونها (للعهد)^(١٢)، فعلى معنى؛ أن الحمد الذي حمد الله به نفسه وحمدهُ به
 أنبيأؤه وأوليأؤه، مختصُّ بالله تعالى. وعلى كل من الثلاثة، اللام في (الله) لا تخرج عن
 الاختصاص.

(١) ينظر الفواكه الدواني (١/ ١٢٠)، وكتاب الكليات لأبي البقاء الكفوي (ص ١٣٨٣).

(٢) في نسخة (ج): «وما بعده».

(٣) في نسخة (ب، و، ج)، ود) تقديم العهد على الجنس.

(٤) أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري، المفسر، صاحب الكشاف والمفصل. توفي
 سنة (٥٣٨ هـ). سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٥١).

(٥) ينظر الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٩).

(٦) في نسخة (ب): «لا فرق».

(٧) سقطت من نسخة (ب، و، ج).

(٨) منهم النسفي في تفسيره المسمى: مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٢٩).

(٩) في نسخة (ب، و، ج): «لا تفيد».

* وعبارة «استوجه الزمخشري كونها للجنس، لأن اللام في الله للاختصاص، فتفيد أنه لا فرد منه لغيره.
 واستوجه غيره كونها للاستغراق» ساقطة من نسخة (د).

(١٠) في نسخة (د) زيادة «كان».

(١١) في نسخة (د): «المخلوق يختص».

(١٢) في نسخة (أ): «على العهد».

وقوله: «الذي»؛ مبتدأ. و«من وكلا»؛ صلة «أل» في «الذي». وجملة «كفاه» وما عُطِفَ عليه؛ خبرٌ.

وقوله: «أمره»؛ مفعولٌ بقوله: «وكلا» الأول. و«إليه»؛ متعلقٌ بـ«وكلا». ومعنى «من وكلا» إلى آخره؛ من سلمَّ أمره إلى الله، كفاهُ سائر المهامات، وحفظه من جميع المؤذيات.

وبين «وكلا» الأول والثاني، (الجناسُ) ^(١) التَّام، وهو: توافق الكلمتين لفظاً وخطاً، واختلافهما معنى ^(٢). كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ ^(٣). ومفعول «وكلا» الثاني، محذوفٌ تقديره: وكلاه، والله تعالى أعلم. قوله ^(٤):

٣ ثُمَّ الصَّلَاةَ مَعَ السَّلَامِ الْمُنْعِمِ عَلَى النَّبِيِّ الْهَادِي وَكُلِّ مُسْلِمٍ
«ثُمَّ» فيه للعطف. و«الصلاة» وما بعدها؛ جملة اسمية معطوفة على «الحمد»، والتقدير: ثم الصلاة من المنعم مع سلامه على النبي وما بعده من آلٍ وصحبٍ وغيرهم.

والياءُ في «النبي» ساكنةٌ للضرورة. وآثر النبي على الرسول، لما في لفظ الرسول من الاستهجان. ^(٥)

(١) في نسخة (أ): «جناس».

(٢) ينظر في خزنة الأدب (١/ ٧٤).

(٣) سورة الروم، أية: ٥٥.

* ومنه قول ابن الرومي: (للسود في السود آثار تركن بها * وقعا من البيض يثني أعين البيض) ينظر خزنة الأدب للحموي (١/ ٧٤).

(٤) عبارة «والله تعالى أعلم. قوله»، سقطت من نسخة (ب، ج، ود).

(٥) مراد المؤلف بالاستهجان هنا: استهجان الوزن، فالبيت لا يستقيمُ وزنه ويكون مستهجنا لو أبدل لفظ النبي بلفظ الرسول، والله أعلم.

وأتى بـ «كل مسلم»، ولم يذكر الآل والأصحاب؛ لتعم الصلاة جميع المسلمين، ولقوله ^(١) ﷺ: «إِذَا دَعَوْتُمْ فَعَمَّمُوا» ^(٢)، ويرجو الناظم دخوله هو ^(٣) ومن يجب ومن أحبه في ذلك. ومعلوم أن الصلاة من الله رحمة، ومن الملائكة استغفاراً، ومن الغير تضرع ودعاء ^(٤).

و«السلام»، بمعنى التسليم، لا بمعنى السلامة ^(٥)، إذ هو ﷺ مبرراً من ^(٦) جميع النقائص.

وقوله: «المنعم»، هو موصل النعمة إلى الغير.

(١) في نسخة (ب، وح، ود): «لقوله» بدون واو.

(٢) في نسخة (ب، وح): «فأعموا»، وفي نسخة (د): «فاعمموا».

* والأثر لم أقف عليه في دواوين السنة. ويذكر بهذا اللفظ مجرداً عن الإسناد في بعض الكتب غير معزو إلى من أخرجه من الأئمة. ينظر بلغة السالك لأقرب المسالك لأحمد الصاوي (١/٢٢١)، ونهاية الزين في إرشاد المبتدئين لمحمد بن عمر الجاوي (ص ٧١)، وحواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج لعبد الحميد الشرواني (١٠/٤٣٢).

(٣) سقطت من نسخة (د).

(٤) ينظر شرح أبي داود للعيني (٢/٤٨٢)، وتنزيه الشريعة (ص ٣)، وكتاب الكليات لأبي البقاء (ص ٥٥٣). قال ابن عثيمين رحمه الله كما في مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٩/٤٤٥): «هذا ليس بصحيح، بل إن الصلاة على المرء ثناؤه عليه في الملاء الأعلى، كما قال أبو العالية وتبعه على ذلك المحققون من أهل العلم. ويدل على بطلان القول الأول قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]؛ فعطف الرحمة على الصلوات، والأصل في العطف المغايرة، لأن الرحمة تكون لكل أحد، ولهذا أجمع العلماء على أنه يجوز أن تقول: فلان رحمه الله، واختلفوا: هل يجوز أن تقول: فلان صلى الله عليه؟» وقال السعدي رحمه الله كما في مكتبة الشيخ عبد الرحمن السعدي (١٢/١٢): «وقول بعض الناس: إن المراد بالصلاة من الله الرحمة، هذا قول خاطئ، ويخالف منهج أهل السنة في تفسير الصلاة، وفي تفسير الرحمة، فإنهم يفرقون بين الرحمة وبين الصلاة، بل إن النصوص الشرعية جاءت بالتفريق بينهما، قال جل وعلا: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]، فلو كانت الصلاة هي الرحمة لما كان لعطف الرحمة على الصلاة فائدة».

(٥) وهذا قول الزهري. وقيل: بمعنى السلامة من الآفات كلها. ينظر عون المعبود (٣/١٧٦).

(٦) في نسخة (ج): «منزه عن».

وقوله: «النبى»، هو: إنسانٌ حرٌّ ذكراً أوحى إليه بشرعٍ وإن لم يؤمر بتبليغِهِ. والرسولُ من أمرٍ بالتبليغ، فهو أخصُّ من النبى^(١).

وقوله: «الهادي»، هو الدال على الله دلالةً، وإن لم تكن موصلةً، خلافاً للمعتزلة^(٢) في اشتراطهم كونها موصلة.

(١) اختلف في معنى كل من الرسول والنبى إلى أقوال، أهمها:

القول الأول: أن النبى من أوحى إليه، ولم يؤمر بالبلاغ، والرسول من أوحى إليه، وأمر بالبلاغ. قال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: «وقد ذكروا فروقا بين النبى والرسول، وأحسنها . أن من نبأه الله بخبر السماء، إن أمره أن يبلغ غيره، فهو نبى رسول، وإن لم يأمره أن يبلغ غيره، فهو نبى وليس برسول. فالرسول أخص من النبى ، فكل رسول نبى ، وليس كل نبى رسولا». (شرح الطحاوية ص ١٥٨).

القول الثاني: الرسول من أوحى إليه بشرع جديد، والنبى من بعث مجدداً لشرع من قبله من الرسل. قال الشنقطي رحمه الله: «واستظهر بعضهم أن النبى الذي هو رسول أنزل إليه كتاب وشرع مستقل مع المعجزة التي ثبتت بها نبوته، وأن النبى المرسل الذي هو غير الرسول، هو من لم ينزل عليه كتاب وإنما أوحى إليه أن يدعو الناس إلى شريعة رسول قبله، كأنبىاء بني إسرائيل الذين كانوا يرسلون ويؤمنون بالعمل بها في التوراة». (أضواء البيان ٥ / ٢٩٠).

القول الثالث: أن الرسول من بعث لقوم مخالفين، والنبى من أرسل لقوم موافقين. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فالنبى هو الذي ينبئه الله، وهو ينبىء بها أنبأ الله به؛ فإن أرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليلبغه رسالة من الله إليه؛ فهو رسول، وأما إذا كان إنما يعمل بالشرعة قبله، ولم يُرسل هو إلى أحد يبلغه عن الله رسالة؛ فهو نبى، وليس برسول». (النبوات ٢ / ٧١٤).

وهذا أقوى الأقوال في المسألة - والله أعلم - يؤيده قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ مَا آتَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا سِحْرٌ أَوْ يَحْيُونُ﴾ [الذاريات: ٥٢]، وقوله: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَآكُلُ مَا جَاءَهُمْ مِنْهُ رُسُلُهُمْ كَذَّبُوهُ﴾ [المؤمنون: ٤٤].

(٢) **المعتزلة:** فرقة كلامية إسلامية، ظهرت في أول القرن الثاني الهجري، وبلغت شأوها في العصر العباسي الأول. وهم أتباع واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، الذين قالوا: إن مرتكب الكبيرة ليس كافراً ولا مؤمناً، بل هو في منزلة بين المنزلتين، وقالوا بخلق القرآن، وجحدوا الرؤية، ويكذبون بعداب القبر، والشفاعاة، والحوض، ولا يرون الصلاة ولا الجمعة خلف أحد من أهل القبلة إلا وراء من كان على أهوائهم. انظر في ذلك كتاب السنة للإمام أحمد(ص ٨١)، والملل والنحل (١/ ٤٦-٤٩)، وتلييس إبليس لابن الجوزي (ص ٣٠)، وشرح الطحاوية (ص ٥٢١).

قوله^(١):

٤ وبعْدُ فالإنسانُ ليسَ يحْسُنُ إلاَّ بما يحفظُهُ ويُنقِنُ
٥ لاسيَّما حفظُ الأمورِ المشكِلةِ فإنَّها إلى العِلا مُوصِلةٌ

ليعلم أنَّ «بعْدُ» -ومثلها «قَبْلُ»^(٢)-، لها في العربية أربعة أحوال، وذلك أنك إما أن تذكر المضاف والمضاف إليه، أو تذكر المضاف وتحذف المضاف إليه وتنوي ثبوت لفظه، أو تذكر المضاف ولا تنوي شيئاً، أو تذكر المضاف وتحذف المضاف إليه وتنوي ثبوت معناه^(٣).

فالأول من الأحوال: أنك تعربها نصباً على الظرفية، وتجربها بـ «مِنْ»، ويضافان إلى الظاهر والضمير، تقول: جئتُ قبلَ زيدٍ وبعْدَ عمرو، وتُفعل ذلك بـ «مِنْ». ومثال إضافة «قَبْلُ»^(٤) إلى الضمير قوله تعالى: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ﴾^(٥) ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^(٦). ومثال إضافة «بعْدُ» إلى الضمير (قوله تعالى)^(٧): ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾^(٨) ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾^(٩).

(١) في نسخة (ب، وج، ود) بدون: «قوله».

(٢) العبارة في نسخة (د): «ليعلم أنَّ بعْدُ قيل لها في العربية أربعة أحوال»، وهو تصحيف.

(٣) ومثل (قبل وبعْد): غير، وحسب، وأول، ودون، والجهات الست، وهي: أمامك، وخلفك، وفوقك، وتحتك، ويمينك، وشمالك، تبنى في حالة واحدة وتعرب في الباقي. ينظر شرح ابن عقيل (٣/ ٧٢).

(٤) في نسخة (د): «ذلك».

(٥) سورة الحج، آية ٤٢.

(٦) سورة الأنفال، آية ٥٢ / ٥٤.

(٧) ما بين القوسين من نسخة (د).

(٨) سورة المرسلات، آية ٥٠.

(٩) سورة الحشر، آية ١٠.

الحالة الثانية: أن يُحذف المضاف إليه ويُنوى^(١) ثبوت لفظه، فيُعربان الإعراب المذكور، لنية^(٢) الإضافة، كقراءة الجحدري^(٣) والعقيلي^(٤) ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾^(٥) بالخفض بغير^(٦) تنوين، أي: من قبل الغلبِ ومن بعده.

الحالة الثالثة: أن يُقطعاً عن الإضافة لفظاً، (ولا يُنوى)^(٧) المضاف إليه، فيُعربان أيضاً الإعراب المذكور، ولكنهما يُنَوَّنَانِ، فتقول: جئتكَ قبلاً وبعداً، وقال الشاعر:

وساغ لي الشرابُ وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات^(٨)

الحالة الرابعة: أن يُحذف المضاف إليه ويُنوى معناه^(٩) دون لفظه، فيُنبئان على الضم^(١٠)، كقراءة العشرة: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾^(١١). وهذه^(١٢) الحالة - الرابعة-، هي التي ذُكرت في النظم.

والواو نائبةٌ عن «أما»، و«أما» نائبةٌ عن «مهما»، والمعنى: مهما يكن من شيءٍ بعدَ البسملةِ والحمدلةِ والصلاةِ والسلامِ على النبي ﷺ، فالإنسانُ ... إلى آخره.

(١) في نسخة (ج، ود): «تُحذف المضاف إليه وتُنوي»، ولا فرق.

(٢) في نسخة (ج): «بنية».

(٣) عاصم بن أبي الصباح، أبو المجشر الجحدري البصري. أخذ القراءة عرضاً عن سليمان بن قتبه، عن ابن عباس. قرأ عليه أبو المنذر سلام بن سليمان. توفي سنة (١٢٨ هـ). غاية النهاية (١/٣٤٩).

(٤) عون العقيلي. له اختيار في القراءة. أخذ القراءة عرضاً عن نصر بن عاصم. روى القراءة عنه المعلی بن عيسى. غاية النهاية (١/٦٠٦).

(٥) سورة الروم، آية ٤.

(٦) في نسخة (ب، وح، ود): «من غير». ولا فرق.

(٧) في نسخة (أ): «أو لا يُنوى».

(٨) وفي رواية: بالماء الحميم. والبيت ليزيد بن الصعق. ينظر خزائن الأدب (١/٤٢٦)، ولسان العرب مادة (ح م م).

(٩) في نسخة (ج): «تُحذف المضاف إليه وتُنوي معناه».

(١٠) ينظر شرح ابن عقيل (٣/٧٢)، بتفصيل موسّع.

(١١) سورة الروم، آية ٤.

(١٢) سقطت من نسخة (د).

وُسْمِي^(١) الإنسانُ بذلك^(٢) أخذًا من التأنس، وهو الميلُ إلى الشيء والركونُ إليه^(٣)، ومثله^(٤) الإنس المقابل للجن، فإنه أعني لفظ الإنس، قيل فيه: إنه مأخوذ من نَأَسَ إذا تحرَّك^(٥)، أو من التأنس المتقدم شرحه. والجن المقابل له مأخوذ من جَنَّ إذا استتر، وُسُمُوا بذلك لاستتارهم عن أعين الناس^(٦).

وقوله: «لَيْسَ يَحْسُنُ» إلى آخر البيت، معناه: إن الإنسان لا يحصل له عظمة وشرف عند الله وعند الناس، إلا بما يحفظه عن ظهر قلب ويتقن ذلك، أي: ويحكمه^(٧) بفهم معانيه والبحث عما يتعلق به. ومثل هذه العبارة في القرب ما قاله الشمس ابن الجزري^(٨) في طبيته، ونصه:

وبعد فالإنسانُ ليس يشرفُ إلا بما يحفظه ويعرفُ

وقوله: «الاسِيَّما»... إلى آخره، لفظ لاسيما تستعمل بـ «ما»^(٩) النافية وبدونها، ومعناها: خصوصًا كذا وكذا، فيكون معناها في تركيب البيت: خصوصًا حفظ

(١) في نسخة (ب، د): «ويسمي».

(٢) العبارة في نسخة (د): «ويسمى الإنسان بذلك، لأنه أخذ من التأنس».

(٣) يقال: «أنتست بفلان»، ومنه: الأنسة: وهي الجارية الطيبة النفس التي تُحِبُّ حديثها. ويقال للسلاح: المؤنسات، لأن الرجل يستأنس بسلاحه. ينظر المحيط في اللغة (٢/٢٧٩)، ولسان العرب (٦/١٠). وقال بعضهم: سمي الإنسان إنسانًا، لأن عوامهم يستأنس بعضهم ببعض، وخواصهم يستأنسون بكلام الله وعبادته، والأولياء يستأنسون بعجائب القدرة، والأكابر يستأنسون به دون غيره. ينظر تفسير السلمي (٢/٣٦٣).

(٤) في نسخة (ج): «ومثل»، بدون هاء.

(٥) وقيل: اشتقاقه من التوس، وهو التحرك، سمي به لتحركه في الأمور العظام، وتصرفه في الأحوال المختلفة وأنواع المصالح. ينظر تاج العروس من جواهر القاموس (١٥/٤٢٣)، ولسان العرب (٦/١٠).

(٦) قال في لسان العرب (٦/١٠): وسمي الجن جنًّا، لأنهم مُجْتَنُّون عن رؤية الناس، أي: متوارون.

(٧) في نسخة (ب، د): «يحكمه»، بدون واو.

(٨) محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري، المقرئ المشهور. توفي سنة (٨٣٣ هـ). غاية النهاية (٢/٢٤٧).

(٩) في نسخة (د): «يستعمل بلا النافية».

الأمور الغامضة^(١)، أي: التي يبعد فهم معناها، حثاً على الاعتناء، بدرك الأمور الخفية التي يصعب فهمها.

(ثم إنَّ «لاسيماً» اسمٌ بمنزلة مثل وزنًا ومعنى، وعينه في الأصل واو، وتثنيته سيان. وتشديدُ يائه ودخولُ «لا» عليه، ودخولُ الواو على «لا» واجبٌ، قال ثعلب^(٢): من استعمله على خلاف ما جاء في قوله: «ولاسيماً يوم بداره جلجل»^(٣) فهو مخطئ. انتهى.

وذكره غيره أنه قد يُخفف، وقد تحذف الواو، (كقوله)^(٤):

فَهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْأَثْمَانِ لَا سِيْمًا وَفَاءَ عَقْدٍ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ

ويجوز في الاسم الذي بعدها الجرُّ والرفعُ مطلقاً، والنصبُ أيضاً إذا كان نكرةً. وقد روي بهن، «ولاسيماً يوم»^(٥)، فالجرُّ أرجحها، وهو على الإضافة، و «ما» زائدةٌ بينهما مثلها في: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ فَضَيْتُ﴾^(٦).

والرفع على أنه خبر بمضمرة محذوفة، وما موصولة أو نكرة موصولة بالجملة، والتقدير: ولا مثل الذي هو يوم، أو: لا مثل شيء هو يوم، ويضعفه نحو: ولاسيماً زيد، حذف العائد المرفوع مع عدم الطول وإطلاق «ما» على من يعقل. وعلى الوجهين ففتحة «شيء» فتحة إعراب، لأنه مضاف.

والنصب على التمييز بعد «مثل» في نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾^(٧).

(١) في نسخة (ب، وج، ود): «الغائصة التي».

(٢) أحمد بن يحيى بن زيد، أبو العباس، إمام أهل الكوفة في النحو واللغة. توفي سنة (٢٩١ هـ). ينظر بغية الوعاة للسيوطي (٣٩٦/١).

(٣) البيت من معلقة امرئ القيس، قال: أَلَا زُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ * وَلَا سِيْمًا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ. ينظر ديوان امرئ القيس (ص ٢٦).

(٤) في نسخة (أ، وج): «وكقوله».

(٥) البيت السابق.

(٦) سورة القصص، آية (٢٨).

(٧) سورة الكهف، آية (١٠٩).

و(ما) كافة عن الإضافة، والفتحة فتحة بناء، مثلها في (لا رجل). وأما انتصاب المعرفة نحو: (ولاسيما زيد)، فمنعه الجمهور، وقال ابن الدهان^(١): لا أعرف له وجهًا. ووجهه بعضهم بأن (ما) كافة، وأن (لاسيما) نُزلت منزلة (لا) الاستثنائية. ورد: بأن الاستثناء مُخرج وما بعدها داخلٌ من باب الأولى. وأجيب: بأنه مُخرج مما أفهمه الكلام السابق من (ما)، وأنه لما قبلها. وعلى هذا، فيكون استثناءً منقطعاً^(٢). ثم أكد ذلك ترغيباً للتحصيل^(٣) بقوله: فإنها إلى العلا موصلة، أي: (إلى)^(٤) المراتب العلية المحموده عند الله (تعالى)^(٥) وعند خلقه، والله تعالى أعلم. ثم قال^(٦):

٦ فَهَآكَ نَظْمٌ مَا أَتَى مِنْ مُشْكِلِ كَلَامِ رَبِّنَا فَقَيِّدْ وَأَنْقُلِ

لفظ هاك في كلام العرب؛ اسم فعل اصطلاحاً^(٧) بمعنى: خُذ^(٨)، وقد تقلب كاهه همزة، كقوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَبُ وَأَكْنَبِيَّةٌ﴾^(٩). والنظم لغة: الجمع، يقال: نظمت اللؤلؤ في السلك، إذا جمعته^(١٠).

(١) سعيد بن المبارك بن الدهان البغدادي النحوي، العلامة، أبو محمد، سيبويه عصره ووحيد دهره، شرح الإيضاح لأبي علي في ثلاثة وأربعين مجلداً، وشرح اللُّمَع لابن جني في مجلدين وسماه الغرة. توفي سنة (٥٦٩ هـ). سير أعلام النبلاء (٢٠ / ٥٨١).

(٢) ما بين القوسين سقط من نسخة (ب، وج، ود)، من قوله: (ثم إن لاسيما) إلى قوله: (منقطعاً).

(٣) في نسخة (ب، وج): «ليحصل».

(٤) ما بين القوسين من نسخة (ب، وج، ود).

(٥) ما بين القوسين من نسخة (ج).

(٦) «ثم قال» سقطت من نسخة (د).

(٧) في نسخة (ب، وج، ود) بدون «اصطلاحاً».

(٨) ينظر تاج العروس (٤٠ / ٥٣٢).

(٩) سورة الحاقة، آية: ١٩.

(١٠) ينظر تاج العروس (٣٣ / ٤٩٦).

ويطلق اصطلاحاً^(١): على كل كلام مقفى موزون مقصود^(٢).
 (فخرج بالمقفى: الذي لا قافية فيه. وخرج بالموزون: الذي لا وزن فيه. وخرج
 بالقصد: ما جاء من كلام الله وكلام رسوله)^(٣). والكلام على الحد المذكور في علم
 العروض^(٤)، فلا نطيل بذكره.

وقوله: (من مُشكَل)، تقدّم شرحه في البيت الذي قبله.
 وقوله: (كلام ربنا)، أي: اللفظ المنزّل على نبيّنا محمد ﷺ المكتوب في الألواح
 والمصاحف المقروء بالألسنة المحفوظ بالأذهان^(٥)، لا المعنى^(٦) القائم بذاته (تعالى)^(٧)
 العليّة^(٨).

وقوله: (فقيّد وانقل)، حث على تصحيح الألفاظ التي تنقلها إلى الغير، يقال:
 (قيّد الشيء)، إذا أحكمه وضبطه. ويقال: (نقل الشيء)^(٩)، إذا عزاه إلى قائله، والله
 تعالى أعلم. ثم قال^(١٠):

٧ وَأَسْأَلُ الْقَبُولَ ثُمَّ النَّفْعَا لِقَارِيٍّ وَسَامِعٍ وَمَنْ وَعَى

-
- (١) في نسخة (ب، وج، ود): «أيضاً».
 (٢) ينظر التعريفات (ص ١٢٧).
 (٣) ما بين القوسين من نسخة (ج)، وفي نسخة (ب) نحوه.
 (٤) في نسخة (ب، وج): «البيت الذي قبله».
 (٥) فالحاصل أن هذا القرآن المحفوظ في الصدور، المقروء بالألسنة، المكتوب في المصاحف، هو كلام الله تعالى بألفاظه ومعانيه، تكلم به الله تعالى، فسمعه جبريل منه، وتكلم به جبريل، فسمعه النبي ﷺ منه، وتكلم به النبي ﷺ، فسمعت منه أمته وحفظته عنه. فالكلام كلام الباري، والصوت صوت القارئ. ينظر مذكرة أصول الفقه للشنقيطي (ص ٥١)، ومناهل العرفان (١/١٦، ١٩) نحوه.
 (٦) في نسخة (د) زيادة: (القديم).
 (٧) في نسخة (أ): (إلى).
 (٨) هذا قول الأشاعرة والكلائية. ينظر مجموع الفتاوى (١٢/١٢٠)، شرح العقيدة الطحاوية (ص ١٨٠)
 (٩) في نسخة (ب، وج، ود) بدون (الشيء).
 (١٠) عبارة (والله تعالى أعلم). (ثم قال) سقطت من نسخة (ب، وج، ود).

لما كان القبول والنفع أمرين نفيسين، لا يمكن الوصول إليهما إلا بمعونة من الله عز وجل ومزيد توفيق وعناية، سألهما الناظم من الله تعالى.

والمراد^(١) بالقبول: إثابة الله عز وجل ذلك^(٢) الفاعل على عمله الذي جاء به. والمراد بالنفع: الإقبال من الناس على ذلك الشيء وتلقيهم له بالقبول، وإيصالهم إلى الله عز وجل بإثابتهم عليه.

وقوله: (لقارئ...) إلى آخره: معطوف على محذوف، تقديره: لي ولقارئ. سوَّغ حذفه ضرورة النظم.

ومراد الناظم بذكر المعطوفات، تحصيل النفع لكل من وقف على هذه المقدمة قراءة أو سماعاً أو حفظاً (أو كتابةً)^(٣)، يقال: (وعى الشيء)، إذا حفظه^(٤). فعل ذلك حرصاً على تعميم الدعاء، وكان من حقه أن يذكر جميع المسلمين ليكون أشد في التعميم، لكن منعه من ذلك ضيق النظم ومراعات^(٥) الاختصار، والله تعالى أعلم. ثم قال^(٦):

٨ وَنَشْرَعُ الْآنَ بَعُونَ الْوَاحِدِ فِيمَا قَصَدْنَا مِنْ الْفَوَائِدِ

يشير بهذا البيت إلى التبري من الحول والقوة، والتعلق بمعونة الله عز وجل، آخذاً من قول بعض السلف: اللهم إني تبرأت من حولي وقوتي إلى حولك وقوتك^(٧).

(١) في نسخة (ج): (فالمراد).

(٢) سقطت من نسخة (د).

(٣) ما بين القوسين من نسخة (د).

(٤) ينظر تاج العروس (٢١٢/٤٠).

(٥) في نسخة (د): (وضيق).

(٦) ثم قال سقطت من نسخة (ب، و، ج، ود).

(٧) ذكره ابن الطقطقي الفخري في الآداب السلطانية (٨/١)، ولم يذكره على أنه حديث، إنها قال: الدعاء الملكي. وذكره القاضي عياض في كتاب أزهار الرياض (٣٣٩/١)، وقال: إنه دعاء مبارك لتفريج الأزمات. وذكره بطوله ونصه: «وجدت بخط سيدي وشيخي الكاتب الإمام الأعراف محمد بن الجبير =

وأضاف العون إلى الواحد دون غيره، لأنه من أسماء الله عز وجل، لما ورد أنه ﷺ قال: ما لقيت جبريل إلاّ وسمعته يقول: يا واحد، يا ماجد، لا تُزل عني نعمة أنعمت بها عليّ^(١). فنسأل ذلك من الله عز وجل بفضله ورحمته لنا^(٢) ولإخواننا.

وقوله: (فيما قصدناه من الفوائد)، متعلق بـ(نشرع). والفوائد: جمع فائدة، وهي ما يكون الشيء به أحسن حالا منه^(٣) بغيره، والله تعالى^(٤) أعلم. ثم قال^(٥):

٩ مِمَّا أَتَى مِنْ مُشْكِِلِ الْقُرْآنِ الْآنَ فِي يَوْئُسَ يَا ذَا الْعَيْنِ

قوله^(٦): (مما أتى) خبر مقدم. وقوله: (الآن مبتدأ) مؤخر مراعاة لفظه.

و(من) في البيت للتبويض، يشير به إلى أنه لم يذكر جميع مشكلات القرآن، وسيأتي في آخر المنظومة إن شاء الله تعالى^(٧) الكلام على زيادة بيان بعض المشكلات، ليعمّ نفعها بعون الله تعالى وإرادته.

وقوله: (مشكل القرآن)؛ بيان لما أتى، وما بعده صلة الموصول. والقرآن في اللغة: الجمع^(٨)، نقل إلى المجموع المتلو^(٩).

=-رحمه الله تعالى وعفا عنه- ما نصه: دعاء مبارك لتفريج الأزمات: اللهم إني تبرأت من حولي وقوتي، واستوثقت بحولك وقوتك، أرني عجائب لطفك، وغرائب حكمتك وقدرتك، وأنتي بفرج من عندك كما فرّجت يوسف الصديق نبيك، يا أرحم الراحمين».

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخه (٥١/ ١٦٤) في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى الدمشقي، من حديث علي بن أبي طالب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «ما شئت أن أرى جبريل متعلّقاً بأستار الكعبة، وهو يقول: يا واحد، يا ماجد، لا تُزل عني نعمة أنعمت بها عليّ إلا رأيت». والحديث ضعيف، ضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٩/ ٤٣٨) برقم (٤٤٤٩).

(٢) سقط من نسخة (ج).

(٣) سقط من نسخة (د).

(٤) سقط من نسخة (ب، و).

(٥) «ثم قال» سقطت من نسخة (ب، و).

(٦) سقط من نسخة (ج).

(٧) في نسخة (أ): زيادة «إلى»

(٨) ينظر مقياس اللغة (٥/ ٧٩)

(٩) في نسخة (ج، و): (المتعلق)

وفسر بالكلام المنزّل على النبي ﷺ المنقول عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف^(١) أو المقروء^(٢). من حاشية السعد التفتازاني^(٣) على^(٤) الكشاف. انتهى.
وعبارة السيد^(٥) عليه أيضاً^(٦): القرآن مصدر بمعنى الجمع. يقال: قرأت الشيء قرآنًا؛ جمعته. وبمعنى القراءة، يقال: قرأت الكتاب قراءةً وقرآنًا. ثم نقل إلى هذا المجموع المنزل على الرسول، وهو المراد هنا.
وقوله: (في يونس)^(٧)، احترز به عما في البقرة^(٨) والأنفال^(٩) ويوسف^(١٠)، فإن الهمزة فيها ليست للاستفهام^(١١).
وقوله: (يا ذا العاني)، أي: القاصد. ويمكن أن يكون بمعنى المعتمي، من قولهم^(١٢): (اعتنى بالشيء)، إذا تقيّد به وحرص عليه^(١٣). وتقدّم شرح المُشكل، والله تعالى أعلم.

(١) ينظر مناهل العرفان (١/١٦-١٩)، ورسالة في أصول الفقه للسعدي (ص ٣).

(٢) في نسخة (ب، وج): (المقر).

(٣) محمود بن عمر بن عبد الله العجمي، الشيخ سعد الدين التفتازاني الشافعي، ولد سنة (٧١٢ هـ)، وأخذ عن القطب وغيره. وتقدم في الفنون، واشتهر ذكره وطار صيته وانتفع الناس بتصانيفه. له: شرح العضد، وشرح التلخيص، وشرح على المفتاح، وشرح على التنقيح، وحاشية على الكشاف، وغير ذلك. مات بسمرقند سنة ٧٩٣ هـ. نسب هذا الكتاب إلى سعد الدين التفتازاني كل من الحافظ ابن حجر في إنباء الغمر (٢/٣٧٧)، والسيوطي في بغية الوعاة (٢/٢٨٥).

(٤) تكررت هذه الكلمة في نسخة (أ).

(٥) المراد به الشريف الجرجاني، وهو: علي بن محمد بن علي. قال عنه العيني: «عالم بلاد الشرق، كان علامة دهره». له مصنفات، منها: التعريفات وشرح المواقف. توفي سنة ٨١٦، وقيل: ٨١٤ هـ. (بغية الوعاة ٢/١٩٦)، (الفوائد البهية ص ١٢٥).

(٦) أي في حاشية الجرجاني على تفسير الكشاف (١/٣).

(٧) المراد الآن المستفهم بها، وهي في موضعي يونس. ﴿ءَأَلْتَنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [آية: ٥١]، ﴿ءَأَلْتَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [آية: ٩١].

(٨) مثل ﴿ءَأَلْتَنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [آية: ٧١].

(٩) ﴿ءَأَلْتَنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ [آية: ٦٦].

(١٠) ﴿ءَأَلْتَنَ حَصَّصَ الْحَقُّ﴾ [آية: ٥١].

(١١) كذلك ما في سورة النساء آية: ١٨، والجن آية: ٩.

(١٢) «من قولهم» سقط من نسخة (د).

(١٣) سقط من نسخة (د).

ثم قال^(١):

- ١٠ فَالْنَقْلُ أَوْلَا أَتَى^(٢) لِنَافِعِ وَالتَّرْكُ عَنْ غَيْرِ^(٣) بِلَا مُنَازِعِ
 ١١ وَعَنْهُمْ التَّسْهِيلُ أَيْضًا فَاسْتَمِعِ وَالسَّكْتُ عَنْ هَمْزَةٍ مَعَ تَرْكِ تَبَعِ
 ١٢ وَالنَّقْلُ مَعَ مَدٍّ وَقَصْرِ قَدْ^(٤) أَتَى حَقًّا لِقَالُونَ وَوَرِشٍ ثَبَتًا
 ١٣ وَهَكَذَا التَّسْهِيلُ عَنْهَا نُقِلَ هَذَا عَلَى قَصْرِ لَامْتَمِ جُعِلَ

قوله: (فالنقل)، ليعلم أن الهمزة^(٥) إذا وقعت بعد^(٦) همزة الاستفهام كما في
 قوله^(٧): ﴿ءَالْقَن﴾ في موضعي يونس^(٨)، و﴿ءَالذَّكْرَيْنِ﴾ موضعان بالأنعام^(٩)،
 و﴿ءَاللَّهِ﴾ بيونس^(١٠) والنمل^(١١)، و﴿السحر﴾^(١٢) في قراءة أبي عمرو^(١٣) بيونس،

(١) «والله تعالى أعلم. ثم قال» سقط من نسخة (ب، ج، و، د).

(٢) سقط من نسخة (ج).

(٣) في نسخة (د) عن غيره.

(٤) سقط من نسخة (د).

(٥) أي همزة الوصل. ينظر النشر (١/٣٧٧).

(٦) سقط من نسخة (د).

(٧) ما بين القوسين من نسخة (ج).

(٨) آية (٥١، و٩١). وأصل الكلمة (آن) عَلَّمَ على الزمان الحاضر، ثم دخلت عليه (أل) التي للتعريف، ثم دخلت عليه همزة الاستفهام.

(٩) سورة الأنعام آية (١٤٣) و(١٤٤). وفي نسخة (ب، ج) كُتِبَتْ (في الأنعام).

(١٠) سورة يونس، آية (٥٩).

(١١) سورة النمل، آية (٥٩).

(١٢) سورة يونس، آية (٨١).

(١٣) اختلف في اسمه فقيل: رَبَّان، وهو الأصح، وقيل غير ذلك. ابن العلاء بن عمار البصري. ليس في القراء السبعة أكثر شيوعاً منه. توفي سنة (١٥٤ هـ). ينظر ترجمته في معرفة القراء (١/٨٣)، وسير أعلام النبلاء (٦/٤٠٧)، وغاية النهاية (١/٢٨٨).

للقراء السبعة فيما عدا الأخير وجهان: إبدال همزة الوصل^(١) والمد عليها بقدر ثلاث ألفات^(٢). وحكى السخاوي^(٣) بقدر ألفين^(٤)، والوجهان صحيحان. والأكثر يقولون بأنه^(٥) يمدُّ بقدر ثلاث ألفات^(٦). والوجه الثاني: تسهيل همزة الوصل^(٧) من غير إدخال ألف بينهما. والوجهان قرأ أبو عمرو^(٨) بهما في آسحر^(٩)، والقراء الستة في هذا بإسقاط همزة الاستفهام^(١٠).

إذا^(١١) عرفت ذلك، فاعلم أن نافعاً^(١٢) (قد)^(١٣) قرأ بالنقل^(١٤) في ﴿ءَأَلَّنَ﴾

(١) ألفاً خالصةً، وجعلوا الإبدال لازماً لها، كما يلزم إبدال الهمزة إذا وجب تخفيفها في سائر الأحوال. قال ابن الجزري: وبه قرأنا من طريق التذكرة، والهادي، والهداية، والكافي، والتبصرة، والتجريد، والروضة، والمستنير، والتذكار، والإرشادين، والغايتين، وغير ذلك من جلة المغاربة والمشاركة، وهو أحد الوجهين في التيسير، والشاطبية، والإعلان. واختاره أبو القاسم الشاطبي. ينظر النشر (١/٣٧٧).

(٢) لأجل الساكنين.

(٣) علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، أبو الحسن، الإمام العلامة علم الدين شيخ مشايخ الإقراء بدمشق، صاحب كتاب فتح الوصيد، ولد سنة (٥٥٩ هـ)، وتوفي سنة (٦٤٣ هـ). ينظر معرفة القراء (٢/٦٣١)، وغاية النهاية (١/٥٦٨).

(٤) فتح الوصيد (٢/٣٠٧).

(٥) سقط من نسخة (د)

(٦) ينظر البدور الزاهرة (ص ١٤٨).

(٧) بين بين قياساً على سائر الهمزات المتحركات بالفتح إذا وليتهن همزة الاستفهام. وبه قرأ الداني على شيخه، وهو مذهب أبي طاهر إسماعيل بن خلف صاحب العنوان، وشيخه عبد الجبار الطرسوسي صاحب المجتبى. وهو الوجه الثاني في التيسير، والشاطبية، والإعلان. ينظر النشر (١/٣٧٧).

(٨) في نسخة (أ) عمرو.

* سيذكر المؤلف مذهب أبي جعفر فيما بعد، لأنه فصل السبعة عن العشرة.

(٩) سورة يونس، آية ٨١

(١٠) أي: قرؤوا بهمزة وصل على الخبر فتسقط وصلاً، وتحذف ياء الصلة في الهاء قبلها لالتقاء الساكنين. ينظر النشر (١/٣٧٧).

(١١) في نسخة (ج) بزيادة واو

(١٢) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، مولى جَعُونَةَ بن شعوب الليثي. انتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة وصار الناس إليها. توفي سنة (١٦٩ هـ) في خلافة الهادي. ينظر ترجمته في معرفة القراء (١/١٠٧)، وغاية النهاية (٢/٣٣٠).

(١٣) ما بين القوسين من نسخة (ج)

(١٤) أي بنقل حركة الهمزة إلى اللام وحذف الهمزة.

مع المد^(١) والقصر^(٢)، فالمدُّ على أنه لم يعتد^(٣) بالعارض، والقصرُّ على أنه اعتد به، لكون السكون زال بالنقل^(٤). وعنه تسهيل همزة الوصل من غير إدخال هذا كله على قصر ﴿ءَامَنْتُمْ﴾^(٥) لورش^(٦).

أما قالون^(٧) فليس له إلا ذلك على قصر المنفصل ومدّه. وهذا هو المراد بقوله: (فالنقل ولا أتى لنافع) إلى آخره. وإنما ذكرتُ المواضع المذكورة تمييزاً للفائدة^(٨).

وقوله: (والترك عن غير^(٩))، أي غير نافع.

وقوله: (بلا منازع)، أي بلا (ممانع)^(١٠) في ذلك.

وقوله: (والسكت... إلى آخره، يشير به إلى أن هذا مشابه للهمز الذي وقع^(١١))

قبله (أل)، ك﴿الْأَرْضِ﴾، و﴿الْآخِرَةُ﴾ فيأتي بالسكت وعدمه مع مد البدل والتسهيل كذلك، أي مع السكت وعدمه^(١٢).

(١) في نسخة (د) بالمد.

(٢) وكلاهما مع قصر اللام.

(٣) في نسخة (ج): «يقيد».

(٤) ينظر البدور الزاهرة (ص ١٤٤).

(٥) أي البدل المتقدم عليها.

(٦) أي في حال اجتماعها مع البدل قبلها مع وصلها، فله ثلاثة عشر وجهًا.

* ورش لُقّب بذلك لشدة بياضه، واسمه عثمان بن سعيد، أبو سعيد. انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار

المصرية في زمانه. توفي سنة (١٩٧ هـ). ينظر ترجمته في معرفة القراء (١/١٥٢)، وغاية النهاية (١/٥٠٢).

(٧) عيسى بن مينا، يكنى أبا موسى، قارئ المدينة ونحوها. قرأ على نافع وعيسى بن وردان. توفي سنة

(٢٢٠ هـ). ينظر ترجمته في معرفة القراء (١/١٥٥)، وغاية النهاية (١/٦١٥).

(٨) في نسخة (د): «للقاعدة».

(٩) في نسخة (د) غيره.

(١٠) في نسخة (ب، و، ج، ود) أي بلا منازعة.

(١١) سقط من نسخة (د).

(١٢) وتفصيل هذه الأوجه هي: أن لُحلف عن حمزة وجهين في حالة الوصل، وهما: إبدال همزة الوصل ألفًا

مع إشباع المد للساكين، وتسهيلها بين بين، وكل منهما مع السكت. وله في حال الوقف عليها خمسة عشر

وجهًا. انظرها في البدور الزاهرة (ص ١٤٤).

وقوله: (تبع)، يشير به إلى أن حمزة^(١) قرأ بهذه الأربعة، وتبعه الناس فيه.
 وقوله: (مع مد وقصر... إلى آخره، تقدم شرحه^(٢))، ولا يعد تكراراً، لأن
 الأوّل في بيان أن نافعاً ينقل، وأن^(٣) غيره يترك النقل، والله تعالى أعلم. قوله^(٤):
 ١٤ ثُمَّ عَلَى تَوْسُطٍ لَهَا يَعُدُّ قَصْرٌ تَوْسُطٌ بِأُولَاهَا وَمُدٌّ
 ١٥ ثُمَّ عَلَى كُلِّ فَوْسُطٍ وَاقْصُرِي الْآنَ فَاحْفَظْ مَا آتَى يَا ذَا السَّرِيِّ
 ١٦ وَسَهِّلْ أَيْضاً مَعَ التَّوَسُّطِ وَالْقَصْرُ فَاحْفَظْ مَا ذَكَرْتُ وَاضْبِطْ

قوله: (ثم^(٥) على توسط لها)، أي لـ ﴿ءَامَنْتُمْ﴾^(٦).
 (وقوله^(٧)): (يَعُدُّ)، أي: يعده السامع ممّا بعده بيّنه بقوله: (قصر توسط
 بأولها^(٨) ومد). والمراد بأولها: لفظ الألف بعد الاستفهام^(٩)، وَحَذَفَ حَرْفَ
 العطف من قوله: (توسط)، لأنه شائع في كلام العرب نظماً ونثراً، وقد سُمع من
 كلامهم: أكلت خبزاً تمرّاً زبدًا^(١٠).

= ولخلاد أربعة أوجه وصلًا: ١- إبدال همزة الوصل ألفاً مع إشباع المد ومع السكت. ٢- تسهيلها بين
 بين مع السكت كذلك. ٣- الإبدال مع المد الطويل وترك السكت. ٤- التسهيل بين بين وترك السكت
 أيضًا. وفي حال الوقف له كما خلف. ينظر البدور الزاهرة (ص ١٤٤).
 (١) حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات التيمي، مولى بني عجل. مات بحلول العراق، أيام المنصور، سنة
 (١٥٦هـ). ينظر ترجمته في معرفة القراء (١/ ١١١)، وغاية النهاية (١/ ٢٦١).
 (٢) عند شرح بيت رقم (١٢).
 (٣) في نسخة (ب، وج، ود) بدون «أن».
 (٤) «والله تعالى أعلم. ثم قال» سقط من نسخة (ب، وج، ود).
 (٥) سقط من نسخة (ج).
 (٦) أي: توسط البديل قبلها.
 وفي نسخة (د) لا آمتتم.
 (٧) في نسخة (أ، ود): «قوله»، بدون واو.
 (٨) سقطت الهاء في هذه الكلمة من نسخة (ج).
 (٩) في نسخة (ب، وج، ود): «لفظ الآن التي بعد الاستفهام».
 (١٠) قال الدكتور أحمد مختار عمر: «وأجاز معظم النحويين حذف حرف العطف وإبقاء المعطوف بها، وأقرّه
 مجمع اللغة المصري لوروده في الفصيح، ومنه الحديث: «تصدق رجل من دينار، من درهمه، من صاع
 بُرّه، من صاع تمره»، وحكي: (أكلت سمكًا، لحمًا، تمرًا). ينظر معجم الصواب اللغوي (٢/ ٨٧٧). =

وقوله^(١): (ثم على كل)، أي: على كل واحد من المد والتوسط والقصر يؤتى بوجهين يَبْنِيها بقوله: (فوسَّط واقصر)، فصار له ستة أوجه؛ توسَّط وقصر^(٢) على المد^(٣). وكذا^(٤) على التوسَّط والقصر^(٥).

وقوله: (في الآن^(٦)) متعلق بقوله: (فوسَّط) وما عطف عليه.

وقوله: (يا ذا السري)، السري^(٧) هو السيد، إشارة إلى أن من حفظ الأوجه وأتقنها ساد على غيره، فهو من باب الإشارة^(٨) الحسنة، لأنه خاطبه قبل أن يحفظ.

وقوله: (وسهِّلن أيضاً...) إلى آخره، يشير به إلى أنه يأتي على توسَّط ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ بعد أوجه البدل الستة؛ توسَّط وقصر^(٩) مع التسهيل، أي: تسهيل همزة الوصل^(١٠).

وقوله: (فاحفظ...) إلى آخره، أمر للقارئ^(١١) بالحرص على تحصيل هذه الأوجه وضبطها، أي: تقيدها حفظاً وفهماً. والله تعالى^(١٢) أعلم.
قوله^(١٣):

١٧ ثُمَّ عَلَى مَدٍّ لَأَمَنْتُمْ فَمُدُّ لِهَمِزِ الْآنَ مَعَ الْقَصْرِ وَجُدُّ

= وخالف بعضهم كابن منظور، فقال: حذف حَرْفِ الْعَطْفِ وَبَقِيَ الْمَعْطُوفُ بِهِ شَاذٌّ، وَإِنَّمَا حَكَى مِنْهُ أَبُو عُمَيْرٍ: «أَكَلْتُ خُبْزًا سَمَكًا تَمْرًا». (لسان العرب ٢ / ٥٣١). وقال أيضاً: «وحذف حرف العطف ضعيف في القياس معدوم في الاستعمال، ووجه ضعفه: أن حرف العطف فيه ضرب من الاختصار، وذلك أنه قد أقيم مقام العامل، ألا ترى أن قولك قام زيد وعمرو أصله قام زيد وقام عمرو، فحذفت قام الثانية وبقيت الواو كأنها عوض منها، فإذا ذهبت بحذف الواو النائية عن الفعل، تجاوزت حد الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف، فلذلك رفض ذلك». (لسان العرب ١٠ / ٢٨١).

(١) في نسخة (أ، وب، ود): بدون واو.

(٢) أي: في اللام.

(٣) أي: إبدال همزة الوصل مع المد. وعليه توسط وقصر في اللام.

(٤) في نسخة (ب، وح، ود): (وكذلك).

(٥) ينظر البدور الزاهرة (١٤٤-١٤٥).

(٦) في نسخة (أ، ود): (لأن).

(٧) سقط من نسخة (ج).

(٨) في نسخة (د) البشارة.

(٩) في اللام.

(١٠) أي: توسط البدل قبلها ﴿ءَامَنْتُمْ﴾، ثم تسهيل همزة الوصل بين بين، وعليه توسط وقصر اللام.

(١١) في نسخة (ب، وح، ود): «أمر القارئ».

(١٢) سقط من نسخة (ج).

(١٣) سقط في نسخة (ب، وح، ود)

١٨ ثُمَّ عَلَى كُلِّ فَمَدَّ الثَّانِيِ وَاقْصُرْهُ وَالتَّسْهِيلُ^(١) يَا ذَا الْعَانِيِ
١٩ يَأْتِي عَلَى مَدٍّ وَقَصْرٍ فَاقْتَدِي^(٢)

قوله: (ثم على مد... إلى آخره، ليعلم أنك إذا مددت ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ لورش، فأت عليه بالمد^(٣) في الألف بعد همزة الاستفهام، والمد والقصر في ألف (لأن). ثم يأتي^(٤) بقصر في الألف الكائنة^(٥) بعد الهمزة المذكورة. والمد في ألف (لأن)^(٦) وقصره. فيحصل أربعة أوجه، ثم يأتي^(٧) بتسهيل همزة الوصل الكائنة^(٨) بعد همزة الاستفهام، والمد والقصر في ألف (لأن)^(٩). وحكي توسط أيضًا ولم يفصح به (الناظم)^(١٠) لضعفه. ويمكن أن يؤخذ من النظم، باعتبار أن القصر المقابل للمد شامل للتوسط والقصر الاصطلاحي، أعني قدر ألف، وجعل المد^(١١) بمعنى الطويل. وقوله: (وجد)، أي: اجتهد، مأخوذ من قولهم: من جدَّ وجد^(١٢)، وقول^(١٣) بعض السلف: لكل مجتهد نصيب، وقيل: إنه حديث^(١٤).

(١) في نسخة (ب، وج، ود): «والأول»

(٢) كتب عجز للبيت الذي يليه في نسخة (ج، د). وفي نسخة (ب) كتب في الحاشية ثم شطب.

(٣) أي: يبدال همزة الوصل مع المد

(٤) في نسخة (ب، وج، ود) تأتي.

(٥) في نسخة (ب) في الألف الكائنتان

(٦) ليس له إلا القصر فقط، وهو المقروء به.

(٧) في نسخة (ب، وج، ود): «تأتي».

(٨) في نسخة (ب) الكائنتان

(٩) أي: مد البديل قبلها (آمنتتم)، ثم تسهيل همزة الوصل، وعليه مد وقصر اللام.

(١٠) في نسخة (أ): «النظم»

(١١) في نسخة (د) وجعل المد قدر ألف بمعنى الطويل.

(١٢) لم أقف على من قاله، قال العجلوني في كشف الخفاء (٢/٢٤٣): «في التمييز ليس بحديث، بل هو من الأمثال السائرة. وقال القاري: لا أصل له، بل هو من كلام بعض السلف، وكذا حديث من لَجَّ وَلَجَّ. قال النجم: وربما قيل: (من طلب وَجَدَ وَجَدَ)، وهو بمعنى: (لكل مجتهد نصيب)، وليس في الحديث» اهـ. وانظر الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث للعامري (٢٢٦)، والمصنوع في معرفة الحديث الموضوع للقاري (١٤٥).

(١٣) في نسخة (د): «وقوله»

(١٤) قال القاري في المصنوع في معرفة علوم الحديث الموضوع (ص ١٤٥): حديث (لكل مجتهد نصيب) من كلام بعضهم. وفي معناه: (من جدَّ وجد)، و(من لَجَّ ولج). اهـ.

وقوله: (على كل)، أي: من المد والقصر على ما تقدم شرحه^(١).
 وقوله: (فاقتدي)، أي: اتبع طريقة السلف الماضين فيما رووه من ذلك، والله تعالى^(٢) أعلم^(٣).

وَأَنَّ تَقِفَ عَلَى بِهِ وَتَبْتَدِي	١٩
وَدَا عَلَى إِبْدَالِهَا فِي الْأَوْجِه	٢٠
لَكِنْ عَلَى الْمَدِّ ثَلَاثَةٌ تَلِي	٢١
فِي لَانَ قَدْ جَاءَ بِغَيْرِ نُكْرٍ	٢٢
عَلَى تَوَسُّطٍ بِأَوَّلٍ نَفِي	٢٣
فِي الْآنَ سَائِعٌ أَتَاكَ النَّصْرُ	٢٤
وَوَسَّطَنُ وَأَقْصُرُ لَهَا نُسَدُّدُ	٢٥

قوله: (وإن تقف على به)، يعني: ﴿أَثْمَرُ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنُكُمْ بِهِ﴾^(٥)، فإذا وقفت عليها، أي: على الهاء من به، فلك في (لأن) على وجه الإبدال ستة أوجه: وذلك أن لك في مد الألف^(٦) بعد همزة الاستفهام مدًا وتوسطًا وقصرًا. فعلى^(٧) المد يأتي في لأن^(٨) هذه الثلاثة^(٩). وعلى التوسط يأتي (في)^(١٠) لأن^(١١) توسط وقصر. وعلى القصر القصر غير. وهذا معنى قوله: [(وامدد)^(١٢) ووسط].

(١) عند شرح بيت رقم (١٢)

(٢) في نسخة (ب، وج، ود) بدون: (تعالى)

(٣) سقط من نسخة (د) من قوله: (شرحه)... إلى (أعلم).

(٤) في نسخة (ب، وج، ود): (بثان)، وكتبت "مع واعرف" في حاشية نسخة (ب).

(٥) سورة يونس، آية ٥١

(٦) في نسخة (د) الألفين

(٧) في نسخة (د) وعلى

(٨) في نسخة (ج) الآن

(٩) أي: القصر والتوسط والإشباع.

(١٠) ما بين القوسين سقط من نسخة (أ).

(١١) في نسخة (ج) الآن

(١٢) في نسخة (أ، ود) فامدد.

(وقوله)^(١): (وقصر أولها عليه القصر). وقوله: (فيها ستة من أوجه)، إشارة إلى أن هذه الأوجه على وجه البدل لا التسهيل.

وقوله: (من أوجه) و(الأوجه)^(٢)، بينهما جناس التحريف، وهو: اختلاف الكلمتين لفظاً ومعنى مع اختلاف حركات اللفظ^(٣).

وقوله: (بغير نُكْر)، أي: بغير منع من ذلك ولا اختلاف.

وقوله: (تفي)، أي توافق النصر^(٤)، تكميل للبيت، قصد به إذهاب (الخرج)^(٥) عن الطالب (والتخير)^(٦) في تلك الأوجه.

وقوله: (وسهّلن...) إلى آخره، مراده: أنك إذا سهّلت همزة الوصل تأتي بثلاثة أوجه^(٧)، وهي: المد والتوسط والقصر^(٨) في ألف لأن^(٩).

وقوله^(١٠): (تسد) (١١)، أي: ترزق السداد، أي: الأمر الموافق للحق. والله تعالى أعلم. ثم قال:

٢٦ وَإِنْ تُرِدْ وَقَفًا عَلَى الْآنَ فَمُدَّ^(١٢) وَوَسَّطَنَ^(١٣) وَأَقْصَرَ لِأُولَاهَا تَسُدُّ

(١) في نسخة (أ، وب): «قوله» بدون واو.

(٢) في نسخة (ب) زيدت هنا كلمة وقوله.

(٣) جناس التحريف: ما اتفق ركناه في عدد الحروف وترتيبها، واختلفا في الحركات، سواء كانا من اسمين أو فعلين أو من اسم وفعل أو من غير ذلك. كخَلَقِي وَخُلِقِي، وَمَنْدَرِينَ وَمَنْدَرِينَ، الْحُكْمَ وَالْحُكْمَ، ونحوها. ينظر خزانة الأدب (١/ ٨٧).

(٤) في نسخة (ج، د) النص.

(٥) في نسخة (أ) إذهاب الخروج. وفي نسخة (ب، ج) إذا هاب الخرج. وفي نسخة (د) إصابة الخرج. والصواب ما أثبتته، والله أعلم.

(٦) ما بين القوسين من نسخة (د)، وفي النسخ الأخرى كأنها (التميز)، والله أعلم.

(٧) في اللام.

(٨) أي: تسهيل همزة الوصل بين بين مع قصر وتوسط ومد اللام. ينظر تفصيل جميع هذه الحالات في البذور الزاهرة (١/ ٣٨٢).

(٩) في نسخة (ب) الآن.

(١٠) سقط من نسخة (د).

(١١) في نسخة (ج) تسد.

(١٢) في نسخة (ب) تسد، وكُتبت في الحاشية.

(١٣) في نسخة (ج) فوسطن.

٢٧ وَكُلُّ وَاحِدٍ مَعَ الثَّلَاثَةِ فِي لَانَ^(١) (سَائِغٌ)^(٢) بِإِلَاءِ زِيَادَةِ

حاصل ما ذكر في (هذين)^(٣) البيتين؛ أنك إذا وقفت على (الآن)، أي: على نونها، فالكلام على حذف مضاف فيما قاله الناظم، فتأتي بثلاثة أوجه: في همزة الاستفهام المد والتوسط والقصر، وهو المراد بقوله: (فمد ووسطن واقصر (لأ)^(٤) ولاها (تسد)^(٥)).

وقوله^(٦): (تسد)، أي: تحصل لك السيادة.

وقوله: [(وكل)^(٧) واحد...] إلى آخره، المراد منه: أنك تأتي على مد الألف الكائنة بعد همزة الاستفهام بالمد والتوسط والقصر في (لأن)، وعلى التوسط في الألف تأتي بالأوجه المذكورة، وكذا على القصر، فالجملة تسعة أوجه^(٨).

قال ذلك محمد بن أسد^(٩)، تلميذ الشمس ابن الجزري. (وهذا لا يتأتى إلا إذا وقفت على الهاء من (به)، وابتدأت بـ(الآن)، فإن الشمس ابن

(١) في نسخة (ج) كُتبت الآن.

(٢) في نسخة (أ) سابع.

(٣) ما بين القوسين من نسخة (ج).

(٤) ما بين القوسين من نسخة (ب).

(٥) ما بين القوسين من نسخة (ب، وج).

(٦) سقط من نسخة (ب، وج، ود).

(٧) في نسخة (أ): «كل»، من غير واو.

(٨) واختصارها: إبدال همزة الوصل ألفاً مع المد المشيع والقصر، ثم تسهيلها بين بين، وعلى كل من هذه الأوجه الثلاثة تثليث اللام، وهذه في حال انفرادها عن البديل السابق واللاحق مع الوقف عليها، والله أعلم. ينظر البدور الزاهرة (١/ ٣٨٢).

(٩) هكذا في جميع النسخ، وهو تصحيف بلا شك، إذ إن ابن أسد تلميذ ابن الجزري اسمه أحمد بن أسد بن عبد الواحد بن أحمد الشهاب، أبو العباس، ابن أسد الدين أبي القوة الأميوطي الأصل، الإسكندري المولد، القاهري، الشافعي، المقرئ، المعروف بابن أسد. ولد سنة (٨٠٨ هـ) بالإسكندرية، وانتقل منها وهو مريض صحبة أبويه إلى القاهرة فقطنها، وحفظ القرآن، والشاطبيتين، والدماثة في القراءات الثلاثة =

الجزري^(١) نظم بيتين فيما يتعلق بقطع^(٢) الآن عما قبلها، فقال:
للأزرق^(٣) في الآن ستُّ أوجهٍ على وجهٍ إبدالٍ لذي^(٤) وصلها تجري
فمُدَّ وثُلثُ ثانياً ثم وَسَطَنَ بهِ وبقصرٍ ثمَّ بالقصرِ مع (قصر)^(٥)
ثم إن ابن أسد ذكر بيتين يتعلقان بالوقف على (الآن)، فنظرتها (فوجدت فيها
زحافاً^(٦) كثيراً لم أعرفه، ولعله تحريف من الكتبة)^(٧) فراجعها.

= للجعبري، والطيبة لإبن الجزري، والألفيتين، والمنهاجين، والخزرجية في العروض، والمُفنع في الجُبر
والمقابلة لإبن الهائم، وغير ذلك.

وأخذ عن خلق كثير يضيق المقام بذكرهم هنا، وكذلك من أخذ عليه. وأخذ القراءات عن غير واحد من
الثقات أجلهم الحافظ ابن الجزري، وسافر معه سنة (٨٢٧ هـ) إلى مكة المشرفة. وكان يقرأ عليه في
المناهل وغيرها حتى أكمل عليه يوم الصعود بالمسجد الحرام وأذن له وسمع عليه ثلاثيات أحمد بعقبة ايلة
وكثيراً من المسند الحنبلِيّ. له العديد من المؤلفات، واسمه مدون في كثير من إجازات القراءات. وهو من
رجال مشيخة الجامع الأحمدية بمدينة طنطا بمصر. توفي سنة (٨٨٢ هـ). ينظر ترجمته في: هداية القاري
(٢/ ٧٨٧)، والضوء اللامع (١/ ٢٢٧)، وإيضاح المكنون (٣/ ٥٤٥)، وهدية العارفين (٤/ ١٢٢)، وغيرها.

(١) ما بين القوسين من قوله: «وهذا» إلى «ابن الجزري» كُتِبَ في الحاشية في نسخة (أ).

(٢) في نسخة (ب) العبارة: فيما يتعلق تجري بقطع.

(٣) في نسخة (د): «للزرق».

* والأزرق هو: يوسف بن عمرو بن يسار الأزرق، أبو يعقوب المدني ثم المصري. ثقة محقق ضابط. لزم
ورثاً مدة طويلة، وأتقن عنه الأداء. وهو الذي خلفه في القراءة والإقراء بمصر. توفي في حدود سنة
(٢٤٠ هـ). ينظر معرفة القراء (١٠٦)، وغاية النهاية (٢/ ٤٠٢).

(٤) في نسخة (ب) لذا.

(٥) في نسخة (أ) القصر.

* ينظر البيتان في النشر (١/ ٣٥٩).

(٦) الزحاف هو: ما يلحق أي جزء كان من الأجزاء السبعة التي جعلت موازين الشعر من نقص أو زيادة أو
تقديم حرف أو تأخيره أو تسكينه، ولا يكاد يسلم منه شعر. قال الأصمعي: الزحاف في الشعر
كالرخصة في الفقه. ينظر نقد الشعر (ص ٦٩)، والتمثيل والمحاضرة (ص ١٨٤)، والعمدة في محاسن
الشعر (١/ ١٣٨).

(٧) في نسخة (ب): فرأيتها في غاية الفحش. وفي الحاشية (فلقيتها).

فاقتضى ذلك أن الأوجه لا تتأتى إلا^(١) على قطع (الآن) عما قبلها. ولم أر أحدًا ذكر الوقف على (الآن) مع تركيب (آمتتم) معها، ويأتي^(٢) أيضًا ثلاثة أوجه، أعني: المد والتوسط والقصر في الوقف على (الآن) مع تسهيل همزة الوصل. والذي يفهم من كلام ابن أسد كابن الجزري الإتيان بالأوجه الستة المذكورة أول الكلام، فإن ابن الجزري قال في نظمه: على وجه (الإبدال)^(٣)، وتبعه ابن أسد في النظم. والثلاثة الأخيرة تُفهم من إطلاق النظم، أعني (الذي)^(٤) يؤول بها على التسهيل، والله تعالى^(٥) أعلم. ثم قال:

٢٨ وَإِنْ تُرِدْ مَذْهَبَ بَاقِي الْعَشْرَةِ فَالْنَقْلُ فِيهَا لِابْنِ وَرْدَانَ أَذْكَرُهُ

٢٩ وَهُوَ كَقَالُونَ بِأَوْجِهِ لَهَا وَاقْرَأْ لِبَاقِيهِمْ بغيرِ نَقْلِهَا

٣٠ وَهُمْ كغيرِهِمْ يَمُدُّوا أَوْلَاهُ كَذَلِكَ التَّسْهِيلَ قَيْدٌ وَأَنْقَلَهُ

قوله: (باقي العشرة)، المراد بهم: أبو جعفر^(٦)، ويعقوب^(٧)، وخلف^(٨).

قوله: (فالنقل فيها لابن وردان)^(٩) اذكره، يشير به إلى أن ابن وردان كقالون في

(١) سقط من نسخة (د).

(٢) في نسخة (ج) ويتأتى.

(٣) في نسخة (أ، وب) إبدال.

(٤) في نسخة (أ) التي .

(٥) سقط من نسخة (ج).

(٦) يزيد بن القعقاع، أحد القراء العشرة، تابعي جليل القدر، عرض على ابن عباس وأبي هريرة. روى عنه

نافع بن أبي نعيم. توفي سنة (١٣٠ هـ). ينظر ترجمته في معرفة القراء (٧٢ / ١)، وغاية النهاية (٣٨٢ / ٢).

(٧) يعقوب بن إسحاق بن زيد، أبو محمد الحضرمي البصري، أحد القراء العشرة، إمام أهل البصرة. توفي

سنة (٢٠٥ هـ). ينظر ترجمته في معرفة القراء (١٥٧ / ١)، وغاية النهاية (٣٨٦ / ٢).

(٨) خلف بن هشام بن طالب البزار. راو عن حمزة الزيات، وأحد العشرة. توفي ببغداد سنة (٢٢٠ هـ). ينظر

ترجمته في معرفة القراء (٢٠٨ / ١)، وغاية النهاية (٢٧٢ / ١).

(٩) هو: عيسى بن وردان، الحذاء، أبو الحارث المدني القارئ. قال ابن الجزري: مات فيما أحسب في حدود

الستين ومائة. ينظر في معرفة القراء (١١١ / ١)، وغاية النهاية (٦١٦ / ١).

تسهيل^(١) همزة الوصل مع المد والقصر^(٢)، كما يشير إلى ذلك أوّل البيت الثاني. وابن وردان هذا، اسمه: عيسى، وهو الراوي الأول من رواية أبي جعفر. وقوله: (واقراً...) إلى آخره، مراده أنك تقرأ بغير نقلٍ لباقي القراء، مع إبدال همزة الوصل ومدّها^(٣) وتسهيلها، كقراءة غير نافع.

وقوله: (قيد وانقله)، أي: اضبط ما ذكرته لك بالحفظ أو^(٤) الكتابة، وعلمه الناس، والله تعالى^(٥) أعلم. ثم قال^(٦):

٣١ وآيُ الاستفهامِ في القرآنِ جَاءَتْ بِإِحْدَى عَشْرَةَ يَا عَائِي
٣٢ فَأِذَا^(٧) فِي الرَّعْدِ مَعِ أَتْنَا وَاثْنَانِ فِي الْإِسْرَا (فَحَصِّلْهُنَّ)^(٨)
٣٣ وَالْمُؤْمِنِينَ ثُمَّ نَمَلُ جَاءَتْ وَالْعُنْكَبُوتِ ثُمَّ ذَا فِي السَّجْدَةِ
٣٤ وَسُورَةُ الذَّبْحِ بِهَا اثْنَانِ اسْتَمِعَ وَالْوَأَقِعَةَ وَالنَّازِعَاتِ فَاتَّبِعْ

قوله: (وآي الاستفهام)، مراده: أن تتقدّم همزة الاستفهام على (إذا) و(إنّا)^(٩)، وتقديمها (على) (إذا)، وتأخير(أئنّا) التي تصاحبها همزة الاستفهام^(١٠)، هو

(١) في نسخة (ج، ود) إبدال.

(٢) في نسخة (ج، ود) وله وجه ثالث؛ تسهيل همزة مع النقل من غير إدخال ألف.

* ذكر أن ابن وردان كفالون، فيكون لكلّ منها نقل حركة همزة التي بعد اللام إلى اللام، وحذف همزة، فيكون لكلّ منها ثلاثة أوجه: (١) إبدال همزة الثانية ألفاً مع المد المشبع. (٢) إبدال همزة الثانية ألفاً مع القصر. (٣) تسهيل همزة الوصل بينها وبين الألف. وكلها جائزة حال الوصل والوقف. ويزاد لهما في حال الوقف (قصر، وتوسط، ومد اللام) نظراً للسكون العارض للوقف. فتصبح تسعة أوجه في الوقف، حاصلة من ضرب (٣×٣)، والله أعلم. ينظر البدور الزاهرة (١/ ٣٨١).

(٣) سقط من نسخة (ب، ج، ود).

(٤) في نسخة (د) و.

(٥) سقط في نسخة (ب، ود).

(٦) «ثم قال» سقط من نسخة (ب، ج، ود).

(٧) في (ج، ود): «فإذا».

(٨) في نسخة (أ) فصلنها.

(٩) في نسخة (أ) وإن.

(١٠) ما بين القوسين في نسخة (أ) كُتِبَ في الحاشية بخرجة.

الأكثر^(١). وقد تتقدم (أثنا) على (أثذا) في قوله تعالى: ﴿أَيْنَا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾ في النازعات^(٢).

وقد تكون^(٣) (أثنا) مع مثلها، وذلك بالعنكبوت^(٤)، يعني قوله تعالى^(٥): ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ آلَ فَحِشَةَ﴾ الآية^(٦). وبعدها ﴿أَيْنَكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾^(٧). (ولم يقع لفظ (إذا) مع نظيرتها في موضع أبداً)^(٨).

ثم إن الناظم عدد^(٩) تلك المواضع ليسهل استحضار الطالب لها، فقال: (جاءت بإحدى عشرة). أي: وقعت بإحدى عشرة موضعاً في تسع سور^(١٠)، في العدد أنه إذا كان المعدود مؤنثاً، تؤنث عشرة، وتذكر ما قبلها، إلا في أحد^(١١) واثنين، فإنك تقول: إحدى عشرة امرأة، واثنى عشرة امرأة. وتقول في أحد^(١٢) عشر واثنى^(١٣) عشر. وتقول من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر بإدخال المبدأ والغاية ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة، وكذا الباقي. وتقول من الثلاثة إلى العشرة، بتذكير العدد مع المؤنث، وتأنيثه مع المذكر^(١٤)، مثال ذلك ليسهل قوله

(١) لوروده كذا في سبع سور (الرعد، والإسراء، والمؤمنون، والنمل، والسجدة، والصفات، والواقعة).

(٢) سورة النازعات، آية ١٠.

(٣) في نسخة (ب، وج، ود) وتكون.

(٤) سورة العنكبوت، آية ٢٨.

(٥) سقط من نسخة (ب، وج).

(٦) سورة العنكبوت، آية ٢٨.

(٧) سورة العنكبوت، آية ٢٩.

(٨) ما بين القوسين من قوله: «ولم» إلى «أبداً» من نسخة (ب).

(٩) في نسخة (ب، وج، ود) عد.

(١٠) هي سورة الرعد، والإسراء، والمؤمنين، والنمل، والعنكبوت، والسجدة، والصفات، والواقعة، والنازعات.

(١١) في نسخة (ب، وج، ود) إحدى.

(١٢) في نسخة (ب، وج) إحدى.

(١٣) في نسخة (ب، وج) اثنتا.

(١٤) وفي هذا يقول ابن مالك:

وَأَحَدٌ أَذْكَرُ وَصَلْنَهُ بِعَشْرٍ مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرُ

تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾^(١)، وقس الباقي. والمبدأ والغاية داخلان في العدد المفرد كالمركب.

وبقي^(٢) من مسائل العدد أشياء لم نذكرها^(٣) هنا لبناء هذا الشرح على الاختصار. وقوله: (يا عاني)، أي: يا قاصد، أو^(٤) يا معيني^(٥)، كما تقدم شرحه^(٦).

ولفظ ما في الرعد: ﴿أَءَاذًا كُنَّا تَرْبَاءَ نَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^(٧).

وقوله: (اثنان في الإسرائ)، الأولى منهما ﴿أَءَاذًا كُنَّا عِظْمًا وَرَفْنَا أَيْ نَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا

جَدِيدًا﴾^(٨)، والثانية: لفظها كلفظها^(٩)، وبعدها: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾^(١٠) لتعلم الأولى^(١١).

وقوله: (والمؤمنين)^(١٢)، معطوف على قوله: (في^(١٣) الرعد).

ولفظ الاستفهام الكائن بها: ﴿قَالُوا أَاءَءَاذًا مِتْنَا وَكُنَّا تُرْبَاءَ وَعِظْمًا أَيْ نَا لَمَبْعُوثُونَ﴾^(١٤)،

وَقُلْ لَدَى التَّائِبِ إِحْدَى عَشْرَةَ	وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهُ
وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى	مَا مَعَهَا فَعَلَتْ فَا فَعَلْتُ فَصْدًا
وَلثَلَاثَةَ وَتَسْعَةَ وَمَا	بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمًا
وَأَوَّلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشْرًا	إِثْنِي إِذَا أَتَيْتَ نَسَا أَوْ ذَكَرَا

ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٤ / ٧٠).

(١) سورة الحاقة، آية ٧.

(٢) في نسخة (ب، وج، ود) وباقي.

(٣) في نسخة (د) لم تذكر ها هنا.

(٤) في نسخة (ب، وج): و.

(٥) في نسخة (د) ويا معنتي.

(٦) عند شرح بيت رقم (٩).

(٧) سورة الرعد، آية ٥.

(٨) سورة الإسرائ، آية ٤٩.

(٩) سورة الإسرائ، آية ٩٨.

(١٠) سورة الإسرائ، آية ٩٩.

(١١) في نسخة (ج) ولتعلم الأول.

(١٢) آية ٨٢.

(١٣) «قوله في» سقط من نسخة (د).

(١٤) سورة المؤمنون، آية ٨٢.

والذي بالنمل: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَّءَابَاؤُنَا إِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾^(٢).

وقوله: (جاءت بإحدى)، أنثها^(٣) باعتبار الكلمة، وحركها بالكسرة لتناسب الفقرة^(٤) التي في آخر البيت.

وقوله: (والعنكبوت)، لفظ الاستفهام الذي جاء فيها^(٥) (قوله تعالى)^(٦):
 ﴿ وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَأَنْتُونَ الْفٰحِشَةُ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعٰلَمِينَ ﴾^(٧) أَيَّتُمْ لَأَنْتُونَ الرِّجَالُ وَتَقَطَّعُونَ السَّبِيلَ^(٨).

وقوله: (ثم ذأ^(٩) في السجدة)، أي: اللفظ الذي فيها، وهو قوله (تعالى)^(٩):
 ﴿ أَوَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَذُنَا لَمْ يَخْفِ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾^(١٠).

وقوله: (وسورة الذبح)، المراد بها سورة الصافات. وسميت سورة الذبح^(١١)، فيها من قوله تعالى: ﴿ وَفَدَيْنَهُ بِذَبِيحٍ عَظِيمٍ ﴾^(١٢)، فلفظ الاستفهام الأول منها:
 ﴿ أَوَإِذَا مِنَّا وَكُنَّا تُرَابًا وَعَظْمًا أَءَنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾^(١٣).

والثاني مثله^(١٤)، إلا أن آخر الآية الثانية^(١٥): ﴿ لَمَدِينُونَ ﴾^(١٦).

-
- (١) في نسخة (أ) خلط بين الآيتين، في الرعد والنمل .
 (٢) سورة النمل، آية ٦٧ .
 (٣) في نسخة (ب) انتهى، وفي نسخة (ج) كُتبت إن ثبت انتهى، وفي نسخة (د) أُثنت .
 (٤) في نسخة (ج) الكسرة .
 (٥) في نسخة (ب، وح، ود) جاء بها .
 (٦) ما بين القوسين من نسخة (ج) .
 (٧) سورة العنكبوت، آية ٢٨ - ٢٩ .
 (٨) في نسخة (د) إذا .
 (٩) ما بين القوسين سقط من نسخة (د) .
 (١٠) سورة السجدة، آية ١٠ .
 (١١) من قوله: «المراد» إلى قوله: «الذبح» سقط من نسخة (د).
 (١٢) سورة الصافات، آية ١٠٧ .
 (١٣) سورة الصافات، آية ١٦
 (١٤) في نسخة (ج) والثانية مثلها
 (١٥) المراد به قوله تعالى: ﴿ أَوَإِذَا مِنَّا وَكُنَّا تُرَابًا وَعَظْمًا أَءَنَّا لَمَدِينُونَ ﴾^(٥٣) سورة الصافات، آية ٥٣ .
 (١٦) ما بين القوسين سقط من نسخة (أ) .

وقوله: (فاستمع)، حث للطالب على فهم تلك الألفاظ والاعتناء بتحصيلها.
 وقوله: (والواقعة)، لفظ ما جاء بها قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا يَقُولُونَ أَيُّدَا مِنَّا وَكُنَّا تُرَاكَا
 وَعَظْمًا آءِ نَا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٤٧﴾^(١)، وتقرأ^(٢) بإسكان الهاء بنية الوقف لآتزان البيت.
 وقوله: (والنازعات) اللفظ الذي جاء بها^(٣): ﴿يَقُولُونَ آءِ نَا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَاغِرَةِ ﴿١٠﴾
 آءِ ذَا كُنَّا عِظْمًا نَّخِرَةً ﴿١١﴾﴾^(٤).

وقوله: (فاتبع)، تكملة للبيت^(٥)، مراده به: أنك تعمل بما جاء (به)^(٦) من
 (الرواية)^(٧)، ولا تعمل بخلافه. والله تعالى^(٨) أعلم.
 ثم قال^(٩):

وَأَخْبَرَ فِي الثَّانِي حَقًّا فَاعْلَمَا	٣٥ نَافِعٌ مَعَ الْكِسَائِي اسْتَفْهَمَا
لِنَافِعٍ فَاعْمَلْ بِهَذَا تَرَوْسَا	٣٦ فِي النَّمْلِ ثُمَّ الْعَنْكَبُوتِ فَاعْكِسَا
فِي أَوَّلِ إِلَّا بَنَمَلٍ (فَاخْبِرْ) ^(١٠)	٣٧ ثُمَّ بِالْأَخْبَارِ قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ
وَإِخْبِرْ بِثَانِي النَّازِعَاتِ وَاجْتَلِي	٣٨ عَنْهُ وَزِدْ نُونًا لَهُ وَلِعَلِّي
فِي اثْنَيْنِ مِنْ ^(١٢) وَاقِعَةٍ وَتَمَّما	٣٩ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ وَعَنْهُ اسْتَفْهَمَا
فَاسْتَفْهَمْنَ فِي اثْنَيْهِمَا كَيْ تُكْمِلِي	٤٠ وَمَا آتَى فِي الْعَنْكَبُوتِ لِعَلِّي
مَعَ مَنْ مَضَى وَحَفْصِ الْأَوَّاهِ	٤١ وَإِخْبِرْ بِأَوْلَاهَا لِعَبْدِ اللَّهِ

(١) سورة الواقعة، آية ٤٧

(٢) في نسخة (ج) ويقرأ

(٣) في نسخة (د) به

(٤) سورة النازعات، آية ١٠ - ١١

(٥) في نسخة (د) البيت

(٦) ما بين القوسين سقط من نسخة (أ)

(٧) ما بين القوسين طُمس في نسخة (أ)

(٨) في نسخة (د) بدون: «تعالى»

(٩) «ثم قال» سقط من نسخة (ب)، وج، ود

(١٠) في نسخة (أ)، وب، ج: «إخبر»

(١١) في نسخة (د) بثان

(١٢) في نسخة (د) عن

٤٢ وَأَقْرَأُ بِالِاسْتِفْهَامِ فِي كُلِّ تَثْبُتٍ لِبَاقِي الْقُرَاءِ تَنْلُ أَعْلَى الرُّتَبِ^(١)

قوله: (فنافع...) إلى آخره، المراد منه: أن نافعا والكسائي^(٢) يقرءان (بهمزتين في الموضوع الأول في^(٣) أحد الاستفهامين، وفي^(٤) الثاني)^(٥) بهمزة واحدة^(٦). وكل واحد^(٧) منهما على أصله من تسهيل، وتحقيق، وإدخال، وعدمه^(٨).

وقوله: (فاعلمنا)، أصله: فاعلمن^(٩) - بنون التأكيد^(١٠) - الخفيفة، أبدلت ألفا لمناسبة ما قبلها من عروض البيت.

وقوله: (في النمل)، المراد منه: أن نافعا^(١١) خالف أصله في النمل^(١٢) والعنكبوت فقرأ بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني^(١٤)، وهو معنى قوله: (فاعكسا).

(١) في نسخة (ج) المراتب .

(٢) هو: علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن، أبو الحسن، عالم بالنحو والقراءات. توفي سنة (١٨٩ هـ) بالري. ينظر ترجمته في معرفة القراء (٢٠٨/١)، وغاية النهاية (٢٧٢/١).

(٣) في نسخة (ب، و) من .

(٤) في نسخة (د) وفي قوله الثاني .

(٥) ما بين القوسين كُتِبَ في نسخة (أ) في الحاشية بخرجة.

(٦) أي: بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني.

(٧) سقط من نسخة (ج) .

(٨) فقالون يسهل الهمزة الثانية، ويدخل ألف الفصل بين الهمزتين، وورش يسهلها من غير إدخال، والكسائي يحققها من غير إدخال، على حد قول الشاطبي: «وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ * مِمَّا...»، وقوله: «وَمَدُّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ * بِهَا لُدُّ وَقَبْلَ الْكُسْرِ حُلْفٌ لَهُ وَلَا». ينظر حرز الأمانى ووجه التهاني بيت رقم (١٨٣، ١٩٦).

(٩) في نسخة (ب، و) فاعلمنه .

(١٠) في نسخة (ج) التوكيد.

(١١) وأبو جعفر كذلك. وسياقي الكلام عنه، لأن المؤلف فصل السعة عن العشرة.

(١٢) آية ٦٧، قال تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَئِنَّا كُنَّا نَرِيَّاءَ آبَاءِؤُنَا إِنَّا كُنَّا نَمُجِّرُونَ ﴾ ﴿٦٧﴾ .

(١٣) آية ٢٨-٢٩، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ طَافَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَأُنثُونَ الْفَجْشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِمَّنْ الْعَالَمِينَ ﴾ ﴿٢٨﴾ أَيُنْكُمْ لَأُنثُونَ الرِّجَالُ وَتَقَطُّعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي كَادِيكُمْ الْمُنْكَرُ فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَتَيْنَا بِعَدَابِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ ﴿٢٩﴾ .

(١٤) وكل على أصله كذلك، فقالون يسهل الهمزة الثانية مع الإدخال، وورش يسهل من غير إدخال، وقد سبق ذكر أبيات الشاطبي في هذا. ينظر البدور الزاهرة (٦٦١/٢).

وقوله: «فاعمل بهذا ترؤساً»، تكميل للبيت، أخبر به^(١) أن من عمل بذلك صار رئيساً يرجع إليه ويعوّل عليه^(٢).

وقوله: «(ثم)^(٤) بالاخبار...» إلى آخره، مراده منه^(٥): أن ابن عامر^(٦) قرأ بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني، بخلاف قاعدته في النمل^(٨) والنازعات^(٩)، فاستفهم في الأول، وأخبر في الثاني، وزاد في الثاني^(١٠) من استفهامي النمل^(١١) هو والكسائي وهذا معنى قوله: له^(١٢) ولعلي). وسكت عن نافع والكسائي بالنسبة لما في ثاني النازعات^(١٣) لكونها على القاعدة المتقدمة لهما^(١٤).

(١) في نسخة (ب، وج) أخبره. وفي نسخة (د) أخبر أن... إلخ.

(٢) في نسخة (د) ويعمل.

(٣) سقط من نسخة (ب).

(٤) ما بين القوسين من نسخة (ج).

(٥) في نسخة (ب، وج، ود) بالإخبار... إلى عنه. (أي إلى قوله: (عنه) في البيت).

(٦) عبد الله بن عامر اليحصبي. اختلف في كنيته على تسعة أقوال، أقواها أبو عمران. تابعي جليل القدر. لقي وائلة بن الأسقع والنعمان بن بشير. توفي بدمشق عام (١١٨هـ)، يوم عاشوراء من المحرم، وله سبع وتسعون سنة. ينظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٥/٢٩٣)، وغاية النهاية (١/٤٢٤).

(٧) وهذه قاعدته، وهو على أصله كذلك، فهشام يحقّقها مع الإدخال قولاً واحداً، وابن ذكوان يحقّقها من غير إدخال ألف الفصل بينها. قال ابن الجزري: «وكل من استفهم في حرف من هذه الاثني والعشرين، فإنه في ذلك على أصله من التحقيق والتسهيل وإدخال الألف، إلا أن أكثر الطرق عن هشام على الفصل بالألف في هذا الباب، أعني الاستفهامين، وبذلك قطع له صاحب (التيسير)، (الشاطبية)، وسائر المغاربة، وأكثر المشاركة؛ كابن شيطا، وابن سوار، وأبي العز، والهمداني، وغيرهم. وذهب آخرون إلى إجراء الخلاف عنه في ذلك، كما هو مذهبه في سائر هذا الضرب، منهم: الأستاذ أبو محمد سبط الخياط، وأبو القاسم الهدلي، والصفراوي، وغيرهم، وهو الظاهر قياساً، والله أعلم». النشر (١/٣٧٤).

(٨) آية ٦٧، سبق ذكرها.

(٩) آية ١٠-١١، قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ أَإِنَّا لَمَرُدُّونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾ (١٠) ﴿أَوَإِنَّا لَكُنَّا عِظَمًا نَجْحَرَةَ﴾ (١١).

(١٠) أي: أن ابن عامر ومثله الكسائي، زادا في الموضع الثاني المخبر به في سورة النمل نوئاً، على حد قول الناظم: «... وَهُوَ فِي النَّمْلِ كُنْ رِضًا * وَزَادَاهُ نُوئًا إِنَّا عَنَّا عَتَلًا» حرز الأمانى ووجه التهاني، بيت رقم (٧٩٢).

(١١) في نسخة (د) زاد هنا (و).

(١٢) سقط من نسخة (ب، ج، ود)

(١٣) في نسخة (ج) الثاني النازعات

(١٤) وهي الاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، وكلٌّ على أصله في الإدخال وعدمه.

وقوله: (واجتلي)، أي: اعرف ذلك حق المعرفة^(١)، يقال: جلّيت الشيء واجتليته، أي: نظرت إليه نظرًا لا يحجبه شيء^(٢). ومن نظر إلى الشيء كذلك فقد عرفه حق المعرفة^(٣).

وقوله: (وعنه استفهما...) إلى آخره، الضمير فيه عائد إلى^(٤) ابن عامر، قدمه على المتعلق به لوقوعه نظمًا ونثرًا. يخبر^(٥) به:

أن ابن عامر قرأ^(٦) بالاستفهام^(٧) (فيهما)^(٨) في الواقعة المشار إليه بقوله: (في اثنين في واقعة)، كما تقدم بيانه^(٩).

وقوله: (وتَمَّما)، إشارة إلى تمام (قاعدة)^(١٠) ابن عامر.

وقوله: (وما أتى في العنكبوت...) إلى آخره، إشارة إلى أن الكسائي، خالف^(١١) في العنكبوت^(١٢)، فاستفهم في الأول والثاني^(١٣) (منهما)^(١٤).

(١) في نسخة (ب) المعروفة

(٢) ينظر تاج العروس (٣٧/٣٦٤).

(٣) في نسخة (ب) المعروف

(٤) في نسخة (د) على

(٥) في نسخة (ب) بخبر

(٦) في نسخة (ب، و، ج، د): «عن ابن عامر أنه قرأ».

(٧) أي بالاستفهام في الموضعين الأول والثاني.

(٨) في نسخة (أ) فيها.

(٩) عند شرح بيت رقم (٣٩).

(١٠) في نسخة (أ) قواعده.

(١١) قاعدة الكسائي في الاستفهام المتكرر؛ الاستفهام في اللفظ الأول، والإخبار في الثاني.

(١٢) آية ٢٨-٢٩، سبق ذكرها.

(١٣) ينظر البدور الزاهرة (٢/٦٨٣).

(١٤) في نسخة (أ) منها.

وقوله: (وأخبر بأولاهها)، يشير به إلى أن ابن كثير^(١) وحفصاً^(٢) قراء بالإخبار^(٣) في الأولى من العنكبوت^(٤).

وقوله: (مع^(٥) من مضى)، (يشير به)^(٦) إلى نافع وابن عامر، فحصل مما ذكر هنا ومما مضى أن (المخبرين)^(٧) في أولى^(٨) العنكبوت: نافع، وابن كثير، وابن عامر، وحفص^(٩).

وقوله: (الأوَاه)، صيغة مبالغة في الندام على ما حصل منه من التفريط في حق مولاه الرجاء إليه بالتوبة والاستغفار، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّهٌ مُنِيبٌ﴾^(١٠)، وهو ثناء على حفص رحمه الله تعالى ورحمنا به^(١١).

(١) عبد الله بن كثير المكِّي، مولى علقمة بن عمرو الكِنَاني، من التابعين. توفي سنة (١٢٠ هـ). ينظر ترجمته في معرفة القراء (٨٦/١)، وغاية النهاية (٤٣٣/١).

(٢) قاعدة ابن كثير وحفص؛ الاستفهام في الأول والثاني.

* وهو حفص بن سليمان بن المغيرة البزار. عُرف بضبطه لحرف عاصم. توفي سنة (١٨٠ هـ). ينظر ترجمته في معرفة القراء (١٤٠/١)، وغاية النهاية (٢٥٤/١).

(٣) في نسخة (د) بإخبار.

(٤) أي: خالفاً أصلهما في موضع العنكبوت، فأخبرا في الأول، واستفهما في الثاني. وكلٌّ على أصله في التحقيق والتسهيل والإدخال.

(٥) في نسخة (ب) مع أولى من مضى.

(٦) ما بين القوسين طُمس في نسخة (أ).

(٧) ما بين القوسين طُمس في نسخة (أ).

(٨) سقط من نسخة (ب، ج، ود).

(٩) من السبعة، وهم على الاستفهام في الثاني فيها، وكلٌّ على أصله. ولا يُنسى أن هشامًا ليس له هنا إلا الإدخال. ينظر البدور الزاهرة (٨٦٣/٢).

(١٠) سورة هود، آية ٧٥

(١١) هذه من العبارات التي تبيّن أن المؤلف يميل إلى التصوّف، وقد ورد النهي عن مثل هذه العبارات والغلو في الصالحين. ينظر في ذلك مجموع الفتاوى (٢٠٢/١)، والتوسل أنواعه وأحكامه للألباني (١٤٣).

وقوله: (واقراً بالاستفهام... إلى آخره، يشير به^(١) إلى أن باقي القراء^(٢) قرأوا بالاستفهام^(٣) في المواضع التي تقدم عددها^(٤).

وقوله: (تنل أعلى^(٥) (الرتب)^(٦))، تتميم (للبيت)^(٧)، أشار به مع قوله: (تُثَب)، إلى أن من عرف هذه المواضع وأحكم إتقانها، أثابه الله تعالى على ذلك^(٨)، ونال بذلك رضا الله عز وجل، وهو أعلى^(٩) المراتب في الدنيا والآخرة، والله تعالى أعلم. ثم قال^(١٠):

٤٣ وَإِنْ تُرِدْ قِرَاءَةَ الثَّلَاثَةِ أَعْنِي بِهِمْ مَنْ زَادَ فَوْقَ السَّبْعَةِ
٤٤ فَأَخْبِرْ (فِي الْأُولَى)^(١١) عَنْ يَزِيدِ الْمُجْتَبَى وَاسْتَفْهَمْنَ فِي الْوَاقِعَةِ كَيْ تَقْرُبَا
٤٥ كَذَا بِأُولَى الدُّبْحِ فَاسْتَفْهَمَ لَهُ وَأَخْبِرْ لِيَعْقُوبَ بِنَانَ تَفَقَّهُ
٤٦ وَاعْكِسْ لَهُ فِي الْعَنْكَبُوتِ تُرْشِدُ وَاسْأَلْ بِالْأَثْنَيْنِ مِنَ النَّمْلِ أَحْمَدُ
٤٧ ثُمَّ خَلْفٌ كَأَصْلِهِ يَسْتَفْهَمُ فِي الْكَلِّ فَاحْفَظْ مَا ذَكَرْتُ عَنْهُمْ

قوله: (وإن ترد... إلى آخره، مراده^(١٢) بالقراء الثلاثة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ويعقوب الحضرمي، وخلف البزار. وذكر ذلك بياناً وتوضيحاً للثلاثة المذكورين، لأنَّ منهم من هو^(١٣) راوٍ عن أحد القراء السبعة، وهو: خلف^(١٤).

(١) «يشير به» سقط من نسخة (ب، ج، ود).

(٢) أي: باقي السبعة، وهم: أبو عمرو، وشعبة، وحمزة.

(٣) في الموضعين.

(٤) الإحدى عشرة. وتقدمت عند شرح بيت رقم (٣١).

(٥) في نسخة (ب): «ثنا على».

(٦) في نسخة (أ) كُتِبَ الترتيب. وفي نسخة (ج) المراتب.

(٧) ما بين القوسين من نسخة (ج).

(٨) «على ذلك» سقط من نسخة (ج، ود).

(٩) في نسخة (ب) على.

(١٠) «والله تعالى أعلم. ثم قال» سقط من نسخة (ب، ج، ود).

(١١) في نسخة (أ) بالأولى.

(١٢) في نسخة (د) مراد.

(١٣) «من هو» سقط من نسخة (د).

(١٤) راوٍ عن حمزة بن حبيب الزيات.

قوله: (فأخبر في الأولى^(١)...) إلى آخره، مراده: أن أبا جعفر يخبر في الأولى من أحد الاستفهامين، ويستفهم في الثانية في^(٢) جميع القرآن إلا في أول سورة الصافات^(٣) المشار إليها بقوله: (بأولى الذبح). (وأما)^(٤) في سورة الواقعة^(٥)، فإنه استفهم في كل من (أول استفهاميها، وأخبر في الثاني)^(٦).

وقوله: (المجتبى)، أي: المختار. يقال: اجتبت الشيء، (واجتبيته)^(٨) بمعنى: اخترته. نعت ليزيد.

وقوله: (واخبر ليعقوب...) إلى آخره، مراده: أن يعقوب يستفهم في الأول، ويخبر في الثاني، عكس أبي جعفر^(٩)، وعكس^(١٠) في العنكبوت^(١١)، فأخبر في الأول^(١٢)، واستفهم في الثاني^(١٣). وهذا معنى قوله: [(واعكس)^(١٤) له في العنكبوت].
وقوله: (تفقه)، بمعنى تفهم الكلام على ما جاء عن رواية.

(١) في نسخة (ج) الأول.

(٢) في نسخة (ب، ج، د) من.

(٣) آية رقم ١٦، قال تعالى: ﴿إِذْ أَنزَلْنَا نُورًا لِقَابِ وَعِظْمًا إِذْ قَالَ لَمَبُوءُونَ ﴿١٦﴾﴾.

* فإنه يستفهم في الأول ويخبر في الثاني. ينظر الدور الزاهرة (٢/٧٥٤).

(٤) في نسخة (أ) وما.

(٥) آية رقم ٤٧، قال تعالى: ﴿وَكَانُوا يَقُولُونَ أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِذْ قَالَ لَمَبُوءُونَ ﴿٤٧﴾﴾.

(٦) ما بين القوسين من نسخة (ب)، وفي نسخة (أ، ج) في كل من استفهاميها. وقوله.

(٧) في نسخة (ب، ج، د) ويقال.

(٨) في نسخة (أ) واجبته.

(٩) أي: عكس قاعدة أبي جعفر.

(١٠) سقط من نسخة (ج).

(١١) سورة العنكبوت آية ٢٨-٢٩.

(١٢) في نسخة (ج) الأولى.

(١٣) أي: خلافاً لقاعدته فوافق أبا جعفر.

(١٤) في نسخة (أ، ب) فاعكس.

وقوله: (ترشد)، أي: توقّف^(١) للحق المقروء به. ويمكن أن يقرأ في البيت، بفتح التاء وضم الشين، أي: تصير موفقاً (أخذاً)^(٢) من قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾^(٣)، وأصل الرشد: صلاح المال (والدين)^(٤)، ومن كان كذلك فقد وفق. واستفهم يعقوب فيما^(٥) في (سورة)^(٦) النمل^(٧) من الكلمتين^(٨)، وإليه أشار بقوله: (واسأل بالاثنتين^(٩) (من)^(١٠) النمل، إذ السؤال معناه الاستفهام، يقال: سألت فلاناً عن كذا، بمعنى: استفهمته عنه. وقوله^(١١): (احمد)، بكسر الهمزة وفتح الميم، تكملة (للبيت)^(١٢)، ومعناه^(١٣): الله حيث أوصلك إلى فهم ما ذكر^(١٤).

(١) في نسخة (ج) توافق

(٢) في نسخة (أ، وب) أخذ من

(٣) سورة البقرة، آية ١٨٦.

(٤) ما بين القوسين طمس في نسخة (أ)

* قال النووي في المجموع (٣٦٦/١٣) تبعاً للشيرازي في المهذب: «فأما إيناس الرشد؛ فهو إصلاح الدين والمال. فأصلاح الدين؛ أن لا يرتكب من المعاصي ما يسقط به العدالة، وإصلاح المال؛ أن يكون حافظاً لماله غير مبذر. ويختبره الولي اختباراً مثله من تجارة إن كان تاجرًا، أو تناء ان كان تائناً، أو إصلاح أمر البيت إن كانت امرأة».

(٥) سقط من نسخة (ج).

(٦) ما بين القوسين طمس في نسخة (أ)، وسقطت من نسخة (د).

(٧) آية ٦٧، وقد سق ذكرها.

(٨) وكل على أصله، فرويس بالتسهيل بغير إدخال، وروح بالتحقيق من غير إدخال، والله أعلم. ينظر البدور الزاهرة (٢/٦٦١).

(٩) أي: قرأ يعقوب بالاستفهام في الموضعين في سورة النمل.

(١٠) ما بين القوسين طمس في نسخة (أ).

(١١) في نسخة (د) وقول.

(١٢) ما بين القوسين من نسخة (ج).

(١٣) في نسخة (ب، وح، ود): (فمعناه).

(١٤) في نسخة (ب، وح، ود): (ما ذكره).

وقوله: «ثم خلف كأصله^(١)...» إلى آخره، يشير به إلى أنه يستفهم في جميع القرآن كأصله، وهو حمزة. و(خلف) يُقرأ بإسكان (الفاء)^(٢)، لضرورة النظم. وقوله: «فاحفظ ما ذكرت عنهم»، تكميل للبيت، يشير به^(٣) إلى أن ما ذكره عن الرواة لا زيادة فيه ولا نقص. وهنا انتهى الكلام على ما قصده الناظم من الآيات المتعلقة ببعض مشكلات القرآن. وقد (أسلفنا)^(٤) أن نتكلم على بعض مما^(٥) زاد على ما ذكر، فنقول - ومن الله نستمد التوفيق والإعانة^(٦) -:

من ذلك: قوله تعالى: ﴿هَتَأْتُمْ﴾، وقد وقع منها موضعان بآل عمران، وهما قوله تعالى: ﴿هَتَأْتُمْ هَتُولَاءِ حَجَجْتُمْ﴾^(٧)، و﴿هَتَأْتُمْ أُولَاءِ مُجِبُّوهُمْ﴾^(٨)، وموضع بالنساء، وهو قوله تعالى: ﴿هَتَأْتُمْ هَتُولَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ﴾^(٩)، وموضع بالقتال، وهو قوله تعالى: ﴿هَتَأْتُمْ هَتُولَاءِ تَدْعُونَ لِنُفِيقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(١٠)، والحكم فيها: أنك تسهل همزة ﴿أَنْتُمْ﴾^(١١) (لنافع)^(١٢) وأبي عمرو.

(١) أي: من الموافقة لأصله حمزة.

(٢) في نسخة (أ) الفه. وفي نسخة (ب، ج) الفا بدون همزة.

(٣) «يشير به» سقط من نسخة (د).

(٤) في نسخة (أ) أسلفت.

(٥) في نسخة (د) ما زاد.

(٦) في نسخة (د) والآية.

(٧) سورة آل عمران، آية ٦٦.

(٨) سورة آل عمران، آية ١١٩.

(٩) سورة النساء، آية ١٠٩.

(١٠) سورة محمد، آية ٣٨.

(١١) أي: بينها وبين الألف، وتسمى (بين بين).

(١٢) ما بين القوسين طمس جزء منه في نسخة (أ).

وأدخل^(١) قالون^(٢) وأبو عمرو ألفاً بين الهاء والهمزة^(٣). (وورش قرأ)^(٤) بعدم الإدخال^(٥)، وله وجه ثان، وهو: إبدال الهمزة ألفاً والمد عليها (بقدر)^(٦) ثلاث ألفات^(٧).

وحكى السخاوي^(٨) ألفين^(٩)، ويسمى المد مدّاً كلمياً مخففاً^(١٠)، والقولان جاربان أيضاً في كل مثقل، وقد قرأنا بهما^(١١)، إلا أن أكثر أهل الأداء على المد بقدر ثلاث ألفات، وبه قرأنا على شيخنا^(١٢)، وأخبر^(١٣) أنه قرأ به على أستاذه كذلك. وما ذكر^(١٤) عن قالون وأبي عمرو (من)^(١٥) إدخال الألف بين الهاء والهمزة، على أن الهاء مبدلة من همزة الاستفهام^(١٦)، كقولهم في: (أرقت الماء)؛ (هرقته)^(١٧).

(١) أي: يقرءان بإثبات الألف وتسهيل الهمزة بعدها. وليس المراد إدخال ألف الفصل المعروفة.

(٢) في نسخة (ب، و، ج، د): (لقالون).

(٣) في نسخة (د) والهاء.

(٤) ما بين القوسين طمس في نسخة (أ).

(٥) أي: بلا ألف بعد الهاء وقبل الهمزة.

(٦) ما بين القوسين طمس في نسخة (أ).

(٧) لأجل الساكنين. ينظر البدور الزاهرة (١/١٥٨).

(٨) تقدم التعريف به عند شرح البيتين (١٢ و ١٣).

(٩) أي: بقدر ألفين. ينظر فتح الوصيد (٢/٣٠٧).

(١٠) ينظر النشر (١/٣١٤).

(١١) في نسخة (ب، و، ج، د): «قرئ بهما».

(١٢) في نسخة (ج) زيادة (به) هنا.

لعله شيخه في القراءات، وهو: الشيخ عبد الرحمن بن شحادة اليميني المتوفى (١٠٥٠ هـ)، والله أعلم.

ينظر ترجمته في تاريخ عجائب الآثار (١/٨٦)، ومشیخة أبي المواهب (ص ٢٥).

(١٣) في نسخة (ج) وأخبر به أنه.

(١٤) في نسخة (ج) وما ذكره.

(١٥) في نسخة (أ) ومن.

(١٦) لأن من مذهبهم إدخال ألف الفصل بين الهمزتين.

(١٧) ينظر النشر (١/٤٠٣).

وحكي عنهما وجهٌ ثانٍ: أن الهاء للتنبية^(١)، فيكون فيه القصر والمد، فيدخل القصر في وجه الإدخال المتقدم^(٢) فيكون من وجهين، ويكون المد على قاعدة مَنْ مدَّ قدرَ ألفٍ ونصفٍ أو^(٣) ألفَيْن. وابن كثير والباقون يقرؤون بتحقيق الهمزة، إلا أن قبلاً^(٤) يقرأ ﴿هَتَأَنْتُمْ﴾ من غير إدخال (ألف)^(٥) على وزن (فَعَلْتُمْ)^(٦)، والباقون^(٧) يقرؤون بالإدخال على وزن (فَاعَلْتُمْ).

وما ثبت من كون الهاء مبدلة من همزة الاستفهام، أو أنها للتنبية ثابت للكوفيين^(٨) وابن عامر، إلا أن كونها مبدلة من همزة الاستفهام أكثر في الأداء عنهم. وكل من الكوفيين وابن عامر، شيخاً كان أو راوياً، إذا جعلت ها للتنبية يمد على قاعدته.

أما ورش وقنبل، فنقل عنهما إبدالها من همزة الاستفهام لا غير^(٩)، وأما البزّي^(١٠) فيقرأ بالقصر^(١١) على قاعدته، سواء قيل إنها مبدلة من همزة الاستفهام، أو إنها للتنبية. ومن روى عنه التسهيل، فهو بين الهمزة والألف، لكون الهمز مفتوحاً، والله أعلم.

(١) اعتمد الحافظ ابن الجزري في النشر (١/٤٠٣) أن الهاء للتنبية عند الكوفيين والبزّي وابن ذكوان. ومبدلة من الهمزة عند ورش وقنبل. ومحملة للوجهين عند قالون والبصري.

(٢) من قوله: «أن الهاء» إلى قوله: «المتقدم» سقط من نسخة (ب، وج). وفي نسخة (د) سقط قوله: «أن الهاء للتنبية فيكون».

(٣) في نسخة (ب): «و».

(٤) محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد المخزومي، يكنى أبا عمر. توفي سنة (٢٩١ هـ). أدرك ابن مجاهد وأخذ عنه. ينظر ترجمته في معرفة القراء (١/٢٣٠)، وغاية النهاية (٢/١٦٥).

(٥) ما بين القوسين من نسخة (ج).

(٦) أي: بحذف الألف وتحقيق الهمزة.

(٧) أي: البزّي وابن عامر والكوفيين.

(٨) ينظر النشر (١/٤٠٢).

(٩) واعترض عليه ابن الجزري في النشر (١/٤٠٣) بقوله: «ونحن لا نمنع احتماله، وإنما نمنع قولهم: «إن الهاء لا تكون في مذهب ورش وقنبل إلا مبدلة من همزة لا غير»، لأنه قد صح عنها إثبات الألف بينهما وليس من مذهبهما الفصل في الهمزتين المجتمعتين، فكيف هنا».

(١٠) أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن أبي بزة، مؤذن المسجد الحرام أربعين سنة، مقرئ مكة. توفي سنة (٢٥٠ هـ). ينظر ترجمته في معرفة القراء (١/١٧٣)، وغاية النهاية (١/١١٩).

(١١) أي: بإثبات الألف وتحقيق الهمزة، ومثله ابن عامر والكوفيين.

ومن المشكل قوله تعالى: ﴿سَوَاءَاتٍ﴾^(١) على مذهب ورش، قد تقرّر في متن الشاطبية أن كل واوٍ أو ياءٍ^(٢) وقعتا بين فتح (وهمز) ^(٣) لورش، فيهما وجهان؛ التوسّط والمد^(٤)، نحو: ﴿سَوَاءٍ﴾ و﴿سَوَاءٍ﴾^(٥)، ومنه هذا اللفظ^(٦). وقد ذكر الشاطبي^(٧) رحمه الله تعالى ما يؤخذ منه أن في ﴿سَوَاءَاتٍ﴾ تسعة أوجه لورش^(٨)، وذلك أنه ذكر أن حرف المد^(٩) إذا تأخر عن الهمز لورش فيه: القصر والتوسّط والمد^(١٠)، أشار إلى ذلك بقوله:

وما بعد همز ثابت أو مغير فقصر وقد يروى لورش مطوّلاً
وووسّطه قوم^(١١)

فدخل في عموم ذلك همزة ﴿سَوَاءَاتٍ﴾، وذكر^(١٢) في آخر الباب أن في واوها خلافاً^(١٣) له، والخلاف دائر بين التوسّط والمد والقصر^(١٤) الذي (لغيره)^(١٥) من القراء.

-
- (١) وما تصرف منها، نحو قوله تعالى: ﴿بَدَتْ لَهَا سَوءَاتُهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٢]، و[طه: ١٢١]. و﴿سَوَاءَاتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠ و ٢٧]. و﴿يُورِي سَوءَاتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦].
- (٢) أي: ساكتين، قال الشاطبي في حرز الأمانى بيت رقم (١٧٩):
«وإن تسكن الياءين فتح وهمزة * بكلمة أو واو فوجهان جملاً». ويسمى مد اللين.
- (٣) في نسخة (ج، ود) وهمزة.
- (٤) قال الشاطبي في حرز الأمانى بيت رقم (١٧٩ - ١٨٠):
«وإن تسكن الياءين فتح وهمزة * بكلمة أو واو فوجهان جملاً * بطول وقصر وصل ورش ووقفه *»
- (٥) في نسخة (ب، ج، د): «كسوء وشيء».
- (٦) أي: ﴿سَوَاءَاتٍ﴾ وما تصرف منه.
- (٧) القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد، أبو القاسم الشاطبي الإمام. عاش ٥٢ سنة. توفي سنة (٥٩٠هـ). ينظر ترجمته في معرفة القراء (٢/ ٥٧٣)، وغاية النهاية (٢/ ٢٠).
- (٨) حاصلة من ضرب ثلاثة الواو في ثلاثة البدل.
- (٩) سقط من نسخة (د).
- (١٠) وهو ما يسمى بثلاثة البدل.
- (١١) حرز الأمانى ووجه التهاني، بيت رقم (١٧١).
- (١٢) في نسخة (د) وذلك.
- (١٣) في نسخة (د) وفي واوها خلاف.
- (١٤) ينظر الوافي ٨٣.
- (١٥) في نسخة (أ) بغيره.

فإذا نظرت إلى ذلك، حصل على المد في الواو^(١) ثلاثة في (الهمزة^(٢))^(٣)، وعلى التوسط والقصر كذلك^(٤)، فتصير تسعة أوجه. مشى على ذلك الجعبري^(٥) وجماعة من شراح الشاطبية^(٦).

والذي حرّره الشمس ابن الجزري: أن من مد (الهمز)^(٧) المبدل، قصر واو ﴿سَوَّات﴾، ومن وَسَّط واوها، وَسَّط الهمز المبدل لا غير، ومن قصر^(٨) واوها، قرأ بالأوجه الثلاثة المتقدمة في الهمز المبدل. فحصل من ذلك (أربعة أوجه)^(٩)، ونظمها فقال: وسوءات (قصر)^(١٠) الواو والهمز ثلثاً ووسَّطها فالكل أربعة فادر^(١١) وإذا اجتمع معها ما فيه مد بدل، كقوله تعالى: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَاسًا يُؤَرِي سَوَّاتِكُمْ وَرَيْدًا﴾^(١٢)، فإنك تأتي على قصر ﴿آدَمَ﴾ بقصر الواو^(١٣)، وعليه القصر في الهمز^(١٤).

(١) ولكنَّ المحققين من علماء الفن، على أن هذه الواو لا مد فيها لورش أصلاً، لأن رواية مد اللين عن ورش أجمعوا على استثناء هذه الواو، فحيثُ يكون الخلاف فيها دائر بين القصر والتوسط فقط ولا إشباع فيها. ينظر الواو ٨٣. قال ابن الجزري في النشر (١/٣٤٧). وينبغي أن يكون الخلاف... إلخ، انظره بطوله في النشر (١/٣٤٧).

(٢) في نسخة (أ) الهمزة.

(٣) أي: ثلاثة البدل.

(٤) أي: على توسط الواو ثلاثة البدل، وعلى قصر الواو ثلاثة البدل.

(٥) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، برهان الدين، أبو إسحاق الجعبري السلفي، الإمام، المقرئ. له شرح كبير للشاطبية، وقصيدة لامية في القراءات العشر. توفي سنة (٧٣٢هـ). ينظر معرفة القراء (٢/٧٤٣)، وغاية النهاية (١/٢١).

(٦) ينظر الواو (٨٣).

(٧) في نسخة (أ) الهمزة.

(٨) سقط من نسخة (ب).

(٩) الأوجه هي قصر الواو، وعليه ثلاثة البدل. توسط اللين، وعليه توسط البدل فقط. ويمتنع توسط الواو مع مد البدل، لأن من مذهبه التوسط في الواو، ليس له في البدل إلا التوسط فقط. ينظر البدور الزاهرة (١/٢٩٦).

* وما بين القوسين طمس في نسخة (أ).

(١٠) ما بين القوسين طمس في نسخة (أ).

(١١) في نسخة (ب، ود) فادري. وفي نسخة (ج) تجري.

* وهذا ما ذهب إليه المحققون وعليه العمل. ينظر النشر (١/٣٤٧).

(١٢) سورة الأعراف: آية ٢٦

(١٣) سقط من نسخة (د)

(١٤) أي: القصر في البدلين السابق واللاحق وقصر الواو.

وتأتي على تَوْسُطٍ ﴿ءَادَمَ﴾ بالتوسط في الواو والهمز^(١)، وبقصر الواو وتوسط الهمز^(٢) فقط^(٣).

وتأتي على المد الطويل في ﴿ءَادَمَ﴾ بقصر الواو والمد في الهمزة^(٤)، فعلى التأمل تجد الأوجه الأربعة ثابتة، سواءً أفردت أو جمعت مع^(٥) ما فيه مد بدل، والله تعالى^(٦) أعلم. ثم قال^(٧):

٤٨ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّامِ^(٨) وَالشُّكْرُ لِلَّهِ^(٩) عَلَى الْإِنْعَامِ
٤٩ وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ عَلَى النَّبِيِّ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ
٥٠ مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ وَعِزَّتِهِ وَمَنْ عَلَى مِنْهَا جِهٍ مِنْ أُمَّتِهِ

ختم الناظم بالحمدلة والصلاة على النبي ﷺ هذه المقدمة، لما ورد أن الشخص إذا بدأ دعاءه بذلك وختمه بذلك^(١٠)، استحى الله أن يردَّ ما بينهما، ومثل الدعاء التأليف، كما قاله^(١١) شيخنا البرهان اللقاني^(١٢) في شرحه على خاتمة عقيدته. وتقدم الكلام على الحمد، والشكر، والصلاة^(١٣).

(١) أي: بالتوسط في البدلين السابق واللاحق والتوسط في اللين.

(٢) أي: توسط البدلين وقصر الواو فقط.

(٣) في نسخة (د): «بقصر في الواو وتوسط الهمز، وتوسط فيها فقط». ولا فرق.

(٤) أي: الإشباع في البدلين السابق واللاحق وقصر الواو فقط.

(٥) سقط من نسخة (د).

(٦) سقط من نسخة (ب، وج).

(٧) «ثم قال» سقط من نسخة (ب، وج، ود).

(٨) في نسخة (ب، وج، ود): «الإتمام».

(٩) في نسخة (د): «له».

(١٠) في نسخة (د) به.

(١١) في نسخة (د) قال.

(١٢) تقدم التعريف به في قسم الدراسة (مبحث شيوخ المؤلف).

(١٣) عند شرح البيتين رقم (٢ و ٣).

وقوله: «على الإنعام»، المراد به إيصال النعمة إلى الغير. والنعمة - بكسر النون: ملائم تحمد عاقبته. ومعنى ملائم: كون تلك النعمة لاثقة بذلك^(١) المنعم عليه، بكونها مصلحة لشأنه من حصول نفع أو دفع ضرر. وقوله: تحمد عاقبته، مرادهم: أن ذلك المنعم عليه لا يحصل له عذاب ولا تعب بعد إسباغ تلك النعمة، ليخرج بذلك الكافر، فإن عاقبته غير محمودة باعتبار أنه إذا مات يصير في العذاب السرمدى إلى أبد الأباد.

أما النعمة - بضم النون-، فهي: ما وصل إلى المنعم عليه (من سرور ولين عيش. وافتحها: ما وصل إلى المنعم عليه)^(٢) من عظيم نعم الله تعالى كسعة رزق، وكثرة ولد، وعظيم جاه. وقوله: (على النبي)، تقدم شرحه^(٣).

وقوله: (الرؤف الرحيم)، مأخوذ من قوله تعالى: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾^(٤)، والرأفة والرحمة: رقة^(٥) القلب والعطف والتحنن. وكان ﷺ على غاية من ذلك، يدل ذلك على ذلك ما وقع له في أحد، أنه سُجَّ^(٦) وجهه حتى دخلت حَلَقَةُ الْمُعْفَرِ في وجنته، وكُسرت رباعيته، ونزل منه دم كثير، فصار يتلقاه بيديه الشريفتين ويقول: «وَيْحَ قَوْمٍ خَضَبُوا وَجْهَ نَبِيِّهِمْ»، فقال له عمر رضي الله عنه: ادع عليهم يا رسول الله! فقال: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنَّ اللَّهَ يَهْدِيهِمْ وَيُخْرِجُ مِنْ أَصْلَابِهِمْ نَسَمًا يُؤَخِّدُونَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ».

(١) في نسخة (ب، ود) بتلك.

(٢) ما بين القوسين كُتِبَ في نسخة (أ) في الحاشية بخرجة.

(٣) عند شرح بيت رقم (٣).

(٤) سورة التوبة: آية ١٢٨.

(٥) في نسخة (ب، ود) رأفة القلب.

(٦) السُّجُّ هو: أن يضربه بشيء فيجرحه فيه ويشقه. وهو في الرأس خاصة في الأصل، ثم استعمل في غيره من الأعضاء. ينظر تاج العروس (٦/٥٤)، والمعجم الوسيط (ص ٤٧٣).

(ثم) ^(١) من رحمته زاد على ذلك فقال: «اللَّهُمَّ اهْدِ قَوْمِي»، وفي رواية: «اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ (لَا يَعْلَمُونَ)» ^(٢)،
وفي رواية: «لَا يَعْقِلُونَ» ^(٣).
وقوله: (وصحبه)، تقدم أيضاً شرحه ^(٤).
وقوله: (وعترته) -بالتاء (المثناة من) ^(٥) فوق-، تطلق في اللغة؛ على ما يبقى من أصل الشجرة ^(٦).
وتطلق ^(٧) أيضاً على حجر يهتدي (به الضبُّ إلى) ^(٨) مأواه ^(٩).

(١) ما بين القوسين طُمس في نسخة (أ)

(٢) ما بين القوسين طُمس في نسخة (أ)

(٣) روى البيهقي في شعب الإبان (٣/ ٤٠)، حديث (١٣٧٥)، بسنده عن عبد الله بن عبيد قال: لما كُسرَت رباعية رسول الله ﷺ، وشُجَّ في جبهته فجعلت الدماء تسيل على وجهه قيل: يا رسول الله، ادع الله عليهم فقال ﷺ: «إن الله تعالى لم يعثني طغأنا ولا لغأنا، ولكن بعثني داعيةً ورحمةً، اللهم اهْدِ قَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ». والحديث مرسل.

وروى البخاري في صحيحه (٤/ ١٧٥)، حديث (٣٤٧٧، ٦٩٢٩)، ومسلم في صحيحه (٣/ ١٤١٧)، حديث (١٧٩٢): عن عبد الله بن مسعود ؓ قال: كأني أنظر إلى النبي ﷺ، يحكي نبياً من الأنبياء، ضربه قومه فأدموه، وهو يمسح الدم عن وجهه ويقول: «اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون». وروى الترمذي في سننه (٥/ ٢٢٦)، حديث (٣٠٠٢)، وابن ماجه في سننه (٢/ ١٣٣٦)، حديث (٤٠٢٧)، وأحمد في مسنده (١٩/ ٢٠)، حديث (١١٩٥٦)، من حديث أنس بن مالك ؓ: أن النبي ج كُسرَت رباعيته يوم أحد، وشُجَّ وجهه شجرةً في جبهته حتى سال الدم على وجهه، فقال: «كيف يفلح قوم فعلوا هذا بنبينهم وهو يدعوهم إلى الله؟» فنزلت: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ الآية. قال الترمذي: «حسن صحيح».

(٤) ينظر شرح بيت رقم (٣).

(٥) ما بين القوسين طُمس في نسخة (أ).

(٦) ينظر الصحاح (٢/ ٧٣٥)، مادة عتر.

(٧) في نسخة (ب، وج): «ويطلق».

(٨) ما بين القوسين طُمس في نسخة (أ).

(٩) أصل العترَة صخرة يجعلها الضب علامةً يهتدي بها إلى مأواه، فسمي أقارب الرجل عترَة من ذلك. ينظر المفيد في شرح القصيد (١٢).

(وتطلق) ^(١) على آل الرجل الأذنين وعشيرته ^(٢) الأقربين ^(٣).

وأحسن ما تفسر به العترة، أنها تطلق على آل ^(٤) البيت، فقد جاء عنه عليه السلام: أنه أخذ فاطمة والحسن والحسين وعلياً ^(٥) والعبّاس وجلّهم بالعباءة، وقال: «اللَّهُمَّ هُوَلاءِ عِترتي وَأَلِ بَيْتي، اللَّهُمَّ اسْتُرْهُمْ مِنَ النَّارِ كَسْتُرِي لَهُمْ بِهَذِهِ الْعِبَاءَةِ». فأمنت الملائكة على دعائه ^(٦) وجميع ما في البيت حتى سفكه المكان... الحديث ^(٧).

(١) في نسخة (أ، وب، وج): «ويطلق».

(٢) في نسخة (ج) وعترة.

(٣) روي عن مالك بن أنس رحمه الله أنه قال: عترة الرجل؛ أهله الأذنون وعشيرته الأقبون. أورد هذا الخبر أبو شامة في إبراز المعاني (١/١١٢)، والسخاوي في فتح الوصيد (١/٦٦)، واللورقي في المفيد في شرح القصيد (١/١٢).

(٤) سقط من نسخة (ج)

(٥) في نسخة (د): «والعليا»

(٦) في نسخة (ج، ود) على ذلك

(٧) روى ابن عدي في الكامل (٦/٢١٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/٣٦٨)، بسندهما عن البراء بن عازب قال: دَخَلَ عَلِيٌّ وَقَاطِمَةُ وَالْحُسَيْنُ وَالْحُسَيْنُ إِلَى النَّبِيِّ عليه السلام، فَخَرَجَ النَّبِيُّ عليه السلام فقام بِرِدَائِهِ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ هُوَلاءِ عِترتي». وقد أورد ابن عدي في جملة ما أنكره على محمد بن عمر الكلاعي، وقال: «ومحمد بن عمر ليس بذلك المعروف، إنما ذكرته لشرطي في أول الكتاب مهما أنكرته من حديث فإني أذكره في كتابي وأبين حاله، ولم نجد للمتقدمين فيه كلاماً، على أنهم قد تكلموا في من هو خير منه، إلا أنهم لم يبلغهم حاله، لأن محمد بن عمر هذا ليس بذلك المعروف» اهـ.

وروى الطبراني في المعجم الأوسط (٤/٢٣٥-٢٣٦) حديث (٤٠٧١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣/١٧٤٦-١٧٤٧)، حديث (٤٤٢٦)، بسندهما عن عبد الله بن الغسيل، قال: كنت مع رسول الله عليه السلام فمرّ بالعباس، فقال: «يا عم، اتبعني ببنيك!». فانطلق بستة من بنيه: الفضل، وعبد الله، وعبيد الله، وعبد الرحمن، وقتبم، ومعبد، فأدخلهم النبي عليه السلام بيتاً، وغطاهم بشملة له سوداء مخططة بحمرة، وقال: «اللهم هُوَلاءِ أهل بيتي وعترتي، فاسترهم من النار كما سترتهم بهذه الشملة!». قال: فما بقي في البيت مدّر ولا باب إلا آمن. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/٤٣٨): «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه جماعة لم أعرفهم». وله شاهد من حديث أبي أسيد الساعدي عند الطبراني في المعجم الكبير (١٩/٢٦٣)، حديث (٥٨٤)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/٤٣٨): «إسناده حسن».

وروى الترمذي في سننه (٥/٣٥١)، حديث (٣٢٠٥) بسنده عن عمر بن أبي سلمة ربيب النبي عليه السلام قال: لما نزلت هذه الآية على النبي عليه السلام: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً»

وقوله: «وَأَلَّ بَيْتِي»، عطف تفسير^(١) كما في الرواية الأخرى: «وَعَثَرْتِي آلَ بَيْتِي». وقوله: «(ومن)^(٣) على منهاجه^(٤)»، أي: طريقه الواضح، إذ المنهاج في اللغة فُسر بذلك^(٥). وقد دخل في ذلك من كان (على)^(٦) سنته ممن هو بعده إلى يوم القيامة. وقوله: «من أمته»، أي: ممن هو على دينه، فعلى (هذا)^(٧) (من) بيانية، فكأنه قال: ومن على منهاجه الذين هم أمته. وتطلق الأمة في اللغة على الجامع لما تفرق في غيره^(٨) من خصال الخير^(٩)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِتْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾^(١٠). وتطلق الأمة أيضاً على طريق في الجبل، فقد سُمع من العرب: اسلك هذه^(١١) الأمة، أي: هذه الطريق.

=في بيت أم سلمة، فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً، فجلَّهم بكساء، وعليّ خلف ظهره فجلَّه بكساء، ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً». قالت أم سلمة: «وأنا معهم يا نبي الله»، قال: «أنتِ على مكانك وأنتِ على خير». وفي صحيح مسلم (٤/١٨٨٣)، حديث (٢٤٢٤) عن عائشة رضي الله عنها قالت: خرج النبي ﷺ غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء عليّ فأدخله، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾.

- (١) سقط من نسخة (ب، ج، ود).
- (٢) في نسخة (ج): «أو». وفي نسخة (د): «على». والصواب ما أثبتته، والله أعلم.
- (٣) في نسخة (أ): «من» بدون واو.
- (٤) في نسخة (ج) منهاجه من أمته.
- (٥) تاج العروس (٦/٢٥١).
- (٦) ما بين القوسين سقط من نسخة (أ). وسقط من نسخة (د): «كان على».
- (٧) في نسخة (أ، وب) هذه.
- (٨) في نسخة (ج): «لما تقرر وفي غيره».
- (٩) تاج العروس (٣١/٢٢٩).
- (١٠) سورة النحل: آية ١٢٠.
- (١١) في نسخة (ج، ود) أيها.

وتطلق على الجماعة الذين شأنهم واحد. وتطلق في اللغة على أشياء آخر لا نطيل بذكرها^(١).

وقد تم الكلام على ما قصدناه من شرح هذه المنظومة، ومن الله أسأل النفع به لي ولجميع المسلمين، وأن يجعله خالصاً لوجهه^(٢) بجاه سيدنا محمد ﷺ^(٣)، آمين. والمرجو^(٤) (من)^(٥) اطلع فيه على هفوة أو زلة، أن يدرأ بالحسنة السيئة، فقل أن يسلم المرء من وهلة أو غفلة، خصوصاً وقد (وضعت)^(٦) ذلك مع شغل الخاطر ومكدرات ذهني الفاتر، وبالله التوفيق. (انتهى)^(٧).

(وكان الفراغ منه في يوم السبت المبارك، تاسع عشرين، شهر ذي الحجة الحرام، ختام عام سنة ثلاثاً وسبعين وألف من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا ۙ وَوَسَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾^(٨) ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٩)).

(١) في نسخة (ج) بذلك.

(٢) في نسخة (د) كُتِبَ بعد «لوجهه»: (لوجهه الكريم إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين).

(٣) جاه النبي ﷺ عند الله عظيم ولا شك، لكن التوسل به في الدعاء لم يرد عليه دليل صحيح، وهو من البدع في الدعاء، ولا يجوز. ينظر مجموع الفتاوى (١/٢٠٢)، والتوسل أنواعه وأحكامه للألباني (١٤٣).

(٤) في نسخة (ج): «المرجو» بدون واو.

(٥) المثبت من نسخة (ج)، وفي غيرها: «من».

(٦) في نسخة (أ، وب) كأنها: «صنعت».

(٧) ما بين القوسين من نسخة (ج).

(٨) سورة الصفات، آية: ١٨٠-١٨٢.

* ما أثبتته في الصلب من نسخة (أ).

وكتب في نسخة (ب) ما نصه: «وكان الفراغ من تعليق هذه النسخة في يوم الجمعة عشر في شهر الحجة الحرام، ختام سنة ١٠٨٧ هـ، وعلقها بيده الفانية الفقير/ عامر بن سراج الدين بن (... الغمري بلدًا، الشافعي مذهبًا، الأحمدى طريقة، غفر الله له وللمسلمين آمين.

وكتب في نسخة (ج): انتهى وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الخاتمة

لك الحمدُ ربي، ولك الشكرُ كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك. اللهم أحسن عاقبتي وقارئ هذه السطور في الأمور كُلِّها، وأجرنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة، واختم بالصالحات أعمالنا، إنك جواد كريم، وعلى كل شيء قدير. ففي نهاية هذه الرحلة مع هذا الكتاب، رأيتُ من المناسب أن أُطلع القارئ الكريم، على أهم النتائج والاستنتاجات وبعض التوصيات التي توصلتُ إليها خلال معاشتي لهذا البحث، وأوجزها في النقاط التالية:

١. أن اسم المؤلف -رحمه الله- الصحيح هو: «محمد بن قاسم بن إسماعيل البقرى»، وما عداه وهمٌ أو غلطٌ.

٢. أن مقولة: «غالب علماء مصر إما تلميذه أو تلميذ تلميذه» مقولةٌ صحيحةٌ، حيث إنه تتلمذ هو على جُلِّ علماء عصره في شتى العلوم، ومن ثمَّ قصده طلبة العلم وتوجَّهوا إليه من كل حدب وصوب، وأخذوا عنه مختلف العلوم، وقد قيل: إنه قد أخذ عنه ما لا يحصى عددهم، فهو بحقُّ شيخ المحدثين والمقرئين في زمانه، واسمه مدوَّن في كثير من إجازات القراءات.

٣. للمؤلف -رحمه الله- العديد من المؤلفات النافعة، وجُلُّها في علم القراءات، وقد أشرتُ إلى بعضها في قسم الدراسة، مع أنه كان يملئ كتبه على طلبته ويدرسهم بها، ولم يشتغل في التأليف إلَّا في الثلث الأخير من أيام حياته -رحمه الله- التي امتدَّت إلى ثلاث وتسعين سنة.

٤. المؤلف -رحمه الله- ذو نزعة صوفية، وقد أخذ علم التصوُّف والسلوك من عمِّه موسى بن إسماعيل البقرى وغيره. وله العديد من الكلمات التي تدلُّ على ذلك، وقد علَّقتُ عليها في ثنايا البحث، ولعلَّ هذا النهج هو السائد في زمن المؤلف، والعلم عند الله.

٥. تواردُ العلماء بعضهم على بعض، وأخذُ بعضهم من بعض، مع حفظ حقِّ السابق واعتراف اللاحق به، منهجٌ سائد منذ القدم، فقد اطلَّعتُ على ما كتبه تلميذ المؤلف/ علي بن محسن الصعيدي (المعروف بالرَّميلي) المتوفى سنة (١١٣٠هـ) الموسومة بـ (الدر الحسان في حل مشكلات قوله تعالى [الآن])، فوجدتهُ أحياناً ينقل حرفياً من شيخه البقري، وقد أشار هو لذلك في «الدر الحسان» في غير ما موضع، وبالله التوفيق.

٦. مؤلف كتاب (الدر الحسان في حل مشكلات قوله تعالى [الآن]) علي بن محسن الصعيدي، هو تلميذ محمد بن قاسم البقري، وقد حقَّق وأخرج كتابه هذا فضيلة الدكتور / ناصر بن محمد بن عثمان المنيع. ونُشر هذا البحث في مجلة الدراسات القرآنية في العدد الثامن جمادى الأولى عام ١٤٣٢هـ / مايو ٢٠١١م. (الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه).

٧. مسألة (الآن)، والاستفهام المتكرر في القرآن، و او سَوَاءت، من دقائق التخصُّص، وقد أُلِّف فيها قبل البقري وبعده، كما أوضحتُ ذلك في الدراسة، بل وأُخرجت في جمع المؤلفات فيها رسائل علمية مستقلة. وهذا يدلُّ على عناية العلماء في لمَّ شعث ما تشعَّب من جزئيات هذا الفن.

٨. وجدتُ أن أغلب الفروق بين نسخ هذا الكتاب، هو مما يستغنى عنه ويستقيم السياق بدونه، كقوله: (إلى آخره تكتب في بعض النسخ هكذا ... إلخ، وكذلك تغيير الفاء بالواو نحو قوله: فإذا - وإذا، وإبدال الهمزة بالياء، كقوله: عائدة ونائبة)، مما هو واضح وبيِّن، ولا يفسد ولا يغيِّر المعنى، وهو من تصرُّف النَّسَاح غالباً، وبالله التوفيق.

٩. «كُلُّ عِلْمٍ يُؤْخَذُ مِنْ أَرْبَابِهِ» أو «كُلُّ فَنٍّ يُسْأَلُ عَنْهُ أَهْلُهُ»؛ مقولاتٌ قديمةٌ حديثة، فلو التزم الناس بها لأراحوا واستراحوا.

* كما أني أوصي الباحثين بتتبع الجزئيات الصغيرة للمؤلفين وإخراجها، فقد يوجد فيها ما لا يوجد في المطولات من الكتب، لأنها تُؤلف في جزئية محددة، وغالبًا تكون هذه الجزئيات من غوامض ودقائق العلوم.

وفي الختام، فهذا مبلغ علمي، وغاية جهدي، فما كان من حقٍّ وصوابٍ فمن الله وحده، فهو المتفضل به عليّ، وما كان من خطأ وسقط فمن نفسي والشيطان، وشرعُ الله ودينه بريئان منه. أسأل الله العليّ القدير العلمَ النافع والعملَ الصالح، إنه جوادٌ كريمٌ، وعلى كل شيء قديرٌ. والحمد لله رب العالمين.



المصادر والمراجع

- * القرآن الكريم، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
١. إبراز المعاني من حرز الأمان، تأليف: أبي شامة المقدسي الدمشقي (ت ٦٦٥هـ)، دار الكتب العلمية.
 ٢. الأذكار، للإمام النووي (ت ٦٧٦هـ)، ط ١٤١٤هـ / ١٩٩٤ م. دار الفكر، بيروت.
 ٣. أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، تأليف: أحمد بن محمد بن أحمد، أبو العباس المقري التلمساني (ت ١٠٤١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا - إبراهيم الإياري - عبد العظيم شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩ م.
 ٤. أسنى المطالب في شرح روض الطالب، تأليف: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلامي.
 ٥. الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف: أبي الفضل ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ.
 ٦. إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي (ت ١٠٦٨هـ)، ط ١٤١٣هـ / ١٩٩٢ م، دار الكتب العلمية، بيروت.
 ٧. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، تأليف: عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان. وطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الثالثة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠ م.
 ٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان.
 ٩. بلغة السالك لأقرب المسالك، تأليف: أحمد الصاوي، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، ط ١٤١٥هـ / ١٩٩٥ م، دار الكتب العلمية، بيروت.
 ١٠. تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبي الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
 ١١. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها، لابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: محب الدين العمروي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧ م، دار الفكر، بيروت.

١٢. تفسير السلمى = حقائق التفسير، تأليف: أبي عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسى الأزدي السلمى، (ت ٤١٢ هـ)، تحقيق سيد عمران، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة النشر ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
١٣. التمثيل والمحاضرة، تأليف: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحل، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
١٤. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تأليف: نور الدين علي بن محمد الكنانى (ت ٩٦٣ هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ.
١٥. التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق وتذكرة أولي الألباب في طريقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، تأليف: سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٣٣ هـ)، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
١٦. الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث، تأليف: أحمد بن عبد الكريم الغزي العامري (ت ١١٤٣ هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن فواز أحمد زمري، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م، دار ابن حزم، بيروت.
١٧. حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، تأليف: القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيى الأندلسي الشاطبي (ت ٥٩٠ هـ)، ضبط وتصحيح ومراجعة: الشيخ / محمد تميم الزعبي، طبعة مكتبة دار الهدى، الطبعة الرابعة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
١٨. حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، تأليف: عبد الحميد الشرواني، ط دار الفكر، بيروت.
١٩. خزنة الأدب وغاية الأرب، تأليف: ابن حجة الحموي (ت ٨٣٧ هـ)، تحقيق: عصام شقيو، مكتبة الهلال - بيروت، ودار البحار - بيروت، الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤ م.
٢٠. ديوان امرئ القيس، تأليف: امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (ت ٥٤٥ م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٢١. رسالة في أصول الفقه، تأليف: أبي علي الحسن بن شهاب العكبري الحنبلي (ت ٤٢٨ هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، المكتبة المكية - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
٢٢. رسالة لطيفة جامعة في أصول الفقه، تأليف: عبد الرحمن بن ناصر الدين السعدي (ت ١٣٧٦ هـ)، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، بيروت.

٢٣. الروض المربع شرح زاد المستقنع، تأليف: منصور بن يونس البهوتي الحنبلي (ت ١٠٥١هـ)، ومعه: حاشية الشيخ العثيمين وتعليقات الشيخ السعدي، خرج أحاديثه: عبد القدوس محمد نذير، دار المؤيد - مؤسسة الرسالة.
٢٤. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، ط ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م، دار المعارف، الرياض.
٢٥. سنن ابن ماجه، تأليف: ابن ماجه أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
٢٦. سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، سنة النشر: ١٩٩٨ م، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
٢٧. سير أعلام النبلاء، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
٢٨. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٢٩. شرح العقيدة الطحاوية، تأليف: ابن أبي العز الحنفي الدمشقي (ت ٧٩٢هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.
٣٠. شرح سنن أبي داود، تأليف: أبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: أبي المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٣١. شعب الإيمان، تأليف: أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م، مكتبة الرشد، الرياض.
٣٢. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٣٣. صحيح البخاري، تأليف: محمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.

٣٤. صحيح الترغيب والترهيب للألباني، ط مكتبة المعارف، الرياض.
٣٥. صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٣٦. العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تأليف: أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الخامسة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
٣٧. عنوان دليل السالك شرح ألفية ابن مالك، تأليف: عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م.
٣٨. عون المعبود شرح سنن أبي داود، تأليف: محمد أشرف بن أمير، العظيم آبادي (ت ١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ.
٣٩. غاية النهاية في طبقات القراء، تأليف: شمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، عنى بنشره لأول مرة عام ١٣٥١ هـ ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية.
٤٠. فتح الوصيد في شرح القصيد، تأليف: علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
٤١. فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، تأليف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.
٤٢. الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، تأليف: محمد بن علي المعروف بابن الطقطقي (ت ٧٠٩هـ)، تحقيق: عبد القادر محمد مايو، دار القلم العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٤٣. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، تأليف: أحمد بن غانم بن سالم بن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهرى المالكي (ت ١١٢٦هـ)، دار الفكر، تاريخ النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٤٤. القواعد المقررة والفوائد المحررة - المسمى اختصارًا متن البقرية في القراءات السبع، تأليف: الإمام محمد بن قاسم بن إسماعيل البقرى (ت ١١١١هـ)، رسالة علمية دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن إبراهيم بن فاضل المشهداني، ط مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٤٥. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤٠٧هـ.
٤٦. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تأليف: إسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢هـ)، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٧. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي، أبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٤٨. لسان العرب، تأليف: ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.
٤٩. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدررة المضبية في عقد الفرقة المرضية، تأليف: شمس الدين، أبي العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت ١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين ومكنتها - دمشق، الطبعة الثانية - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٥٠. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، ط ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، دار الفكر، بيروت.
٥١. مجموع الفتاوى، تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
٥٢. المجموع شرح المذهب، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الفكر.
٥٣. المحيط في اللغة، تأليف: إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد (ت ٣٨٥هـ).
٥٤. مذكرة أصول الفقه، تأليف: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (ت ١٣٩٣)، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
٥٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٥٦. المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، تأليف: علي بن سلطان الهروي القاري، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، ط مكتب المطبوعات الإسلامية.
٥٧. معجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث، بيروت.
٥٨. المعجم الوسيط، تأليف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة.
٥٩. معجم مقاييس اللغة، تأليف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٦٠. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٦١. المفيد في شرح القصيد، لعلم الدين القاسم بن أحمد الأندلسي اللورقي (ت ٦٦١هـ) - شرح حرز الأمانى ووجه النهائي في القراءات السبع - رسالة علمية دراسة وتحقيق: الدكتور/ عبد الحميد بن سالم الصاعدي، بإشراف فضيلة أ. د / محمد بن سيدي بن محمد الأمين.
٦٢. مناهل العرفان في علوم القرآن، تأليف: محمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة.
٦٣. المهذب في فقه الإمام الشافعي، تأليف: أبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية.
٦٤. النشر في القراءات العشر، تأليف: شمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتب العلمية]. وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٦٥. نصب الراية لأحاديث الهداية، تأليف: جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
٦٦. نقد الشعر، تأليف: قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي (ت ٣٣٧هـ)، مطبعة الجوائب - قسطنطينية، الطبعة الأولى ١٣٠٢هـ.
٦٧. نهاية الزين في إرشاد المبتدئين، تأليف: محمد بن عمر بن علي بن نوي الجاوي، ط دار الفكر، بيروت.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوعات
٢٧٢	المقدمة
٢٧٦	المبحث الأول: نبذة موجزة عن المؤلف
٢٧٦	الفقرة الأولى: اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته
٢٧٧	الفقرة الثانية: مولده، ونشأته
٢٧٩	الفقرة الثالثة: شيوخه وتلاميذه
٢٨١	الفقرة الرابعة: مؤلفاته
٢٨٢	الفقرة الخامسة: وفاته
٢٨٤	المبحث الثاني: دراسة الكتاب المحقق
٢٨٤	فقرة (أ): تحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبه إلى مؤلفه
٢٨٧	فقرة (ب): موضوع الكتاب، وكيفية تقسيمه
٢٩٠	فقرة (ج): وصف نسخ الكتاب الخطية التي اعتمدها في التحقيق مع إلحاق الناذج منها
٢٩٣	فقرة (د): عملي في تحقيق الكتاب
٢٩٥	إلحاق نماذج من المخطوط
٢٩٩	المبحث الثالث: نص الكتاب المحقق
٢٩٩	١- مقدمة الكتاب والتعريف بالمنظومة وبعض الموضوعات الوعظية
٣١٦	٢- مسألة الآن وما يتعلق بها من أوجه للسبعة
٣٢٨	٣- ما يتعلق بها لباقي العشرة
٣٢٩	٤- الاستفهام المتكرر في القرآن، وما يتعلق به من أحكام للسبعة
٣٣٨	٥- ما يتعلق به لباقي العشرة
٣٤٤	٦- ما يتعلق بواو سوءات
٣٤٦	٧- الختام والحمدلة والصلاة على النبي ﷺ
٣٥٢	الخاتمة والتوصيات
٣٥٥	ثبت المصادر والمراجع
٣٦١	فهرس الموضوعات



ثالثاً: التقارير

المؤتمر الدولي الأول

حول الإعجاز في القراءات والمصطلحات القرآنية

٤-١٤٣٤/١/٥ هـ الموافق ١٨-١٩/١١/٢٠١٢ م

كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها بجامعة الأزهر - طنطا

محاور المؤتمر:

١- الإعجاز العلمي في القراءات القرآنية (الطب-الفلك-النبات-البحار-علوم الأرض).

٢- الإعجاز في الشريعة.

٣- دقة المصطلحات القرآنية في الإعجاز البياني.

٤- دقة المصطلحات القرآنية في الجوانب المعرفية المختلفة.

بحوث المؤتمر:

١- بيان دقة الاختيار القرآني ودور ذلك في الكشف عن الفروق البيانية في الآيات القرآنية. د. المثني عبد الفتاح محمود- السعودية.

٢- انتقال الصفات الوراثية من الآباء إلى أمشاج الذرية. د. محمود عبد الله

إبراهيم نجا - مصر.

٣- الإعجاز البياني في ضوء قوله تعالى: (فلا أقسم بالخنس). د. ياسين

ابن حافظ قاري - السعودية.

٤- (بيدئ ويعيد) في القرآن الكريم. د. كريم حسنين عبد المعبود - مصر.

٥- الإشارة القرآنية في استخراج الوقود من الحجارة. ب هشام عبد الرحمن

حسن - مصر.

- ٦- علم الحبك بين غمرة الخراصين و يقين المؤمنين. عبد الرحمن محمد السعدي - تونس.
- ٧- من وجوه الإعجاز التربوي للقراءات المتواترة. أ.د. رضا عبد المجيد المتولي إبراهيم - مصر.
- ٨- صفات الحروف وأثرها في إعجاز القرآن الكريم. د. عبد الهنائي - عمان.
- ٩- الجملة الفعلية في سياق الرحمة. د. محمد توفيق عبد المحسن - العراق.
- ١٠- دلائل الإعجاز في الإيجاز من قراءات القرآن. د. الجيلي علي أحمد بلال - الإمارات
- ١١- الإعجاز التشريعي في بناء الأسرة وتحصينها من خلال سورة النور. الحسن صدقي - المغرب.
- ١٢- إثراء قراءات القرآن الكريم ورواياته للإعجاز البياني: سورة الفاتحة نموذجاً. د. عادل بن إبراهيم الرفاعي - السعودية.
- ١٣- الإعجاز التشريعي الزواج (مقارنة بين تشريعات الإسلام وتشريعات الأمم الأخرى). د. سليمان بن عامر الشعلي - عمان.
- ١٤- التناسب بين اسم سورة البقرة ومضمونها/ د. زهراء خالد سعد الله العبيدي - العراق.
- ١٥- إعجاز القراءات في التشريع بتنوعها باختلاف الحركات. د. محمود بن سعد عبد الحميد شمس - السعودية.
- ١٦- مصطلح الحرام في القرآن الكريم. علي بن أحمد الحذيفي - السعودية.
- ١٧- تأصيل حول الدراسة المصطلحية في القرآن: مصطلح الأمن نموذجاً. د. حامد محمد حامد عثمان - مصر، السعودية.

توصيات المؤتمر:

بعد انتهاء فعاليات المؤتمر من ندوات وحلقات نقاشية وحوارية خرج المؤتمرون بمجموعة من التوصيات كان من أهمها:

- يوصي المؤتمر بالاستزادة من هذه المحافل العلمية بحيث ينعقد المؤتمر مرة كل عامين خلال شهر نوفمبر لإثراء البحوث المتعلقة بالقراءات وعلومها وقضاياها .

- يوصي المؤتمر بضرورة أن تتبنى الكلية في مؤتمراتها الدولية مناقشة قضايا القرآن الكريم والقراءات وعلومه من خلال خطة علمية طموح تفي بتطلعات الأجيال في هذه الكلية.

- يوصي المؤتمر بإنجاز موسوعة إلكترونية تستوعب جميع المفردات القرآنية التي تتنوع القراءات فيها وجمع الدراسات التي تدور حولها.

- يؤكد المؤتمر على وجوب التريث الواعي في محاولة ربط النظريات العلمية التي لم تصل إلى مستوى الحقيقة المسلمة والثابتة علمياً بالقرآن الكريم؛ لأن النظريات التي لم تتحصل بالثبوت العلمي قد يعترها التغير، وحقائق القرآن ثابتة لا تتغير.

- يوصي المؤتمر بإنشاء كلية للقرآن الكريم والقراءات وعلومها بالقاهرة وأخرى بالوجه القبلي؛ إذ إن فعاليات المؤتمر قد كشفت عن الحاجة الماسة لذلك.

- يوصي المؤتمر بإنشاء كلية للقرآن الكريم والقراءات وعلومها للفتيات؛ لأن الفتيات الحاصلات على تخصص القراءات يعانين من الحرمان من إتمام الدراسات العالية في ميدان القراءات وعلومها.



المؤتمر العلمي الدولي الأول في موضوع:

مركزية القرآن الكريم في نظرية المنهاج النبوي

عند الأستاذ عبد السلام ياسين^(١)

استانبول ١٧ و ١٨ محرم ١٤٣٤ هـ

الموافق لـ ١ - ٢ ديسمبر ٢٠١٢ م

تنظيم: المركز الدولي للأبحاث والدراسات التربوية والعلمية والمعهد الأوربي للعلوم

الإسلامية بتنسيق مع مركز وقف دراسات العلوم الإسلامية

يعقد هذا المؤتمر من أجل بيان أوجه مركزية النص القرآني في مباني نظرية المنهاج النبوي عند الأستاذ عبد السلام ياسين ومعانيها وكليات قضايها، كما هو مفصل ومبثوث في أعماله وكتبه المتنوعة.

أهداف المؤتمر:

الأهداف الرئيسة للمؤتمر:

- إبراز المنهاج النبوي باعتباره تصورا علميا وسلوكا عمليا ونظرية متكاملة في التغيير والبناء.
- التعريف بالأستاذ عبد السلام ياسين وبمكتوباته وأجوبته عن الأسئلة الكبرى المطروحة على المستويات التربوية والفكرية والسياسية.
- تبرز مكانة القرآن الكريم ومحوريته في نظرية المنهاج النبوي، وحضوره المركزي في كل مقاربات الأستاذ عبد السلام ياسين التربوية والفكرية والسياسية.

(١) المصدر: <http://yassineconferences.net/ar/index>

محاوّر المؤتمّر وبحوثة وأعماله:

الجلسة العلمفة الأولى:

• نظرفة المنهاج النبوف: معالم وقضايا:

• المعالم الكبرف لنظرفة المنهاج النبوف/ محمد باسفدف (جامعة الملك عبدالعزفز - السعودفة).

• معالم الإصلاح الحضارفف فف نظرفة المنهاج النبوف/ أنور الجمعاوف (جامعة قفصة - تونس).

• القرآن الكرفم وبناء الجهاز المفهومف فف نظرفة المنهاج النبوف/ د. الحسن السلاسف (باحث فف الفكر الإسلامف - المغرب).

• الأساس القرآنف لنقد الحدائفة عند الأستاذ عبد السلام ياسفنف/ الدكتور عبد الرحمن عبفد حسن (جامعة العلوم الإسلامفة - مالفزفا).

• المرتكزات القرآنف لمذهب الأنسنة فف فكر الأستاذ عبد السلام ياسفنف/ الدكتور عز الدفن معفمفش (جامعة الجزائر - الجزائر).

• مركزة القرآن فف تفكفك بنة الاستفداد عند الأستاذ عبد السلام ياسفنف/ الدكتور فرهاد إبراهفم أكبر الشوافف جامعة صلاح الدفن - العراق).

• نظرفة المنهاج النبوف: الوظففة والمقصد/ الكور السالف ولد المختار الحاج (متمدف الفكر الإسلامف وحوار الثقافات - مورفئانفا).

الجلسة العلمفة الثانية:

• القرآن الكرفم والمراجعات الأصولفة والفقهفة واللغوفة فف نظرفة

المنهاج النبوف:

- مراجعة التراث الأصولي والمقصدي في ضوء الكليات القرآنية عند الأستاذ عبد السلام ياسين/ الدكتور محماد رفيع (جامعة محمد بن عبد الله - المغرب).
- تفصيل القول في مركزية القرآن في الاجتهاد الأصولي (هدية غازي/ جامعة عجمان- الإمارات)
- لغة القرآن في نظرية المنهاج النبوي/ د. الصادق الرمبوق (باحث في فلسفة التواصل/ جامعة عبد الملك السعدي).
- أصول علم التفسير وقواعده في نظرية المنهاج النبوي للأستاذ عبد السلام ياسين/ د. عز الدين احميمصة (جامعة مونتريال- كندا).
- لغة القرآن الكريم في كتابات الشيخ ياسين: المنزلة والوظائف/ الدكتور رشيد بلحبيب (أستاذ الدراسات اللغوية بجامعة قطر).
- القرآن الكريم مصدرا للمعرفة الفقهية في نظرية المنهاج النبوي: دراسة وصفية تحليل/ الدكتور الذواودي بن بخوش قوميدي (جامعة باتنة- الجزائر).
- الجلسة العلمية الثالثة:
- دولة القرآن والمعرفة التاريخية في نظرية المنهاج النبوي:
- القرآن والسلطان: التاريخ وجدلية التفكيك والتركيب في فكر الأستاذ عبد السلام ياسين/ د. إدريس الكنهوري (كاتب صحفي - المغرب).
- دولة القرآن في نسق الفقه السياسي للأستاذ عبد السلام ياسين/ د. خالد العسري (باحث في الفقه السياسي / جامعة عبد الملك السعدي - المغرب)
- حقوق الإنسان في دولة القرآن: المرتكزات المعرفية والمنهجية/ د. زكرياء السرتي (جامعة السلطان المولى سليمان - المغرب).
- مفهوم دولة القرآن في نظرية المنهاج النبوي/ د. محمد جنايد الحداد (جامعة عبد الملك السعدي - المغرب).

- الأساس القرآني لثقافة اللاعنف عند الأستاذ ياسين / الدكتور محمد محمود كالو (أكاديمية الأندلس).
- الرؤية القرآنية للثورة وإعادة البناء من خلال كتابات الأستاذ عبد السلام ياسين / الدكتور أحمد زقافي (الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين).
- مفاهيم التجديد والقومة والمرونة / الدكتور باسل خلف حمود الزبيدي (جامعة صلاح الدين - العراق).
- الوحي وفقه التاريخ عند الأستاذ عبد السلام ياسين / الدكتور عبد القادر آيت الغازي (جامعة السلطان المولى سليمان - المغرب).
- القرآن مصدرا لاكتساب الخبرة التاريخية في نظرية المنهاج النبوي عند عبد السلام ياسين / سهام دراجي باحثة دكتوراه (جامعة الجزائر - الجزائر).
- المعرفة التاريخية في نظرية المنهاج النبوي للأستاذ عبد السلام ياسين زينب التدلاوي (باحثة الدكتوراه / جامعة عبد الملك السعدي - المغرب).
- اليوم الثاني : الأحد ١٨/١/١٤٣٤هـ الموافق لـ ٢٠١٢/٩/٢م
- الجلسة العلمية الرابعة :
- القرآن والتزكية في نظرية المنهاج النبوي:
- الأسس القرآنية للنظرية التربوية عند الأستاذ عبد السلام ياسين / ناصر محمدي جاد (الدار العربية لتقنية المعلومات - مصر).
- أصول التربية القرآنية من خلال نظرية المنهاج النبوي للأستاذ عبد السلام ياسين / محمد زاوي (باحث في الفكر الإسلامي - المغرب).
- مركزية الإحسان في نظرية المنهاج النبوي عند الأستاذ عبد السلام ياسين / محمد حلمي (المعهد الألماني للأبحاث الشرقية - مصر).

- قرآنية التزكية وأصالتها في المشروع التربوي للأستاذ عبد السلام ياسين / محمد شتوان (باحث في التصوف / جامعة محمد بن عبد الله - المغرب).
- التربية الإيمانية مقصد تشريعي وضرورة تنظيمية: دراسة في الأسس الشرعية والدواعي التنظيمية من خلال نظرية المنهاج النبوي / هيثم خزنة (الجامعة الأسمرية - ليبيا)
- مركزية القرآن في التربية الروحية عند الأستاذ عبد السلام ياسين / د. محمد صديقي (أستاذ باحث في الفكر الإسلامي - المغرب).
- الأسس القرآنية لمجالات الإحسان / الدكتور أميد نجم الدين جميل المفتي (جامعة صلاح الدين - العراق).
- الجلسة العلمية الرابعة : (موازية)
- نظرية المنهاج النبوي: مفاهيم وقضايا:
- التأصيل المنهاجي لاقتحام العقبة / ذ. محمد ياسين العشاب (كلية العلوم القانونية والاقتصادية بطنجة - المغرب).
- توظيف النص القرآني في نظرية المنهاج النبوي / السعيد المعتز بالله (جامعة القاهرة - مصر).
- مفهوم الفقه في فكر الأستاذ ياسين / جمعة محمود الزريقي (مستشار المحكمة العليا / طرابلس - ليبيا).
- القرآن والعقل في نظرية المنهاج النبوي / الدكتور أحمد بوعود (أستاذ الفلسفة والفكر الإسلامي - المغرب).
- العقل والوحي في نظرية المنهاج النبوي / د. أحمد الفراك (باحث في الفلسفة / جامعة السلطان المولى سليمان - المغرب).

- مفهوم العلم ووظيفة العالم في نظرية المنهاج النبوي / الدكتور مصطفى شكري (باحث في الفكر الإسلامي - المغرب).
- القرآن الكريم مصدر المعرفة عند الأستاذ عبد السلام ياسين / الدكتور حامد أشرف همداني (جامعة بنجاب - باكستان).
- محورية النص القرآني في الاستدلال على مسائل العلم في المنهاج النبوي / الدكتور عبد الرزاق لكريط (جامعة سيدي محمد بن عبد الله - المغرب).

الجلسة العلمية الخامسة:

- مركزية القرآن في تحرير المرأة في نظرية المنهاج النبوي
- القرآن الكريم وقضية المرأة في نظرية المنهاج النبوي عند الأستاذ عبد السلام ياسين/د. أحمد مبارك سالم (وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف- البحرين).
- عبد السلام ياسين وقضايا المرأة: منهجه ومنهاجه / الدكتور محمد عبد الحميد خليفة (جامعة دمنهور - مصر).
- قضية تحرير المرأة في نظرية المنهاج النبوي للأستاذ عبد السلام ياسين / الدكتور علي محمد فريد مفتاح (جامعة عدن - اليمن).
- الرؤية القرآنية لتحرير المرأة وتنويرها من خلال نظرية المنهاج النبوي / د. جهاد الصاخي (جامعة عبد الملك السعدي - المغرب).
- تجديد النظر في قضايا المرأة المسلمة من خلال نظرية المنهاج النبوي / د. وفاء توفيق (باحثة في الفكر الإسلامي - المغرب).

الجلسة العلمية السادسة:

- المشاركات باللغتين الفرنسية والإنجليزية:

- L'Etat de droit et la bonne gouvernance selon la théorie de méthode prophétique du Professeur Abdassalam Yassine (Dr Khassim DIAKHATÉ/ Université Cheikh Anta Diop/ Sénégal).
- La Méthode Prophétique: Authenticité, Réalisme et Perspectivisme (Jaouad MUFTISADA/ Ecole Normale Supérieure – Casablanca /MOROCCO) .
- Excelling in this life for the next : based on the Prophetic Method Developed by Abdessalam Yassine (Imad Benjelloun Delaware Valley College/USA) .
- Arabic in Qur'an and Islam: The Ideas of Sheikh Abdessalam Yassine (Dr. Moratd-Serir Ilhem/ University of Tlemcen, Algeria).
- The Theory of Quranic Spirituality: Abdessalam Yassine's Critique of Hybrid Sufism (Prof. Dr. MOHD. SANAULLAH AL-NADAWI/ Aligarh Muslim University/ INDIA).
- The Qur'anic Ideals of Human Reason in Abdessalam YASSINE's Theory of the Prophetic Method (Dr.Mykhaylo Yakubovych, The National University of Ostroh Academy ,UKRANIA).
- Building the Epistemic and Value Systems in the Muslim Mass Media: revisiting Sheikh Abdel Salam Yassine's Qura'anic

Views (Dr. Wail Ismail Abdel Barry Ain Shams University – Egypt).

• The Qur'anic basis for the Appointment of Rulers and Limits of their Authority- Analysis of Imam Abdessalam Yassine's theory for an Islamic State (Dr.Muhammad Raza Taimoor- Govt. College Burewala, Higher Education Department Punjab Government).

• The Qur'anic Basis for "Daawa and Dawla" Dichotomy in Imam Abdessalam Yassine's Theory of the "Prophetic Method" (Dr. Mohamed Elghazi -Faculty of Letters and Humanities - Department of English Studies- Ibn Zohr University- Agadir.Morocco).

البيان الختامي وتوصيات المؤتمر

- الدعوة إلى اعتماد القرآن الكريم منطلقاً للأبحاث والدراسات.
- وأصلاً للتربية والتعليم، ومنها حياة الفرد والأمة في مختلف جوانبها.
- تدريس نظرية الأستاذ عبد السلام ياسين في الجامعات و المعاهد والمدارس الإسلامية باعتبارها إسهاماً فكرياً وتربوياً ودعواً متميزاً.
- إحداث مركز أكاديمي يعنى بدراسة نظرية المنهاج النبوي والتجديد الديني يتولى عقد ندوات وموائد مستديرة وطباعة كتب بمختلف اللغات في الموضوع.
- إحداث جائزة نظرية المنهاج النبوي تستهدف الباحثين المتخصصين لسبر أغوار النظرية.

- إقامة الندوات والحلقات النقاشية على شبكة الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، حول فكر الأستاذ عبد السلام ياسين وبيان رؤيته في كثير من المسائل التي تمس إشكاليات واقعا المعاصر، وتوجيه طلبة الجامعات في الكليات الإسلامية والعلوم السياسية وأقسام العلوم النفسية والتربوية للاطلاع على كتب الأستاذ عبد السلام ياسين الغنية بالموضوعات التي تصلح بحوثا قيمة وأصيلة للتخرج.

- نشر البحوث والدراسات المتعلقة بفكر الأستاذ عبد السلام ياسين في الدوريات والمجلات العلمية الرصينة لتصل إلى المفكرين والعلماء.

- تميم اقتراح مجلة كلية العلوم الإسلامية، بجامعة الموصل العراقية المحكمة، استعدادها لنشر أبحاث ودراسات تتعلق بالأستاذ عبد السلام ياسين أو الإعلان عن كتبه ومنشوراته على صفحة الإعلانات في المجلة.

- إعادة طبع وترجمة مؤلفات ومحاضرات ومسموعات ومرثيات الأستاذ عبد السلام ياسين لينتفع بها المسلمون وغيرهم من العالمين.

- التعريف بالتجربة الدعوية الحركية للأستاذ عبد السلام ياسين وخصوصياتها على نطاق واسع.

- الدعوة إلى تنظيم مؤتمرات مشابهة في الموضوعات المقترحة التالية:

* الفكر التغييري لدى عبد السلام ياسين.

* نظرية الأستاذ ياسين في التربية الإيمانية والإحسانية.

* موقع المرأة في بناء دولة القرآن في نظرية المنهاج النبوي.

* التطبيقات الواقعية لنظرية المنهاج النبوي عند عبد السلام ياسين.

- توجيه عناية الباحثين إلى نظرية المنهاج النبوي سعياً إلى البحث في جوانب الإفادة منها على أرض الواقع، في ظلّ الثورات العربية الحالية التي يشهدها العالم العربي.

- توجيه عناية الخبراء في التربية والتعليم إلى الإفادة من نظرية المنهاج النبوي، والسعي إلى تطبيقها في التربية والتعليم.

- إصدار مجلة علمية محكمة مختصة في الفكر المنهاجي للأستاذ عبد السلام ياسين.

- دعوة المنظمات الإسلامية إلى اعتماد فكر الأستاذ عبد السلام ياسين في الاجتهاد الأصولي، وخاصة منظمة التعاون الإسلامي، والمجمع الفقهي الإسلامي الدولي، لتمام الاستفادة فيما يصب في مصالح الأمة.

- توجيه نظر طلاب البحث العلمي في الجامعات الإسلامية والعربية إلى دراسة هذا الإنتاج واستخلاص الآراء وتصنيف محتوياتها للإفادة منها في مختلف المجالات وشتى الميادين.

- ودعوة أصحاب دور النشر والمؤسسات العلمية إلى توفير هذا الإنتاج من خلال نشرة علمية تضم الأعمال الكاملة من كتب ومقالات وتفرغ المسموعات في موسوعة واحدة.



ندوة

المصطلح القرآني وأثره في تأصيل المعرفة وضبط الفهم^(١)

المنعقد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر - أكادير (المغرب)

٢٠ - ٢١ محرم ١٤٣٤ هـ الموافق ٥ - ٦ ديسمبر ٢٠١٢ م

نظم مختبر المناهج العلمية للدراسات الإسلامية، وإحياء التراث المالكي في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بجامعة ابن زهر، في المملكة المغربية، وبالتعاون مع المجالس العلمية المحلية لأكادير، ومؤسسة البحوث والدراسات العلمية (مبدع) ندوة علمية دولية في موضوع (المصطلح القرآني وأثره في تأصيل المعرفة وضبط الفهم).

أهداف الندوة:

١. دعم البحث في المصطلح القرآني فهماً وتجديداً.
٢. بيان أثر القرآن الكريم وحاكميته في تأسيس البحث المصطلحي وترسيخه عبر العصور.
٣. السعي لامتلاك مفاهيم المصطلحات القرآنية، وإشاعتها مع الإحاطة بدلالاتها؛ لكون ذلك الوسيلة الأولى لخدمة التراث المتصل بالقرآن.
٤. بعث المفاهيم الأصيلة في مجال الدراسات القرآنية، خاصة تلك التي احتلت مكانها مفاهيم دخيلة.
٥. التأسيس والتنظير لإعمال هذه المصطلحات وتحكيمها في مجال التعامل مع الآيات فهماً وتنزيلاً.

(١) المصدر: <http://main2.islamweb.net/media/index.php?page=article&id=183687>

٦. تقويم الدعوات المعاصرة لإعادة النظر في علم التفسير من خلال هذه المصطلحات.

محاور الندوة:

دارت أشغال هذه الندوة على ثلاثة محاور رئيسة:

المحور الأول: المدار فيه على المصطلحات الأصول التي نص عليها القرآن نفسه وضبطها، مثل: (الكتاب)، و(السنة)، و(اللسان)، و(البيان)، و(الترتيل)، و(التأويل) و(التفسير)، و(الدين).

المحور الثاني: المدار فيه على المصطلحات الخادمة للقرآن الكريم في مجال علوم القرآن إجمالاً، وتحديدًا في مجال علم القراءات، وغريب القرآن؛ وقد عرّض من ذلك مصطلحات: (الضبط)، و(الشذوذ)، و(الغريب)، و(المكي والمدني)، و(أسباب النزول).

المحور الثالث: المدار فيه على امتداد المصطلح القرآني في علم الأصول، وعلم الكلام، والفكر الإسلامي.

المشاركون في المؤتمر وبحوثه:

شارك في هذه الندوة الدولية عدد من الباحثين المهتمين بالدراسات القرآنية من الجامعات المغربية، ومؤسسة البحوث والدراسات العلمية (مبدع)، وجامعات المملكة العربية السعودية، وجامعات الجمهورية الجزائرية، وجامعة دمشق.

وقد قُدم في هذه الندوة أربعة عشر بحثًا:

١. مصطلح الكتاب والسنة بين المفهوم والتسوية وتوحيد المصدرية. الدكتور عبد الواحد الإدريسي، جامعة ابن زهر-أكادير-المغرب.
٢. مصطلح اللسان والبيان في القرآن. الدكتور مسعود بودوخة -جامعة سطيف- الجزائر.

٣. مصطلح الترتيل: قراءة في المفهوم والمصطلح. الدكتور عيسى الدريبي - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية.
٤. دراسة في المصطلح القرآني: الابتلاء والتمحيص أنموذجاً. الدكتور عمر الزبداني - سوريا.
٥. مصطلح الدين بين المفهوم القرآني والفكر الغربي. الدكتور عبد الحليم لالوسي - جامعة الأمير عبد القادر - الجزائر.
٦. التفسير والتأويل من خلال القرآن الكريم: دراسة في التفسير الموضوعي للمصطلح القرآني. الدكتورة صليحة بن عاشور، والدكتورة نورة بنت حسن - جامعة باتنة - الجزائر.
٧. التأويل بين المصطلح القرآني الأصيل والطرح العلماني الدعوي. الدكتور محمد رستم - جامعة المولى سليمان - بني ملال - المغرب.
٨. مصطلحات علم الضبط القرآني: أصولها ودلالاتها ورموزها واستعمالاتها والخلاف فيها بين أئمة المدرستين المغربية والمشرقية. الدكتور حسن حميتو - جامعة ابن زهر - أكادير - المغرب.
٩. مصطلح الشذوذ في القراءات القرآنية: تعريفه وتاريخه وأسبابه وحكم القراءة والاستشهاد بالشواذ. الدكتور غنية بوحوش - جامعة الأمير عبد القادر - الجزائر.
١٠. المصطلح في علوم القرآن: مشكلات وحلول. الدكتور مساعد الطيار - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية.
١١. مصطلحات من القرآن الكريم أسيء فهمها. الدكتور عبد الله البخاري - جامعة ابن زهر - أكادير - المغرب.

١٢. خصوصية المصطلح القرآني في الفكر الأولي. الدكتور مقدودة مناري -
جامعة الجزائر-الجزائر.

١٣. التقليد لأهل الكلام وأثره في التأويل المعاصر للمصطلح القرآني من
خلال أنموذج. الدكتور عبد الرزاق هرماس -جامعة ابن زهر -أكادير-المغرب.

١٤. مكانة المصطلح القرآني في الفكر الإسلامي. الدكتورة سامية خضرة بن
هنية -جامعة الجزائر-الجزائر.

أهم التوصيات :

يمكن إجمال التوصيات التي خَلَصَ إليها المشاركون في هذه الندوة في الآتي:

١. التوصية بطبع أعمال الندوة.
٢. تأسيس مجلة متخصصة في المصطلح القرآني.
٣. إنشاء مركز علمي متخصص في المصطلح القرآني، له فروع في جميع البلدان الإسلامية، والتنسيق بينه وبين مراكز البحث العلمي والمختبرات التي لها الاهتمام نفسه.
٤. التنسيق بين الباحثين في مجال المصطلح القرآني، والتعاون مع مؤسسات متخصصة وعلى رأسها مؤسسة البحوث والدراسات العلمية (مبدع).
٥. فتح وحدة التكوين في المصطلح القرآني في كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة ابن زهر؛ خدمة للقرآن الكريم.
٦. تنظيم ندوات تعمق البحث في جزئيات موضوع الندوة، وتوسيع دائرتها لتصير مؤتمراً دورياً.
٧. تنظيم دورات تكوينية للباحثين في المصطلح القرآني في الدراسات العليا، خاصة في سلك الدكتوراه.

المؤتمر الدولي لتطوير الدراسات القرآنية^(١)

المنعقد بجامعة الملك سعود - الرياض

من السبت ١٤/٤/١٤٣٤هـ = ١٦/٢/٢٠١٣م

إلى الأربعاء ١٠/٤/١٤٣٤هـ = ٢٠/٢/٢٠١٣م

المنظمون:

كرسي القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود بالتعاون مع مركز تفسير للدراسات القرآنية.

أهداف المؤتمر:

١. المشاركة في تطوير الجوانب المعرفية والتعليمية والتشجيعية والتمويلية والتقنية والإعلامية في خدمة القرآن وعلومه، وتقديم حلول مبتكرة في هذه المجالات.

٢. تطوير جوانب التنسيق والتكامل بين المؤسسات العاملة في خدمة القرآن الكريم.

٣. دراسة واقع الدراسات القرآنية ومعرفة مواطن القوة والضعف.

٤. استشراف مستقبل الدراسات القرآنية، سعياً لتطويرها وسد النقص فيها.

٥. توفير فرص الالتقاء أمام الباحثين والخبراء المعنيين بالدراسات القرآنية في العالم، لتبادل الخبرات والآراء والمؤلفات والبحوث.

٦. تقديم مراجعة تقييمية للجهود المبذولة في تطوير الدراسات القرآنية، وإبراز نقاط القوة والضعف فيها والفرص المتاحة لتطويرها ونشرها.

٧. تقديم أحدث التجارب في مجال خدمة القرآن وعلومه بشتى صورها.

(١) المصدر: الموقع الإلكتروني للمؤتمر: <http://www.quranicconferences.co>

٨. مناقشة وعرض خطط ومستقبل التطور في الدراسات القرآنية ومشاريعها، وتقديم تصورات ومقترحات في ذلك، مع بيان دور المؤسسات والأفراد في تطويرها والنهوض بها.

٩. تقديم تصورات حول أولويات التطوير في قطاع الدراسات القرآنية.

١٠. التعرف على الفرص الاستثمارية الممكنة وآليات تسويقها في مجال خدمة القرآن الكريم وعلومه ودراساته.

١١. المساهمة في دعم مشاركة المجتمع في خدمة القرآن وعلومه.

١٢. العمل على تعزيز التعاون على المستويين العربي والدولي بين المؤسسات القرآنية.

١٣. تعزيز مفهوم الجودة الشاملة في تعليم القرآن وعلومه ودراساته.

١٤. دراسة إمكانية ومتطلبات تطبيق المعايير العالمية للجودة في الأنشطة والخدمات والمشروعات المتصلة بالقرآن وعلومه.

محاوور المؤتمر:

المحور الأول: المحور العلمي.

يشمل البحوث والدراسات المتميزة في تطوير الدراسات القرآنية من الناحية العلمية المعرفية في كافة الفروع (علوم القرآن - التفسير - القراءات والتجويد - الانتصار للقران - الدراسات القرآنية المعاصرة... إلخ).

المحور الثاني: المحور التعليمي.

يشمل البحوث التي تناقش تطوير الدراسات القرآنية من الناحية التعليمية والإدارية، ويدخل في ذلك تطوير مناهج التعليم وطرق التدريس ومهاراته، وكافة الأفكار والخبرات في خدمة القرآن وعلومه ومؤسسته.

المحور الثالث: المحور التقني .

يشمل الأبحاث والبرمجيات والتجارب المتميزة في تطوير التقنيات الخادمة للقرآن الكريم، ويدخل تحته عرض التطبيقات المميزة في خدمة القرآن الكريم وعلومه، وتعميم التجارب الناجحة.

المحور الرابع: المحور التشجيعي.

يشمل البحوث التي ترصد الجوائز والمسابقات التشجيعية في مجال الدراسات القرآنية وسبل تطويرها والارتقاء بها، كما يشمل عرض التجارب الناجحة في المسابقات القرآنية وكيفية تطويرها.

المحور الخامس: المحور التمويلي.

يشمل البحوث التي تبحث في كيفية تمويل المشروعات القرآنية وترسيخ ثقافة الأوقاف القرآنية، وتطوير أفكار ومبادرات في هذا المجال لخدمة القرآن وعلومه.

المحور السادس: المحور الإعلامي.

يشمل البحوث المتعلقة بسبل تطوير الإعلام القرآني، وسبل تفعيل التكامل بين وسائل الإعلام والمؤسسات القرآنية في العالم، وعرض التجارب والأفكار المتميزة في هذا المجال.

بحوث المؤتمر وأعماله:

المحور العلمي:

١ - مراجعة عدد من النظريات المتعلقة برسم المصحف في ضوء علم الخطوط القديمة/ أ.د. غانم قدوري الحمد.

٢ - نحو دراسة (علمية) لتاريخ التفسير وتطوره/ د. فريدة زمرد.

٣ - نقد التفسير بين الواقع والمأمول/ د. محمد صالح سليمان.

٤ - المنهج الأمثل لتحقيق كتب القراءات في ضوء التقنيات الحديثة/ د. عمار أمين الددو.

٥ - التطور والتجديد في الدرس اللغوي والبلاغي للقرآن الكريم الأسس والمحاذير والمجالات/ أ.د. طارق سعد شلبي.

٦ - التأليف المعجمي في رسم المصحف بين مذهبين مشهورين/ د. بشير الحميري.

٧ - علم الانتصار للقرآن الكريم وعلومه مجالٌ خصَّبٌ لتطوير الدراسات القرآنية في العصر الحديث/ د. محمد بن زين العابدين رستم.

٨ - الدراسة المقاصدية للقرآن الكريم/ د. فريد شكري.

٩ - صناعة المفسر/ أ.د. صالح يحي صواب.

١٠ - جهود جمعية المحافظة على القرآن الكريم في خدمة الدراسات القرآنية/ د. سليمان الدقور.

المحور التعليمي:

١ - الدراسات القرآنية في الجامعات الباكستانية، مناهج، إنجازات، مشاريع - الجامعة الإسلامية العالمية أنموذجاً/ أ. سيد نور الهدى.

٢ - نحو إصلاح التعليم في برنامج الدراسات العليا في تخصص التفسير وعلوم القرآن/ د. جمال أبو حسان.

٣ - مناهج الدراسات القرآنية في الجامعات العراقية نقد وتحليل وبدائل/ د. أسامة عبد الوهاب الحياني

٤ - دراسة تقييمية لمقرر علوم القرآن في الجامعات السعودية/ د. عمر الدهيشي.

- ٥ - التعليم بالاكتشاف الموجه في تدريس أحكام التلاوة والتجويد من خلال عرض تجربة مؤسسة المدارس / د. شفاء علي الفقيه.
- ٦ - تطبيق الجودة في تعليم القراءات العشر / د. أحمد عبدالله سليمان.
- ٧ - دور الجهات القرآنية المتخصصة في تطوير خدمة كتب علوم القرآن / د. يوسف مصلى الرادى.
- ٨ - الدراسات التربوية للقرآن الكريم الواقع والمأمول / أ. سلطان مسفر الصاعدي.
- ٩ - أسس تطوير تعليم القراءات القرآنية / د. كوثر محمد الشريف.
- ١٠ - غياب الجانب التطبيقي في تعلم وتعليم الدراسات القرآنية / أ. إيمان بنت حمد الجاسر.
- ١١ - موسوعة التفسير الموضوعي : المشروع والطموحات / أ.د. مصطفى مسلم.
- ١٢ - رؤية في تطوير الدراسات الأكاديمية في أقسام القراءات / د. أحمد بن علي السديس.
- ١٣ - مشروع كلية الإعجاز / د. عبدالرحيم الشريف.
- ١٤ - المنهج الأصيل في تلقي القرآن الكريم / أ. عبدالهادي لعقاب.
- ١٥ - تطوير أداء معلم القرآن في مهارة تصحيح أخطاء التلاوة المتأصلة لدى الفئة العمرية ما فوق الثلاثين / أ. حفصة محمد اسكندراني.
- ١٦ - الدراسات القرآنية في إطار عالمي: دراسة تنظيم وإدارة الدراسات القرآنية بالإنجليزية أنموذجا / د. عبد الرحمن أبو المجد.

المحور التقني:

١ - استثمار التقنية في خدمة القرآن الكريم (تجربة معهد الإمام الشاطبي) / د. نوح بن يحيى الشهري.

٢ - أحدث تقنيات الحاسوب والأجهزة اللوحية ودورها في تطوير دراسات القرآن الكريم / د. قتيبة فوزي الراوي.

٣ - تعليم وتحفيظ القرآن الكريم بواسطة الهاتف المحمول لذوي الإعاقة البصرية / م. محمد الغزالي خليل.

٤ - استخدام المستحدثات التقنية في تدبر القرآن الكريم عرض وتقييم / د. عادل عبدالله باريان

٥ - المعامل القرآنية الذكية، التكوين والأبعاد المعرفية / أ. عبدالعزيز عبدالله الغانمي.

المحور التشجيعي والتمويلي:

١ - الجوائز والمسابقات التشجيعية في مجال الدراسات القرآنية وسبل تطويرها والارتقاء بها / د. زهير هاشم ريبالات.

٢ - الوقف على المسابقات القرآنية - مشروعيته وصوره ونشره / د. أنور محمد الشلتوني.

٣ - أهمية دور الصناديق الوقفية في خدمة مؤسسات القرآن الكريم وعلومه في عصرنا الحاضر / د. إبراهيم عبداللطيف الأعظمي.

٤ - الوقف القرآني وسبل تفعيله وتطويره / أ.د. عبدالرزاق حسين أحمد.

٥ - اعتماد برنامج حفظ القرآن الكريم وتجويده في ترقية أعضاء هيئة التدريس بعد مرحلة الدكتوراه / د. عبير عبدالله النعيم.

- ٦ - شبكة دلالية للصيغ الصرفية القرآنية: نحو بناء مصدر معجمي دلالي حاسوبى للصيغ الصرفية في القرآن الكريم / أ.د. محسن رشوان.
- ٧ - تجربة شركة (اقرأ آية: Read Verse) في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها من خلال مقاطع لفظية صوتية/ أ. محمود السائس.
- ٨ - توزيع المصحف في العالم الإسلامي: رؤية تطويرية/ د. علي بادحدح.
- ٩ - الصكوك الوقفية ودورها في تمويل المشروعات القرآنية/ د. محمد إبراهيم نقاسي.

١٠ - الجمع السمعي البصري للقرآن الكريم وقراءاته/ أ. رضوان لخشين.
المحور الإعلامي:

- ١ - النهوض بالمؤسسات القرآنية عبر الإعلام الجديد/ أ. نايف كيري.
- ٢ - دور الصحافة الالكترونية وسبل التنسيق والتعاون معها في خدمة المؤسسات القرآنية/ د. فادي بن محمود الرياحنة.
- ٣ - القرآن الكريم وعلومه في الأفلام الوثائقية/ أ. عبد العزيز الضامر.
- ٤ - الفضائيات القرآنية - أصالة المنهج وتحديات الواقع/ د. عمر راغب زيدان.

٥ - واقع القراءات القرآنية في موقعي (اليوتيوب والفيسبوك)/ د. تقي الدين عبدالباسط التميمي.

١ - مجالات توظيف الإعلام الجديد في خدمة القرآن وعلومه/ د. ياسر بن علي الشهري.

٢ - طباعة المصحف في العالم الإسلامي: رؤية تطويرية/ د. علي بادحدح.

٣ - قراءة في دراسات القرآن وعلومه المعاصرة الجارية في تركيا/ أ.د. محمد خليل جيجك.

٤ - نحو إشراف متميز على المنتديات العلمية القرآنية/ أ. محمد بن حامد العبادي.

٥ - مشروع تحفيظ القرآن وتفسيره/ د. منى القاسم.

البيان الختامي وتوصيات المؤتمر

في ضوء ما ورد في البحوث من توصيات ومقترحات وما ورد من الحضور من التوصيات والمقترحات، فقد خرجت لجنة التوصيات بتوصيات منها:

١- تحويل كرسي القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود إلى مركز خادم الحرمين الشريفين للقرآن وعلومه، ويختص بتطوير الدراسات القرآنية.
٢- ترجمة توصيات المؤتمر وملخصات البحوث المقدمة إلى اللغات الحية ونشرها.

٣- تحويل الأفكار التطويرية المطروحة في المؤتمر إلى حقائب تدريبية لتوسيع الرؤية وتطوير الفكرة، ويطلب من كرسي القرآن الكريم وعلومه ومركز تفسير إعداد هذه الحقائب بالتعاون مع بقية المؤسسات والمراكز القرآنية .

٤- ضرورة العناية بطلاب الدراسات العليا في القرآن وعلومه وتمكينهم من حضور المؤتمرات العلمية والمشاركة فيها بالبحوث العلمية وغيرها.

٥- بناء معايير علمية لقبول طلاب الدراسات القرآنية في الجامعات بحيث يتولى كرسي القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود ومركز تفسير إعدادها، ومن ثم رفعها للجامعات.

٦- تزويد مكتبات الجامعات التي تعنى بالدراسات القرآنية ومراكز البحوث
ببحوث المؤتمر وتوصياته.

٧- مباركة مشروعات مركز تفسير للدراسات القرآنية وحث المشاركين في
المؤتمر على الإسهام فيها ومنها : موسوعة مصطلحات علوم القرآن الكريم تخدم
الباحثين، و مبادرته بتأصيل الانتصار للقرآن الكريم وكشف الشبهات المتجددة
حوله، ومبادرته بالتعاون مع كرسي القرآن الكريم وعلومه لتأليف موسوعة
التفسير الموضوعي، ودعوة المراكز والمؤسسات القرآنية في العالم الإسلامي للتعاون
معه في إنجاح هذه المشروعات.

٨- مباركة مشروع قاعدة البيانات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي
في معرفة وحصر الجهود المبذولة في خدمة القرآن الكريم والوقوف على تلك
الدراسات والبناء عليها وتكميلها ، وتوجيه الباحثين للاستفادة منها من خلال
موقعها الإلكتروني .

٩- إنشاء رابطة عالمية للمؤسسات والمراكز القرآنية للتنسيق والتكامل بينها
يكون انطلاقتها من مركز تفسير للدراسات القرآنية بالتنسيق مع بقية المؤسسات .

١٠- الطلب من كرسي القرآن الكريم وعلومه تشكيل فريق عمل من الخبراء
لتطوير البرامج الأكاديمية لأقسام الدراسات القرآنية في المرحلة الجامعية
والدراسات العليا في الجامعات الإسلامية ومن ثم رفع المقترح إلى تلك الجامعات .

١١- حاجة الأمة لتشجيع المؤسسات القرآنية والمسابقات والفعاليات التي
تهدف لنشر القرآن الكريم وعلومه وتطويرها .

١٢- فتح قنوات اتصال مع الجامعات في الدول غير الإسلامية التي تعنى
بطرح مقررات ذات صلة بالدراسات القرآنية بغية عقد ندوات وملتقيات علمية

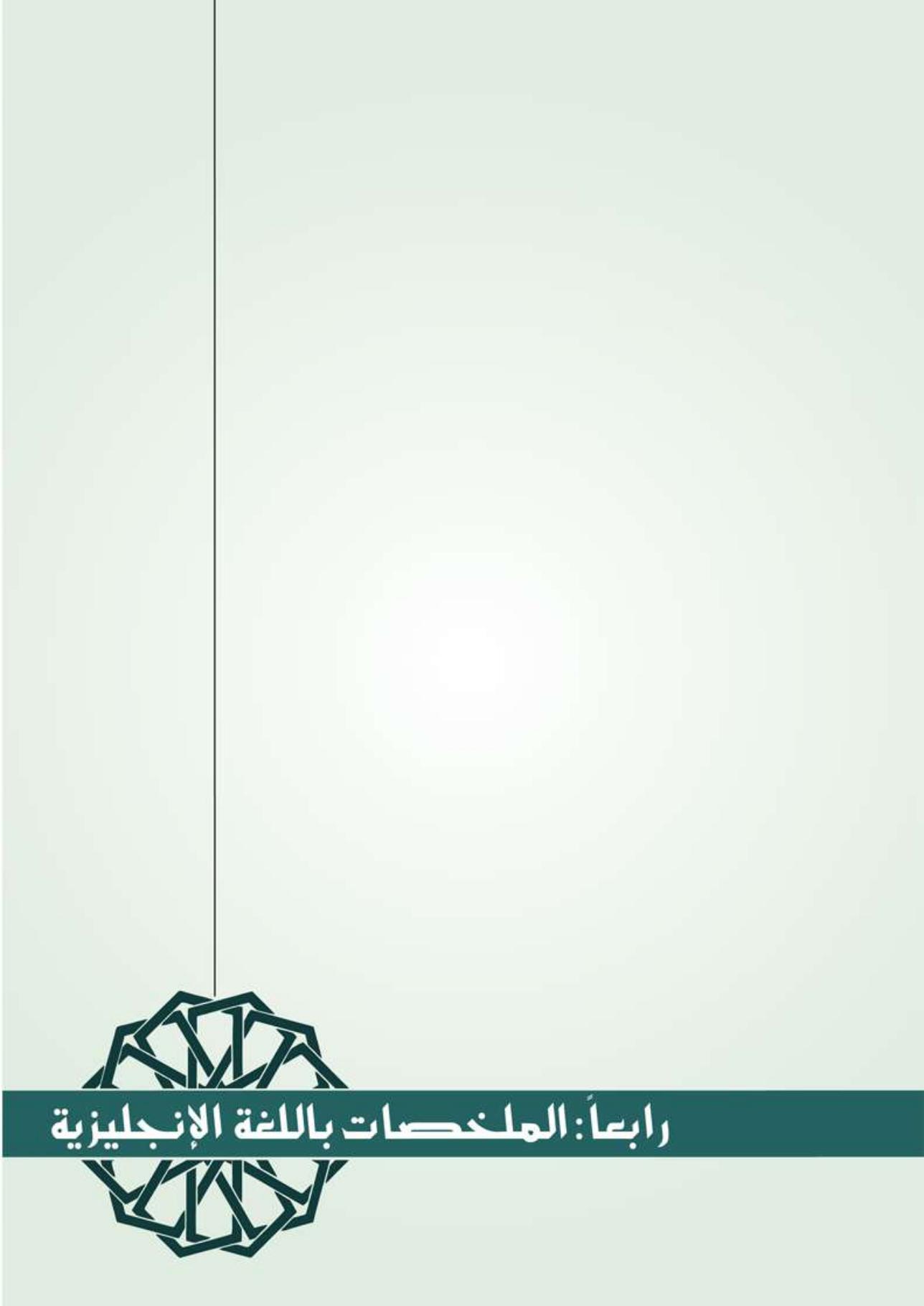
مشتركة بينها وبين كراسي الأبحاث والمراكز القرآنية المؤهلة لهذا الدور في العالم الإسلامي .

١٣ - الطلب من المتخصصين في الدراسات القرآنية وخصوصاً من حضر منهم هذا المؤتمر رصد مظاهر النيل من القرآن الكريم وتزويد مركز تفسير بها بغية وضع منهجية وآلية للتصدي لها والتعامل معها بالطريقة المثلى .

١٤ - إنشاء جائزة عالمية ينظمها مركز تفسير للدراسات تشمل عدة فروع في تطوير الدراسات القرآنية كالدراسات التأصيلية القرآنية والأفلام الوثائقية الخادمة للقرآن الكريم ودراساته .

١٥ - تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي لتطوير الدراسات القرآنية برئاسة الدكتور عبدالرحمن بن معاضة الشهري ، والتوصية بعقد المؤتمر الدولي الثاني لتطوير الدراسات القرآنية في جامعة الملك سعود .





رابعاً: الملخصات باللغة الإنجليزية

The last Review of the Holy Quran

Dr. Nasser bin Saud Alquthami

The research deals with the concept of the last Review of the Holy Quran, its importance, explanation of its indication, the names of the Prophet's companions who attended it and some issues related to the topic.

The research also deals with the last Review and its relationship with "Alahruff Alsabaa" which means: seven phases similar in meaning but different in sound. It also deals with its effect in Holy Quran gathering, in the recitations of the Holy Quran and the Uthman's copies of the Holy Quran.

The research contains :

a) The preface: which includes the importance of the research, its objectives, its plan and the previous studies related to the topic.

b) The introduction: which consists of: The Review of "the Holy Spirit"[Gabriel] with the Prophet(peace be upon him) of the Holy Quran every year.

c) The first chapter: in which, I talked about the concept of the last Review and its importance according to its true copies and its approval to be worshipped by and its releasing to a stage of odd recitations. I also talked about the Prophet's companions who attended that Last Review of the Holy Quran.

d) The second chapter: in which, I talked about the effects of

the Last Review in gathering the Holy Quran, in the recitations and in the Uthman's Copies of the Holy Quran.

e) The Conclusion: The important results are:

1- The last Review followed and took up the readable, worshipped Quran.

2- The last Review was a main base for gathering the Holy Quran and for what Caliph Uthman, who united the people towards it in a copy which went and matched with the last Review of the Holy Quran.

And Praise be to Allah.

The Prior phases in the Performance of the three Reciters

Dr. Hatem Altamimi & Dr. Taqiudeen Altamimi

This study includes what is prior (takes the priority) in the performance of the three types of reading which complete the other seven readings of the Holy Quran. Moreover, this study gives an explanation and illustration to some of issues and phases of preferring the presentation of one type of reading to another, which hasn't been included in other earlier books or studies on this field.

This study is distinguished for guidance, and illustrates the reasons of priority of one type better than the other. In addition, it shows how some points of differences can sometimes be convincing enough to be considered a reliable evidence.

However, in other cases they can't be considered so convincing that they can be neglected.

The Scientific Selections of [Ibn Taymiyyah] in the Replicator

"making an exact copy of something"

**and The Abrogated "putting an end to something or
cancelling" of Quranic Verses**

Dr. Ali Bin Jared Alanzi

This research titled by: The Scientific Selections of Imam Ibn Taymiyyah in: The Replicator and The Abrogated in the Quranic Verses.

The research tackles one of the most important subjects of the Holy Quran Sciences: The Abrogation in the Holy Quran according to the selections of Imam Ibn Taymiyyah.

This subject can be a base for extracting other scholars' speech and opinions in this important field of the Holy Quran Sciences.

The research concludes a preface that I mentioned in it the importance of this Science and the procedure of the research.

The number of the verses which I studied was eleven verses. I had studied the selection of Ibn Taymiyyah and then I compared it with the speech and opinions of the most famous scholars.

I also explained which verse is probable and which is the most probable according to if there is abrogation or not.

The scientific remarks and observations of Imam Al-Alusy
about rhetorical directives of Imam Al-Razy
regarding some analogous verses in Surah
Al-Baqarah and Al-A'raaf
Dr.Mohammed bin Abdul-Aziz Nasief

This research dealt with scientific comments and observations of Imam Al-Alusy (may Allah bestow His mercy on him), about rhetorical directions of Imam Al-Razy (may Allah bestow His mercy on him), regarding some analogous verses in Surah Al-Baqarah and Al-A'raaf. These observations have been presented and discussed in light of what other scholars have mentioned about the same Holy verses besides these two and as such the research was titled: "Al-Alusy's remarks and observations about Al-Razy's directives regarding the literally inconspicuous (analogous) verses of the commandment to enter upon the township - presentation and discussion".

The research has come with the necessity to pay attention to literally inconspicuous (analogous) verses and give them their due right with respect to academic research.

May the blessings and peace of Allah be on our trustworthy Prophet and all praise is due to Allah the Lord and Cherisher of the worlds.

Hamzat Al-Istifham : It's rules and conjunction

with the conditional article in the Holy Quran

Dr. Mustafa Fuad Ahmad

The research showed the properties of Hamzat Al-Istifham and then its outgoing of the meaning of the inquiring.

The research mentioned its connection with the conditional article in the Holy Quran if it was a noun or a letter showing the points of difference related to the entering of Hamzat Al-Istifham within the conditional article and the opinions of each group.

The researcher chosed that which he thought the best.

Fateh Al-Kabeer Al-Mutaal-

Commentary of Muzhibat Al-Ishkal

Dr. Abdul-Hameed Alsaedy

Praise be to Allah, the Lord of the worlds and the prayers and peace be upon Prophet Mohammed.

The subject matter of this research is a study and verification of a poem which is called "Muzhibat Al-Ishkal" with its explanation: "Fateh Al-Kabeer Al-Mutaal" written and composed by Imam Mohammed bin Qasem Albaqri (dead :1111H) . It is very clear by its title that this Imam had composed

on very important issues that many reciters and studiers of recitations science can find it somewhat difficult to understand. This is clear in some Holy Quran Surats e.g: ﴿ءَأَلْفَنَّ﴾ in Surat Yunus, ﴿ءَأَلَّهُ﴾ in Yunus and Al-Naml, ﴿ءَأَلَّذَكَرَيْنَ﴾ in two places of Al-Anaam, ﴿السَّحْرُ﴾ based on Abu Amr and Abu Jafar recitation as well as the repeated interrogation in eleven places of nine Surats, gathering weak letters (leen) with (Badal) together in one place as in ﴿سَوَاءَاتٍ﴾ which may conceal from the others and make it difficult to grasp the meaning.

The author has incidentally dealt with some issues related to religious believes and language. He also cited some traditional and scholars opinions.

The researcher cared a lot to bring out this research to suit and match it scientific subject, following the scientific method in the verification and the study step by step as recorded in the research plan. He relied on four written copies of the book that written in different periods of time.

Firstly he provided an adequate biography of the author in detailed paragraphs. Then he dealt with a study of the book as shown in Plan of the research. After that he mentioned a number of points and suggestions as a conclusion to the research.

Finally he added the index of the research.



ABSTRACTS OF THE ARABIC PAPERS





Consultative Staff

- 1- Prof. Ibrahim bin Saeed Al-Dousari.
Imam Mohammad bin Saud Islamic University.
- 2- Prof. Ibrahim bin Suleiman Al-Hwaimel .
Imam Mohammad bin Saud Islamic University.
- 3- Prof. Ahmad Eesa Almaasarawi.
Islamic Researches Complex (Alazhr – Egypt).
- 4- Prof. Ahmad Khaled Shukri.
University of Jordan (Faculty of Sharia).
- 5- Prof. Hekmat bin Bashir Yaseen .
Prof. Academic chair for Quranic studies : King Abdul-Aziz University.
- 6- Prof. Suleiman bin Saleh Al-Qarawe.
King Faisal University.
- 7- Prof. Alshahed Alboushekhi.
Foundation For Scientific Researches & Studies (Morocco)
- 8- Prof. Abdul-Aziz bin Abdul-Fattah Qari .
Holy Quran college, Islamic University (formerly).
- 9- Prof. Abdulhadi Hamito.
Prof. of higher education (Morocco).
- 10- Prof. Ali bin Ibrahim Alzahrani.
Islamic University (Madinah).
- 11- Prof. Ali bin Suleiman Al-Obeid.
Vice pres, of Prophet Mosque Affairs.
- 12- Prof. Ghanem Qadoure Al-Hamad .
Tikrit University Iraq.
- 13- Prof. Fahd bin Abdulrahman Alromi.
King Saud University.
- 14- Prof. Mohammad bin Saide bin Mohammad Al-Ameen
Islamic University (Madinah).
- 15- Prof. Mohammad Mohammad Abu Musa.
Umm Al-Qura University.

Publication Guidelines And Regulations

Definition:

- Al-Imam Al-Shatibi Institute for Quranic Studies –Journal is a refereed scientific periodical that aims at publishing researches and scientific works related to Quranic studies.
- This Journal is published twice a year.

The Journal Objectives:

To encourage the scientific research related to Quran by publishing the researches and studies that have the rules of the scientific research.

- To secure the communication between those who concern a lot about Quranic studies through evaluation and exchange of experiences.
- To encourage a reasonable scientific dialogue through the internet and other communication means.

The materials that can be published in the magazine:

- 1-The original scientific researches and studies related to Holly Quran that haven't published before, which are genuine and modern and scientific addition and correct method. And not taken from a research that has got a scientific degree.
- 2-The study and the authentication of heritage manuscripts related to Quran and Quranic sciences, Which have a scientific addition.
- 3-Translation of valuable scientific researches related to Quran and Quranic sciences .
- 4-Reviews and Introductions of books.
- 5-Final reports about scientific researches financed by the society or the others.
- 6-Reports of conferences and forums and other scientific activities related to topics of the magazine.
- 7-Summaries of outstanding universities theses related to the journal topics.
- 8-Editor staff can introduce matters and invite scholars and scientists to write about these matters.

Publication Regulations:

- 1-Works related to items(1,2,3)should not exceed (50)pages and works mentioned
- In (4,5,6,7)should not be more than (10)

Pages, for (8) it doesn't submit to confinement and it can be divided to no number .

2-Arrangements of the topics is subject to technical factors.

3-The scientific materials published in the magazine submit to scientific arbitration familiar in arbitration magazines, particularly that came in (1,2,3). The staff can put the practical rules for it.

Responsibilities of the researcher and his rights:

1- To take into consideration the rules of the true scientific research.

2-A researcher should submit his research in(4)hand copies using a computer disc. The printing area (12x19cm).Point size (17) and (13) for footnotes and references and the titles (18-20) bold, instead of this, two electronic copies of the research can be sent through the magazine's E-mail (**word**) and (**pdf**) .

3- Pointing to research origins must be within the same page .

4-References and origins should be put at the end of the research and arranged alphabetically according to titles of books.

5-The work should conclude the research origin, drawings and graphs and a conclusion which contains the results and recommendations and Arabic and English summaries .and its translation in English, each one not more than one page and a summary (CV) for the researchers.

6- A researcher will be provided with 10 copies of his work and (2) copy of the publication in which the work has appeared.

7-The researcher will be given a reward for his work.

8-The researcher can publish his work again after six months from its publication, and he must refer to it in the magazine .

9-The researcher is responsible for checking and correcting his work from any mistakes and errors.

10-The researcher should be acquainted with the summary of the arbitrators reports.

11-The magazine isn't responsible for sending back researches that are not suitable for publishing.

12-The researcher has no right to call upon nonbeing of his research publishing after sending it to arbitration.



Definition:

-Specialized Teaching, Educational Institution concerns of Holy Quran and its sciences. The Institute is under supervision of The Charitable Association for Reciting the Holy Quran Jeddah Province .

The Objectives :

- 1-Preparing Holy Quran teachers, scientifically, educationally and skill - fully.
- 2-Publishing of researches and Quranic studies.
- 3-To revive reciting and reading norm and graduate Quranic students.
- 4- Teaching the rules and the grammar of Holy Quran reading and reciting.
- 5-Preparing the staff of Holy Quran association administratively and skillfully.

The Institute Departments:

1- Department of Educational Programmes:

This is specialized department in presenting academic learning programmes which takes part in preparing and rehabilitation of those who are distinguished in the field of teaching the Holy Quran. This department consists of:

- 1- Diploma of preparing Holy Quran teachers.
- 2- Recitings Diploma Programme.
- 3- The comprehensive rehabilitation Programme for Holy Quran teachers.
- 4- The comprehensive rehabilitation Programme for Holy Quran centers' supervisors.
- 5- Educational administration Diploma.

2- The Quranic Studies and Information Centre:

Specialized centre deals with publishing Quranic studies and helps knowing information related to Quran and its

sciences. This centre includes: The Institute Journal Unit, Information unit, scientific research unit and scientific publishing unit.

3- Training Centre :

This centre deals with preparing and training the whole staff : teachers, and supervisors according to their specializations. It aims to raise and to improve the performance and offering some services to other Holy Quran Associations.

4- The Department of Quranic Recitings:

This department supervises upon reciting centres aiming to graduate skillful reciters of Holy Quran.

5- The Department of Electronic Teaching :

This aims to use modern technology in teaching Holy Quran and giving the chance to those who want to benefit from the institute teaching programmes from all over the world through the internet.

6- Quranic Courses Department :

This department aims to raise the standard of the performance and to make teachers of Quran skillful by learning and attending courses in: Tajweed science, Readings and Methodology. It also aims to teach all the society groups the rules of Tajweed and the grammar of reciting Holy Quran.

7- Female Department :

It contains a preparing diploma for women's teachers of Holy Quran, Diploma of women's teachers for Kindergarten, reciting and certificates section, courses and training section and electronic learning section.

Journal of Al-Imam Al-Shatibi Institute For Quranic Studies



A scientific Journal concerns of Researches and Scientific works related to Holy Quran And Quran sciences

Published Twice a year

15th Issue : : Jumada II , 1434 AH , May 2013 AD

Eighth year

Editor in Chief

Prof . Suleiman bin Ibrahim Al-Aaed

Vice Editor in Chief

Salem bin Saleh Alammari

Managing Director

Dr. Khalid bin Yousef Al-Wasel

15th Issue : : Jumada II , 1434 AH , May 2013 AD - Eighth year

Ministry of Islamic Affairs,
Endowments Call and Guidance
The Charitable Association For Reciting
The Holy Quran - Jeddah Province
Al-Imam Al-Shatibi Institute



Journal of Al-Imam Al-Shatibi Institute

For Quranic Studies

*A scientific Journal Concerns of Researches
Scientific Works Related to Holy Quran
And Quran Sciences*

Published twice a year

Topics of Issue

The last Review of the Holy Quran.

The Prior phases in the Performance of the three Reciters.

The Scientific Selections of [*Ibn Taymiyyah*] in the Replicator and the Abrogated of Quranic Verses.

The scientific remarks and observations of Imam Al-Alusy about rhetorical directives of Imam Al-Razy.

Hamzat Al-Istifham : It's rules and conjunction with the conditional article in the Holy Quran .

Fateh Al-Kabeer Al-Mutaal-Commentary of Muzhibat Al-Ishkal.

Published by :
The Quranic Studies and Information Centre
Al-Imam Al-Shatibi Institute

www.majlah.shatiby.edu.sa